جامعة بيروت العربية

كلية الآداب

قسم التاريخ



التطور التاريخي للنفوذ الأمريكي واثاره على منطقة الخليج العربي

١٩٤٥ - ١٩٩١م

The Historical Development of American Influence and its Effect in the Arab Gulf 1945 – 1991 A.D.

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث

إعــداد

الطالبة فائقة عبد الله صالح اليافعي

إشــراف

أ. د. محمد علي القوزي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

في جامعة بيروت العربية

مشرفاً

أ. د. محمد المجذوب

أستاذ العلاقات الدولية

في جامعة بيروت العربية

مشرفاً مشاركاً

بيــروت

١٤٣١هـ / ٢٠١٠م

الإهداء

إلى والديَّ الحبيبين

إلى أولادي الأعزاء

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذه الرسالة

فائقة

يتمتع الخليج العربي منذ القدم بأهمية كبيرة، وقد أدت هذه الأهمية إلى خلق عبء استراتيجي على أهله باستقطابه القوى العظمى للسيطرة عليه وهذه الرسالة هي ردّ على التساؤل عن التطور التاريخي لمفهوم أمن الخليج العربي، من وجهات نظر الدول التي دخلته عنوة إلى الدول التي اعتبرته جزءاً من منظومتها الأمنية، حتى نصل إلى مفهوم هذا الأمن بالنسبة إلى القاطنين على ضفتيه، ويعود سبب تحديد فترة الدراسة بين عامي 1945- 1991، لأن عام 1945 هو عام الانتقال إلى الثنائية القطبية من دون إغفالنا للمرحلة السابقة كتقديم وتمهيد.

أما عام 1991، فقد تميّز بتوسطه بين انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، وانهيار المعسكر الشرقي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. كما شهد عام 1991 دخول المنطقة إلى عهد أمني جديد، كان للولايات المتحدة مطلق اليد في رسم خطوطه وملامحه بعد قيادتها التحالف الدولي الذي أخرج القوات العراقية من الكويت.

هذه الرسالة تتناول أيضاً تطور مفهوم أمن الخليج العربي من خلال تتبع التغيّرات الكبرى في العلاقات السياسية المحلية والإقليمية والدولية في المنطقة التي حدثت منذ مطلع القرن العشرين حتى نهاية عقد الثمانينيات.

وتأتي أهمية الدراسة من أهمية محاورها وتشعباتها ومنطلقاتها على كافة الصعد الإستراتيجية والتاريخية والقانونية وقد قسمت الرسالة إلى مقدمة وتمهيد وخمسة فصول، ثم أنهيتها بخاتمة.

وهنا لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور محمد علي القوزي على اشرافه على هذا العمل ومتابعته حتى أصبح بالشكل الحالي كما أشكر الاستاذ الدكتور محمد المجذوب على مشاركته في الاشراف واستفادتي من ملاحظاته القيمة، ولا يفوتني أن أشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالاطلاع على هذا العمل وابداء ارائهم فيه متعهدة بالأخذ بكل الملاحظات التي سيتفضلون بتوجيهها، فلهم مني جزيل الشكر.

المقدمة:

يغطي الخصائص الجيوستراتيجية للخليج العربي، ثم مفهوم أمن الخليج العربي، وصولاً إلى أمن الخليج في إستراتيجية القوى الاستعمارية الأولى، من حملات بحرية صينية، إلى البرتغاليين كرأس للسهم الغربي الأولى، والهولنديين والفرنسيين، حتى أصبح الخليج ضمن دوائر الأمن البريطانية، وفرضهم السلم البريطاني في الخليج. وقد كان المدخل بمحتواه الذي ركز على نهاية القرن التاسع عشر ضرورياً لفهم الصراعات الأوروبية على احتلال المنطقة.

وقد حاولت إثبات أن الخليج العربي قد مثّل بتطرفه على الحدود الشرقية للوطن العربي دور متلقّي الصدمة الأولى، وذلك لتوسطه جميع خطوط المواصلات الرئيسة، ما يدل على أنه كان أحد العناصر الرئيسة في التوازن الاستراتيجي الدولي وقلب الشرق الأوسط. وقد حكمت المتغيّرات الدولية بدرجة كبيرة منطقة الخليج العربي، إلى درجة تصل إلى فقدان الدول الخليجية استقلالها، ومن ثم عدم تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

الفصل الأول وجاء تحت عنوان: (الخليج العربي من الاستعمار البريطاني إلى النفوذ الأميركي من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين) تعرضت في هذا الفصل لأمن الخليج العربي في مرحلة الصراع على النفط في النصف الأول من القرن العشرين، وفيه تعرضت لانتقال مركز الثقل في العلاقات الدولية إلى شمال الخليج نتيجة صراع الاستثمارات الدولية على مشاريع السكك الحديد، والصراع الدولي على الامتيازات النفطية، ودور نفط الخليج في الصراع الاستراتيجي بين القوى العظمى خلال الحرب العالمية الأولى، ثم دور النفط في رسم الحدود السياسية بين دول الخليج العربي في مؤتمر العقير عام 1922. وقد تبع ذلك صراع دولي على نفط الخليج بين الحربين، ثم دخول الولايات المتحدة إلى الخليج العربي في صراع على الامتيازات النفطية مع بريطانيا التي واجهتها التحديات بين الحربين، وكيف أثر هذا في أمن الخليج، بالإضافة إلى أمن الخليج أثناء الحرب العالمية الثانية.

في هذا الفصل إظهار لحالة انتقال مركز الثقل في العلاقات الدولية في الخليج العربي، خلال نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، إلى شماله من دون تهميش لدور جنوبه، كان بسبب النفط ومشاريع السكك الحديد التي تراجعت أهميتها ليتربع النفط على قمة الأولويات الإستراتيجية للدول العظمى. وكان لذلك دور كبير في تشكل قضية الأمن في الخليج من حيث تغيّر شكل الصراع الذي خاضته بريطانيا وحجمه ضد القوى الدولية الأخرى، فقامت بالسيطرة على التوازنات والأمن سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي أيضاً، وفرضت سياسة أمنية مركزية صارمة. وكان مجال التنافس في عربستان، والعراق، والكويت، وقد كانت أطراف الصراع هي: بريطانيا، وروسيا، وألمانيا، وفرنسا، بالإضافة إلى القوة المحلية المؤثرة الموجودة في المنطقة.

كما تبين لنا أن اهتزاز الأمن في الخليج مع بداية الحرب العالمية الأولى راجع في جانب منه إلى إجراءات الحرب العثمانية والألمانية، مثل: قوانين الملاحة في شط العرب، والاقتراب من جزر وربة وبوبيان الكويتيتين. أما إجراءات الحرب البريطانية، فتمثلت في نزول القوات في البحرين، ثم في عبدان، لحماية المصالح البريطانية النفطية.

كانت هناك أبعاد استراتيجية لاحتلال بريطانيا شمال الخليج، فقد كان حكام إمارات الخليج العربي مهدّدين من قبل العثمانيين قبيل الحرب، ولاسيما الإمارات الشمالية، والأهواز، والكويت، فالخوف على النفط كان في الأولى، أما الخوف على الثانية فيعود إلى الإرث الكبير من الخلافات البريطانية – العثمانية على هذه الإمارة، بالإضافة إلى أنها كانت خط الدفاع الذي تراجع بعده بالنسبة إلى البريطانيين في شمال الخليج.

وقد حاولنا رسم صورة لاهتزاز الأمن في الخليج خلال الحرب العالمية الأولى ومشاهدة أهله إجراءات عسكرية لم يألفوها من قبل، وقد كان تأثر الإمارات الخليجية الشمالية، وإيران، والعراق، بنشوب الحرب أكثر من الإمارات الواقعة في الجنوب، وكنتيجة لها أصبح الخليج داخل كف بريطانيا، تطبق بأصابعها عليه من الكويت، والبحرين، والأحساء، بعد معاهدة دارين مع ابن سعود، وقطر، والساحل المهادن، وعُمان. ثم نجحت بريطانيا ما بين عامي 1913 و 1923 بالحصول من شيوخ الخليج العربي على حق الامتيازات النفطية لشركاتها، ليأتي دور النفط واضحاً في نشأة الحدود السياسية، وإثارة النزاعات حولها في شرق الجزيرة العربية وصولاً إلى اتفاقية العقير[1]، ثم تطرقنا إلى واقع الامتيازات النفطية وصورها معرجين على ظهور

([1]) * **دور النفط في ترسيم الحدود السياسية في العقير (عام 1922):**

– **نفط الخليج بين الحدود السياسية والحدود القبلية:**

خلفت الحرب العالمية الأولى اثني عشر كياناً في شبه الجزيرة العربية، بشكل أكثر وضوحاً في شخصيتها الاعتبارية عن قبل، وعلى رغم مشاركة عدة دول كبرى في تلك الحرب، إلا أنه لم يكن لغير بريطانيا يد في وضوح بنية تلك الكيانات، وكانت الجائزة أن نجحت بريطانيا ما بين عامي 1913 و 1923 في الحصول من شيوخ الخليج العربي على حق الامتيازات النفطية لشركاتها من دون أن يعرف أي شيخ حدوده السياسية على الأرض، بل إن هناك من يذهب إلى أن قيام بريطانيا بوضع حدود بين تلك الكيانات كان نتيجة ضغوط الشركات النفطية، لأن التعامل مع هذه الكيانات الصغيرة الضعيفة أسهل من التعامل مع كيان عربي قوي موحد، مثلما كانت بريطانيا تنوي في وعودها للعرب قبل الحرب العالمية الأولى. وقد عجلت القوى الاستعمارية الأوروبية بظهور الحدود حينا جاءت إلى المنطقة متأثرة بفكرة السيادة الإقليمية، وظهور النظم الملكية المركزية القوية التي اهتمت بتعيين دود أقاليمها. وقد بلغ التغلغل الأوروبي في المنطقة أقصاه بعد هزيمة الدولة العثمانية، وتنازلها عن ممتلكاتها في معاهدة "سيفر" (Severs) عام 1920 وقد سبق ذلك تفاهم بريطانيا وفرنسا على تقسيم المنطقة، إذ كان نصيب بريطانيا من أملاك الدولة العثمانية مناطق ملونة باللون الأحمر، كما جاء في اتفاقية سايكس – بيكو عام 1916 (Sykes – Pico Agreement) السرية التي فضحتها الحكومة السوفياتية عام 1917، وقد شملت العراق والأردن، أما فلسطين فقد لونت باللون البني تحت إدارة دولية. أما فرنسا، فكان لها سوريا ولبنان، وقد لونا على الخريطة باللون الأزرق. وما يهمنا في الاتفاقية هو حصول فرنسا وبريطانيا على حق الأفضلية في منطقتيهما في حقل التجارة، والسكة الحديد، واستيراد الأسلحة، وتعيين المستشارين. كما يهمنا ملاحظة إصرار بريطانيا على الفوز بالمنطقة التي يشار إليها بالأحرف (ب)، وتقع بين خط طبرية – أبو كمال – كركوك، وهي حالياً مناطق النفط في العراق. كما أصرت بريطانيا على الحصول على مينائي حيفا وعكا المتجاورين على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وكان هدف بريطانيا إيصال النفط العراقي إلى المتوسط، وكان لا بد من تعويض فرنسا عن خسرانها أنها مناطق النفط بإعطائها حصة تركيا في شركة النفط التركية. ولا يبدو دور النفط في نشأة الحدود السياسية وإثارة النزاعات حولها واضحاً إلا في شرق الجزيرة العربية، لأن ظهور النفط في هذه المنطقة جاء سابقاً على شيوع ظاهرة الحدود الثابتة، وفكرة السيادة الإقليمية. وكان الولاء للحاكم من القبائل المتحركة متقلباً تقلباً واضحاً، فهذا عبد العزيز بن سعود يطالب قبيلة العوازم بالزكاة، وهم في داخل حدود الكويت، كما أن شمر الفارين إلى العراق بعد سقوط حائل، وهي قبائل نجدية، كان عليها أن تدفع الزكاة لابن سعود أيضاً، كما هو الحال بالنسبة إلى قبائل النعيم وآل مرة بين قطر والسعودية، والشحوح بين عمان والإمارات، والنعيم بين قطر والبحرين.

وقد طالب عبد العزيز بن سعود في أثناء مفاوضات العقير الأولية بأن تكون الحدود بينه وبين العراق والكويت حدوداً عشائرية، بدلاً من خط يرسم على الخريطة، وأن تكون الأراضي التي ترتادها قبائله أرضاً له، لكن كوكس رفض ذلك.

– ظروف اجتماع العقير ونتائجه:

نظر البريطانيون إلى ابن سعود، كوارث للدولة العثمانية، عليه الالتزام باحترام تعهداتها بالنسبة إلى الحدود التي ذكرت في اتفاقية عام 1913، إلا أن ابن مسعود أنكر ذلك، فكيف يلتزم بما تعهد به العثمانيون حيال منطقة الأحساء، وهي خارج يدهم في ذلك الحين؟ لذا كان لا بد من حسم الأمور من خلال مؤتمر تحضره جميع الأطراف.

عقد مؤتمر العقير –كما أعلن رسمياً – لإعادة النظر في اتفاقية المحمرة التي تمت في 5 نيسان / أبريل 1922 بين نجد والعراق، لكن مؤتمر العقير تطور ليشمل تخطيط الحدود الكويتية – النجدية. ويشار إلى إن ظروف عقد الاجتماع إلى الخلافات العشائرية على الحدود العراقية – النجدية، حيث كانت الظفير وشمر والمنتفق تتبادل الغارات مع قبائل نجد، وحدث أن عين الملك فيصل من المنتفق قائداً لهجانة الحدود العراقية، هو يوسف السعدون، وكان عدواً لابن سعود، وفي الوقت نفسه كان عدواً لحمود بن سويط شيخ الظفير الذي كان ابن سعود يريد منه رد منهوبات أخذها في غارة على قبائل نجد. وفي خضم هذا العداء الثلاثي المتبادل من كل أطرافه، قرر ابن سويط الرهان على صداقة ابن سعود نكاية بالعراقيين، واشتراط ابن سعود عليه إعادة المنهوبات، وأخذ مندوب لجمع الزكاة من قومه داخل العراق، ما أثار العراقيين، ودفعهم إلى تحريض أحد أبناء قبيلة الظفير، وهو الشيخ أبو ذراع للخروج على شيخه ابن سويط، ورفض دفع الزكاة لابن سعود. فأرسل ابن سعود قائده المحنك زعيم قبيلة الدويش غارات مدمرة على السعدون وهجانته، وعلى أبو ذراع، ووصل إلى منطقة أبو غار التي تبعد عشرين ميلاً عن النجف وكربلاء، فضج العراق كله متذكراً غارات الخوان السابقة المدمرة على هذه المنطقة، مما جعل الطيران الملكي البريطاني يتدخل لتفريق جيش الخوان، كما فعل سابقاً في الكويت عام 1920، وكان أن عقد مؤتمر المحمرة في 5 نيسان / أبريل 1922 على أن يتم إكمال بقية جدول أعماله في العقير من العام نفسه، بسبب رفض ابن سعود التصديق عليها، لأن مندوبه خرج عن التعليمات التي زوده بها ورضي بحدود غير ملائمة، وقيل تساهل مندوبه في أمر تبعية قبيلتي العمارات من عنزة وقبيلة الظفير.

في الثلث الأخير من شهر تشرين الثاني / نوفمبر 1922 كانت البحرين خلية نحل لرجال ستقرر على أيديهم مستقبل شرق الجزيرة العربية، فقد سبق الجميع إلى هناك المسؤول السياسي في العراق ديكسون (H.R.P.Dickson)، من خلال مراسله ابن سعود وضمان حضوره إلى العقير في وقت حضور كوكس من العراق عن طريق البحرين. وكان كوكس يريد أن يكون على ثقة من حضور ابن سعود، لكن الأخير كان يتلكأ في الحضور، ولعله كان يتحاشى تصديق ما تم في المحمرة، وربما لم يرد أن يدخل في اجتمع مع طرف أقوى منه يفرض عليه شروطاً لا يستطيع الانسحاب منها. ونتذكر هذا التلكؤ عن الحضور للاجتماع بالبريطانيين في مؤتمر الكويت الأول، لكن ديكسون كان مندهشاً عندما وجد فرانك هولمز (Frank Holms) (أبو النفط) يحل عليه ضيفاً، وهو في طريقه لمقابلة ابن سعود في العقير. وكان الاثنان قد سمعا بتقرير تركي قديم، بعثه متصرف الأحساء التركي إلى حكومته قبل سقوط المنطقة في يد ابن سعود، يتحدث عن ينبوع نفط قرب القطيف، ولم يدع ديكسون مخاوفه جانباً، بل أبرق إلى كوكس أن هولمز لم يأت إلا ليقدم الاستشارة لابن سعود، حتى يتمسك بحقه في الأراضي التي سيكون فيها نفط.

عقد مؤتمر العقير الذي سمي باسم مكان الاجتماع على واحد من أجمل السواحل الشرقية على ضفاف الخليج العربي، وهو أيضاً ميناء يبعد عن مدينة الهفوف عبر الطريق البري التجاري القديم 40 كم، وترده البضائع من الصين والهند وعمان والعراق، وتصدر منه منتجات الأحساء من تمور، وفسائل نخيل، وسعف، وصوف، وفخار.

كان السير بيرسي كوكس مهندس اتفاقية العقير عام 1922 حاذقاً وعلى معرفة تامة بقضية ولاء القبائل عندما قال للملك عبد العزيز: "إن قبيلة عنزة – العمارات – الموجودة حالياً في العراق تفضل أن تكون من رعايا العراق، أما قبيلة عنزة في سوريا – الرولة – فقد تفضل أن تكون من رعايا ابن سعود".

وعلى الرغم من ذلك، فقد كان مفهوماً لدى المتفاوضين من جميع الأطراف أن خطوطاً يتم رسمها عبر الصحراء لشعب لم يحدث أن افترق على الإطلاق في ما مضى، وهذه الخطوط قد تحدث تمايزاً بينهم، وتحدد من سيملك الثروة الهائلة، ومن سيصبح فقيراً.

ونلاحظ أمراً جديراً بالتعليق، وهو أن السعودية مثلها ابن سعود – وهو أعلى سلطة فيها – بينما مثل العراق وزير بسيط، ومثل الكويت ضابط بريطاني صغير هو الرائد جيمس مور (James More). وهنا نشير إلى أن التمثيل الضئيل للكويت قد أثير آنذاك، وكان رد كوكس هو أن الكويت محمية بريطانية، ولا حق لشيخها في التعامل مع القضايا الخارجية، وهذا الكلام في مجمله يصادم واقع أن العراق تحت الانتداب، وأن ابن سعود مقيد باتفاقية دارين، أما الحكم فكان بريطانيا التي يخضع لها الجميع ممثلة في كوكس. ونرى أن حجر الزاوية في هذا الاجتماع كان ابن سعود، لأن سيأخذ ويعطي في الوقت نفسه، فقد أخذ من الكويت ولم تعط شيئاً. لذا استبعد حاكمها، وأعطي العراق، فلا قيمة لحجم ممثلها المتلقي للعطية ما دام كاسباً على كل حال. وقد اتصفت مطالب المندوبين في العقير بالتشدد في المطالب بدرجة كبيرة.

كانت بريطانيا تدفع كل طرف إلى المغالاة. أما سبب ذلك فيرجع إلى رغبتها في تمرير وجهة نظرها بعد ذلك من دون عناء، وهذا ما حصل بالفعل. وعن ذلك يقول ديكسن وقف بيرسي كوكس في خيمة العقير الكبيرة، وقال بكل حدة رسم الخط العام للحدود"، ثم تناول قلماً أحمر، ورسم على خريطة للجزيرة العربية خطاً للحدود، يعطي العراق مساحة كبيرة من الأراضي النجدية، ويقتطع من الكويت ثلثي أراضيها ويعطيها لنجد، ثم حدد منطقتين شمال الكويت وغربها، وقال بضرورة اعتبارهما منطقة محايدة.

لقد بنيت على اتفاقية العقير الاتفاقيات اللاحقة التي وقعت بين الكويت والعربية السعودية لترسيم الحدود بين البلدين، واقتسام نفط المنطقة المحايدة، على رغم أن ردة فعل شيخ الكويت أحمد الجابر كانت عدم الرضا عما تم، على أمل أن يستطيع انتهاز وقت مناسب لاسترجاع حقوقه، وبناء على ذلك لم يطاوع ابن سعود في إدخال الأمريكيين لاقتسام نفط المنطقة المحايدة حتى عام 1933. وفي 27 تموز / يوليو 1965 وقع البلدان اتفاقية تم بموجبها تقسيم للمنطقة المحايدة التي كانا يشتركان في السيادة عليها إلى قسمين متساويين، فآل القسم الشمالي إلى دولة الكويت، وآل القسم الجنوبي إلى العربية السعودية. وتتألف الاتفاقية من ديباجة و 23 مادة، وقد تضمنت الديباجة الإشارة إلى اتفاقية العقير في عام 1922، وإلى المحضر المتفق عليه في الكويت في 21 آذار / مارس 1961 بشأن المنطقة المقسومة، وأوضحت أن الطرفين قد قبلا بمذكرات متبادلة مؤرخة في 5 آب / أغسطس 1963 إنهاء ذلك الوضع المؤقت بتقسيم تلك المنطقة إلى قسمين، بحيث يضم أحدهما إلى إقليم دولة الكويت، والآخر إلى إقليم العربية السعودية، على أن تبقى الحقوق المتساوية للطرفين في كامل المنطقة المقسومة التي قررتها أصلاً اتفاقية العقير كما هي مشتركة بين الطرفين. وقد نصت المادة الحادية عشرة على أن تبقى اتفاقيات الامتيازات النفطية القائمة حالياً سارية المفعول، ويتعهد كل من الطرفين باحترام أحكامها، واحترام ما قد يطرأ عليها من تعديلات في ذلك النصف من المنطقة المقسومة الذي يضم إلى إقليمه، كما يتعهد باتخاذ الإجراءات التشريعية والنظامية التي تكفل استمرار تمتع شركات الامتياز بحقوقها وأدائها لالتزاماتها.

– أبعاد اتفاقية العقير:

كانت اتفاقية العقير عام 1922 بداية عهد مفهوم السيادة وممارستها في الخليج، لأنها أدخلت ترسيم الحدود على الأرض، وربطته بمفهوم السيادة الوطنية بين إمارات لم تكن إلا أقاليم ومدناً في الدولة العثمانية، ولا تفصلها أية اعتبارات جغرافية أو إثنية.

كانت بريطانيا ترى ما تحت الأرض – إن جاز لنا التعبير – من خيرات قادمة، وبناء عليه كان كوكس يضع الخطوط على الخريطة لاقتناعه بأن الكويت والسعودية والعراق ستقبل على كل حال. وخير دليل على ذلك أن الرائد مور ممثل الكويت لم ينطق بكلمة واحدة طيلة المحادثات، أما ابن سعود فقد كان مفاوضاً صعب المراس، لكنه كان يعي ما تخطط له بريطانيا، ويعلم مدى قدرته على تحدي ذلك، وإن كان هناك من يرى أن ابن سعود جامل كوكس كثيراً، وكان ليناً معه، حتى ينجح في آخر مهمة كبيرة له في الشرق قبل تقاعده. ونستطيع تلخيص رأي ابن سعود بالكلمات التي ينقلها الريحاني عنه في موقف مشابه، حيث يوصي مندوبه في اجتماع المحمرة: ح "إذا ألح المندوب الإنكليزي في أمر من الأمور، اسأله إذا كان يتكلم بلسان العراق، أو بلسان حكومته، فنحن لا نتساهل في حقوقنا إذا كان بلسان العراق، أما إذا كان بلسان بريطانيا فجاوب: إكراماً لبريطانيا إذا كان من الأمور المهمة، أما إذا كان من الأمور الجوهرية فنحن لا نسلم إلا مكرهين، والحكومة البريطانية تعلم أن عاقبة الإكراه وخيمة".

تم الاتفاق على الحدود العراقية – النجدية، وتقرر أن يكون هناك بقعة من الحياد تدعى العونية، وهي ما يسمى المنطقة المحايدة التي هي اختراع بريطاني بحت. ويقول الريحاني الذي حضر الاجتماعات ضمن فريق ابن سعود: إن هذه البقعة سميت "البقلاوة" لأن شكلها شبيه بالمعين، وشكل البقلاوة ليس عنها ببعيد، كما تقرر أن تكون قبيلة الظفير الكبيرة ضمن التابعين للعراق، على رغم ارتباطها بنجد.

ويرى كوردسمان في معرض حديثه عن الحدود العراقية أن النفط هو الذي حفظ الكيان العراقي من التفكك، فقد كانت بريطانيا تعول على إقامة خط أنابيب، وسكة حديد، وخطوط جوية آمنة بين العراق والبحر الأبيض المتوسط، وكان لا بد من ربط العراق وفلسطين تحت حكمها لتأمين هذا الممر الإستراتيجي.

كان مؤتمر العقير أهم مؤتمر يعقد في منطقة الخليج العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى – كما ترى ميمونة الصباح لأنه قرر الشخصية الدولية لأقطار المنطقة، السعودية، على رغم أن الكويت كانت تأمل في الاحتفاظ بحدود عام 1913، كما احتفظ بها العراق على الأقل. ففي اتفاقية 6 أيار / مايو بين العثمانيين وبريطانيا التي وقعت بالأحرف الأولى فقط، نجد أنه قد تقرر تقسيم الكويت إلى جزأين، بحيث تحاط أراضي الجزء الأول بخط أحمر على الخريطة، وتشمل نصف دائرة قطرها 80 ميلاً من الوسط الذي يتحدد مركزه في ميناء الكويت، ويضم الجزء الأول كل الجزر المتاخمة له، بما فيها وربة وبوبيان، أما الجزء الثاني فقد أحيط بخط أحمر على الخريطة نفسها، وقطنته القبائل التي تدين بالولاء لشيخ الكويت وتدفع له الزكاة.

لقد ظلمت الكويت في اتفاقية العقير، ولم تستأثر الحدود الكويتية – السعودية بالكثير من النقاش، ولم يكن هناك أمام الكويت إلا الثقة في كوكس الذي اعتذر بأن ما تم هو حل يرمي إلى وقف ذهاب أراضي الكويت بالقوة. وهنا يتكشف التناقض البريطاني، فكيف يقول كوكس ليس بقدرة أحد على أخذ شيء من الكويت بالقوة، والكويت لم توقع الحماية عام 1899 إلا لمنع حدوث ذلك؟

وفي مؤتمر العقير أيضاً أوضح كوكس الحدود القطرية – السعودية برسمه لخط عرف باسم "تصريح كوكس"، وهو الخط نفسه الذي كان قد تم التوصيل إليه عام 1913، عندما اعتبرت الأحساء سنجقية عثمانية، وتم تخطيط حدودها مع قطر من ساحل الخليج العربي إلى الغرب من قطر في اتجاه جزيرة الزهنونة، امتداداً إلى الجنوب من الربع الخالي، بصورة خط مساره عبر وسط صحراء الجافورة، ويعرف بالخط الأزرق.

– تقويم اتفاقية العقير:

لم يمنع الخط الأزرق وخط كوكس نشوب النزاع بين الطرفين على النفط، فقد وقع شيخ قطر اتفاقاً مع السعوديين في أيلول / سبتمبر 1933، تعهد فيه بألا يمنح أي امتياز نفطي في الأراضي الداخلية لقطر، وألا يتعدى ما يمنحه من امتياز حدود مدينة الدوحة، لكن بريطانيا لم توافق على ذلك، ليس دفاعاً عن قطر وحدودها، بل لأن هذا الاتفاق يعتبر مدخلاً للشركات النفطية الأمريكية. وقد تطورت مشاكل الحدود النفطية بين السعودية وقطر عندما أصرّ ابن سعود على عدم السماح للشركات البريطانية بالتنقيب في الأراضي التي منحها لها شيخ قطر عام 1935 حتى يتم التوصل إلى حدود واضحة بين البلدين.

وفي الجنوب الخليج كانت عمان تطالب بمنطقة "مسكت" الواقعة في رأس الخيمة، كما تطالب بمنطقة أخرى شمال "شغم" على ساحل الخليج، وكل ذلك بسبب النفط المكتشف في الجرف القاري لرأس الخيمة. وقد حصلت عمان على الشريط المذكور عام 1986، لكن التسوية فصلت بين أبناء قبيلة الشحوح، وكان أن طالبوا بحقهم في إقامة إمارة ثامنة لهم في الاتحاد، ووصلت شكواهم إلى الشيخ زايد رحمه الله.

لقد حرصت بريطانيا على ربط حكام الخليج بما يضمن سيطرتها على النفط في أراضيهم بعد تدفقه في فارس، فقد توقعت أن يكون النفط في الكويت، ولعل مرد ذلك ظهوره طافياً على الأرض في منطقة البرقان، فوقعت مع مبارك الصباح ما يعطي البريطانيين حقوق استغلاله، ثم وقعت مع شيخ البحرين عام 1914 مضمون التعهد نفسه، ومع شيخ قطر عام 1916، مروراً ببقية الإمارات، لكن الملاحظ أن أعمال الاستكشاف لم تبدأ إلا متأخرة، مقارنة بمنطقة أخرى هي العراق.

بقي أن نشير إلى نقطة أخيرة في سؤالنا عن كون ابن سعود الرابح الأكبر من مؤتمر العقير، ونذكر بأن بريطانيا ما كنت لتدعه يذهب من دون دفع الثمن، وقد كان لها ما تريد. وكاد عبد العزيز أن يدفع ثمناً غالياً عندما شرع مجبراً يفكك ذراعه العسكرية، وهي حركة الإخوان، فقد نشبت حرب أهلية انتهت بهزيمة الإخوان عام 1926.

إن المعلومات مستقاة من المراجع والمصادر التالية:

- خالد السعدون، العلاقات بين نجد والكويت، 1902-1922، د.ن. د.ت. ص 252.

القوة الجوية كمتغير ثاني بعد النفط في السياسة البريطانية لجهة قدرته على الحركة والمناورة ووقائع ووسائل الاتصال والإنذار والإشارة لتلافي الأخطار وتحقيق السيطرة، ثم عالجنا ثورة الكيلاني ثم تطرقنا إلى واقع وصول الإيطاليين في الحرب العالمية الثانية إلى خليج عمان وإغراقهم العديد من السفن البريطانية على طول الطريق من موانئ إريتريا حتى هرمز، بل في المحيط الهندي، تبعه غارة جوية إيطالية على مصفاة البحرين والظهران. وأدت الحادثة إلى وضع سرية دفاع جوي تضم مائة رجل من الجيش الأمريكي في الظهران، وهو، كما نستنتج، مؤشر على بداية تبادل المواقع العسكرية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

فقد تركت بريطانيا على عاتق الولايات المتحدة مهمة توفير النفط للحرب، فأجبرتها الأخيرة على أن تخفف القيود التي تمنع الشركات الأمريكية من العمل في المحميات البريطانية، تبع ذلك نجاح الأمريكان بإقناع ابن سعود بجدوى أن يستثمروا هم نفطه بسبب سخاء عروضهم، فحصلوا على مبتغاهم متمردين على اتفاقية الخط الأحمر[1]. وسارت الأمور لمصلحة الأمريكان، وأصبح الخليج العربي مركز ثقل نفط

- ميمون خليفة العذبي الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، ط 3 (الكويت: [د.ن.]، 2000)، ص 53.
- هارولد ريتشارد ديكسون، الكويت وجاراتها، ترجمة جاسم مبارك الجاسم وفتوح عبد المحسن الخترش (الكويت: ذات السلاسل، 1995)، ص 338-339.
- أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث وملحقاته. وسيرة عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، ط6 (بيروت: [د.ن.]، 1988)، ص 305-307.
- هاري سانت جون فيلبي، مغامرات النفط العربي، ترجمة وتحرير عوض البادي (الرياض: مكتبة العبيكان، 2001)، ص 106.
- لبيب عبد الساتر، قصة الخليج: تفاعل دائم وصراع مستمر، 3200 ق.م. / 1988م – 1409هـ (بيروت: دار المجالس، 1989)، ص 86.

([1]) على أثر تلك التطورات الإيجابية في العلاقة بين المصالح الأمريكية والبريطانية، عرض الأمريكيون على شركة النفط الإنجليزية الفارسية اقتراحاً بمنحهم نصيباً من الامتياز الذي تستثمره في العراق، واستمرت المباحثات حتى نوفمبر 1924 حينما قدم كالوست غولبنكيان، وهو وسيط أرمني، بريطاني الجنسية مشروعاً لإعادة توزيع الأسهم في شركة البترول التركية، كما قدم مندوب الشركة الفرنسية للبترول، المساهمة في الشركة التركية ميثاقاً اقترح أن يوقعه الأعضاء السابقون والجدد في الشركة للوقاية من عودة الصراع بينهم في المستقبل، وأطلق عليه ميثاق النزاهة.

بعد موافقة البريطانيين على مشروع غولبنكيان، قررت خمس شركات أمريكية تشكيل مجموعة تقوم بتمثيلها في الشركة بتركيبها الجديدة تحت اسم "هيئة إنماء الشرق الأدنى" وعلى أثر ذلك أعيد توزيع أسهم شركة البترول التركية على النحو التالي:

شركة البترول الأنجلو فارسية	(بريطانية)	23.75% من الأسهم
شركة شل	(بريطانية – هولندية)	23.75% من الأسهم
شركة البترول الفرنسية	(فرنسية)	23.75% من الأسهم
هيئة إنماء الشرق الأدنى	(أمريكية)	23.75% من الأسهم
كالوست غولبنكيان	(بريطاني)	5% من الأسهم

بعد أربع سنوات من ذلك الاتفاق أي في عام 1929، أطلق على الشركة الجديدة اسم "شركة نفط العراق IPC" كما حدث تطور بالنسبة للحصة الأمريكية حينما قامت شركة ستاندرد نيوجرسي، وستاندرد نيويورك بشراء أسهم الأعضاء الثلاثة الآخرين في هيئة إنماء الشرق الأدنى، فأصبح كل منهما يملك نصف الحصة الأمريكية في نفط العراق.

أطلق الشركاء في الاتفاقية الجديدة اسم "اتفاقية الخط الأحمر" عليها، وترجع قصة الخط الأحمر إلى المشروع الذي قدمه المندوب الفرنسي أثناء المباحثات، وقد تضمن خارجة الأملاك العثمانية في الشرق الأوسط وقد أحيطت بخط سميك، واعتبر المندوب البلدان المحاطة بهذا الخط مشمولة بأحكام الاتفاقية التي يجري البحث فيها، وتضم تركيا، الجزيرة العربية بما فيها ساحل عمان واليمن، الأردن وفلسطين، لبنان، سوريا، العراق وقبرص، إضافة إلى ذلك قدم الفرنسيون مجموعة اقتراحات، وافق عليها المجتمعون وأطلق عليها اسم ميثاق النزاهة، ويتضمن، أن الشركات الأعضاء في الاتفاقية تقر بأن شركة النفط التركية تحتكر حقوق استثمار النقط في المنطقة المحاطة بالخط الأحمر، وأن أي عضو

العالم، صاحبه ضعف بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، وانخفاض النفط المستخرج في أثناء الحرب من المنطقة التابعة للشركات البريطانية، وغياب رأس المال البريطاني، وبروز العصيان والثورات عليها في العراق وإيران، مما أبرز القلق الأمريكي على نفط الخليج، فكان التغلغل الأمريكي في الخليج في ما عرف باسم الممر الفارسي، لإيصال المساعدات ضمن البرنامج الحربي الإعارة والتأجير[1] لدعم السوفيات، وأصبح الخليج العربي هو نقطة الإنزال، ما أدى إلى تقوية المواقع الأمريكية.

بمفرده لا يحق له التنقيب، أو الحقول على امتياز، أو استثمار امتياز قائم في هذه المنطقة، وإذا حصل أحد الأعضاء على فرصة من هذا النوع فعليه أن يعرضها على باقي الأعضاء ليتم التعامل معها في إطار شركة البترول التركية.

تأكيد البريطانيين على صلاحية الاتفاقية في ذات الوقت الذي كرروا فيه ترحيبهم بالتعاون مع الولايات المتحدة، وأدى ذلك إلى تعديل موقف الحكومة الأمريكية حيث أعلن وزير الخارجية أن الاتفاقية لا تتعارض مع مبدأ الباب المفتوح، وهذا "يكشف عن مدى المكر الذي ينطوي عليه هذا المبدأ الاقتصادي الذي كانت تلوح به لأسباب انتهازية أمريكية بحتة.

وبعد ذلك للموقف الأمريكي، مضت الشركات الأمريكية في اتفاقها مع البريطانيين حيث تم التوقيع على اتفاقية الخط الأحمر بصورة نهائية في يوليو 1928.

وفي بداية الأمر عارضت وزارة الخارجية الأمريكية هذا الاتفاق باعتباره مخالفاً. لمبدأ الباب المفتوح الذي تتبناه واشنطن خاصة وأنها رأت فيه عائقاً لنشاط الشركات البترولية في المنطقة، وأمام معارضة واشنطن فإن الشركات الأعضاء في الاتفاقية اكتفت بتوقيع مبدئي وأجلت التوقيع النهائي حتى يتم إقناع الحكومة بسحب اعتراضاتها، وقد استمر.

(سجلت "هيئة إنماء الشرق الأدنى. Near East Development Corp" في ولاية ديلاوير Delware بالولايات المتحدة الأمريكية، ويتقاسم أسهمها خمس شركات هي: ستاندرد نيوجرسي، ستاندرد نيويورك ويملك كل منهما 25% من أسهم الشركة، وبان أمريكان بتروليوم، واتلانتيك رفايننع وغولف رفايننغ ولكل من هذه الثلاث 16.6% من الأسهم، وقد اشترت ستاندرد نيوجرسي، وستاندرد نيويورك حصة بان أمريكان، واتلانتيك رفايننغ عام 1930، وحصة غولف رفايننغ عام 1934.

* أندريه نوسشي، الصراعات البترولية في الشرق الأوسط ترجمة د. أسعد محفل، د.ن.، بيروت 1971 ص 83).

[1] قانون صدر في أمريكا 11 آذار / مارس 1941 يعطي الرئيس الأمريكي روزفلت الحق لمساعدة بريطانيا بالأسلحة، والمال في حربها ضد النازية الألمانية، قبل دخول أمريكا الحرب في كانون الأول / ديسمبر من ذلك العام.

أما دلالة واقعة في هذا السياق فهي أن أحوال السعودية الاقتصادية خلال الحرب العالمية الثانية ضعيفة لتدني وارداتها، وصعوبة وصول الحجاج بما يمثلونه من دخل للبلاد، وكانت الشركة "SOCAL" التي أصبح اسمها شركة "أرامكو" في كانون الأول / يناير 1944 قد قامت بتقديم دفعة مالية مقدارها ثلاثة ملايين دولار للسعودية بضمان ما يعادلها من النفط. وفي عام 1941 طلب الملك عبد العزيز من الشركة ستة ملايين دولار، ولم يكن بمقدور الشركة تقديم هذا المبلغ، فقام نائب رئيس الشركة جيمس موفت (A. James Moffet) في 6 نيسان / أبريل 1941 بإحالة الطلب إلى البيت الأبيض، واقترح على روزفلت أن تكون ستة الملايين قرضاً حكومياً أمريكياً تحت بند "الإعارة والتأجير" (Lend Lease)، وبذلك كانت الشركة أداة لدخول الولايات المتحدة إلى السعودية والمنطقة.

اقترح روزفلت أن يكون البديل شراء البحرية الأمريكية للنفط من الشركة بالمبلغ المطلوب نفسه، لمن وزير البحرية فرانك نوكس (frank NOKS) قال إن الكمية تفوق الحاجة التي تريدها البحرية. وفي حزيران / يونيو 1941 تقدم ابن سعود بطلب قرض بقيمة عشرة ملايين دولار، وكان روزفلت –كما يبدر – ينوي فعلاً الدخول ف المنطقة من خلال مساعدة الشركة في حصول ابن سعود على القرض، لكن القوانين الأمريكية كانت عائقاً دون ذلك، مما حداه على الاستدارة على القوانين من خلال توجيهه لابن سعود بأن يقدم طلب القرض إلى بريطانيا التي عليها التزامات في الخليج. وفي الوقت نفسه طلب الرئيس روزفلت من البريطانيين تقديم القرض لابن سعود جزءاً من القرض الذي تم رصده لهم من الأموال الأمريكية، والبالغ 400 مليون دولار. وهذا ما تم بالفعل في الأعوام التالية، فقد قدمت بريطانيا 5285000 دولار إلى السعودية عام 1941، ثم 1290000 دولار عام 1942، وأخيراً 1618280 دولاراً عام 1943.

لقد أوضحت شركة أرامكو أن تقديم قرض مالي للسعوديين هو الضمان الوحيد لبقائها مسيطرة على النفط هناك، وذكرت للرئيس أن السعودية هي البلد المحايد الوحيد في الشرق الأوسط الذي لا يتلقى مساعدات ضمن برنامج "الإعارة والتأجير"، واتبعوا ذلك في شباط / فبراير 1943 بمذكرة لوزير الحرب والبحرية ونائب وزير الخارجية، يقترحون فيها إنشاء احتياطي نفطي تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية الحصول منه على نفط رخيص ومتوافر ودائم مقابل المعونات للسعودية، وهو من جانب آخر يخلص السعودية نهائياً من بقايا النفوذ الإنكليزي. وقد وقع الرئيس روزفلت في 18 شباط / فبراير سنة 1943 قراراً جعل السعودية من البلاد التي تستفيد من قانون القروض، ولم يكن لهذا القرار ما يبرزه قانونياً سوى إسناد السعودية وتخليصها من النفوذ البريطاني، لأن المشروع كان قد وضع لمساعدة البلدان التي أعلنت الحرب على المحور.

(يراجع: خالد ابن هميل – العلاقات السياسية السعودية الأميركية في عهد الملك عبد العزيز.

www.google.com(Lend.Lease)

الفصل الثاني وهو تحت عنوان (النفوذ الأميركي المباشر في منطقة الخليج 1967-1945) فقد اشتمل في معالجته لواقع الأمن في الخليج بعد إعلان موقف الغرب من التقرب السوفياتي الأول إلى الخليج في أثناء الأزمة الإيرانية (1946-1947)، ثم مبدأ ترومان (عام 1947) وتسمية الشيوعية كخطر على الخليج العربي وثرواته، ثم التقاء المصالح البريطانية – الأمريكية في أثناء حركة محمد مصدّق في إيران[1]

Irvine H. Anderson, Aramco, the United States, and Saudi Arabia: A Study of the dynamics of foreign oil policy. 1933-1950 (Princeton, NJ: Princeton University Press. 1981), P.61.

([1]) أعلنت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية أن الخطر الأكبر على المصالح الغربية في منطقة الخليج العربي هو الشيوعية، طبقاً لمبدأ ترومان. لكن الحقيقة تقول إن الخطر الذي حسبت له الولايات المتحدة الحساب الأدق كان القومية الفارسية، والقومية العربية، والأصولية الدينية.

عندما تسلم دوايت أيزنهاور (Dwight D. Eisenhower) رئاسة الولايات المتحدة عام 1953، جعلت إدارته نصب عينيها هدفاً واضحاً هو وقف حصول السوفيات على مزيد من النفوذ، ومنعهم من جذب حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى ذلك، تبنى وزير خارجيته جون فوستر دلاس (John Foster Dulles)، مبدأ ألا حياد في الحرب الباردة، فبلدان العالم إما مع الولايات المتحدة الأمريكية أو ضدها، وقد جاهدت الولايات المتحدة لمنع السوفيات من الوصول بنفوذهم إلى الشرق الأوسط، ولا سيما بعد تمدد الشيوعية في أوروبا وآسيا.

لكن العواصف كانت قد هبت على إيران، وهي المنطقة الأثيرة لدى الولايات المتحدة، قبل أن يتسلم أيزنهاور الحكم، وكان لا بد من عمل أي شيء. فقد تمرد الإيرانيون على العائدات المجحفة التي كانت تقدمها لهم شركة النفط البريطانية المسيطرة على نفط إيران، فلم يتعد ما كانوا يحصلون عليه 10 بالمئة مما ينتج من النفط. وقد قاد المطالبة بالتأميم، الحركة الوطنية بقيادة حفيد إحدى أميرات أسرة القاجار التي أسقطها رضا بهلوي، وهو محمد مصدق، في آذار / مارس 1951. وكان الشاه مرغماً على أن يوليه رئاسة الوزراء، فقام مصدق بالاعتراض على قبول بلاده لكل أنواع المساعدات الخارجية، ومن ضمنها ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية للجيش الإيراني من تدريب وتسليح، كما رفض التفاوض مع البريطانيين حول إعادة تسعير النفط، وأصرّ على التأميم، فثار البريطانيون وهددوا مصدقاً بالعواقب الوخيمة إذا استمر على تعنته، وحاولوا إقناعه بأن من الصعب على حكومته إدارة عمليات الإنتاج الصعبة، كما حاولوا إقناعه بدخول المفاوضات. لكن مصدقاً كان يرفض حتى التفاوض، بل رفض مقابلة السفير البريطاني السير فرانسيس شيبرد (Sir Frances Shepherd). لكن مصدقاً قطع عليهم الطريق بالقول إن الخلاف هو مع الشركة الأنغلو – إرانية وليس مع الحكومة البريطانية، بينما أصرّت الحكومة البريطانية على أنه شأن يخصها، لأنها تملك أسهم الأغلبية في الشركة، لكن مصدقاً قرر وقف المهاترات، وقطع العلاقات البريطانية – الإيرانية. وقد استغل الشيوعيون من حزب توده الوضع، فسيروا التظاهرات في العاصمة، بما يزيد على 30 ألف متظاهر شيوعي يحملون الشارات السوفياتية، ويتهمون مصدقاً بالعمالة للولايات المتحدة الأمريكية.

لما يكن للولايات المتحدة بعد في القضية من الناحية السياسية ناقة ولا جمل، لكن الخوف من أن يؤثر انقطاع النفط في حركة إعمار أوروبا جعل البعض في الإدارة الأميركية يبحثون عن دوافع سوفياتية في القضية، على الرغم من أن السوفيات لم يتخلوا مباشرة عدا مساندتهم المعنوية لحزب توده. وكان مصدق يتوقع بعد توقف مصادر الدخل لدى حكومته مساعدة أمريكية، لكن حكومة ترومان وضعت مصلحتها إلى جانب مصالح بريطانيا، وشاركتها في المقاطعة الدولية لشراء النفط الإيراني، وتحولت مع غيرها لشراء نفط الكويت الذي سد النقص في تلك الفترة. وما كان حاكم الكويت ليرى الإيرانيين وهم يقاتلون للحصول على عوائد أفضل من ثروتهم النفطية من دون أن يتحرك للمطالبة برفع سعر النفط المستخرج من أرضه، كما قام حاكم قطر بالمطالبة نفسها، وتفيد الوثائق أن شيخ البحرين أعلن أنه حصل على سعر مناسب لنفط البحرين في مفاوضات العام الماضي، ولن يطالب بزيادة حالياً.

ثم تهاوت تحت الضغوط الاقتصادية جهود مصدق للبقاء في الحكم، وقد تعلم الرجل المسن بصعوبة أن النفط من دون أسواق لتصريفه هو سلعة عديمة الفائدة. وكانت الطامة الكبرى هي محاولته الفاشلة للسيطرة على وزارة الدفاع، مما أرغمه على الاستقالة، إلا أن أسلوب خليفته، ونهجه في إدارة البلاد، أديا إلى سخط عام أعاد بمصدق بسرعة وقوة إلى الحكم مرة أخرى. وقد أدت الخلافات مع الشاه، وخوف الأخير على حياته، إلى هروبه إلى منتجع على بحر قزوين، ثم إلى بغداد، في انتظار المساعدة الموعود بها من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

كان البريطانيون يعانون فقدانهم نفط إيران معاناة شديدة، ولم يكن لهم من مدخل لجذب الأمريكيين لمساعدتهم إلا تضخيم الخطر السوفياتي الذي قالوا إنه مستتر خلف مصدق وحركته. وعلى رغم يقين الولايات المتحدة أن مصدقاً غير شيوعي، بل غير متعاطف مع الشيوعيين، إلا أنها استجابت للبريطانيين وشاركت في عملية الإطاحة به. كان جون دلاس في الظهران مع ثلاثة من مساعديه في 19 أيار / مايو 1953، ولم يكن جون فوستر دلاس ولا أخوة ألن دلاس (Allen Dulles) مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بحاجة إلى التضليل البريطاني للمشاركة في إسقاط مصدق، فقد كان مكتب المحاماة المسمى سوليفان وكرومويل (Sullivan and Cromwell) الذي يديرانه في وول ستريت قبل توليهم هذه المناصب الحكومية وكيلاً لشركة النفط الإيرانية – البريطانية التي أممها مصدق، وكانت "عملية أجاكس" (Ajax Operation) من بنات أفكار رئيس مكتب الوكالة في الشرق الأوسط كيرمت روزفلت (Kermit Roosevelt)، وقد قادها من طهران، كما تم إرسال الجنرال نورمان شوارزكوف (Gen.H. Norman Schwarzkopf)، ومعه أموال كثيرة من وكالة الاستخبارات المركزية، لتجنيد المرتزقة الذين غصت بهم شوارع طهران متظاهرين ضد مصدق.

(1951–1953)، وكيف قام حلف بغداد عام 1955 لغلق الفجوة بين حلف شمال الأطلسي وحلف جنوب آسيا في هذا الجزء. ثم تناولت بالدراسة مبدأ أيزنهاور (عام 1957)، ومساعي الولايات المتحدة لصدّ التغلغل السوفياتي بعد أزمة السويس. كما جرى التوسع في موضوع علاقات الولايات المتحدة بإيران والسعودية عشية الانسحاب البريطاني، وسباق التسلح في الخليج، ورفض مقولة الفراغ الأمني، ثم تحدثنا عن دول أوبك الخليجية ودورها في حرب حزيران/1967، وأخيراً تطرقنا إلى سياسة الدعامتين السعودية والإيرانية في مبدأ نيكسون (عام 1969).

في هذا الفصل حاولت إظهار واقع صراع القوى فوجدنا استمرار القوى الدولية في تبادل المواقع، الواحدة مع الأخرى في الخليج العربي، فيتصارع طرفان من هذه القوى، أحدهما موجود يحاول البقاء، والآخر يتقرب من المنطقة للحصول على موطئ قدم له، ومن ذلك اهتمامات روسيا للخروج من أراضيها الباردة، واجتياز الحاجز الفارسي للوصول إلى الخليج العربي والمحيط الهندي، حتى بعد تحول الدولة هناك إلى اتحاد سوفياتي، فكان أن حدث التقرب السوفياتي الأول، لكن الغرب كان حازماً في إخراج السوفيات من الشمال الإيراني، في ما عرف بالأزمة الإيرانية (1946–1947)، وقد ترتب عليها– مع عجز بريطانيا الاقتصادي في صدّ الشيوعية عن اليونان وتركيا– تخلّي بريطانيا عن الدور الرئيسي للولايات المتحدة، وصدر مبدأ ترومان عام 1947، وتمت تسمية الشيوعية خطراً على الخليج العربي وثرواته خاصة، من بين دول الشرق الأوسط عامة، وكان نفط الخليج العربي هو الرابط بين مبدأ ترومان[1] وخطة مارشال لإعمار

وكان هدف العملية مساعدة الشاه في إسقاط مصدق، وتعيين المرشح الذي اختاره، وهو الجنرال فضل الله زاهدي (Gen. Fazlohhas Zahedi) الذي سحق المعارضة، وأقنع الشاه بترك أمور النفط بيد الائتلاف المكون من شركات غربية دخلت مع الشركة البريطانية، بحيث يسيطر الأمريكيون من خلال الترتيب الجديد على النفط الإيراني، وأن يتفرغ جلالته لخططه في إمساك زمام الأمور في إيران. وكان زاهدي ناجحاً في علاقته مع الشاه، حتى استطاع توريث ابنه أردشير زاهدي منصب السفير في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أصبح الابن وزيراً للخارجية، وكان رجل إيران الغربي التفكير والغطرسة معاً في تعامله مع العرب عامة، والخليجيين خاصة.

لمزيد من المعلومات يراجع:

- George Lenczowski: American Presidents and the Middle East (Durham, NC: Duke University press, 1990), p. and the Middle East in world Affairs, 3rd ed. (Ithaca, NY: Cornell University press, 1962), p. 195, < http: // www.cato.org/pubs/pa-159.html>.
- "British Residency Bahrain, Intelligence Summary for the month of April, 1951" in political Diaries of the Persian Gulf, vol, 18: 1948-1950, p. 49.
- Robert Engler, The Brothrhood of oil: Energy policy and the public Interest (Chicago: New American Library, 1977) ,p.5

([1]) مبدأ ترومان (Harry S. Truman)، شكلت سياسة ترومان البداية الفعلية للسياسة الخارجية لأمريكا، ونقطة الانطلاق في إستراتيجيتها العامة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتميزت بالتدخل الأمريكي في الشؤون الإقليمية من خلال الهدف العريض الذي تبناه في مواجهة التوسع السوفياتي. ويتلخص مبدأ ترومان في تحجيم الدور السوفياتي وحصره تحركه في نطاق الدائرة الجغرافية للكتلة الشيوعية، وربط السياسة الأوروبية بسياسة واشنطن، واحتواء القرار الأوروبي في علاقة أحادية التأثير، بحيث يكون الرأي الأمريكي هو مصدر قرار السياسة الأوروبية، وفرض الهيمنة الأمريكية على مناطق العالم من خلال استغلال الفجوات التي أحدثتها ظروف الحرب العالمية في المجتمع الدولي. وعلى هذه الأسس تحركت سياسة ترومان في الشرق، وأوروبا، وكان مجال تحركها على وجه التحديد في إيران والقضية الفلسطينية وكوريا وتركيا واليونان. وذلك عن طريق تضخيم دور السوفيات في التوسع وتهديد مناطق العالم حيث كان شعار ترومان (الروس قادمون) بمثابة المدخل الكبير لتدخل أميركا في المناطق التي اهتمت بها.

أوروبا[1]، وأقام الغرب حزاماً يطوق الاتحاد السوفياتي مكوّناً من القواعد والأحلاف العسكرية، ثم تطرقت إلى حلف بغداد وأهميته وواقع تبادل الأدوار ودور النفط، ثم عالجت حرب السويس وأثرها والدور الروسي فيها وواقع الشيوعية، ثم أظهرنا التزام الولايات المتحدة بأمن السعودية والنفط وواقع حرب 1967 وتداعياتها وأثرها على الأمة، والانسحاب البريطاني من جنوب الجزيرة العربية عام 1967، والحياد من الأخطار الإقليمية كمنهج لآليات واقع التسلح في الخليج والدور الإيراني، وتوقف النفط في حرب 1967 بعد فصل واقع القضية الفلسطينية عن النفط في الخليج العربي، ثم تطرقنا إلى مبدأ نيكسون والتقديمات الأميركية لكل من إيران والسعودية.

وجاء في الفصل الثالث تحت عنوان (تطور النفوذ الأميركي خلال السبعينات 1973-1979) وفيها بحثت لواقع الخليج كمصدر للطاقة وللصناعة الغربية، وحجم دور دول الخليج في حرب تشرين الأول/1973، عالجت دور قطع النفط كسلاح، وحجم التغيّر الذي حدث للأهداف الإستراتيجية المتواضعة للعرب، وخطورة قطع النفط على دول الخليج العربية المنتجة. وفي سياق البحث تحدثنا عن تعاظم دور النفط كمحرك للاهتمام الدولي في فترة ما بعد تشرين الأول/1973، والغزو السوفياتي لأفغانستان عام 1979، كأهم حدثين أديا إلى ظهور مبدأ كارتر حول الخليج العربي (عام1980)، وأيضاً ردّ فعل السوفيات عليه. كما وجدت ضرورة للبحث في عملية عسكرية صغيرة، قامت بها القوات الأمريكية في إيران تحت اسم عملية "مخلب النسر" وأبعادها على الموقف الأمريكي في الخليج (عام 1980)، وما تركته من أثر في ثقة دول المنطقة بالقدرة العسكرية للولايات المتحدة، ثم مأزق تشكيل قوة التدخل السريع.

وقد بينت في معالجتي إظهار واقع السياسة الأميركية بعد حرب تشرين الأول 1973 لجهة واقع سلاح النفط حيث وقفت دول الخليج المصدرة للنفط موقفاً لا يقل عن موقف دول المواجهة العربية من حيث الخطورة، بل إن موقفها هو الذي حرر العرب من الأهداف الإستراتيجية المتواضعة لهم عند بدء القتال. وكان سلاح النفط هو قوة الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لتضغط على إسرائيل لدخول المفاوضات. كل ذلك على الرغم من التهديدات الغربية الصريحة والمبطنة ضد أهل الخليج. ثم أدت المقاطعة إلى نتائج أمنية إيجابية أكبر من الأخطار التي افترض حدوثها، فقد كان من تداعيات ذلك إعادة

([1]) كانت خطة إعادة إعمار أوروبا كما سميت رسمياً "European Recovery Program" فكرة في ذهن الجنرال جورج مارشال (George C. Marshall) تبلورت عندما شاهد دمار المدن الأوروبية، وعرف بمخططات حكومته الرامية إلى الانكفاء على نفسها مرة أخرى ما يهدد بسقوط أوروبا الغربية في قبضة الشيوعية والفوضى السياسية، وكانت خطة مارشال (Marshall Plan) عملاً أمريكياً عقلانياً للتقليل من الجوع، التشرد، المرض، البطالة، والفوضى السياسية لما يزيد عن 270 مليون إنسان في 16 دولة في أوروبا الغربية، وكما توقع مارشال كانت الخطة هي اليد التي حالت دون دخول الشيوعية إلى تلك البلاد، ولم تكن المساعدات موجهة إلى إطعام وإسكان وتعليم الناس بصورة فردية، بل لتقوية الاقتصاد الأوروبي حتى يتسنى له النهوض بنفسه وبالأخص في صناعة الحديد والصلب والطاقة. لقد كلفت خطة مارشال التي استمرت أربع سنوات منذ 1947 دافعي الضرائب الأمريكيين 11.820.700.000 مليون دولار، وقد نجحت الخطة لأنها كانت موجهة إلى مساعدة شعوب متعلمة ولديها القاعدة الصناعية التي دمرتها الحرب مؤقتاً، وكانت الخطة تهدف إلى زيادة الإنتاج، توسيع التجارة الأوروبية، تسهيل التعامل والتكامل الأوروبي، وأخيراً القضاء على التضخم.

هيكلة صناعة النفط، فارتفعت الإيرادات بشكل فاق كل تصور ، كما أعادت حرب تشرين الأول/1973 ترتيب أولويات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. ولفتت المقاطعة النفطية نظر الولايات المتحدة إلى هشاشة نظام الأمن الغربي في المنطقة.

وكانت تداعيات الثورة الإيرانية عام 1979 على الخليج العربي كبيرة، فبعد استبشار قصير بسقوط الشاه عاد التوتر بين القاطنين على ضفتي الخليج، يغذيه الإرث التاريخي، وتفشي الجهل، وغياب الثقة، كما أدت سياسة تصدير الثورة إلى سخط عارم في مراكز صنع القرار الخليجية.

كانت حكومة كارتر قبل الغزو السوفياتي لأفغانستان متذبذبة واسترضائية ومن دون هدف، وقد اعتبرت موسكو أن ميزان القوى في نهاية السبعينيات لم يعد يرضي طموحها، فكان غزو أفغانستان. وكانت عين الإدارة الأمريكية على الخليج العربي إبان تطور الأحداث، فجاء مبدأ كارتر ، وفي أبعاده الإستراتيجية، تمّ وضع الخليج العربي في مظلة المصالح الحيوية الأمريكية، كما وضع الولايات المتحدة في موقع الحامي للقوى المحلية فيه. وجاء فشل عملية إنقاذ الرهائن الأمريكيين في إيران المسماة "مخلب النسر" بمدلولات وأبعاد أكثر من نتائج العملية العسكرية نفسها، فقد أثبتت العملية أن الولايات المتحدة كانت ضعيفة، في أهم مرتكزات عقيدتها العسكرية، وهي التكنولوجيا، وفي إقناع أهل الخليج بقدرتها على حماية حلفائها. أما قوة التدخل السريع في الفترة (1980–1983)، فقد خشي ألا يكون تشكيل هذه القوة لردع القوات السوفياتية حقاً، بل لتأمين حقول النفط الخليجية من أعمال عنف داخلية أو احتلالها. وبالإضافة إلى قوة التدخل، عملت الولايات المتحدة على الاقتراب من المنطقة، وحصلت على حق الوجود في عُمان والبحرين.

في الفصل الرابع وعنوانه (تطور النفوذ الأميركي خلال حرب الخليج الأولى 1981–1988) حيث عالجت أسباب الحرب العراقية الإيرانية وتداعياتها ونتائجها والمقدمات لها وصولاً إلى ضرب المفاعل النووي العراقي ودور الولايات المتحدة فيه، ثم عرجنا على واقع المساعدات المقدمة للطرق وعقول التسلح وواقع دول الخليج من الضمانات والاتفاقية.

فقد اعتبرت الحرب العراقية – الإيرانية زلزالاً هزّ الأمن في الخليج هزاً لم تعرفه المنطقة من قبل، وسمحت بدخول القوى العظمى إلى هذه المنطقة. وقد تنوّعت درجة الخطر من جزء إلى جزء آخر في الخليج، وكانت وتيرة الخطر متذبذبة خلال مراحل الحرب الأربع، وظهر جلياً للولايات المتحدة أن السعودية ستكون الحليف الأقوى في المنطقة، فانهمرت الأسلحة على الرياض، كما انهمرت بدرجة أقل على بقية دول الخليج. وكانت هناك آثار إيجابية في وضع دول الخليج في لعبة الأمن في المنطقة، فقد أصبح لهذه الدول، على الرغم من صغرها مساحة وسكاناً، نفوذ سياسي غلب النفوذين الإيراني والعراقي اللذين ضعفا بسبب دخول إيران والعراق عزلة دولية مفروضة عليهما بسبب الحرب، ثم عالجنا قرار وقف الحرب وواقع إنشاء مجلس التعاون الخليجي وإشكالية الاتفاقيات الأمنية، وتكلمنا عن التوازنات العسكرية والهاجس الأمني في هذه المرحلة تجاه تداعيات الثورة الإيرانية والحرب الإيرانية العراقية، والخروج البريطاني وواقع القرارات

الدولية وقضية فلسطين، وانخفاض أسعار النفط والسباق على التسلح والدور الروسي والاستراتيجيات الأميركية تجاه الشرق الأوسط والخليج والموقف من الاتحاد السوفياتي الآيل إلى الانهيار، كل هذه العناوين حاولنا استعراضها بالشكل الذي يتلاءم مع المرحلة المعالجة.

وعنوان الفصل الخامس: الدور السياسي والعسكري والاقتصادي الأميركي في منطقة الخليج من 1988 – 1991 حيث تطرقت إلى عناصر ومقومات مقومات الدور السياسي والعسكري والاقتصادي الأميركي، فانطلقت من واقع انتهاء الحرب الإيرانية العراقية، ثم تحدثت عن الخطط لواقع مجلس التعاون الخليجي وأسباب حرب الخليج الأولى ومفهوم أمن الطاقة والاكتشافات الحديثة، ثم عرجت على تجارة الأسلحة وبرامج التسلح والخطط الأمنية، وصولاً إلى الغزو العراقي للكويت وآثاره، والتحالف الدولي لصده والاستراتيجيات الأميركية المرسومة لواقع السيطرة على المنطقة وصولاً إلى الانتشار العسكري راسمين التصورات حول استشراف المستقبل بعد بروز النظام العالمي الجديد وانهيار الاتحاد السوفياتي وبداية تكون الاتحاد الأوروبي وبروز النظام الأحادي، وأزمة المنظمة الدولية والمفاهيم فيها.

فوجدت في هذا الفصل أن أمن الخليج يرتكز برمته على النفط في المستقبل المنظور، وهو المادة الإستراتيجية التي تتوقع أحدث الدراسات نضوبها في منتصف هذا القرن في أجزاء كبيرة من العالم، لتنضم قائمة جديدة إلى قائمة المستهلكين لنفطه حالياً. ومن المتوقع أن يسود العلاقات الأمريكية– الخليجية عدم التكافؤ، وتستمر الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري على دول الخليج، بحجة دعم النظام العالمي الجديد، وحماية أخلاقياته ومثله، ليعود مبدأ كارتر [1] قائماً كما كان منذ عام 1980، على أن أي محاولة تقوم بها قوة خارجية للسيطرة على الخليج العربي ستعتبر هجوماً ضد المصالح الحيوية الأمريكية، لانتهاء الغرض من سياسة الاحتواء المزدوج بسقوط نظام البعث في العراق، واستمرار إيران في استثمار مكاسبها التي قرّبتها من دول الخليج نظير موقفها من عدوان العراق على الكويت عام 1990، ثم تطرقت إلى مبادرة السلام وانحسار الأخطار الإيرانية والعراقية ومفهوم البديل الاستراتيجي، ومنطلق الاستثمار، وعوامل ربط العملة الخليجية بالدولار، ومفهوم نضوب النفط ومسرة النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية في الخليج العربي، وإشكالية الأمن القومي العربي بعد التحالف الاستراتيجي الأميركي مع إسرائيل وظهور مشروع الشرق الأوسط.

ثم الخاتمة التي ترسم التصورات العامة المستنتجة وواقع التحديات المستقبلية وآفاق المراحل اللاحقة.

([1]) لخص كارتر سياسته في خطابه الذي ألقاه في 23 كانون الثاني / يناير 1980، عبر رسالته السنوية إلى الكونغرس التي على كل رئيس أن يبين فيها حالة الاتحاد الأمريكي. وقد تخلل الخطاب مجموعة من الأفكار والمبادئ التي ستساعد الولايات المتحدة للتحرك في وجه الاتحاد السوفياتي، وسميت هذه الأفكار والمبادئ (مبدأ كارتر) (Carter Doctrine)، وفيها قال عن الخليج العربي: "إن أي محاولة تقوم بها قوة خارجية للسيطرة على الخليج العربي ستعتبر هجوماً ضد المصالح الحيوية الأمريكية، وسنرد عليها بكل الوسائل الضرورية، بما فيها استخدام القوة المسلحة". ومن ذلك نلاحظ ونحن نبحث عن الأبعاد الإستراتيجية لمبدأ كارتر إقليمياً ودولياً أن كارتر قد وضع الخليج العربي في مظلة المصالح الحيوية الأمريكية، كما وضع الولايات المتحدة في موقع الحامي للقوى المحلية في الخليج وهذا ما سنعرضه تفصيلياً بشكل لاحق.

الفصل الأول

الخليج العربي من الاستعمار البريطاني إلى النفوذ الأميركي من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين

أولاً: لمحة جيوسياسية لمنطقة الخليج

ثانياً: الاستعمار البريطاني والخليج خلال الحرب العالمية الثانية 1939 - 1945

ثالثاً: العلاقات الاميركية البريطانية في الشرق الأوسط

رابعاً: أساليب التغلغل الأميركي في منطقة الخليج

يشكل الأمن في منطقة الخليج العربي قضية تتقدم على ما عداها من القضايا المصيرية الأخرى، وهذه المنطقة ليست مستثناة من المناطق الجغرافية الأخرى ذات الحيوية الخاصة في العالم، لكن الخليج ربما كان الأكثر إحساساً بها على مستوى الدولة أو الفرد، سواء من واقع المخزون التاريخي أو المعاصرة والمعايشة في التاريخ الحديث بل إن تاريخ المستقبل لهذه المنطقة تخط أحداثه هذه المرحلة التي نعيشها، وهذه المنطقة ظلت ذات حيوية وأهمية بذاتها أو بالنسبة للعالم الخارجي ذات المصالح والأهداف والمطامح والمطامع فيها. ولا شك أن الجغرافيا لعبت دوراً هاماً في هذا الموضوع فموقع الخليج بضفتيه وما احتواه من حضارات وثقافات تاريخية تعطي المؤشرات الواضحة على مدى تفاعل هذه الحضارات مع العالم الخارجي منذ فجر التاريخ، فالجزيرة العربية والخليج والموقع المتوسط في قلب العالم القديم ظلت تحتفظ بأهميتها كطرق مائية أو محطات أساسية على امتداد تلك المواصلات البحرية، وبقدر ما أتاحت هذه الموانئ الخليجية لرجالها التطلع بحراً للمناطق المتاخمة وحملتهم إلى جنوب آسيا أو شرق أفريقيا بل أبعد من ذلك فإنه بالمقابل أصبحت هذه المواقع نقاط إغراء استراتيجية للقوى البحرية الخارجية عبر تاريخها استجابة لدواعي الاكتشافات والتسابق الأوروبي نحو احتلال أوسع المساحات والسيطرة على مقدراتها وتأمين مصالحها وكلها مرتبط مع التحول الذي طرأ على الحياة الأوروبية كنتيجة لعصر النهضة في أوروبا والتحول من النظام الإقطاعي إلى عصر الدولة وتكريس الأسس والنظم التي قامت عليها النهضة الأوروبية، وبالطبع ليس المجال إيراد تفاصيل ذلك التاريخ إلا بمقدار ما يخدم موضوعنا باعتبار أن العلاقة العضوية بين الأمن في المنطقة ومجريات ذلك العصر من التاريخ الأوروبي علاقة قائمة لا يمكن تجاوزها دون الإشارة إليها.

لا نود أن نوغل كثيراً في غياهب التاريخ ولكن إذا اعتبرنا القرنين الخامس عشر والسادس عشر كإرهاصات يتشكل من خلالها تاريخنا الحديث وتتوثق علاقتنا سلباً أو إيجاباً مع العالم الغربي وهنا نعني أوروبا بالذات، فإن أول احتكاك بالأساطيل الغربية ممثل بالأسطول الهولندي والأسطول البرتغالي في هذه المنطقة وما جاورها بدأ في تلك المرحلة التي حملتها إلى الشرق وجنوب شرق آسيا، وذلك بعد اكتشاف الغرب رأس الرجاء الصالح، وتتالت الأحداث التي سأظهرها لأن فهم الواقع واستقراء المستقبل لا يكون من دون النظر إلى الخلفية التاريخية، لأن مفهوم أمن الخليج يختلف باختلاف الأطراف التي تنظر إليه، ولكن بالتأكيد تتفق جميعها في أن ذلك المفهوم ينطلق مما يحقق مصالح كل منها وحيث إن هذه المصالح متباينة فبناء عليه فإن التفسير مفهوم مختلف من طرف لآخر.

كما أن أمن الخليج مختلف في آلياته وأساليب تحقيقه والمحافظة عليه باختلاف المرحلة الزمنية حيث أن مفهوم الأمن يتأثر بالظروف الموضوعية والمادية لتلك المرحلة. وبناء عليه فمفهوم أمن الخليج

متحرك وبعيد عن الثبات متأثراً باللاعبين والزمان مع ثبات الملعب وهو الخليج بمائة وضـــفتيه الشـــرقية والغربية[1]."

وهذا ما سنظهره من خلال تقسيمات الفصل من خلال معالجتنا للمحاور المتعددة فيه سواء برسم واقع الجغرافية الســياســية لمنطقة الخليج، أو من خلال الحديث عن واقع الاســتعمار البريطاني، أو من خلال تصنيف واقع العلاقات الأميركية البريطانية، لنهتم بأساليب التغلغل الأميركي في الخليج.

أولاً: لمحة جيوسياسية لمنطقة الخليج

هناك في أقصى الحد الشرقي للوطن العربي يقع الخليج العربي بمظاهره وسماته العربية الإسلامية محتضنا أعرق حضارات الشرق منذ قديم الزمان، وسواحل الخليج ما تزال آثار الإنسان العربي الأول ماثلة فيها، وكانت مراكز النشـــاط التجاري تجد فرصـــاً ســـانحة لتوزيع الســـلع والمنتجات في الدول المجاورة والأوروبية، ناهيك عن وحدة اللغة العربية والدين الإسلامي التي انصهرت في بوتقته المذاهب والآراء على تعددها حتى صـــارت وحدة متجانســـة تمثل بحيرة عربية إســـلامية، فالمملكة العربية السـعودية تطل على الساحل العربي للخليج بجبهة عريضة هي منطقة الإحساء في حين تقع الكويت في زاويته الشمالية الغربية وتقع قطر في وسـط الخليج في زاويته الجنوبية الغربية، والبحرين في وسـط الخليج في مدخل رئيســي من خلجانه الكبرى، ودولة الإمارات وتشـــمل: أبو ظبي ودبي والشـــارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة، وتقع عمان في أقصـــى الطرف الشـرقي للخليج وتشـرف على مدخله عند خليج عمان ومضـيق هرمز في حين يقع العراق عند رأس الخليج من ناحية الشمال[2].

بعد اكتشـاف رأس الرجاء الصـالح ومعرفة الدور الخليجي في المساعدة المباشرة في الملاحة عبر هذه المناطق وإرشـاد الأسـاطيل الوافدة عبر موانئ المنطقة ابتداء في تلك المرحلة لم تفتح المنطقة ذراعيها بترحـاب للقادمين الجدد بـل كـانـت فترة حـذر للتعرف على الأهداف والمرامي والأغراض التي تود هذه الأسـاطيل تحقيقها وعندما كشفت الممارسات واتضـحت الأهداف كان لسكان المنطقة على قلتهم وضـعفهم دور في مقاومة الغزاة الذين أتوا عبر البحار البعيدة فكانوا أول من هدد امن المنطقة ومنها عرف السـكان معنى مقاومة الغزو، وبالطبع فإن تلك المقاومة أو الرفض تحولت في المفهوم الغربي إلى القرصـــنة بل أطلق على سـواحلنا العربية في الخليج الجنوبي بسـاحل القراصـنة، وقد قاد القواسـم بأسـاطيلهم الصـغيرة ومواقعهم المتعددة على ضـــفتي الخليج تلك العمليات مما شـــكل تحدياً حقيقياً للوجود البرتغالي، وبحكم منطق التاريخ في حينه فإن ما أســـماه الغربيون بالقرصـــنة لم يكن في بدايته ســـوى رفض أهل المنطقة

---

(1) د. معصـــومة مبارك، ندوة "أفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران"، مركز دراســـات الخليج والجزيرة العربية الكويت، الجزء الثاني، ص 94-95، 15-1999/3/17.

(2) ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي الجزء الأول، ص 12-14، أعداد وتنظيم قسم الترجمة في مكتب صاحب السمو أمير دولة قطر.

للوجود البرتغالي الذي بدأ في مطلع القرن السادس عشر تقريباً. واستمرت البرتغال تتحكم وحدها في الخليج حتى القرن السابع عشر تقريباً ومنذ مشارف القرن الثامن عشر بدأ الهولنديون والبريطانيون والفرنسيون يهددون المصالح البرتغالية حتى تخلت عن آخر موقع لها في عمان عام 1650[1]. كما استمر التنافس البريطاني والهولندي حتى انحسار النفوذ الهولندي عام 1766، حين سيطرت بريطانيا على أوضاع الخليج من خلال شركة الهند الشرقية التي تأسست أصلاً كهيئة تجارية مستقلة عن نفوذ الحكومة البريطانية، وبذلت بريطانيا في تثبيت وجودها القانوني والسياسي عبر حكومة الهند بشن حملة عسكرية كبيرة بقيادة الجنرال "السير / وليم غرافت" على مدينة رأس الخيمة التي كانت تنطلق منها تلك السفن حيث دمرت، ووافق حاكمها آنذاك على توقيع إتفاقية عام 1820 بإيقاف تلك الأعمال وتلتها أخرى عام 1825 بين بريطانيا وجميع شيوخ الخليج تمَّ التعهد بموجبها بعدم معاودة التعرض للسفن الأوروبية[2] وتثبيت تلك التعهدات بإتفاقية شاملة عام 1852، حيث عرفت بمعاهدة السلام البحري الدائم، واتفق على تسمية شواطئ الخليج تلك بالشاطئ المتصالح (.Trucial Coast). وأيا كان مضمون تسمية ذلك التحدي الذي عرف تاريخياً بالقرصنة فإن هدفه هو التعرض للسفن الأوروبية المستجدة على تلك المنطقة وعدم قبول وجود تلك المستعمرات والمواني التي أقامتها تلك الشركات الغربية بحماية الأساطيل[3].

ومن جانب آخر فإن المصالح التي استدعت هذه المستعمرات والمرافئ على امتداد سواحل الخليج وجنوب الجزيرة لم تكن لحماية المصالح الأوروبية في الخليج العربي وجنوب الجزيرة فقط، وإنما لخدمة طرق المواصلات البحرية إلى شرق وجنوب شرق آسيا والهند والتي كان لا بد لها من المرور عبر هذه المناطق في وقت لم تتوفر لتلك السفن القدرة على قطع تلك المسافات دون توقف للتزود باحتياجات هذه الرحلات الطويلة[4].

ومن هنا تتضح الأهمية لمنطقتنا فهي ليست ذاتية بالنسبة لنا كبشر أو أرض من حق مواطنيها الدفاع عنها مهما كان للطرف الآخر من قوة وبأس، ولكن أيضاً عندما تستدعي مصالح تلك القوى في الاستفادة من وجودها في هذه المناطق كنقاط لحماية مصالحهم لما وراء تلك المواقع ولتأمين موارد أساسية تخدم أهدافها في التنمية، فإننا نتوقع شراسة منها في الدفاع عن تلك المصالح وفق منطق ذلك العصر، أو حتى منطق اليوم، والفرق بين ذلك العصر واليوم هو الإطار القانوني والثنائي أو الاتفاقيات الدولية التي تحكم مثل هذه العلاقات وتحفظ حقوق الأطراف مهما تباعدت بينها المسافات وكان لبريطانيا النصيب الأوفر[5].

---

(1) د. بدر الدين الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي، دار ذات السلاسل، الكويت، 1984 ص 20-21.

(2) د. محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، جذوره التاريخية وأبعاده، دمشق 1984 ص 145.

(3) د. عبد الحميد البطريق، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى أواخر القرن الثامن عشر، دار الفكر العربي، القاهرة 1982 من ص 46-47.

(4) د. زينب عصمت راشد، المختصر في تاريخ أوروبا، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1981 من ص 39-40.

(5) د. عبد القادر يوسف، الخليج العربي، مجمل تاريخي من أقدم الأزمنة حتى أوائل القرن العشرين، الكويت، بدون تاريخ إصدار مترجم عن السيد أرنولد ويلسون ص 206.

وهذا ما يظهر أن في هذه الفترة من تاريخ الخليج العربي ومشيخاته وتشابك السياسات العالمية تجاهه صعد نجم دولة إقليمية هو الدولة السعودية، ومن عجائب المفارقات أن يصل السعوديون والإنجليز إلى الخليج في وقت متقارب[1]، ويحاول كل منهم بسط نفوذه ونشر مبادئه في مسقط وعمان والساحل المهادن "مشيخات رأس الخيمة وأبو ظبي والشارقة ودبي، وأم القيوين والفجيرة[2]، وحاول آل سعود بدبلوماسيتهم الهادئة السيطرة على الخليج كنكثهم مع البريطانيين إلا أن الخلاف داخل أسرة آل سعود جعل لبريطانيا الإمكانية لانتهاز الفرصة والسيطرة وتنفيذ مخططاتها في الخليج خصوصاً بعد إدراكها لجيوسياسية الخليج، والوظيفة التي يجب أن تناط به كنقطة ارتكاز ذات فعالية وتأثير في السياسة العالمية، لذلك راهن المقيم السياسي في الخليج "بيرسي كوكس" على مد العلاقة مع عبد العزيز آل سعود بعدما كان ابن سعود يحاول لفت نظر البريطانيين إليه من دون جدوى، فخطط في عام 1905 لزيارة شيخ أبو ظبي وسلطان مسقط، معلناً حاجته إلى المساعدات المادية، فاستنفرت بريطانيا جهودها لمنع هذه الزيارة، وعدّت هذه المساعدات قسرية، وبداية اهتمام سعودي بإمارات ساحل عُمان، وهو يتعارض مع سياسة بريطانيا الامنية التي كانت ترى في تواصل الساحل وعمق نجد مزيداً من المتاعب لها. واستمرت علاقات بريطانيا مع ابن سعود في الجانب المهمل حتى وصل حكمه إلى الأحساء[3].

كان استيلاء عبد العزيز بن سعود على إقليم الأحساء من العثمانيين عام 1913 تخطيطاً استراتيجياً كبيراً تطلب منه حساباً دقيقاً للمؤثرات الدولية والإقليمية، فقد أبلغ البريطانيين بنيته استرداد الأحساء[4]، ولم يكن هناك رد بريطاني ينهاه أو يشجعه. كما استفاد عبد العزيز بن سعود من ضعف الدولة العثمانية نتيجة حربها ضد الإيطاليين في طرابلس الغرب عام 1911، ونتيجة حروب البلقان الأولى عام 1912، وأجبارها من الحلفاء على سحب جزء من حاميتها في الهفوف[5]، ويشار إن باحثاً تركياً يذهب إلى أن إبراهيم حقي باشا، المفاوض الرئيسي العثماني في اتفاقية عام 1913، قد تخلى للمفاوض البريطاني إدوارد غراي (Edward Grey) عن قطر بسهولة، ما أثار ردود فعل عربية متباينة، منها الإجراء الحاسم من ابن سعود باحتلال الأحساء قبل يوم واحد من التوقيع بالأحرف الأولى على المعاهدة في 29 تموز/ يوليو 1913 التي كانت ستلاقي المصير نفسه الذي لقيته قطر[6].

وقد أجبرت ظروف الحرب العالمية الأولى الدولة العثمانية على انتهاج الدبلوماسية بدل الحرب مع ابن سعود، فرضيت بالأمر الواقع، ولم يعد هناك إلا محاولة جذبه إلى جانبها، فأرسلت وفداً برئاسة

---

(1) يراجع في تفصيل ذلك، محمد المانع، مراجعة الدكتور عبد الله الصالح العثيمين، توحيد المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1982 دون مكان إصدار من 67-80.

(2) محمد علي الدوار، الخليج العربي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة – مطبعة الإرشاد، بغداد 1980 من ص 72 حتى 74.

(3) خالد محمد السعدون، العلاقات بين نجد والكويت، 1902 – 1922، ص: 106.

(4) محمد عرابي نخلة، تاريخ الأحساء السياسي، 1818-1913م (الكويت: ذات السلاسل، 1980)، ص: 230.

(5) موضي بنت منصور بن عبد العزيز آل سعود، الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت، 1342هـ = 1923 – 1924م، ط2 (بيروت: دار الساقي، 1992)، ص: 20.

(6) Kursun, The Ottomans in Qatar: A History of Anglo – Ottoman Conficts in the Persian Gulf, p.134.

طالب النقيب، وطالبت بأن يكون لها معتمدون في القطيف والأحساء، فرفض ابن سعود ذلك. واستمر اللين من جانب الدولة العثمانية، فأرسل ابن سعود مبعوثه عبد اللطيف المنديل إلى البصرة، ونجح بتهدئة العثمانيين في أيار/ مايو سنة 1914، واعترفت الدولة العثمانية به والياً على نجد، ومتصرفاً للأحساء، ومنحته رتبة الباشوية. ولا شك في أن هذا انقلاب في العلاقات السياسية العثمانية بسبب الحرب، فقد رأينا الدولة العثمانية تكافئ ابن سعود بدلاً من معاقبته. وهنا تظهر ميزة الخليج في هذه المرحلة من عدة نواحٍ تنطلق من بروز تحالفات وتنافسات بين القوى الأوروبية الإقليمية للسيطرة عليه وخلق توازنات جديدة.

فعلى غرار الاتفاقيات غير المتكافئة مع مسقط[1]، حدث أيضاً بين بريطانيا ومشيخات الخليج التي كانت تسمى إمارة المشيخات المتهادنة أو المتصالحة اتفاقيات مماثلة، وعلى الصعيد الإقليمي فقد انضمت هذه المشيخات إلى آل سعود حينما وصلوا إلى الخليج في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، ودخلوا في طاعتهم وبايعوهم وانخرط أبناء هذه المشيخات في الجيش السعودي لمواجهة الحملة العثمانية المصرية في بداية القرن التاسع عشر، ولم تكن بريطانيا لتترك الأمور فأرغمت مشايخ الساحل – كما سبقت الإشارة – على توقيع العديد من الاتفاقيات سنة 1820، في العام 1892 كان ذلك مع شيوخ البحرين، وكان شيخ البحرين الشيخ عيسى بن الشيخ علي قد وقع اتفاقية 1880 مع بريطانيا ألحقتها ثلاث معاهدات أخرى سنة 1892 من نوع الإتفاقيات غير المتكافئة حيث اشترطت بريطانيا عدم السماح لشيخ البحرين بتأسيس أي علاقات بين بلاده والدول الأجنبية دون الحصول على موافقة بريطانيا، كما عينت بريطانيا معتمداً سياسياً لمراقبة سير الأمور في الجزيرة، واتخذ المعتمد السياسي من المنامة مقراً له ورفع العلم البريطاني على الجزيرة، وقد آثار ذلك اعتراضات من الدولة العثمانية، غير أن بريطانيا لم تلق بالاً إليها، بل أن الأتراك العثمانيين قد تنازلوا في 29 يوليو 1913 عن حقوق سيادتهم المزعومة على البحرين.

---

(1) عقدت بريطانيا العديد من الاتفاقيات مع سلطنة مسقط وعُمان، وقد اتسمت هذه السلسلة من الاتفاقيات بعدم التكافؤ في العلاقات بين الجانبين وهو ما يستدل عليه من عرض جوانب هذه الاتفاقيات بإيجاز، فالإتفاقية الأولى عقدت عام 1798 ونصت على مقاومة النفوذ الفرنسي وعدم السماح للفرنسيين بالدخول إلى مسقط، إما الإتفاقية الثانية فتمت في سنة 1800 بوصول جون مالكوم إلى مسقط واجتماعه مع السلطان في مياه الخليج وإقناعه بتوقيع إتفاقية تلزمه بالموافقة على تواجد ممثل سياسي بريطاني إلى جانبه، وعقدت الإتفاقية الثالثة في أول أيلول 1847 لمنع استيراد الرقيق إلى مسقط من ممتلكاتها في أفريقيا الشرقية، أما الإتفاقية الرابعة فقد عقدت سنة 1847 لأجل مد السلك البرقي من مسقط إلى الفاو لوصله بالسلك البرقي في العراق، وقد لقبت الاتفاقية الخامسة سنة 1863 بإتفاقية معاهدة صداقة تعهد السلطان بموجبها بالموافقة على تصدير واستيراد أي نوع من أنواع السلع التجارية مع عدم وضع أي رسوم جمركية عليها إلا بموافقة بريطانية وقد عقدت الإتفاقية السادسة في 20 أذار 1891 وكانت إتفاقية سرية يتعهد السلطان من خلالها عن نفسه وورثته وخلفائه بعدم رهن ممتلكات مسقط وعمان أو أي من ملحقاتهما، وبيعها، أو رهنها، أو السماح بامتلاكها لغير الحكومة البريطانية. وعقدت الإتفاقية السابعة في 31 أيار 1912 وتعهد فيها السلطان بعدم منح أي امتياز في مناطق الفحم لأية دولة أو أية شركة أجنبية، وأخيراً عقدت الإتفاقية الثامنة سنة 1913 وتعهد السلطان بموجبها أن يستشير للمعتمد البريطاني في جميع الأمور، وبألا يعقد أي اتفاق مع أي دولة أخرى إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية.

ولم يقتصر الأمر على هذه الاتفاقيات غير المتكافئة بين بريطانيا ومسقط بل أن العديد من التصريحات والبيانات، في أعوام 1862، 1886، 1895 يستدل منها على تقييد سلطان مسقط تماماً في شئونه الداخلية بدعوى حمايته من الهجمات السعودية.

* يراجع: فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانية في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الكويت، دار السلاسل، ص: 29.

وعلى الصـــعيد الإقليمي فقد عقدت معاهدة جدة في 20 مايو 1927 بين الحكومتين البريطانية والسعودية، وتعهدت السعودية "سلطنة نجد وملحقاتها وقتئذ – بالمحافظة على علاقات حسن الجوار مع الكويت والبحرين وقطر[1]، أما الكويت فكانت آخر إمارة تتفق مع بريطانيا خلال القرن التاسـع عشـر[2] لندخل بعدها إلى مرحلة الحرب العالمية الأولى حيث عكســت هذه الحرب تأثيراتها على الوطن العربي ومنها منطقة الخليج العربي أيضاً واستمر مركز بريطانيا راجحاً وتأكد ذلك حينما تم توزيع ممتلكات الدولة العثمانية، ففضلاً عن مصر والسودان احتلت بريطانيا فلسطين وبادية الشام في شرقي نهر الأردن، كما احتلت العراق في حين نالت فرنسـا نصـيباً غير متكافئ مع النصـيب الذي أحرزته بريطانيا حيث عملت هذه الأخيرة على تطويق فرنسـا بالنسبة لأية ضـغوط في اتجاه رأس الخليج العربي، وفي سـنة 1925 تم ضــم ولاية الموصــل إلى العراق وحدث تباعد في العلاقات الفرنســية الإيرانية، ومرة أخرى فإن بريطانيا أصبحت تسيطر على المحاور الرئيسية للطرق في الوطن العربي، طريق السويس والبحر الأحمر، وطريق الخليج وسهول العراق كلها، وطريق البر السهلي من شرق البحر المتوسط إلى رأس الخليج عبر فلسطين والأردن والعراق.

وسواء تعلق الأمر بعمان ومسقط أو بآل سعود وقطر والكويت مضافاً إليهما العراق، فإن بريطانيا كانت بمثابة المتغير المستقبلي في السياسات الدولية الإقليمية وهذا ما يستدعي معرفة موقف بريطانيا من الخليج العربي في هذه المرحلة، ففيما يتعلق بعمان فإن الاتفاقات التعاهدية التي أبرمها الإمام عبد الله بن فيصل بن تركي مع الحكومة البريطانية والتي شملت سلطنة مسقط وإمارة البحرين والإمارات المتصالحة وتركزت حول عدم إلحاق الأذى أو الضرر بالرعايا البريطانيين المقيمين في الأراضي الواقعة تحت سيطرة عبد الله بن فيصل وعدم مهاجمة أراضي القبائل المتحالفة مع الحكومة البريطانية التي كانت تدعي أنها تدافع عن استقلال إمارات الساحل في شرق الجزيرة العربية في مواجهة الدولة الفارسية والدولة العثمانية بالإضافة إلى مطالب آل سعود بضرورة استمرار دول الساحل في دفع الزكاة إلى الإمام عبد الله آل سعود، حتى إن المقيم البريطاني في الخليج طلب من شيخ البحرين باستمرار دفع الزكاة إلى الأمير السعودي باعتبار أنها "تؤدي إلى تحقيق السلام على الساحل العربي"[3] ويشار إلى واقع الانقسام الذي أصاب مسقط وعمان نتيجة الشقاق والفرقة بين السلاطين فأصبحت سلطنة مسقط تضم:

مسقط والتي تكونت من مسقط ومطرح وسهول الباطنة الساحلية وشبه جزيرة رؤوس الجبال التي انتهت في رأس سندام عند مضيق هرمز بالإضافة إلى منطقة رأس الجد ومنطقة ظفار وجزيرة مصيرة، كذلك شمل الانقسام إمارة عمان حيث احتفظت بالأجزاء الداخلية للبلاد وأخيراً الساحل المهادن الذي ضم المناطق الشمالية من بلاد عمان – وهو ما عرف فيما بعد بدولة الإمارات العربية المتحدة، وتكون هذا

---

(1) أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث وملحقاته، مرجع سابق، ص 305.

(2) ميمونة الصباح، الكويت في ضل الحماية البريطانية ط 3 – دن – 2000 ص 53.

(3) يراجع حمد الجاسر، مقالات متفرقة، منشورات دار اليمامة، الرياض، د.ت.، ص: 61.

القسم من قبائل لكل قبيلة شيخها، إلا أنها انفصلت عنها، فاستقل كل شيخ بمنطقته أو جزيرته، ورفض الشيوخ الاعتراف باتفاق مسقط أو الدخول فيه وهذه المشيخات هي رأس الخيمة وعجمان وأبو ظبي والشارقة ودبي وأم القيوين والفجيرة [1].

وعقب سلسلة اجتماعات عقدها مشايخ السلطنة تم الاتفاق على مبايعة سالم بن راشد الخزرجي بالإمامة، والواقع أن الشـيخ سـالم رفع راية الثورة لطرد الإنجليز وهذا ما أدى إلى اغتياله في عام 1915 فتمت البيعة للإمام محمد بن عبد الله الخليلي الذي سـار على نهج سـلفه واسـتولى على مدينتي نزوى وازكى (عمان الوسطى) وعلى مدينة "سمايل" نظراً لمركزها الهام باعتبارها المنفذ الذي يصل بين الساحل والداخل[2].

وعلى صعيد التوجهات العالمية في الخليج العربي فقد شهدت الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى نشـاطاً دولياً ملحوظاً من جانب القوى العظمى الأوروبية: بريطانيا وفرنسـا وروسـيا وألمانيا، فمن ناحية توسـعت السـيطرة البريطانية في رأس الخليج واحتوت العراق، أما فرنسـا – كما كان شـأنها في الماضـي – فلم تكن تريد اسـتعمار الخليج العربي، وإنما كان هدفها جعله نقطة وثوب كي تسـاوم بها لتحقيق مصـلحتها، وفي هذه المرحلة من تطور السـياسـات العالمية تجاه الخليج فإن الوفاق البريطاني الفرنسـي الودي في سـنة 1904 كان يعني ألا تقفز فرنسـا وراء ظهر بريطانيا في الخليج العربي[3]، أما روسـيا فقد اسـتمرت مخططاتها تعمل وتنفذ من خلال زيارة السـفن الروسـية لمنطقة الخليج العربي وإنزال شحناتها من السلع في ميناء بوشهر، وقد انتشرت شائعات مفادها رغبة الشاه تأجير بندر عباس وجزيرة قشـم إلى روسـيا وهو ما جعل بريطانيا تتشـبث أكثر لإثبات تفوقها في الخليج، وكان من نتائج الحرب الروسـية اليابانية 1904 – 1905 أن توقفت المحادثات التي كانت تعقد بين وقت وآخر بين روسـيا وبريطانيا لتسـوية خلافاتهما في آسـيا، وأدت هزيمة روسـيا أمام اليابان فضـلاً عن الخوف الروسـي البريطاني من تنامي القوة العسكرية لألمانيا – أدت إلى تحالف روسـي بريطاني انعكس تأثيره على فارس وأفغانستان في صورة اتفاق نهائي يعطي تفوقاً لبريطانيا في الخليج العربي[4].

أما ألمانيا فإن توجهاتها الاقتصادية والسياسية كانت تسبب قلقاً لبريطانيا والتي واجهتها من خلال منع تنفيذ مشروع سكة حديد برلين بغداد إلى الكويت حيث نجحت السياسة البريطانية بعقد الإيجار الذي أبرمته مع شيخ الكويت سنة 1907 حتى لا تصل ألمانيا إلى الخليج العربي، وعلى صعيد الدولة العثمانية

---

(1) مصطفى مرسي، التعامل الحضاري مع نزاعات الحدود في منطقة الخليج والجزيرة العربية، سجل الأحداث الجارية في منطقة الخليج العربي، مجلة الخليج والجزيرة العربية، الكويت، عدد 15، 2000، ص: 43.

(2) ج ج لوريمر، دليل الخليج، مرجع سابق، ج3، ص: 23.

(3) محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي المعاصر والحديث، الكويت، د.ن. 1996 ص: 225.

(4) د. محمد عدنان مراد، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، بغداد 1980، ص 23. يراجع أيضاً ج ج لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الأول ص 350.

فقد توصلت بريطانيا إلى عقد اتفاقية معها في سنة 1913 لتثبيت الحالة الراهنة "ستاتيكو" في الخليج لمقاومة ما أسمته بريطانيا "القرصنة"[1].

وعلى الصعيد الإقليمي فقد كان نجم عبد العزيز آل سعود آخذاً في الصعود حيث أسرعت إليه بريطانيا – بعد اتفاقها مع الدولة العثمانية سنة 1913 – وتم توقيع اتفاق العقير سنة 1915، وكانت بريطانيا تدرك التمايز والنضج السياسي اللذين اتسم بهما عبد العزيز آل سعود من خلال استقطابه لشبه الجزيرة العربية في عمقها، وأنه رغم نشأته في الكويت في كنف مبارك الصباح، إلا أن عبد العزيز آل سعود – أو ابن سعود كما تلقبه المصادر الغربية كان ماهراً في نجاحه في الاستيلاء على الرياض سنة 1902 وطرده للأتراك من الإحساء – وهو ما جعل بريطانيا تتوجه صوب ابن سعود وترجح كفته. وقد مرت الاتصالات البريطانية السعودية بعدة مراحل هي الأخرى منذ سنة 1903 وهو ما استغله ابن سعود لمصلحته (محادثته مع بيرو دكس سنة 1903) وبيرسي كوكس سنة 1906 وشكسبير، تريفور في 1911، 1913، 1914 وهو ما جعل الدولة العثمانية تلح في الوصول إلى اتفاق في 15 مايو سنة 1914 كانت الحكومة العثمانية تهدف من ورائه لحفظ مصالحها وسمي بموجبها ابن سعود حاكماً عاماً وقائداً لنجد[2]وضمن الاتفاق لابن سعود أن يتمتع بجميع سلطات الوالي، وقضى الاتفاق بعدم إبرام اتفاقات أو تعاهدات بين ابن سعود والقوى الأجنبية وليس له حق منح الامتيازات كما أنه مقيد باحترام كافة الاتفاقات التي عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الأجنبية، وأعطى الاتفاق للحكومة العثمانية حق الاحتفاظ ببعض الحاميات التركية في الساحل، وتنظيم العلاقة المالية مع الحكومة العثمانية، غير أن ابن سعود قد نقل عنه قوله أنه عقد الاتفاق مع العثمانيين تمهيداً للتخلص منهم نهائياً.

أما بريطانيا فلم توافق على الاطلاق على استقطاب الدولة العثمانية لابن سعود الذي طلب إرسال مبعوث بريطاني للتفاهم معه وكان ابن سعود من أكثر الزعماء العرب وعياً سياسياً في مدى صدق نوايا البريطانيين التي أثبتت الأيام كذب وعودها، وقد وافقت بريطانيا– من خلال حكومة الهند البريطانية– على صيغة اتفاق مع ابن سعود باعتراف بريطانيا به حاكماً مستقلاً على نجد والأحساء والقطيف مع ضمان وراثة الحكم في أسرته من بعده، وان تتعهد بريطانيا بمساعدته في حالة اعتداء على حدوده بشرط أن لا تكون لابن سعود أية علاقة بأي قوة أجنبية باستثناء بريطانيا، غير أن ابن سعود لم يوافق على هذه الصيغة حيث أضاف النص السعودي أن يكون ابن سعود حاكماً لنجد والأحساء والقطيف وجبيل والمدن والموانئ التابعة لهم وشيخ شيوخ قبائلها، وحذف النص السعودي شرط موافقة بريطانيا على خلافة الحكم السعودي، كما أضاف النص السعودي على أن يبذل ابن سعود ما في وسعه لاتباع نصيحة بريطانيا عندما يكون هذا في مصلحته، ولم يقبل شكسبير مندوب حكومة الهند البريطانية هذه الإضافات إلا بعد الاتصال بالحكومة

---

(1) المرجع نفسه ص 350، وأيضاً خيرية العرنيان، علاقة نجد بالقوى المحيطة 1902–1914، الكويت ذات السلاسل، 1990، ص 236، 239.

(2) نفس المصدر، ص 239 و .Foreign Office Records Fo 371/2143] – 10-11 August 1914 p. 157-161

البريطانية التي رأت ضرورة التمسك بالإطار الذي اقترح سلفاً، غير أن شكسبير قتل في معركة جراب ومع ذلك فقد تم توقيع معاهدة دارين- بالقرب من القطيف بين ابن سعود وبيرس كوكس في 26 ديسمبر 1915، والواقع أن ابن سعود – كما يقرر أحد المؤرخين العرب- قد أفاد من بريطانيا في تدعيم أركان البيت السعودي في دبلوماسية وذكاء فائقين.

وقد سبقت الإشارة إلى سيطرة بريطانيا إبان الحرب العالمية الأولى على الإمارات والمشيخات العربية، وشملت هذه السيطرة الكويت وقطر والبحرين ومناطق الشيوخ المتصالحين ومسقط وعمان، وذلك لتأمين الوضع البريطاني في الخليج فضلاً عن تأمين مواصلات الهند، أما العراق فقد كان قبل الحرب جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، ونظراً لسيطرة بريطانيا على ساحل الخليج العربي بإماراته ومشيخاته، فقد أرادت الإفادة من أرض العراق وخاصة "ولاية" البصرة التي أرادت التعامل معها كجزء من كل متكامل هو العراق العربي الإسلامي[1]، وإن الذي يسيطر على بغداد بالتالي يسيطر على التجارة البريطانية مع إيران، فضلاً عن أن السيطرة على شط العرب تعنى السيطرة على أعمال الري في الشمال إلى الأسكندرونة مما يحقق الرفاهية، ومن الغريب أن بريطانيا رأت استيطان العراق بمسلمين هنود، أي جعلها مستعمرة هندية تحت المظلة البريطانية وهو ما حبذه تقرير تفصيلي لنائب بريطانيا في الهند لدى الحكومة البريطانية، وعشية انتهاء الحرب العالمية الأولى كانت وجهات النظر البريطانية تتركز حول اعتبار مشيخات وإمارات ساحل الخليج العربي والعراق كحد شرقي للإمبراطورية البريطانية وانتهت الحرب العالمية الأولى بانسحاب الأتراك من العراق تماماً وسيطرة بريطانيا[2].

ولا تكتمل صورة الخليج العربي قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها دون التعرض لإيران والتي أعتبرتها بريطانيا من دول الخليج الكبرى خاصة وأنها تمتلك ضفته الشرقية وكان التنافس شديداً على إيران منذ القرن التاسع عشر بين الروس القادمين من الشمال وبين الإنجليز القادمين من الجنوب وانتهت هذه الحقبة باتفاق سنة 1907 بين بريطانيا وروسيا بتقسيم إيران إلى ثلاث مناطق، المنطقة الشمالية وتدخل تحت النفوذ الروسي، والمنطقة الوسطى – طهران وما حولها – وهي منطقة حياد، والمنطقة الجنوبية التي تدخل تحت النفوذ البريطاني، وبقيام الحرب العالمية الأولى وتقهقر الحملة العسكرية التركية بعد أن كادت تصل إلى طهران، فقد انسحبت روسياً هي الأخرى بموجب معاهدة برست ليتوفسك وأصدرت بريطانيا بياناً أعلنت فيه إلغاء اتفاق سنة 1907 بشأن إيران التي كانت تعاني من ضائقة مالية شديدة ومنحتها بريطانيا قرضاً يسدد على عشرين عاماً وعقدت إتفاقية معها في أغسطس 1919 نصت على قبول إيران لمستشارين بريطانيين لهم صلاحيات واسعة وتقدم بريطانيا لإيران السلاح والعتاد وضباط بريطانيين لإنشاء جيش

---

(1) يراجع هنري لورانس، اللعبة الكبرى للشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة عبد الحكيم الإربد مراجعة رجب بودبوس نقلاً عن:
http//www.qudsway.com/links/derasat/Documents-HtmL Documents/Plbok/plbok-1.htm.
(2) قدري قلعجي، الخليج العربي بحر الأساطير- شركة المطبوعات، بيروت 1992، ص: 555.

إيراني، غير أن الشعب الإيراني ارتفع صوته لإلغاء هذه الإتفاقية[1]، وشهدت الفترة 1920-1925 عدم استقرار سياسي داخلي في إيران، وانتهى ذلك بإنشاء عرش جديد للعائلة البهلوية وتولى رضا بهلوى الحكم وأعقب ذلك تقلص النفوذ البريطاني في إيران[2].

وتقتضـــي الإشــارة إلى أنني لم أتعرض في المراحل التي سـبقت إلى دور البترول وإنما اقتصــر بحثي على عرض التغيرات الجيوبوليتكية وبإيجاز في منطقة الخليج العربي والواقع على حد رأى علماء الجيوبوليتيك والمؤرخين العرب المعاصـــرين[3] – أن الخليج العربي بعد الحرب العالمية الأولى بدا وكأنه بحيرة بريطانية، وأن الحلفاء قد سـبحوا فوق بحر من البترول في الخليج كان بمثابة وسـيلة نقل الإمدادات في الحرب العالمية الثانية فضــلاً عن اســتغلاله – أي الخليج العربي – كحلقة اتصــال في المواصــلات البريطانية والطيران الحربي والمدني بين بريطانيا ومصر والعراق من جهة وبين الهند والشرق الأقصى من جهة أخرى وهو ما جعل منطقة الخليج العربي تحتل مكانة اســتراتيجية بالغة الأهمية في الســياســات العالمية.

---

(1) محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، مرجع سابق من ص 352-355.

(2) ج ج لوريمير، مرجع سابق ص 332. ويراجع جمال زكريا قاسم، "بريطانيا والخليج العربي في الحرب العالمية الأولى" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة 1 – العدد 3 – 1975 ص 88.

(3) محمد حسن العيدروس، مرجع سابق ص 226.

يراجع عبد العزيز إبراهيم، السلام البريطاني في الخليج العربي 1899-1947 دراسة وثائقية، الرياض، دار المريخ 1981 ص 189.

ثانياً: الاستعمار البريطاني والخليج خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)

ووفق ما تطرقت إليه مســبقاً من خلفية تاريخية أو تطورات ســياســية في منطقة الخليج العربي وبصــورة مقتضــبة تتضــح أهمية وحيوية هذه المنطقة وبالتالي فإن من أولى نتائج تلك الأهمية في منطقة قليلة السـكان وفيرة الثروات بأن تكون عرضــة للاسـتحواذ أو الهيمنة بصـورة سـلمية أو قانونية إن صـح التعبير أو أن تخضع لتهديدات عسكرية أو ضغوط سياسية ذات طابع عدواني.

ونظراً للمخزون الاســتراتيجي النفطي وأهميته فضـــلاً عن المميزات الأخرى فإن هذه المنطقة أصـبحت ذات ارتباط شبه عضـوي مع المصـالح الغربية وستظل لأمد غير منظور كذلك[1] حيث تطلب الأمر ترتيبات ذات مدى طويل تؤمن الطاقة للدول الصناعية، واستتبع الأمر خلق نظام أمني قابل للتغيير وفق مقتضيات الحال بالنسبة لما يطرأ من تغيير على المسرح السياسي الإقليمي أو الدولي.

ومع تطور الأحداث وتسـارع سـباق المصــالح الغربية المتنافســة لمد نفوذها على منطقة الخليج وجدت بريطانيا أن أمن الخليج وبمعنى أدق أمن مصــالحها في الخليج هو من خلال الدخول في اتفاقيات مع حكام الســـاحل الغربي للخليج. بعد أن وثقت علاقاتها مع حكام فارس. فكان ذلك إيذاناً ببدء مرحلة معاهدات من نوع خاص عرف فيما بعد بمعاهدات الحماية التي تعهدت بموجبها بريطانيا ضـمناً أو نصـاً بحماية تلك المشيخات في حالة تعرضها لأي عدوان خارجي، أي بمعنى آخر أن بريطانيا أمنت مصالحها في الخليج من خلال التواجد الدبلوماسـي المتمثل في المعاهدات والتواجد العسكري (وإن كان محدوداً) إلا أنه ضروري لتنفيذ التعهد البريطاني بحماية أمن المشيخات وحكامها عند الضرورة[2].

ولكن المتغيرات الدولية والإقليمية ما كان لها أن تســـتمر فقيام حربين عالميتين وتدفق النفط في منطقة الخليج سـواء من ضـفتيه الشـرقية والغربية وكذلك من قاعه عزز من أهمية المحافظة على الخليج كمنطقة آمنة للمصـالح البريطانية وكذلك المصـالح الغربية بشـكل أوسـع مع زيادة اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة التي بدأت تمدها وحلفاءها بالاحتياجات اللازمة من النفط.. أضـــف إلى ذلك الرغبة في قطع الطريق على دخول منافس على درجة عالية من الخطورة الأيديولوجية والاقتصادية وهو الاتحاد السوفياتي الذي كان يتطلع لمد نفوذه إلى المياه الدافئة والمنطقة الاسـتراتيجية الهامة سـياسـياً واقتصـادياً، وهذا ما يقودها إلى التركيز على الأوضاع الأمنية على الساحل الغربي خلال الحرب.

عند اندلاع الحرب العالمية الثانية في عام 1939، لم يكن هناك قوات في منطقة الخليج العربي يخشـــى البريطانيون أن تهاجمهم، بل كان هناك النفط في شـــمال الخليج، والقاعدة الجوية في العراق، ومهبط الطيران في الشارقة وخور دبي، حيث تحطّ الطائرات المائية.

---

(1) يراجع أندريه نوستيس، الصراعات البترولية في الشرق الأوسط، د.ن. ص: 125.

(2) عبد العزيز إبراهيم، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي، الرياض دار المريخ 1981 ص 91.

تمثلت الأخطار على الشارقة ودبي خاصة في قوات بدو المنطقة الذين يحسمون خلافاتهم غالباً بإغارة بعضهم على بعض، مدمرين كل شيء في طريقهم، حتى لو كان من ممتلكات حكومة صاحب الجلالة في لندن. ولم يترك البريطانيون حل هذه المعضلة للظروف لأنهم كانوا يستصغرونها، بل تركوها لأن هذه الغارات لا تتم بعد فرض السلم البحري منذ مائة عام إلا لأسباب داخلية معقدة، وفضلوا عدم الدخول فيها على رغم أنها كانت أكبر من تهديدات قوات المحور[1].

كان الخطر من البحر والبر قليلاً، أما من الجو فكان الاحتمال قائماً، وقد عرف منذ ولادة الطيران الحربي أن البحر هو أسلم منطقة يتم التسلل من خلالها، لخلوه من المراقبة المتماسكة، فعمل البريطانيون على تسخير إمكانات إمارات الخليج العربي لمصلحة المجهود الحربي للحلفاء، ومن ذلك إقامة خط إنذار مبكر للأخطار القادمة من الشرق والجنوب الشرقي عام 1942. وتفتق ذهن البريطانيين عن فكرة وضع سفن في الخليج العربي على شكل خط يبدأ من "رأس مطاف" جنوب إيران إلى "رأس راكان" في الطرف الشمالي من قطر. وقد تكونت قواعد الإنذار العائمة هذه من عشر سفن، بعضها ثابت، وبعضها متحرك لتغطية المنطقة المطلوب حمايتها. وكان على ظهر السفن أجهزة اللاسلكي المجهزة مع فريق عمل مدرب تدريباً مميزاً وقد تم تجهيز أربع سفن أخرى بطواقمها لتكون قوة إسناد وبديلاً لهذه السفن التي تم تأجيرها على فترات تبلغ ستة أشهر، وكانت من سفن السفر والتجارة الكويتية مع بحارتها وربابنتها، وقد أقيمت لهم قاعدة راحة وتموين في المحرق في البحرين[2].

وهذا يظهر أن الخليج العربي كان في صلب النفوذ البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية، وكانت إيران والعربية السعودية هما المنطقتان الخارجتين عن هذا النفوذ بقدر بسيط من عدم الإرتباط، كما هو الحال مع بقية إمارات الخليج والعراق[3].

في عام 1932 أعلن استقلال العراق، وقد أقيمت ملكية دستورية لحكم البلاد في ظل نفوذ بريطاني قوي في المجال السياسي والاقتصادي، واستمرت السيطرة البريطانية على نفط العراق، بالإضافة إلى السيادة على القاعدة الجوية في الحبانية والشعيبة. وفي منتصف آذار/مارس من عام 1941 قامت ثورة رشيد عالي الكيلاني بدوافع قومية عربية ترفض السيطرة البريطانية على مقدرات العراق النفطية، وربما من دوافعها أيضاً هبوط معنويات البريطانيين من وصول الجيش الأفريقي الألماني إلى ليبيا. وقد أظهر الثوار تعاطفهم مع ألمانيا، لكن البريطانيين سرعان ما عادوا إلى السيطرة على الوضع في العراق، ليس هذا فحسب، بل إن الحلفاء قد اتخذوا مما جرى ذريعة لتوسيع استخدامهم العراق لحفظ أمن الخليج في الجنوب، وكقاعدة تموين متقدمة لدعم السوفيات في الشمال، بل إن البريطانيين قد دفعوا حكومة ما

Policy Planning During, W W2 1939 – 1945 Vol, p.(334 – 339). (1)

ويراجع أيضاً: وثيقة لواقع الترتيبات المتخذة لحماية قلعة الشارقة، وحماية منطقة دبي المضطربة. المصنفة برقم 23/670 ك1939/2.

Ibid, [R15/2-2076]. (2)

(3) صبري الحميدي، صفحات من تاريخ الخليج العربي، لندن، دار الحكمة 2002، ص 53.

بعد ثورة الكيلاني إلى إعلان الحرب على ألمانيا رسـمياً في عام 1943، وأصـبحت الأراضـي العراقية مسرحاً لتحركات قوات الحلفاء[1].

أما العربية السعودية، فقد كانت في بداية الحرب مترامية الأطراف لكنها كانت ضعيفة من الناحية العسـكرية بمقاييس الحرب العالمية الثانية، وكان الملك عبد العزيز يتلقف الفرص من اليمين واليسـار لتكوين جيش قوي حديث. لذا كان هناك في عام 1939 ترتيبات بينه وبين الحكومة الألمانية لتزويد ابن سعود بعشرة آلاف بندقية، وعشرة ملايين طلقة للأسلحة الخفيفة، لكن الحرب حالت دون حصوله على هذه الأسلحة، ويبدو أن وعد الحكومة الألمانية، وعلاقات ابن سعود الحكيمة مع دول طرفي الحرب، هو الذي جعل السعودية تقف على الحياد عند اندلاع الحرب[2].

لم يكن الإيطاليون بعيدين عن العربية السـعودية، ولا يفصـل الصـومال الإيطالي عن الجزيرة العربية إلا البحر الأحمر، ولما اندلعت الحرب العالمية الثانية انضم موسوليني إلى هتلر، وموسوليني هو الذي أطلق اسم "المحور" (Axis) على تحالفهم، لأنه رأى إيطاليا وألمانيا محوراً ستنضم إليه بقية دول أوروبا. وكان وجود الإيطاليين في شرق أفريقيا في إريتريا والحبشة والصومال الإيطالي مزعجاً للبريطانيين، لأنهم كانوا يحيطون بهم في الصومال البريطاني والسودان وكينيا[3].

لقد كانت قوة الإيطاليين في غواصاتهم وبحريتهم الفعالة التي نجحت بقطع طريق قناة السويس، وكان هذا الوضع مزعجاً أيضاً لابن سعود في مرحلة مبكرة من الحرب، فقد أرسل إلى البريطانيين في نيسـان / أبريل 1939 يطلب نصـيحتهم في كيفية التصـدي للخطر الإيطالي. وكان الرد البريطاني مستعجلاً، ويفتقد بعد النظر، لأنهم قللوا من قيمة السعودية هدفاً خلال الحرب، وقالوا إن أسوأ ما يمكن توقعه هو إنزال مخربين على شواطئ البحر الأحمر ليحدثوا نوعاً من الاضطراب في السعودية[4].

على الرغم من وصـول الإيطاليين في الحرب إلى خليج عُمان في 24 تموز / يوليو 1940[5]، وإغراقهم العديد من السـفن البريطانية على طول الطريق من موانئ إريتريا حتى هرمز، وفي المحيط الهندي، إلا أن البريطانيين كانوا يقللون من قيمة الخطر الإيطالي. وكان تقدير البريطانيين لقوة الإيطاليين البحرية والبرية صائباً.

---

(1) يراجع لوكاز هيرويتز، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى [القاهرة: [د.ن] 1968، ص 181-229.

(2) يشار إلى أن جيش ابن سعود النظامي لا يزيد على ألف وخمسمائة رجل، سلاحهم، الخفيف بريطاني الصنع، بالإضافة إلى ثمانين شاحنة أمريكية من نوع "دودج" مسلحة برشاشات هوتشكس (Hotchkiss) البريطانية الصنع.

F0731/245891-29/11/1939, the GCC states National Development Records: Defence 1920-1960, vol 6 p. 609. "

(3) "Armed Forces of world War II (Near East), http//members, tripod.com/marcin-w inder – 2-html

(4) F0713/24558, 12/6/1940 in: the GCC states National Development Records: Defence 1920-1960 – Vol.6 pp. 639-659.

(5) Gordon smith, in "tttp//www.naval-history.net/www2campaingns Near East h.tm"

في صيف عام 1940 أراد الإيطاليون إثبات واقعهم في الجو فاختاروا هدفاً استراتيجياً هو مصفاة البحرين[1]، لكن خطأ ما أصاب ما يأملون فأغاروا قصداً أم عن غير قصد[2] على منشآت النفط الأميركية في الظهران فأصابوا المعدات والأنابيب، رغبة من الإيطاليين بتأمين الحياد عند آل سعود[3].

أدت حادثة قصف البحرين والظهران إلى دخول الولايات المتحدة عسكرياً في السعودية أول مرة، وتفيد مراسلات البريطانيين أنهم قد وافقوا على إقامة نظام دفاع جوي على عمليات شركة النفط الأميركية في الظهران، وذلك بوضع سرية دفاع جوي تضم مائة رجل من الجيش الأمريكي[4].

وكان لا بد من إخراج الإيطاليين من شرق أفريقيا بعد أن وصل خطرهم إلى الخليج العربي، وهذا ما تم بالفعل في تشرين الثاني / نوفمبر 1941. ولم يعد هناك من داع لبقاء ابن سعود على الحياد، وكان من مصلحته ومصلحة الحلفاء أن ينضم إلى جانبهم في الحرب، لكن المعضلة كانت في أنه لو تحالف معهم لصار من حق القوات البريطانية والأمريكية النزول في الأراضي السعودية، وكانت الأراضي المقدسة المحرم دخولها على غير المسلمين عقبة في طريق دخول ابن سعود الحرب حليفاً. وجاء المخرج من خلال دعوة البريطانيين له بإعلان الحرب من جانبه على الألمان وحلفائهم، وهذا ما تم بالفعل[5].

بالرغم من الوضع المأسوي للسعودية نتيجة تدني الواردات وصعوبة وصول الحجاج كان لا بد من تمويل الحرب وابتكرت وسائل سواء عبر شركات النفط[6]، أو عبر قوانين[7] وكل ذلك في إطار الصراع على النفوذ فيها لأهمية موقعها.

زاد الحذر من المخططات البريطانية وتغير الاهتمام الأمريكي بالمنطقة بعد معرفة أهمية النفط ودوره الاستراتيجي، فتصارع الطرفان على الامتيازات[8] وتنافسوا على تعديل الاتفاقيات المبرمة مع

---

(1) وانكب المقدم الإيطالي إيتوري موتي (Ettore Muti) على وضع خطة تقوم بتنفيذها أربع طائرات نقل من نوع "Savoia Marchetti SM82" تم تحويلها إلى قاذفات بعيدة المدى، قادرة على الطيران مسافة آلف ميل. وقد طارت في الخامسة وعشر دقائق من جزيرة رودس في 8 كانون الأول / ديسمبر 1940، ومرت بتملص بارع فوق قبرص ولبنان وسوريا والأردن والعراق، لتنقضّ على مصفاة البحرين المضاءة كشجرة عيد الميلاد، وتدكها دكاً في عملية جريئة قلبت حسابات البريطانيين.

http.//www.comandosupremo.com.Mansama.htm.

(2) المصدر نفسه.

(3) F.O, 731/24588.19/10/1940, Defence 1920-1960, vol.6 p. 649.

يراجع أيضاً: رسالة من بيرد مصنفة كبرقية رقم 242 مرسلة إلى لندن من جدة في 19 آب/1940.

(4) Ibid vol.6 p. 659.

من جدة إلى لندن 30 ت2/ 1940 رقم 276 – رد على برقية بيرد.

(5) خلاصة وقائع الاجتماع الذي انعقد بتاريخ 1942/1/2.

Ibid: vol.6 – [F0371/31450] and F0371/31449].

(6) في عام 1941 صدر طلب عن الملك عبد العزيز يطالب فيه شركة Socal التي أصبح اسمها أرامكو عام 44 مبلغ 6 مليون دولار للحرب فإن نائب رش الشركة "موفت" الطلب إلى البيت الأبيض فمنح قرضاً تحت بند (الإعارة والتأجير" وهذا ما جعل الشركة أداة لدخول السعودية والمنطقة في الفلك الأميركي.

(7) قانون صدر في أمريكا 11 آذار 1941 يعطى الرئيس الأمريكي روزفلت الحق لمساعدة بريطانيا بالأسلحة، والمال في حربها ضد النازية الألمانية، قبل دخول أمريكا الحرب في كانون الأول من ذلك العام.

في 18 شباط 1943 صدر قانون يجعل السعودية تستفيد من القروض، بعدما كانت تأخذ قروضاً من بريطانيا بناء لطلب أميركي حسب قانون الاستعارة مقابل الامتيازات عن النفط.

(8) يراجع طالب وهيم، التنافس البريطاني الأميركي على نفط الخليج، بغداد دار الرشيد 1982 ص 28.

الشـــركات، وكان الضـــغط على بريطانيا لفك الالتزام وإعطاء الأميركيين حيزاً من المشـــاركة في نفط الخليج[1].

وعليه يمكننا أن نسـتنتج بعد اسـتعراضـنا الموجز، أن انتقال مركز الثقل في العلاقات الدولية في الخليج العربي، من شـماله من دون تهميش لدور جنوبه، كان بسـبب النفط ومشـاريع السكك الحديد التي تراجعت أهميتها ليتربع النفط على قمة الأولويات الاســتراتيجية للدول العظمى وكان لذلك دور كبير في تشكل قضـية الأمن في الخليج، من حيث تغيّر شكل الصـراع الذي خاضـته بريطانيا وحجمه ضـد القوى الدولية الأخرى، فقامت بالسـيطرة على التوازنات والأمن، سـواء على المسـتوى المحلي أو على المسـتوى الدولي أيضــاً، وفرضــت ســياســة أمنية مركزية صــارمة. وكان مجال التنافس في عربســتان، والعراق، والكويت، وقد كانت أطراف الصراع هي: بريطانيا، وروسيا، وألمانيا، وفرنسا بالإضافة إلى أربع قوى محلية هي: العثمانيون في العراق، والفرس، وحكام الكويت، وعربستان.

تمثلت مشـكلة مشـاريع السـكك الحديد الأمنية لبريطانيا في أمرين: الأول هو أن الخط القادم من الشمال للخليج العربي لم يكن فقط من تداعيات الانهيار العثماني الصرف بل لأنها أي هذه السكك كانت تنتهي في مناطق نفوذ بريطانية اعتمدت بريطانيا منذ مطلع القرن العشـرين على عقيدة في الخليج العربي تقول بترابط أمرين: الأول هو أن النفط يسـير سـفنها الحربية، ولا سـيما بعد تحويلها من العمل بالفحم إلى العمل بالنفط، وثانياً أن سفنها الحربية هي عماد قوتها في المنطقة. واستمر ذلك حتى نهاية نفوذهم فيه.

أقام البريطانيون في بداية الحرب العالمية الثانية خط إنذار مبكر للأخطار القادمة من الشـــرق والجنوب الشرقي، بوضـع سـفن في الخليج مجهزة بأجهزة اتصـال، كما كانت تتشـاور مع شـيوخ الخليج، وكان النفوذ البريطاني شــــديداً في إمارات الخليج، وجاءت ثورة الكيلاني بدوافع قومية عربية، وكانت هذه الثورة مؤشراً على ضعف البريطانيين في المنطقة.

أما المؤشـــر الآخر، فكان وصـــول الإيطاليين في الحرب إلى خليج عُمان، وإغراقهم العديد من الســفن البريطانية على طول الطريق، من موانئ إريتريا حتى هرمز، بل في المحيط الهندي، تبعه غارة جوية إيطالية على مصفاة البحرين والظهران.

تركت بريطانيا على عاتق الولايات المتحدة مهمة توفير النفط للحرب، فأجبرتها الأخيرة على أن تخفف القيود التي تمنع الشـركات الأميركية من العمل في المحميات البريطانية، تبع ذلك نجاح الأمريكيين في إقناع ابن سـعود بجدوى أن يسـتثمروا نفطه بسـبب سـخاء عروضـهم، فحصـلوا على مبتغاهم متمردين على إتفاقية الخط الأحمر. وســارت الأمور لمصــلحة الأمريكيين، وأصــبح الخليج العربي مركز ثقل نفط العالم، صاحبه ضعف بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، وانخفاض النفط المستخرج في أثناء الحرب من

---

(1) اتفاقية الخط الأحمر 1928.

اتفاقية أكنا كاري – امتياز الحكومة السعودية وشركة ستنادر كاليفورنيا 335/29، (سنعرض واقعهم بالتفصيل).

المنطقة التابعة للشركات البريطانية، وغياب رأس المال البريطاني، والعصيان، والثورات عليها في العراق وإيران، مما أبرز القلق الأمريكي على نفط الخليج. فكان التغلغل الأمريكي في الخليج في ما عرف باسم "الممر الفارسي"، لإيصال المساعدات ضمن البرنامج الحربي "الإعارة والتأجير" لدعم السوفيات، وأصبح الخليج العربي هو نقطة الإنزال، ما أدى إلى تقوية المواقع الأمريكية.

وتقتضي منا الإشارة أن هذه المرحلة وظروفها تتسم بتشابك الأوضاع الجيوبوليتيكية وصعوبتها في الوقت ذاته داخل إطار السياسات العالمية والإقليمية على السواء، وخصوصية منطقة الخليج العربي على ضوء تفاعلات المكان الجغرافي والشكل السائد في الاستراتيجية العسكرية وخطة المستقبل السياسي للمنطقة ومواءمته أو عدم مواءمته مع خطط السياسات العالمية في العقدين الماضيين خصوصاً بعد إنشاء الأمم المتحدة، وبمعنى آخر فإن التشابه في الظروف الطبيعية والبشرية في منطقة الخليج العربي (السواحل، المياه، النباتات، البداوة، النظام القبلي الذي يسيطر على الحياة الاجتماعية – وأهم من ذلك كله الدين الإسلامي لأغلب السكان واللغة العربية الواحدة) – هذه الظروف تجعل المرء ينتمي إلى الخليج بصفة عامة، وفي الوقت ذاته ينتسب إلى دولته.

ثالثاً: العلاقات الأميركية البريطانية في الشرق الأوسط

تطورت العلاقات السعودية – الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية تطوراً ملحوظاً. ولما زار الأمير فيصل بن عبد العزيز الولايات المتحدة الأمريكية، ركز على ضرورة تعامل الأمريكيين مباشرة مع العربية السعودية كدولة مستقلة. وفي 12 شباط / فبراير عام 1945 تم لقاء الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت في مصر، وقد طلب الرئيس الأمريكي إنشاء قاعدة عسكرية أميركية في الظهران، وتوسيع المساحة الممنوحة للشركات الأمريكية النفطية إلى مليون ونصف المليون كيلومتر مربع. ولا شك في أن الأمريكيين كانوا يقدّرون جهود البريطانيين لفرض الأمن في منطقة الشرق الأوسط عامة، والخليج خاصة، وكانت منافستهم في التجارة أمراً مفروغاً منه، لكن لم يكن في بال الكثيرين – وإن كانوا من مخططي السياسة الأميركية – أنه من الممكن أخذ مركز بريطانيا السياسي والعسكري في أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها على الأقل.

أبرزت الحرب العالمية الثانية أهمية نفط الخليج العربي بشكل حاد، فلم تنته الحرب إلا والخليج يشارك في سد حاجة القوات المتحاربة مباشرة بالمنتجات النفطية المكررة للشاحنات والدبابات والسفن والطائرات من محطة التصفية في عبدان، وفي البحرين، ورأس تنورة. كما أظهر تقرير صادر من مجلس نفط الحرب الأمريكي أن الخليج العربي سيصبح مركز الثقل لنفط العالم في المستقبل[1]. وظهر ضعف

(1) د. طالب وهيم، التنافس البريطاني الأميركي على نفط الخليج، مرجع سابق ص 29.

بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، فقد كاد رومل أن يأخذ مصر لولا معركة العلمين. ولم يكن أمام الإيطاليين وهم في إريتريا إلا البحر الأحمر ليصلوا إلى السعودية. ولم يوقف الألمان عن حقول إيران إلا القوات السوفياتية والمعونات الأمريكية. وكان أن برز القلق الأمريكي على نفط الخليج، وانقلب كل شيء رأساً على عقب. لقد كان للأمريكيين من المصالح النفطية في السعودية والبحرين والكويت يساوي المصالح البريطانية. وشعر الأمريكيون بأن بريطانيا قد ضعف مركزها في المنطقة، وكانت المؤشرات على ذلك كثيرة: أول المؤشرات انخفاض النفط المستخرج في أثناء الحرب من المنطقة التابعة للشركات البريطانية، بسبب تهديدات المحور، وغياب رأس المال البريطاني[1].

فقد أغلقت آبار الكويت، وتراجع الإنتاج في إيران والعراق، ولم يعد بعضها إلى الإنتاج إلا بعد أن زال خطر الحرب عن الشرق الأوسط في أواخر عام 1943، وفتحت الممرات الملاحية في البحر المتوسط، وقد أخذت الاحتجاجات المناوئة لبريطانيا بالظهور في الدول التي انخفض إنتاج النفط فيها، وذهب بعض الصيحات إلى القول بأن الحقول الخاضعة للأمريكيين ما زالت تعمل في أثناء الحرب، وتورد أموالاً طائلة للدول والشعوب صاحبة النفط، ومنها السعودية والبحرين، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تصرّ على أن تحقيق مستوى معيشي عال لأهل المناطق النفطية هو خير ضمان لاستقرارها، وليس الإهمال، كما تفعل الشركات البريطانية معتمدة على أن الجيش البريطاني والحكام المحليين سيحمون الاستثمارات النفطية. ونلاحظ أن القاعدة المتعارف عليها والمتبعة أنه بعد تشكل الشركات كانت تبدأ مباشرة أعمالها وتتولى بريطانيا حمايتها، ولا تتولى الولايات المتحدة مثل هذه الحماية حتى لو كانت أميركية[2] وهذا ما عجل من واقع طلب بريطانيا المستمر بالعمل في مبادئ التعاون المستمر لا التنافس الدائم.

أما المؤشر الثاني على ضعف مركز بريطانيا في المنطقة، فكان في العصيان، وفي الثورات في العراق وإيران. ففي آذار / مارس عام 1941 قامت في العراق ثورة رشيد علي الكيلاني المؤيدة لدول المحور، وأصبح هناك تهديد قريب لمراكز النفط في الخليج العربي، فدخلت القوات البريطانية إلى العراق، واستمر الصراع حتى أيار / مايو من العام نفسه، وتمت محاصرة القاعدة البريطانية، فتقدمت قوات بريطانية من الأردن، والجيش الهندي من الخليج، ونجحا بسحق الثورة بعد شهرين من قيامها، ففر الكيلاني إلى إيران، ثم إلى السعودية، ودخلت جيوش بريطانيا بغداد في حزيران / يونيو عام 1941[3].

(1) مايكل بالمر، حراس الخليج: تاريخ توسيع الدور الأميركي في الخليج العربي – 1935-1992 – ترجمة نبيل زكي، القاهرة، مركز الإهرام للترجمة 1995 ص 31.

(2) www.alhramain/text/kotob/42/txt/2/2.htm>

اقتصاديات البترول في الشرق الأوسط.

(3) "The other Gulf War, the British Invasion of Iraq in 1941," Strategic Insight (Center for Contemporary Conflict (CCC), California), December 2002, http://www.ccc.nps.navy.mil/rsepRessources/si/dec02/middleEast.asp.

وجاء المؤشــر الثالث من إيران، فقد كان الشــعب يكره البريطانيين منذ أمد بعيد، وتوحد الشــاه والشـعب في قضـية واحدة، وهذا ما كان أمراً نادراً في علاقات الشـاه والشـعب في تاريخ إيران الحديث. والقضية هي الميل إلى الألمان ضد بريطانيا وروسيا، أما الشاه فقد مال إلى الألمان لإعجابه بهتلر بسبب تمجيده للجنس "الآري" الذي ينتمي إليه معظم الفرس. أما الشــعب، فقد كان يبحث عن قوة ثالثة لوقف نفوذ البريطانيين والســوفيات، ونجحت الدعاية الألمانية بينهم، فاتبعها ســياســيون متعاطفون، وطلبة متطرفون، وقبائل متمردة أصــلاً على كل شــيء، وتبحث عن الكســب. وقد ترجم الإيرانيون ذلك بتفجير خطوط "السكة الحديد" التي توصل الإمداد العسكري إلى الروس في الشمال، ما تربصوا بالقوات البريطانية في كمائن وهاجموا الكثير من قوافلها. حتى جاء التدخل العســكري الأميركي الأول في الخليج العربي من خلال البحث عن قوة جديدة[1] بعدما تقرب الألمان إلى الإيرانيين، ولكن هذا التقارب سقط بسبب الضغوط الخارجية العامة، والبريطانية خاصــة، ولم يكن في المشــهد الإيراني إلا مراقب واحد يقف بعيداً ويشــارك بتحفظ، ولم يكن ذلك إلا الولايات المتحدة الأمريكية. ويعود قدوم الأمريكيين إلى المســرح الإيراني إلى وصـول فريق أنغلو – أمريكي أوائل عام 1941، لتقييم حالة خطوط السكة الحديد في الشمال بغية إسناد الجيش الروسـي من خلال برنامج "الإعارة والتأجير". وقد تطورت الأحداث تطوراً سـريعاً في أوائل الحرب العالمية الثانية في ما يخص إيران والخليج العربي، بطريقة تجعل من الضــروري تتبعها بعجالة. فقد دخل السـوفيات الحرب إلى جانب ألمانيا في أيلول / 1939 بمهاجمتهم بولندا[2]، وفي تشـرين الثاني / 1940 ناقش وزير الخارجية الســوفياتي مولوتوف (V. Moltov) في برلين النفوذ البريطاني في إيران والدول الخليجية الأخرى، وخوفاً من الهجوم الروسي قامت رومانيا بدخول تحالف المحور الألماني – الإيطالي – الياباني، فانتهى شـهر العسـل بين السـوفيات والألمان بهجوم الألمان على الجبهة الغربية للسـوفيات في العملية العسكرية الشهيرة "بربروسا" (Operatoin Barbarossa) في 22 تموز / 1941.

وقد أعلن الشــاه رضــا بهلوي حياد إيران في تشـرين الثاني / 1941، لكن البريطانيين والسـوفيات وجدوا أن إيران والخليج هما الهدف المقبل لدول المحور، لإيجاد ممر عبر الخليج العربي، ولا ســيما بعد وصــول اليابانيين إلى الهند الصـينية، وما الهند بعد ذلك عنهم ببعيدة، وكان الجو مهيأ لذلك. ففي العراق قامت ثورة رشـيد عالي الكيلاني المؤيد للمحور كما ذكرنا سـابقاً، وفي إيران كان في عام 1940 أكثر من 2025 ألمانياً كرجال أعمال وســياح وعلماء آثار، منهم 700 ألماني يمســكون بوظائف في الحكومة الإيرانية، تتوزع بين الاتصــالات والنقل[3]. وفي هذه الأثناء تقدمت القوات الألمانية والرومانية إلى نفط

---

(1) Robert D. Burgener, "Reluctant Allies: The Tehran Declaration of 1943 Became the Cornerstone of U.S. – Iranian Relations," Iranian Times, 9/1/1998.

(2) Raymond James Sontag and James Stuart Beddie, eds,., Nazi-Soviet Relations, 1939-1941; Document from the Archives of the German Foreign Office as Released by the Dept. of State, With an introduction by James Reston (New York: Didier, 1948), <http:www.ibiblio.org/pha/nsr/nsr-perface.html>.

(3) T.H. Vail Motter, United States Army in World War II: The Middle East Theater: The Persian Corridor and Aid to Russia (Washington, DC: Center of Military History, United States Army, 2000), p. 10.

بحر قزوين (Caspian Sea)، ولا يحتاج الوضع إلى تحليل خبير، فإيران لم تكن من وجهة نظر الحلفاء تملك إلا أن تكون معهم[1].

طلب البريطانيون والسوفيات خروج الألمان من إيران، فرفض الشاه رضا ذلك، لأن إيران دولة محايدة، فكان الهجوم البريطاني من الخليج العربي على عبدان التي كان يرى الإيرانيون أنها كانت "بيرل هاربر" الأولى، فقد هاجمت السفن البريطانية في فجر 25 آب 1941 الميناء وأغرقت جميع السفن الإيرانية التي كانت موجودة فيه، بالإضافة إلى ست سفن ألمانية، وكان الشاه قد بذل الكثير لتطوير البحرية الإيرانية في الخليج. وكان طول الجبهة التي نزل منها البريطانيون 600 ميل، وشملت الخليج كله والأراضي العراقية. وكأن هذه المصائب لا تكفي إيران، فقد دخلت القوات التركية أيضاً من الغرب، حتى لا تترك إيران فريسة لأعداء الأمس يستحوذون عليها وحدهم، كما هاجم السوفيات من الشمال، وشنت القاذفات السوفياتية غاراتها على جبهة تمتد من تبريز حتى طهران. وقد قاوم الإيرانيون حول حقول النفط في الجنوب مقاومة باسلة بشهادة البريطانيين، ولا سيما في عبدان. أما في الجنوب، فكانت المقاومة أقل، لأن الدعاية الشيوعية نجحت بجذب الكثيرين إليها، وفي 28 آب/ أعلن رئيس الوزراء الإيراني محمد علي فروغي وقف إطلاق النار[2].

ولا ينبغي لنا أن نتطرق إلى ما تعرضت له إيران من حملة عسكرية في الشمال، وأخرى في الجنوب من دون التعرف على قوة إيران العسكرية التي كانت أقوى قوة إقليمية في المنطقة. فالمصادر تشير إلى أن الجيش الإيراني بلغ في عام 1937 ما يصل إلى 1507 ضباط و 30872 فرداً، وقد تكوّن الجيش الإيراني في بداية الحرب العالمية الثانية من تسع فرق، وخمسة ألوية مشتركة، كما كان هناك لواء مشاة، ولواء مدفعية، وكتيبة دفاع جوي، ولواء نقل، بالإضافة إلى 200 طائرة، معظمها بريطاني الصنع من نوع "هوكر" (Hawker)، وديهافيلاند (De Havilland). أما البحرية الإيرانية، فقد ضمت العديد من الزوارق، والمدمرات في الخليج العربي، وخليج عُمان، وبحر قزوين، وكلها إيطالية الصنع[3].

اتجه الإيرانيون في قمة التحضير الأنغلو – سوفياتي لغزوهم ناحية الولايات المتحدة، وقام الوزير الإيراني في واشنطن شايستاه (Shayesteh)، قبل الغزو بثلاثة أيام، بعرض مخاوفه، وطلب التدخل الأمريكي لوقف التهديد الأنغلو – سوفياتي، وكان الرد الأمريكي على لسان رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى "هول" (Hull) هو عدم القدرة على إعطاء رأي في موضوع غزو ما زال في مرحلة التكهنات. لكن الحقيقة أن البريطانيين كانوا في الوقت نفسه يخبرون الرئيس روزفلت بخطط غزو إيران، ولا نعتقد أن الإيرانيين كانوا يجهلون أن قطع سكة الحديد، ومهاجمة الأرتال إنما هو هجوم على المجهود الحربي

---

(1) فؤاد شهاب، تطور الاستراتيجية الأميركية في الخليج العربي (المنامة: مكتبة فخراوي، 1994)، ص 27.

(2) Motter, Ibid., p. 160.

(3) Kamen Nevekin, "Captured/Sunk Iranian Ships in 1941," http://members.tripod.com/marcin_w/index-in41.html.

الأمريكي، حتى وإن كان في حراسة قوافل بريطانية، لكن الأمريكيين لم ينسفوا خطوط الرجعة فأرسلوا إلى إيران في أواخر أيلول / سبتمبر من العام نفسه كلمات دبلوماسية، فحواها أن العالم سيشهد كيف يحفظ الحلفاء سيادة واستقلال إيران[1].

كان من نتائج اجتياح البريطانيين والسوفيات إيران خلع الشاه رضا في 17 أيلول 1941 ونفيه إلى أفريقيا، حيث مات، وتولية ابنه شاهاً على إيران، ليوقّع تحت سطوة مدافع الدبابات السوفياتية والبريطانية إتفاقية كانون الثاني/1942 [2] التي تكرس احتلال تلك القوات لإيران، على أن تنسحب في ستة أشهر بعد انتهاء الحرب. وقد أحس الأمريكيون أن إيران التي هي أحد أهم ركائز الأمن في الخليج، بدأت تفلت من يد بريطانيا لأسباب إيرانية، أو بسبب السوفيات والأتراك.

وهنا نلاحظ أن بريطانيا قد احتاجت إلى الأمريكيين والسوفيات في منطقة الخليج، أو في إيران خاصة، وذلك لإصلاح الخلل في توازن القوى. واللافت للنظر أن الإيرانيين أنفسهم قاموا في هذه الفترة بعرض امتياز استغلال حقوق الشمال الإيراني على الأمريكيين الذين لم يسعهم إلا الرفض بأسف شديد، لأنهم لا يستطيعون في زمن الحرب غير مراعاة شركائهم البريطانيين والسوفيات، ولذلك لا بد من القول إن العلاقات الإيرانية – الأمريكية اتصفت بالتودد الإيراني، والتردد الأمريكي.

في تقدير سيئ – كما نعتقد – قام هتلر بغزو الاتحاد السوفياتي. ولو أنه قام بعد انتصاره في اليونان عام 1941 بغزو تركيا، والانطلاق إلى الشرق الأوسط، لتمكن من الإمساك بوريد الحياة لآلة القتال الغربية، ونقصد بذلك نفط الخليج العربي، والشرق الأوسط عامة.

لقد عجل ضغط هتلر بفيالقه على الجبهة الغربية في إقبال المساعدات الأمريكية لنصرة السوفيات، عن طريق ما وصفه الرئيس الأمريكي روزفلت "جسر النصر"، أو ما عرف في تاريخ الحرب العالمية الثانية باسم "الممر الفارسي" (Persian Corridor). وهنا نشير إلى أمر مهم هو أن المواصلات البرية، وسكك الحديد من خلال إيران، كانت هي السبيل الوحيد لوصول المساعدات ضمن برنامج الحرب (الإعارة والتأجير)، كما كان لا بد من مد أنابيب النفط، وتطوير الموانئ، ومرافق التخزين. وقد أدار عمليات دعم السوفيات من إيران ثلاثون ألف رجل أمريكي، وكان الخليج العربي هو نقطة الإنزال، ما أدى إلى تقوية المواقع الأمريكية التي كانت قد أنشئت لخدمة شركات النفط، مثل مطار الظهران في السعودية، والموانئ البحرينية[3].

وقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران تستحق الحصول على المساعدات ضمن البرنامج المذكور سابقاً، ولم تكن المساعدات لتحمي حقول النفط، فكان لا بد من إيجاد شرطة وجيش إيراني قوي،

---

(1) محمد رشيد الفيل، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، مرجع سابق ص 100.

(2) مايكل بلمر، حراس الخليج، مرجع سابق ص 29-30.

(3) The Tehran Conference, November– December, 1943, p. 28.

http://www.turnerlearning.com/cnn/coldwar/comrades/com_rel.html

فأرسلت الولايات المتحدة الأمريكية المستشارين العسكريين عام 1942-1943، كما رفعت الولايات المتحدة مستوى تمثيلها الدبلوماسي إلى مستوى سفارة.

إن ما تم في إيران والخليج العربي برمته تم على رغم ضخامته والمنطقة لم تكن على رأس قائمة ما يريد الحلفاء تحقيقه كهدف رئيسي من الحرب. لقد كان الهدف الاستراتيجي الأول كما اتفق الحلفاء هو تحرير أوروبا (Europe First Strategy)، وبناء عليه تم حشد 70 بالمئة من قواتهم لدحر الألمان والإيطاليين(1). وفي الوقت نفسه، شنّت حرب أخرى ضد اليابانيين في المحيط الهادي، وقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية من تلقاء نفسها تقديم مساعدات كبيرة لإيران مكافأة لها على وجود جيوش الحلفاء في أرضها، ونلاحظ هنا التحول كما أراد رضا بهلوي إلى دولة من الحلفاء عندما أعلن ابنه محمد رضا الحرب على المحور، فلماذا كانت المعونات الأمريكية ضمن برنامج الإعارة والتأجير الذي لا يمنح إلا للبلدان المحايدة؟ ألا تشكل ذلك رسالة إلى بريطانيا التي نالت مساعدات أميركية(2) خصوصاً إذا علمنا أن الممر الفارسي هو أول "تورط" أمريكي في منطقة الخليج العربي، ويمكن أن نقول إن الجيش الأمريكي قد احتل إيران من خلال سيطرته على طرقها، وإنشائه قيادة الخليج العربي عام 1942، في الوقت الذي لم يكن فيه الرأي العام الأمريكي يعرف شيئاً عن المنطقة، بل إن وزارة الدفاع الأمريكية لم تكن تملك أي خرائط عن إيران عندما اتخذت قرارها، وكان حجم الإدارة المختصة بشؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية 13 موظفاً، ثلاثة منهم فقط يتحدثون اللغة المحلية بصعوبة بالغة(3).

وتجدر الإشارة إلى أن روزفلت وتشرشل اجتمعا لأول مرة في تموز عام 1941 في الأرجنتين لاستصدار تصريح مشترك حول الأهداف من الحرب ضد الفاشية وتماماً كما وضعت نقاط ولسون الأربع عشرة الخطوط العامة للحرب العالمية الأولى، فإن ميثاق الأطلسي وضع معايير الحرب العالمية الثانية وخارطة الطريق، فقد كان الاتحاد السوفياتي على وشك توقيع الاتفاق إلا أن تم مهاجمته من ألمانيا ورفضه لفكرة عالم متوحد تتخلى فيه الدول عن معتقداتها التقليدية واللجوء إلى التحالفات العسكرية ومناطق النفوذ لم ترق لستالين، وحقيقة أن تشرشل لم تثر الفكرة إعجابه، ولكن إصرار روزفلت وطبيعة المصالح وواقع روزفلت الذي كان عضواً في إدارة ويلسون، هو الوحيد الذي آمن بصدق بإمكانية وجود عالم تحكمه عمليات ديمقراطية مع وجود منظمة عالمية تعمل كوسيط في حل الخلافات وكحامية للسلام.

ويمكننا القول أن التصورات والأفكار التي تم الاتفاق عليها في ميثاق الأطلسي(4) بين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تعتبر ضابط إيقاع العلاقات وألياتها المتنوعة والمتفرقة حسب المصالح.

---

(1) John Osgood, "The Three Major Strategic Considerations That Shaped "Europe First Strategy" During World War II," http://pw1.netcom.com/jrosgood/wc11.htm.

(2) بدأت المساعدات بعد برنامج الأقراض والاستقراض من قبل روزفلت إلى تشرشل الذي كان رئيس حكومة بريطانيا

Voir: Gaddis Mith, American Diplomacy, During the second world war 1964.

(3) أنثوني كوردسمان، وإبراهام واجنر، دروس الحرب الحديثة، ترجمة محمد أبو غزالة، القاهرة [د.ن] 1997 ص 25.

(4) نقلاً عن أوروفسكي – ترجمة د. فاروق منصور "قراءات أساسية في الديمقراطية الأميركية، دار البشير، عمان ص 436-437.

التقى كل من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ورئيس الوزراء السـيد تشـرشـل ممثل حكومة صـاحبة الجلالة في المملكة المتحدة، ورأيا أنه من الصـواب توضـيح مبادئ مشـتركة محددة في سـياسـة بلديهما يضعان فيها آمالها بمستقبل أفضل للبشرية. فكان ملخصها كالتالي:

أولاً: ليس لبلديهما أية أهداف توسعية أو استعمارية أو غيرها.

ثانياً: إنهما يرغبان في عدم رؤية أي تغيرات إقليمية لا تنسـجم والأماني المعبر عنها للشـعوب المعنية.

ثالثاً: إنهما يحترمان حق جميع الشعوب في اختيار النمط الحكومي الذي تريد أن تعيش في ظله، والرغبة في رؤية سيادة الحقوق والحكم الذاتي تعود إلى هؤلاء الذين حرموا منها بالقوة.

رابعاً: إنهما سـيسـعيان مع كل الاحترام والواجب لالتزاماتهما الحالية – بأن تتمتع كل الدول، صـغيرة كانت أم كبيرة، منتصـرة أم مهزومة، بحق الوصـول على نحو متسـاوٍ إلى التجارة والمواد الخام في العالم والتي تحتاجها تلك الدول لرفاهها الاقتصادي.

خامساً: إنهما يرغبان في إيجاد التعاون الأكمل بين جميع الدول في المجال الاقتصادي بهدف أن تتحقق للجميع معايير عمل محسنة، وتقدم اقتصادي، وكذلك أمن اجتماعي.

سادساً: إنهما يأملان بعد تدمير الاستبدادية النازية، في رؤية سلام راسخ يقدم لجميع الأمم طرق العيش بسلام في حدودها، ويقدم ضمانات بأن كل من في العالم سيحيون حياتهم بمنأىً عن الخوف والفقر.

سابعاً: إن مثل هذا السلام يمكّن الجميع من التنقل في عرض البحار والمحيطات دونما إعاقة.

ثامناً: إنهما يؤمنان أن كل شـعوب العالم يجب أن تنبذ اسـتخدام القوة سـواء لأسـباب روحية أو واقعية. وحيث لا يمكن الحفاظ على سـلام مسـتقبلي إذا ما اسـتمر التسـلح البري والبحري والجوي يستخدم من قبل أمم تهدد، أو قد تهدد، بشن عدوان خارج أرضـها، فإنهما (أمريكا وبريطانيا) يريان أنه إلى حين إنشاء نظام واسع ودائم للأمن العالمي، فإنه من الضـروري تجريد مثل هذه الدول من أسلحتها. وسيدعمان كذلك ويساعدان جميع الإجراءات الأخرى الممكن اتخاذها لتخفيف أعباء التسلح المدمرة عن الشعوب المحبة للسلام".

رابعاً: أساليب التغلغل الأميركي في منطقة الخليج

قامت السـياسـية الأمريكية إزاء الخليج العربي خلال فترة ما بين الحربين على التسـليم بالنفوذ البريطاني والفرنسي – مما يعكس طبيعة المصالح الأمريكية التي ظلت في معظمها تعليمية ودينية، وذلك باستثناء ما حدث من توسع المصالح النفطية الأمريكية خلال العقد السابق على نشوب الحرب العالمية

الثانية. ويرجع بطء استجابة سياسة الولايات المتحدة للظروف الجديدة إلى موقف الشعب الأمريكي من شؤون السياسة الخارجية. فهذه السنوات كانت تتميز بالرغبة في العودة إلى "الأيام الخوالي" حين كانت الولايات المتحدة بمنأى عن سياسات أوروبا والمناطق المجاورة لها. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى كانت الولايات المتحدة تتمتع بسمعة طيبة في الخليج العربي، مرجعها الاحترام الذي كان يكنه العرب للجهود الأمريكية في مجالات الطب والتعليم والغوث. فقد أدت مبادئ ولسون الخاصة بتقرير المصير إلى تعزيز الصورة المثالية للولايات المتحدة باعتبارها خصماً للاستعمار ورسمت صورة محببة للولايات المتحدة. في وقت كان يزداد فيه عداء العرب لكل من بريطانيا وفرنسا. ومن ثم اقتصرت الدبلوماسية الأمريكية على حماية المصالح الأمريكية الشرعية – أي المصالح التقليدية القائمة على البعثات التبشيرية والمدارس والجهود الخاصة بالإغاثة والمشروعات التجارية والنشاط الأركيولوجي المتزايد الذي كانت تقوم به الجامعات والمتاحف الأمريكية. فسياسة واشنطن الرسمية كانت تفضل المزايا النسبية للنشاطات الإنسانية على مزايا النشاطات التجارية المحدودة قبل التوسع في صناعة النفط في أعقاب الحرب العالمية الثانية، خاصة وأن واشنطن كانت مترددة – كما كان حالها في عهد الرئيس تافت – في مواجهة مسألة ما إذا كان من الممكن تحقيق الأهداف التجارية على طول المدى دون اتباع سياسة متشددة أو مواجهة احتمال التدخل[1].

وفي خلال السنوات الأولى للحرب العالمية الأولى كانت الدبلوماسية الأمريكية تعلق أهمية كبرى على بناء الهيكل الجديد للعلاقات الرسمية التي كان يتطلبها التبدل الذي ترتب على اختفاء السيطرة العثمانية وبدء السيطرة الغربية. وبدأت الولايات المتحدة تتعامل مع دول عربية مستقلة أو شبه مستقلة وبالتالي أثر المفهوم الأمريكي لنظام الانتدابات في الجهود الرامية إلى حماية المصالح القائمة والمحتملة[2].

في أواخر عام 1921 وافقت كل من بريطانيا وفرنسا على منح بعض الضمانات للأميركان، مما مهد السبيل للتفاوض حول إتفاقية رسمية تحدد حقوق حاملي الجنسية الأمريكية في الدول الواقعة تحت الانتداب ومنحهم كل الحقوق والامتيازات الممنوحة لمواطني الدول المنتدبة أو المسيطرة على صعيد العبادة وإدارة المدارس، ومنح الامتيازات التجارية وإقامة البعثات الدينية وإدارتها[3].

وحين نشبت الحرب العالمية الثانية لم تكن الولايات المتحدة قد تغلبت على ترددها فيما يتعلق بالخطوط الرئيسية لسياستها الخارجية. فلقد كانت دولة صناعية كبيرة تمتاز بالغنى والقوة، وكان رعاياها لا يزالون يأملون في المحافظة على عزلتهم التقليدية عن مشاكل أوروبا رغم دخولهم مع بعض الشركات

---

(1) سيف شكري، جولة في السياسة الدولية، د. ن، بيروت، 1975 ص 30.

(2) راجع سينون وليامز: بريطانيا والدول العربية، ترجمة د. أحمد مصطفى، د.ن، 1952 ص 52.

(3) John DeNovo, American Interests and Policies in the Middle East, 1900-1939, Minosota press – 1968 – p. 321-3.

الأوربية الموقعة لاتفاقيات وامتيازات في الخليج العربي كما أسـلفت وذكرت وقبل اشـتراك أمريكا بصـورة أشـمل في الشـؤون الدولية للمنطقة كان على الأمريكان أن يقتنعوا بأن الخليج العربي حيوي بالنسـبة إلى أمنهم القومي، وهو ما لم يكونوا قد اقتنعوا به بحلول عام 1939. ولكن الانتصارات السريعة التي أحرزتها دول المحور في أوائل الحرب العالمية الثانية صـدمت الأمريكان وجعلتهم يواجهون حقائق توازن القوى. وحين حدث ذلك كانت الولايات المتحدة سـعيدة الطالع بحكم أن تاريخ نشـاطاتها الإنسـانية وتنكبها عن الأطماع الإقليمية كان قد أضـفى عليها سـمعة طيبة بوجه عام[1]. وفي خلال الحرب لم تلعب الولايات المتحدة سوى دور ثانوي في شؤون الشرق الأوسط، وذلك باستثناء حفز استثمار البترول في المملكة العربية السـعودية وفتح طريق الخليج العربي إلى الاتحاد السـوفيتي عبر إيران. مرجع ذلك أن المنطقة كانت تدخل في دائرة النفوذ البريطاني في الوقت الذي انشـغلت فيه الولايات المتحدة في أماكن أخرى، بحيث أقتنعت بأن تربط نفسـها ببريطانيا كلما وجدت أن ذلك يحقق مصـالحها – كما حدث بالنسـبة إلى مركز تموين الشرق الأوسط أو العمليات التي أدت إلى إخراج فرنسا من سوريا ولبنان.

ويشـار إلى أن الولايات المتحدة أحتفظت بحريتها في العمل حتى انتهاء الانتداب ووقعت في هذا الشأن اتفاق مع الاتحاد السوفياتي عام 1944 حول الاستقلال التام لدول المشرق دون قيد أو شرط لتحدد أولوياتها على صعيد العلاقة في بريطانيا في الخليج العربي وكان لميثاق الأطلسي تفسيرات لتحديد معايير التغلغل لجهة حقوق المواطنين الأمركيين وحماية الامتيازات وتحصـين أرامكو ودورها، مع فرض قواعد بريتون وودز بعد توقيع الحلفاء إتفاقية أسس النقد الدولي عام 1944 في ولاية نيوهومشهر الأميركية، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تفرض قواعد الإتفاقية على دول الخليج العربي وتعاملاتها لجهة ربط العملات الثابتة لديها بالدولار [2].

أما التغلغل الأميركي في العالم العربي فقد بدأ فعلياً وبشكل واضح في العام 1943 حين إنهارت إيطاليا الفاشية وأدى فتح البحر المتوسط في وجه الملاحة العالمية إلى مزيد من التعاون بين المؤسسات الشـرقية والغربية. فلقد اندفع الخبراء والفنيون الأمريكان من كل نوع إلى المنطقة الممتدة بين المغرب والسـعودية وسـعوا في كثير من الأحوال إلى إيجاد الفرص أمام المشـروعات التجارية والمالية الأمريكية وفرضـها على منطقة السيطرة البريطانية بعد أن اتضـح ضـعف السيطرة البريطانية نتيجة تزعزع مركز بريطانيا الاقتصـادي بسبب الحرب العالمية ونمو روح التحدي في الخليج العربي. ورغم ذلك فإن الولايات المتحدة لم تكن بعد قد حددت لنفسـها سـياسـة خليجية[3]، ومما يدل على ذلك أن واشـنطن كانت أثناء الجدل حول محادثات النفط البريطانية – الأمريكية في عام 1944 تكرر التصـريح التالي: "أننا لا نعرف

---

(1) John DeNovo, Ibid p. 39-3-4.

(2) هانس بيتر مارتين، فخ العولمة، الكويت، عالم المعرفة، عدد 2003/295 ترجمة د. رمزي زكي ص 101.

(3) يواكيم مرقص، الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية بالإهرام / القاهرة، 1991 ص 63.

تماماً ماهية مصالحنا في الشرق الأوسط، ولكنها تنمو"[1]! وعلى أي حال فقد استطاعت الولايات المتحدة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1941 و1945 أن تقيم علاقات متعددة مع دول الشـــرق الأوســـط نتيجة لظروف الحرب التي لم تعد إدارتها في هذه المنطقة من العالم قاصـــرة على بريطانيا وحدها. فلقد ظهرت القوات الأمريكية في إيران للإشـــراف على نقل المؤن والمعدات إلى الاتحاد الســـوفيتي، كما وفدت هذه القوات إلى مصر وفلسطين حيث كانت مكلفة في أغلب الأحيان بتنفيذ مهام فنية متعددة تتصل بالسلاح الأمريكي الذي تم تزويد القوات البريطانية به. كما قام الأسطول الأمريكي والسفن التجارية الأمريكية بدور هام في نقل المؤن والذخائر إلى مسرح الشرق الأوسط وأنشأ سلاح الجو الأمريكي سلسلة من القواعد ربطت شمالي أفريقيا بمسرح الهند الصينية – بورما. وعززت هذه العلاقات العسكرية بالمنطقة إجراءات اقتصـــادية متعددة: فقد طبقت الولايات المتحدة قانون الإعارة والتأجير على معظم بلدان الشـرق الأوســط وســـاندت ووجهت مركز تموين الشـــرق الأوســـط وأبدت اهتماماً كبيراً بالإجراءات المؤقتة الخاصـــة بإنتاج النفط.

ورغم ذلك فقد تحملت بريطانيا وحدها في أعقاب الحرب العالمية الثانية كل المســئوليات المرتبطة بالشـرق الأوسـط. وقد خرجت بريطانيا من الحرب ومركزها لا يزال قوياً من الناحية الظاهرية – فقد كانت تتحكم في قاعدة قناة الســـويس وتعتمد على نظامين مواليين في الأردن والعراق، وفي منطقة الخليج والجنوب العربي كانت لها قواعد عســـكرية تمكنها من التحكم في هذين المدخلين اللذين يتمتعان بأهمية إستراتيجية عالمية. وكانت قواتها العسكرية منتشرة في شتى أنحاء المنطقة التي مكنها مركز تموين الشرق الأوسط من إحراز السيطرة الاقتصادية عليها.

وأبدت الحكومة البريطانية التي تولت الحكم في عام 1945 تحت ســـيطرة حزب العمال كل الدلالات على رغبتها في التمسك بالمواقع البريطانية التقليدية التي جعلت من بريطانيا الدولة الوحيدة التي تهيمن على شؤون الشرق الأوسط[2]، بحيث أبدت استعدادها لتحييد الدول الكبرى عن التدخل في شؤون المنطقة. وبدا هذا في شدة مقاومتها لمحاولات السوفيات الحصول على موطئ قدم في المنطقة وسخطها على التصريحات العلنية والإجراءات الأمريكية المتصلة بالقضية الفلسطينية وهي تصريحات وإجراءات كانت مرتبطة بغضب العرب على الغرب الداعم للصهيونية. وكانت الحرب الباردة قد اشتعلت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فما أن أحسن الاتحاد السوفيتي بضعف بريطانيا وفرنسا حتى أخذ يبني استراتيجيته على أســاس القضــاء على المصــالح المقررة للدولتين في المجالات السـياسـية والاقتصــادية والعسـكرية، والحيلولة دون تدخل الولايات المتحدة في شؤون الشرق الأوسط. ولهذا ناصرت موسكو كل محاولة تسعى إلى إســراع خطى انســحاب بريطانيا وفرنســا وعزل الولايات المتحدة. فلقد أدرك الاتحاد الســوفيتي أنه لا

E. A. Speiser, the United States a mol the Near East, Green wood press, USA, 1971, p. 185. (1)

E.A. Spciser, Ibid, p. 186. (2)

يمكنه أن يصبح عاملاً فعالاً في شؤون الشرق الأوسط عن طريق مراقبة شئونه من بعيد أو إقامة علاقات دبلوماسـية مع مصـر في عام 1943 وكان هذا الاتجاه يتضـمن اهتماماً بقلب المنطقة العربية[1]. إلا أن ازدياد الضغط السوفياتي على بريطانيا وفرنسا جعل الولايات المتحدة تسعى إلى إيجاد قوات عسكرية لها في الشرق الأوسط وإلى قبول الالتزامات والزعامة السياسية. ولم تعترض بريطانيا كثيراً على هذا الاتجاه في البداية – فإزاء اضمحلال النفوذ الفرنسي في الشرق الأوسط وازدياد الخطر الروسي، رحبت بريطانيا ترحيباً متزايداً باهتمام واشـنطن بشـؤون المنطقة متناسـية – إلى حين – مخاوفها من نتائج التغلغل الأمريكي.

حاولنا تقديم تصـورات عامة عن واقع التوغل والتغلغل والتدخل وصـنع أدوار ورسـم أطر واستراتيجيات للتأسيس عليها في مواضع أخرى مع التأكيد على أن السياقات المقدمة والعناوين المثارة ما هي إلا أولويات متفرقة لمسـار واحد هو تحقيق رغبة وهدف واسـتراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الخليج العربي.

الفصل الثاني

النفوذ الأميركي المباشر في منطقة الخليج: محطات تاريخية 1967-1945

– أولاً: البداية الاستراتيجية عام 1945.

– ثانياً: سياسة الأحلاف

*** إنشاء قيادة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ومن ضمنها الخليج العربي**

(1) Georges Lenczowski, Soviet advances in the Middle East, London, 1963 p. 347.

* حلف بغداد عام 1955 وغلق الفجوة بين حلف شمال الأطلسي وحلف جنوب آسيا

* مشروع دالاس 1956م والخاص بأزمة السويس

* الحلف المركزي آذار 1959

- ثالثاً: في منتصف الحرب الباردة

- رابعاً: عدوان حزيران 1967 وأثره في النفوذ الأميركي في الخليج العربي

الفصل الثاني: النفوذ الأميركي المباشر في منطقة الخليج: محطات تاريخية 1945 – 1967:

لم تبرز أهمية منطقة الخليج العربي في التخطيط الاستراتيجي والسياسي الأميركي إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حين بدأت الولايات المتحدة تضطلع بممارسة مسؤولياتها كدولة قطبية ذات مصالح كونية، وحين أخذت الحرب الباردة بين قطبي النسق الدولي تنتقل إلى منطقة الشرق الأوسط ومنها إلى الخليج العربي.

أولاً: البداية الاستراتيجية عام 1945:

لقد استطاعت الحرب العالمية الثانية (1939–1945) تغييب تناقض الأيديولوجيات المختلفة بين الحلفاء أثناء حربهم على الفاشية والنازية، فقد استسلم القادة الألمان لأيزنهاور في 7 أيار 1945 في معركة الراين في فرنسا، وأتم السوفيات إحتلال برلين الشرقية في 3 تموز من العام نفسه، وظهر على المسرح الدولي مناخ جديد، فبرزت الخلافات الأيديولوجية من جديد، وخيم التوتر على العلاقات السائدة، وظهر الشك بين الحلفاء[1]، وكانت قد برزت الولايات المتحدة كأقل المتضررين من الحرب فهي أقوى اقتصادياً من كل الحلفاء، وتحمل السلاح الردعي النووي الذي استخدمته فحسم الحرب، مضافاً إليه الامتيازات الكثيرة في المنطقة، أما الاتحاد السوفياتي فإنه يملك أقوى جيش بري.

كان الخليج العربي تحت الحماية البريطانية عندما تبنى الغرب سياسة وقف التوسع الروسي وحددوا أولوياتهم لتلك المرحلة، فاتخذوا مع الغرب موقف محدد من التمدد السوفياتي نحو الخليج أثناء الأزمة الإيرانية (1946–1947)، بعدما ظهر أن لروسيا قبل قيام الاتحاد السوفياتي اهتمامات تاريخية للخروج من أراضيها الباردة، واجتياز الحاجز الفارسي للوصول إلى الخليج العربي والمحيط الهندي، فبعدما تقاسم الاتحاد السوفياتي وبريطانيا إيران في أيلول 1941، بموجب اتفاق، انسحبت بريطانيا من جنوب إيران، ورفض الاتحاد السوفياتي الانسحاب من الشمال عام 1946 رغم اتفاقهم في العام 1943 على ذلك في مؤتمر طهران، حيث اتفق ستالين وتشرشل وروزفلت على خروج قوات الحلفاء من إيران بعد الانتصار على النازية لستة أشهر ووضعت خطة في ذلك إلا أن الاتحاد السوفياتي متذرعاً بغطاء داخلي من خصوم رضا بهلوي من الأقليات والشيوعيين وحزب تودة رفض الانسحاب.

ترجم الأميركيون هذا العمل السوفياتي كخطوة لابتلاع إيران وللوصول إلى الخليج العربي، وحتى لا يوافق الإيرانيون على مطالب الانفصالين، لعبت بريطانيا لعبة ذكية من خلال حث القبائل الجنوبية في

(1) توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأميركية مع الشرق الأوسط 1784–1975، دار طلاس، دمشق–1985 ص: 34.

الخليج العربي على المطالبة هي أيضاً بالانفصال الذاتي[1]، وشنت بريطانيا حرباً شعواء على الكرملين من خلال وزير خارجية بريطانيا بيفن Ernest Bevin والذي كان قاسياً في مطالبة السوفيات بإنهاء مغامرتهم في إيران وذلك في 21/شباط/فبراير 1946، وكما شاركه في الضغط على الكرملين وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بيرنيس (James Byrnes) في 28 شباط من العام نفسه وكان Byrnes ينفذ أوامر الرئيس ترومان والذي كان رأيه "أن روسيا تشعل الثورة، وتبقى قواتها على أرض صديقة، ولا يخامرنا شك أن روسيا تسعى لغزو تركيا ومضائق البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط إذا لم تواجه بقبضة حديدية" ولغة قاسية، فإن الحرب تكون قيد الإعداد، ولا يفهم الروس إلا لغة واحدة كم فرقة عسكرية لديك"[2].

انسحب الجيش الروسي من إيران في أيار 1946 لكنه ترك وراءه في آذربيجان حزب توده الذي طالب أن يدير الانتخابات في إيران فرفض طلبه ودخل الجيش الإيراني أذربيجان وانهارت مقاومته أي حزب تودة، وصوت البرلمان الإيراني لاحقاً على عدم موافقته منح أي امتياز يُعطى للسوفيات في إيران[3] وتجدر الإشارة إلى أن الموقف الإيراني الصلب لم يجد سبيله لولا مساندة بريطانيا والولايات المتحدة، وهذا ما أسس لمبدأ ترومان عام 1947 لجهة تسمية الشيوعية كخطر على الخليج العربي.

وقد جاءت ظروف إعلان مبدأ ترومان في مرحلة كانت الأغلبية في الحكومة البريطانية على وشك الانهيار من جراء أزمة اقتصادية، لأنها لم تستطع الاستمرار بعد 31 آذار 1947 في دعم بقاء الحكومة اليونانية التي يحاصرها الشيوعيون، مما حدا بالرئيس ترومان للتشدد في سعيه إلى وقف التمدد السوفياتي وانتشاره في الشرق الاوسط، فطلب موافقة الكونغرس على تخصيص أربعماية مليون دولار لدعم تركيا واليونان لوقف الزحف السوفياتي باتجاه غرب أوربا والذي جاء ضمن ما سمي مبدأ ترومان في 12 آذار 1947 "لنصرة الشعوب الحرة التي تقاوم القهر على يد الأقليات المسلحة أو الضغوط الخارجية"[4].

كما وافق على إرسال قوات أميركية[5]، وقد وجد الرئيس ترومان أن وفاة السفير التركي في واشنطن فرصة مؤاتية لإرسال خطاب واضح للسوفيات، فأمر أن يعاد رفات السفير التركي على المدمرة "ميسوري" وهي المدمرة التي وقع عليها اليابانيون وثيقة الاستسلام وكان لوجودها أثر معنوي، ويبدو أن مبدأ القوة الذي تبناه ترومان لاحظه السوفيات بكثير من الجزع[6]، ولتحقيق فعالية المبدأ برز نشاط فعلي للبحرية الأميركية في الخليج العربي للحفاظ على الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة، فمن 19 تموز حتى 7 آب 1948 كان في الخليج سفينة الحراسة المرافقة لحاملة الطائرات "غرينتش باي" التي زارت مسقط والشارقة والبحرين

---

(1) فؤاد شهاب، تطور الاستراتيجية الأميركية في الخليج العربي – مرجع سابق – ص:29.

(2) http://www.mtholyoke.edu/acad/internet-keyor.htm

(3) كولن باون، بيتر موني، من الحرب الباردة حتى الوفاق، 1945–1980– ترجمة صادق عودة، دار الشروق، عمان 1984، ص: 31.

(4) www.CNN.Com/speciales/coldwar.Episodes'

(5) يراجع سليم الحسيني، مبادئ الرؤساء الأميركان، المركز الإسلامي للأبحاث السياسية، بيروت 1987– ص: 4.

(6) يراجع: فاسيلي سوكو فولسكي، الاستراتيجية العسكرية السوفياتية، ترجمة خيري حماد– عالم الكتب– بيروت 1968 ص: 97.

والكويت، وفي الفترة من 17/آب حتى 29 منه، كانت هناك المدمرة الأميركية "بوكونو"، كما زارت حاملة الطائرات "سايبوني" الكويت، وزارت حاملة الطائرات كاربيلوتي موانئ قطر والبحرين[1] وهكذا أصبح للأميركيين وجود عسكري بحري، تحقيقاً لنظرية الاستراتيجي "ماهان" القائل بأن المجد هو للقوة البحرية[2]، فبدأوا بمسح المناطق وإقامة القنصليات[3]، وتجاوز الخطوط الحمر مع البريطانيين الذين أنهكتهم المسؤوليات والظروف والوقائع. وعليه فإنه يمكن تحديد الأهداف الأميركية في المنطقة بحسب تصنيف الرئيس ترومان كالتالي:

1- حماية الموقع الاستراتيجي في مواجهة الخطر السوفياتي وامتداداته المحلية، والمقصود بها الحركات الشعبية أو المنظمات السياسية المطالبة بالتحرر من النفوذ الأجنبي.

2- السيطرة على النفط، نظراً لدوره في الاقتصاد الغربي وفي احتياجات الآلة العسكرية الغربية من جهة، ونظراً لحجمه الذي يمكن استثماره لعقود كثيرة من الزمن من جهة أخرى.

3- تحقيق الاستقرار في المنطقة وإطفاء بؤر التوتر حتى لا تكون ذريعة للتدخل السوفياتي أو مبرراً لتوجه بعض الجهات في المنطقة نحو الاتحاد السوفياتي.

ويتضح من ذلك مدى سطحية النظرة إلى مشاكل المنطقة بما فيها مشكلة الصراع العربي – الإسرائيلي، وتبسيطها على أنها مشكلة السكان اللاجئين وتأمين مساعدات إنسانية إلى العرب، وتوفير مساعدة اقتصادية لإسرائيل لصيانة اقتصادها في مرحلة عصيبة نتيجة الصراع.

ولقد أغفل الرئيس الأميركي (في خطاباته) [4] ليس فقط أسباب الصراع العربي – الإسرائيلي وخلفياته وإنما أيضاً حاجة المنطقة إلى الاستقلال والتحرر من النفوذ الاجنبي، ولا سيما البريطاني في المشرق، والفرنسي في المغرب، وهو بهذا لم يتعرض لمصالح شركائه الأوروبيين، مما أعطى انطباعاً سلبياً في الوطن العربي عن صورة القيادة الجديدة للعالم الغربي، ولا سيما بعد أن شاركت هذه القيادة بفعالية بمساعدة دولة إسرائيل الحديثة من خلال الإسراع بالاعتراف بها ومساندتها في الأوساط الدولية.

وبذلك فإن نقاط الإرتكاز في سياسته المتناغمة مع التصورات العامة للتحالف الأميركي الإسرائيلي في الخليج تتحقق بالواجبات التالية[5]:

---

(1) political Diaries of the Persian Gulf-vol-18-1948-1950, p:101.

(2) .www.CUSNC.navy.nil/pages/navcent.htm "US fifth fleet history. USA

(3) politicals Diaries, Ibid-vol-18, p.253

(4). في رسالة بعث بها الرئيس الأميركي ترومان إلى الكونغرس عام /1951/ طالباً فيها تخصيص ستين مليار دولار لبرنامج الدفاع عن الولايات المتحدة الأميركية، حدد الاستراتيجية الكونية الأميركية بما في ذلك الشرق الأوسط، وقد جاء فيها ما يلي والتي يمكن تلخيصها: (قوة أميركا الاقتصادية-الإمكانيات الهائلة، الاشتراك مع الأمم الحرة، التهديد السوفياتي العالمي النطاق فهو يتناول كل الأشكال من ثقافية واقتصادية وعسكرية ودورها في الأمم المتحدة من خلال إسرافها باستخدام حق النقض الفيتو". يراجع:
http.www.CNN.com
Truman/Gongress.1951.

(5) يراجع مجدي خدوري، عقدة النزاع العربي الإسرائيلي، الدار المتحدة للنشر 1974، ص: 160-161.

1- إقامة حزام أمني يهدف إلى منع التسلل السوفياتي إلى المنطقة والوقوف في وجه أي تحرك عسكري أو اقتصادي أو ثقافي أو سياسي سوفياتي تجاه المنطقة أو أحد دولها كإتفاقية الظهران[1] الموقعة عام 1951.

2- تعبئة دول الخليج العربي ضد الاتحاد السوفياتي وضد الشيوعية واستخدام جميع الوسائل الإعلامية والمخابراتية والسياسية في هذه التعبئة، بما في ذلك إثارة المشاعر الدينية ضد الشيوعية من خلال وصفها بالإلحاد.

3- مقاومة التيارات والاتجاهات الداعية إلى التحرر من النفوذ الأجنبي والابتعاد عن سياسة الأحلاف والمحاور الدولية واتهامها بالشيوعية تارة وبالفوضوية تارة أخرى إذا لم تكن في إطار مصالحهما وأهدافهما.

4- احتواء الدول العربية بصورة منفردة، وقد لعبت في هذه المرحلة بريطانيا دوراً مهماً، مستخدمة نفوذها بحسب أولوياتها لدى الخليج العربي وتجربتها القائمة على واقع الوطن الممزق والسلطات المتناقضة الضعيفة. لأن الحقيقة التي ظهرت أثناء حركة مصدق في إيران (1951-1953) تشير إلى عناوين التقاء المصالح البريطانية الأميركية لجهة تصنيفهم للخطر الحقيقي المبطن وهو القومية الفارسية والقومية العربية، والأصولية الإسلامية[2] وهذا ما ظهر جلياً في حركة مصدق.

فقبل أن يتسلم إيزنهاور الحكم وفي المرحلة الأخيرة لترومان - تمرد الإيرانيون بقيادة أمير من القاجار مطالبين بالتأميم ومعترضين على العائدات المجحفة المقدمة إليهم (10% من عائدات النفط).

عين الشاه محمد مصدَّق رئيساً للوزراء، فقام مباشرة بإعلانه رفض المساعدات الخارجية لبلاده مع رفضه لتسليح وتدريب الولايات المتحدة لجيشه ومؤكداً على وجوب حصول التأميم، فما كان من بريطانيا إلا أن انزعجت وهددت فرد مصدق بأن خلافه ليس مع الحكومة البريطانية بل مع شركة النفط الإنجلو إيرانية وقطع العلاقات، معلناً أنه هو من سيدير قطاع النفط.

خافت الولايات المتحدة على إعمار أوروبا[3]، ولم تستطع إقناع مصدق، ولم تقدم له أية مساعدة بعد رفضه السابق، واتخذت قراراً مع بريطانيا بشراء النفط من الكويت بعد إعلانها لمقاطعة شراء النفط

---

(1) اتفاقية الظهران 1951، (إقامة قاعدة عسكرية ضخمة لمتابعة الملف الكوري، وحماية منابع النفط وتسليح الجيش السعودي).

مانفولا، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، ترجمة أديب ستيس، دار طلاس- دمشق 1985 ص:221، يراجع:

مايلز كوبلاند، لعبة الأمم المتحدة تعريب مروان خير، د.ن.، بيروت 1970، ص: 7.

(2) . http://www.cato.org/pubs/pas/pa-159.html L. Richman. (catoinstutie) policy Analysis ,

(3) قدري قلعجي، الخليج العربي، بحر الأساطير- شركة المطبوعات، بيروت، 1992، ص 533.

Dean Acheson, power and Diplomacy -1958, p:23

يشار إلى أن دين أشيزون (1893 – 1971) – هو أحد رموز الحرب الباردة، كان من رجال خطة مارشال لإعمار أوروبا وساهم في إقامة الحلف الأطلسي.

الإيراني وتحسنت الأسعار في هذه المرحلة فاستفادت قطر والبحرين[1]، وهذا ما يظهر إشكالية القومية في الفكر الاستراتيجي الأميركي كخطر حقيقي في الأزمات الدولية.

ثانياً: سياسة الأحلاف

قبل إظهار التصورات العامة لواقع الأحلاف لابد من الإشارة إلى أن الواقع التاريخي يشير إلى أن الاتحاد السوفياتي قدم أغلى التضحيات لمصلحة الحلفاء، وأنهم مدنيون له بانتصارهم، فقد كان يتفاوض معهم على وسيلة لتقوية نفوذه في الجمعية العامة، لأنه يعتبر أي السوفيات أن الأمم المتحدة هي أحد الوسائل لممارسة النفوذ لدى المجتمع الدولي، وكان لابد للمنظمة الدولية من أن تستكمل آليات العمل لديها حتى تنفذ الصلاحيات الممنوحة في الميثاق خصوصاً على صعيد السلم والأمن الدولي من خلال خلق نظام فعال للأمن الجماعي.

وعليه في ظل غياب تام فعال للأمن الجماعي بدأ ظهور نظام آخر خارج إطار الأمم المتحدة يعتمد على مناطق النفوذ. فقام حلف شمال الأطلسي في 4 أبريل 1949 وحلف وارسو في 14 مايو 1955، ورغم أن قيام الأحلاف العسكرية لا يتعارض من حيث الشكل القانوني، مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يسمح بوجود المنظمات الإقليمية وفقاً لنص المادة 52 خصوصاً إذ انحصرت أهدافه في الدفاع الشرعي عن النفس، إلا أن قيام هذه الأحلاف يتناقض في جوهره مع روح نظام الأمن الجماعي. فنظام الأمن الجماعي هو نظام تشارك فيه كافة الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، ويعتبر أن أي عدوان يقع على أي دولة فيه هو اعتداء على المجتمع الدولي كله وعليه أن يتضامن لصد هذا العدوان، وفقاً لمعايير موحدة ومتفق عليها من الجميع. أما نظام مناطق النفوذ فيعنى في الواقع عزل منطقة أو مناطق جغرافية بعينها ووضعها تحت الحماية المنفردة لقوة دولية عظمى ومنع أي تدخل خارجي في نطاق هذا الحيز الجغرافي، وفقاً لمفاهيم ومعايير وأدوات خاصة[2].

إن نظرة متأنية إلى سياسة الاتحاد السوفييتي تجاه الأمم المتحدة ويبرز حراك التكتيكات أو الأساليب التي استخدمها لتطويع هذه المنظمة لخدمة أهدافه ومصالحه الاستراتيجية العليا خلال فترة الحرب الباردة، بعدما صنفها أي الأمم المتحدة بأنها أداة بيد الولايات المتحدة[3] وفي هذا عدة مؤشرات فقد أسرف باستخدام حق النقض (الفيتو) لعدم قدرته مع الكتلة الشرقية على التأثير كمؤشر أول[4]؛ أما المؤشر الثاني فهو في

---

(1) British Residency Bahrain, Arpil – 1951-Vol18-p:49.

(2) د. حسن نافعة، الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، كراسات استراتيجية الأهرام عدد 10، ص: 17.

(3) د. صلاح الدين عامر، القانون الدولي في عالم مضطرب، المقتطف الثقافي، عدد 233، ص: 39.

(4) .استخدم حق النقض الفيتو خلال فترة الحرب الباردة مئة مرة بينما لم تستخدمه الولايات المتحدة أية مرة بل استخدم من فرنسا 4 مرات وبريطانيا 3 مرات يراجع، د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، عالم المعرفة الكويت عدد 202، ص: 258.

رفضه حضور جلسات مجلس الأمن ومقاطعته لمدة 7 أشهر في العام 1950[1]، المؤشر الثالث فهو ما طرحه الأمين العام للمنظمة الدولية أبان الأزمة الكورية، وقبوله للخضوع للإرادة الأميركية وطرده لموظفين دوليين نتيجة اتهامهم بالشيوعية[2]. المؤشر الرابع: كان برفضه المساهمة في نفقات بعض عمليات حفظ السلام، فقد رفض الاتحاد السوفياتي المساهمة في نفقات قوات الطوارئ الدولية التي شكلت عام 1956 أثناء أزمة السويس بحجة أن قرار تشكيلها باطل. وهذا ما سيظهر لنا من خلال عرضنا لواقع الأحلاف كيف أن التوازنات والمصالح المتعارضة رسمت الأولويات على واقع الصراع الأميركي السوفياتي وأثاره في الخليج والمنطقة والتي سترد عندنا في عناوين متفرقة.

إنشاء قيادة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ومن ضمنها الخليج العربي:

بدأت قدرة الولايات المتحدة على قيادة العالم الرأسمالي المناهض للمعسكر الاشتراكي الجديد تبرز بشكل ملحوظ وسريع، بينما بدأت إمكانيات الإمبراطورية البريطانية في التضاؤل وعدم القدرة على المنافسة وما أن أصبحت حقيقة التهديد السوفياتي للمصالح الغربية بادية للعيان في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات، حتى طلب البريطانيون، الذين كانت تقع على عاتقهم المسئولية الأولى في الدفاع عن المنطقة، المساعدة في شكل ترتيب دفاعي متعدد الجنسيات، والذي استجابت له الولايات المتحدة، فقامت بمساعدة بريطانيا وفرنسا وتركيا في 11 يناير 1951م بإنشاء قيادة الشرق الأوسط ودعت الدول العربية للإنضمام إليها وتشكيل قيادة إقليمية تشترك فيها القوات الأمريكية بهدف صد أي محاولة لهجوم سوفياتي من جنوبي القوقاز خاصة وأن المنطقة تقع بالقرب من حدوده.

ومن أهم ما حققته الولايات المتحدة في هذا السياق هو ضم تركيا إلى منظمة حلف الأطلسي عام 1950م[3] رغم أنف دول أوروبا المشاركة في التحالف. وتقتضي الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأميركية استغلت واقع حرب فلسطين وتداعيات الصراع العربي الإسرائيلي لتقوية نفوذها في منطقة الخليج العربي.

حلف بغداد عام 1955 وغلق الفجوة بين حلف شمال الأطلسي وحلف جنوب آسيا:

أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بياناً عن قيادة الشرق الأوسط في 14 تشرين الأول 1951، ودعا هذا البيان حكومات الدول العربية، وإسرائيل، وجنوب أفريقيا، وأستراليا، ونيوزلندا، للاشتراك فيها، على أن تكون مصر مقر القيادة، ويكون تحت تصرف القائد العام جميع القوات المسلحة، والقواعد العسكرية، والموانئ، والطرق، في هذه الدول كافة، بحجة أن هذا الاتفاق يحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي

---

(1) نفس المصدر، ص: 258.

(2) نفس المصدر، ص:259.

(3) بيتر مونجولد: تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، الهيئة العامة للاستعلامات، ج رقم40، كتب مترجمة رقم (729)، القاهرة 1980م، ص: 41..

في المنطقة، لكن الرفض العنيف كان هو الردّ العاجل على هذه المقترحات من جانب الشعوب العربية. ويبدو أن البريطانيين كانوا يرون من جانبهم إمكان ضم العراق والأردن إلى هذا النوع من التحالفات، وكانوا يتوقعون أن يضغط الأمريكيون على السعوديين لدخول هذا النوع من الترتيبات، وأن يضغط الفرنسيون على لبنان وسوريا للغرض نفسه[1]. وكان لابد لأصحاب الفكرة بعد فشلها من تبنّي أسلوب آخر، هو عقد معاهدات ثنائية بين دول المنطقة لإدخال بقية البلدان فيها، كي يتم في النهاية إخراج حلف بغداد إلى النور.

أعلن عن قيام حلف بغداد عام 1955، وكان ذلك في ذروة الحرب الباردة وكان حلفاً دفاعياً موالياً للغرب يضم تركيا، والعراق، وإيران، وباكستان، والمملكة المتحدة، وجاء هذا الإعلان في ذروة الحرب الباردة، وهو توسيع لمفهوم الحزام الشمالي[2] الذي يمنع توسع الاتحاد السوفياتي باتجاه الغرب. ويعود سبب قيامه إلى ما يمثله الشرق الأوسط عامة، والخليج العربي خاصة بالنسبة للغرب، بما فيه من قواعد قريبة من حدود الاتحاد السوفياتي، وبنفطه وموقعه الاستراتيجي. وقد جاء قيام الحلف لخدمة المصالح البريطانية والأمريكية في المنطقة بعد فشل محاولات سابقة، مثل: المعاهدة البريطانية – المصرية (عام 1936)، والمعاهدة البريطانية – العراقية (عام 1930)، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن عضواً رسمياً في حلف بغداد، إلا أنها كانت كالراعي له من أمامه ومن خلفه. ويعود عدم دخولها الحلف إلى رفض وزير خارجيتها دالاس ذلك، لأن الكونغرس كان يطالبه بضمان حدود إسرائيل نظير دخول الولايات المتحدة، ولم يكن يريد للولايات المتحدة أن تضمن حدود أحد، لا إسرائيل ولا غيرها. وكان– كما قال في سيرته الذاتية–[3] يريدها أن تكون حرة في الدخول والخروج لحل بعض المعضلات في الشرق الأوسط من دون التزامات رسمية، كما حدث في أزمة مصدق.

لا شك في أن حلف بغداد جاء في إطار تقاسم الأدوار بين بريطانيا والولايات المتحدة، وكان الأمريكيون والبريطانيون بحاجة إلى إقامة هيكل ذي قنوات، يتم التعامل في الشرق الأوسط بينهم من خلاله. ومثّل حلف بغداد حلقة من حلقات الحرب الباردة، كما مثّل حالة من حالات الاتفاق والخلاف بين بريطانيا والولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين، مثل: الخلاف على حرب السويس، والتنافس على موقعهما في العراق وإيران، لكنهما في الوقت نفسه، تحديا السوفيات معاً. وفي هذا المضمار نلقي نظرة على الاتفاق والخلاف البريطاني – الأمريكي قبيل قيام حلف بغداد، ولعل ما كتبه رئيس الأركان البريطاني

---

(1) أنظر: (FO 371/9135, in: the GCC States National Development Records: Defence 1920-1960, vol 7: Policy, Planning and Common Affairs, 1948-1956, pp. 183-184..

(2) Richard Nixon, public papers of the president, DC office 1971, p:88.

(3) Frank L. Kluckhahn, The Man Who Kept the Peace: A Study ofJohn Foster Dulles ([n.p.]:Columbua Heights, 1968), p.96..

من تخبّط في التعاون بين واشنطن ولندن في المجال العسكري في الخليج العربي خاصة خير دليل على ذلك[1].

فقد كتب في كانون الثاني/1954 مخاطباً السفير إليوت (Elliot) في واشنطن قائلاً إن محاكاة الولايات المتحدة لسياستنا في تقرّبها من الخليج العربي والشرق الأوسط يضعف من نفوذنا في المنطقة، فسياستها تتجاهل ضرورة الوجود العسكري الذي نقوم به، ولابد من وجود نوع من التنسيق معها في هذا المجال. ثم يذهب إلى القول بنعومة الأمريكيين في تعاملهم السخيّ مع السعودية، ولابد أنه يقصد عدم بخلهم في عروض الأسعار التي مكّنتهم من استثمارات النفط هناك. ثم يعرّج على العراق فيقول إن المساعدات العسكرية الأمريكية ستغنيهم عن الاعتماد على بريطانيا، مقللين بذلك من فرص استفادتنا من الاتفاقية الأنغلو- عراقية عام 1930. وبعد هذه المقدمة عن العوائق الأمريكية، يذكر أن القادة العسكريين الأمريكيين قد طلبوا منه في اجتماع تم قبل عامين في واشنطن عدة تسهيلات لطائراتهم في منطقة الخليج العربي.

وقد لاحظ من حجمها نيتهم توسيع الوجود الأمريكي، ولا سيما سلاح الطيران. ثم يذهب إلى طرح عدة أمثلة للتسهيلات التي طلبوها، ومنها تسهيلات في الطيران، ومنها تسهيلات في وقت الحرب، وأخرى في وقت السلم، في قبرص وليبيا والأردن. وما يهمنا في هذا البحث هو ما طلبه الأمريكيون من تسهيلات في منطقة الخليج العربي، وشملت قاعدة "الظهران" لوجود طائرات قاذفة استراتيجية، وقاعدة البحرين لوجود مقاتلات اعتراضية، وإقامة رادار للدفاع الجوي في الكويت والشارقة. كما ضمت الطلبات أموراً أصغر، منها مخازن في مطارات عدن والعراق، بالإضافة إلى طلب البحرية الأمريكية استخدام المطارات، من قبل وحاملات الطائرات في المنطقة، وعلى أن ما سبق ذكره من طلبات ستكون إدارتها على عاتق البريطانيين، إلا في مطار الظهران.

واستناداً إلى ما قدمنا يمكننا القول إنه كان للندن وواشنطن مبادرات سابقة في مضمار جذب دول الشرق الأوسط إلى نوع من التعاون الموالي للغرب، منها معاهدة الصداقة والتعاون بين تركيا وباكستان في 2 نيسان/1954 التي دُعي العراق إلى الدخول فيها. فقام نوري السعيد رئيس وزراء العراق بتهيئة الأجواء لذلك، وكان لابد من التفاهم مع مصر، وهي القطب الآخر في جامعة الدول العربية، فزار صلاح سالم وزير الإرشاد القومي المصري بغداد في 15 آب/1954، وذكر أن زيارته كانت ناجحة، لكن مجلس قيادة الثورة المصري لم يشاركه الرأي. وفي أيلول من العام نفسه، وصل رئيس وزراء العراق نوري السعيد إلى مصر، وشرح لجمال عبد الناصر رغبة العراق في إنهاء معاهدة عام 1930 مع بريطانيا، وعقد اتفاقاً مع تركيا وباكستان وإيران وبريطانيا.

---

(1) أنظر الرسالة الموجهة من وزارة الدفاع في لندن إلى الحكومة الأمريكية في واشنطن: [FO 371/104356], in: The GCC States National Development Records: Defence 1920-1960, vol. 7: Policy, Planning and Common Affairs, 1948 -1956, pp. 443-445.

وهذا الترتيب – كما يقول– هو: "استبدال للمعاهدة العراقية– البريطانية بتسوية عريضة بين الدول المهتمة بالدفاع عن المنطقة". وكان رد الرئيس عبد الناصر هو: "إنك أعرف ببلادك ومشاكلها، وأنت حر في ما تتخذه لصيانتها من الأخطار"[1]. ولما تمّ الإعلان عن التعاون المشترك بين تركيا والعراق في 24 شباط/1955، والاتفاق الخاص بين العراق وبريطانيا في 5 نيسان/1955 الذي دمج التحالفات العسكرية والسياسية لهذه الأنظمة الموالية للغرب في حلف واحد هو حلف بغداد، عاد الرئيس عبد الناصر وأعلن معارضة أي تحالف بين دولة عضو في ميثاق الضمان الجماعي العربي، وأية دولة أجنبية، على الرغم من أن هدف حلف بغداد المعلن في مادته الأولى، هو حفظ السلم والأمن في الشرق الأوسط، والتعاون بين أعضائه في مجالات الدفاع والأمن، من دون التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة، كما أنه مفتوح لكل دول الجامعة العربية للانضمام إليه.

وقف الرئيس جمال عبد الناصر ضد هذا الحلف، وكان يرى وجوب أن يكون العرب في موقف الحياد بين المعسكرين، كما وجده أي الحلف الأطلسي أداة لخدمة المصالح الغربية، ويضعف موقف القاهرة، ويقوّي الطرف الآخر من العرب الموالين للغرب تحت قيادة نوري السعيد في العراق الذي كان يرى أن الحلف يجعله مركز الثقل العربي، مما جعله يلقي بكل قوته لمعاكسة الحلف، فقطع علاقته بموسكو في كانون الثاني/1955. وقد ظهرت نتائج معارضة مصر والناصريين للحلف في الاضطرابات التي حدثت في الأردن كما نعتقد أن قيام حركة عدم الانحياز كان من نتائج التحالفات التي أحدثها قيام حلف بغداد، ففي نيسان 1955 عقدت الأقطار الآسيوية والأفريقية المستقلة اجتماعاً في باندونغ رافضين ما جلبت لهم الحرب الباردة، لكن الواقع أن المعسكرين الشرقي والغربي كانا يسعيان إلى جذب واستقطاب أكبر عدد من الدول.

أما في الخليج العربي، فقد رفض شيخ الكويت عبد الله السالم أن يكون مشاركاً في حلف بغداد على الرغم من محاولات نوري السعيد ودعوته أي للشيخ سالم لزيارة العراق، أما السعودية فكانت تعيش في مرحلة جذب وشد مع واقع الرئيس عبد الناصر فكانت تخاف من الثورة لخوفها على الملكية فيها بالرغم من أن شعبها معجب بالناصرية[2].

فوقفت السعودية موقف المعارض من الاتفاق العراقي التركي الذي كانت تراه ضدها واستخدمت كل الوسائل لتأليب الرأي العام عليه وعلى الرغم من الخلاف مع عبد الناصر فقد وجدت السعودية أن مصر حليفاً ونصيراً يؤازرها ضد توسيع النفوذ العراقي، وفي 11 آذار 1956 صدر عن سوريا والسعودية ومصر

(1) عبد الرزاق أسود وآخرون، موسوعة العراق السياسية، 7 مج، بيروت، الدار العربية للموسوعات، مجلد 5 ص 204-205.

(2) Newsweek (7 March 1955), pp. 27-29.

بيان جاء فيه "إن الدفاع عن الوطن العربي يجب أن ينشأ من داخل الأمة العربية على هدى أمنها الحقيقي خارج نطاق الأحلاف الأجنبية"[1].

في البحرين خرجت المظاهرات المناهضة لحلف بغداد وحصل تصادم مع الشرطة في 11/آذار 1956 واستخدم السلاح، وقد مثلت البحرين مصدر قلق للسياسات الغربية بعد ما تم معرفة رفض الشعب البحريني للوجود الأجنبي خصوصاً أنها من أهم مناطق النفوذ البريطاني وهي ومعها عدن والشارقة تمثل نقطة القوة الحقيقية للتوازن البريطاني خصوصاً بعد خروج بريطانيا من بوشهر في إيران [2].

ولم تكن المعارضة للحلف في مصر والدول الخارجة عن الحلف فقط، بل ظهرت أيضاً معارضة شديدة للحلف من القوى الوطنية داخل دول الحلف، كان أشدها الانقلاب الدموي في العراق في تموز/1958 الذي أنهى الملكية، وألغى عضوية العراق في الحلف، فانتقلت قيادة الحلف إلى أنقرة، وتحوّل إلى حلف منظمة المعاهدة المركزية (السانتو) ((Central Treaty Organziation (CENTO)). وهكذا لم يستقطب حلف بغداد دولاً عربية، ما عدا العراق الذي شارك في تأسيسه[3]، على الرغم من كثرة الدول العربية المرتبطة بالغرب.

وزيادة في إظهار حجم التنافس الأميركي السوفياتي نستعرض تقرير بريطاني في العام 1953 يشرح فيه واقع العلاقة والنظرة إلى حجم القوات السوفياتية المؤثرة في واقع الخليج كتصور عام للسباق إلى التسلح في المنطقة ومن خلاله يجثم (إن القوة الجوية السوفياتية ستكون السلاح الفعال للوصول إلى شمال الخليج العربي، وقد قسمت هذه المصادر منطقة الشرق الأوسط إلى خمس مناطق عمليات ستكون هدفاً للحملة الجوية السوفياتية، وهي: تركيا، ومنطقة العراق وإيران، ومنطقة البحر المتوسط، ومنطقة عمليات سوريا ولبنان، ومنطقة عمليات الكويت والبحرين والعربية السعودية. وما يهمنا فيها بالدرجة الأولى هو منطقة الخليج، وقد خصص لها من الجهد الجوي 50 طائرة قتال وهجوم أرضي من نوع ميغ-15 (MIG-15)، و 40 طائرة من القاذفات الخفيفة. وللهجوم على إيران والعراق خصص 200 طائرة ميغ-15، و 80 طائرة هجوم أرضي من نوع "آي إل-10" (IL-10)، و 120 طائرة قاذفة خفيفة "تي.يو. 2" (TU2)، و 20 طائرة نقل، و 20 طائرة استطلاع نفاثة) [4].

---

(1) "Saudi Arabia: The Royal Family of Al-Saud (vol 2)" in: A. De L. Rush, ed., Ruling Families of Arabia, 8 vols. In 12 (Farnham Common, Slough): Archive Editions, 1991,

من أنطوني ناتينغ (Anthony Nuting) إلى وزارة الخارجية بتاريخ 10 آذار/مارس 1955

يراجع موسوعة العراق السياسة مرجع سابق، ص: 216.

(2) أنشئت قاعدة الجفير عام 1935 بموجب اتفاقية عام 1934 كقاعدة بحرية لبريطانيا وأقاموا قاعدة جوية بعد حصولهم على تصريح من الحاكم عام 1956.

Anita l. P. Burdett, ed., Records of Bahrain, 1961-1965 (1961) (Stough: Archive Editions, 1997). [FO 371/156726], 30 August 1961, pp. 169-170,

تقرير الإحصائي عن القوات البريطانية في البحرين بتاريخ 30 آب/أغسطس 1961.

(3) موسوعة العراق السياسية، مرجع سابق، ص: 217.

(4) [DFE, 6/25,5/53,5/54/49]: the GCC States National Development, Defense 1920-1960 Vol. 7 policy planning and common Affairs – 1948-1956, [F0371/09881] 21/1/1954 مضاف إليها الوثيقة.

واستناداً إلى ما تقدم فإننا نعتقد أن الغرب كان يهدف من إقامة حلف بغداد بدرجة معيّنة إلى أمر أكثر أهمية من غلق الفجوة بين حلف شمال الأطلسي وحلف جنوب آسيا (SEATO) في مواجهة السوفيات. لقد كان الغرب يتعمّد تجاهل عداوة إسرائيل كسبب أقوى لتوحّد العرب، وكان الغرب مخطئاً في فهم قدرة العرب على الرفض، وعاجزاً عن إيهامهم أن الخطر هو السوفيات وليس إسرائيل، إذ كانت القومية العربية في أوج عنفوانها بقيادة عبد الناصر، وارتكبت بريطانيا الخطأ الآخر بمحاولة تحجيم عبد الناصر في أثناء أزمة السويس وفشلت، كما فشل لاحقاً حلف بغداد.

* مشروع دالاس 1956م والخاص بأزمة السويس:

عقد مؤتمر في لندن في 1956/8/16 م لمناقشة الوضع الجديد في منطقة السويس حضرته 24 دولة بحرية لها حق الانتفاع والمرور عبر قناة السويس، ورأس المؤتمر وزير الخارجية البريطانية – الدولة المضيفة– الذي اقترح أن يكون التصويت بين أغلبية وأقلية تبعاً للنظام الجاري في الأمم المتحدة معتقداً أن التصويت سيكون في صالح بريطانيا وفرنسا وحلفائهما، غير أن رئيس الوفد السوفياتي إلى المؤتمر قد رفض هذا الاقتراح بحجة أن عمل الامم المتحدة يرتكز على مبادئ وميثاق معروف للجميع سلفاً والوضع في مؤتمر لندن مختلف تماماً.

وتقدم وزير الخارجية الأمريكي "دالاس" أثناء المؤتمر بمشروع ينص على إنشاء هيئة للمنتفعين بقناة السويس تشرف على إدارتها وتتولى تحصيل رسوم المرور فيها، وهو المشروع الذي كان سيؤدي إلى تدويل قناة السويس لا محالة، وإضعاف موقف عبد الناصر وينتزع من مصر السيادة على القناة، ويمهد بالتالي الطريق إلى مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس.

وفي مقابل مشروع دالاس تقدم الوفد السوفياتي بمشروع مضاد شاركت في إعداده بعض الدول الصديقة لمصر[1].

وفي 29 آب أدلى الرئيس أيزنهاور بتصريح في واشنطن تحدث فيه عن تدويل قناة السويس، غير أنه تراجع في اليوم التالي نتيجة الموقف الصلب الذي أبداه عبد الناصر عند اجتماعه بالسفير الأمريكي في القاهرة من ناحية، ومن ناحية ثانية كانت السياسة الأمريكية غير راغبة في أن تصل الأمور إلى حد العداء الواضح مع العرب، الأمر الذي أتاح فرصة تنفيذ خططها الرامية إلى سحب البساط من تحت قدمي "إيدن" رئيس الوزراء البريطاني: وهو ما يؤكده إعلان دالاس فيما بعد من أنه لا يتصور أن هيئة المنتفعين يمكن أن يكون لها الحق في شق طريقها بالقوة المسلحة إلى القناة.

---

(1) محمد حسنين هيكل، مرجع سابق من ص: 492-496.

*** الحلف المركزي آذار 1959:**

بعد أن فشلت الولايات المتحدة في إقناع العرب بالانضمام إلى حلف بغداد وإلى تجمعات دفاعية أخرى، فقد حاولت الإبقاء على الحلف بعد ثورة عام 1958 في العراق ليتغير اسمه في آذار 1959 ويسمى (الحلف المركزي).

وسنعمد إلى تجاوز مشروع أيزنهاور لعام 1957 لأننا سنقوم بمعالجته عند البحث في مرحلة منتصف الحرب الباردة.

ثالثاً: في منتصف الحرب الباردة:

حفلت سنة 1956 بالعديد من التطورات العنيفة في مجرى الحرب الباردة، فقد أخذ خروتشوف يظهر تصلباً ويحتقر منجزات سلفه، فاجتاحت قواته المجر، وفي منطقة الشرق الأوسط، أمم الرئيس عبد الناصر قناة السويس، فهاجمته القوات الإسرائيلية، والفرنسية، والبريطانية، واحتلت سيناء، أيزنهاور رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة.

في 29 ت1 1956، تقدم الجيش الإسرائيلي إلى سيناء، وتقدمت بريطانيا وفرنسا باحتجاج إلى الدولتين مطالبة إياهما بفك الاشتباك، وأنزلت قوات الصفوة تحت ذريعة عدم تعريض القناة للخطر في عملية الفارس، فهدد السوفيات بضرورة وقف العدوان خوفاً من حرب عالمية ثالثة[1]، وإن الاتحاد السوفياتي مستعد لاستخدام صواريخه ضد البلدين أي فرنسا وبريطانيا إذا لم يوقف عدوانهما، أما الولايات المتحدة فكانت مع موقف لمجلس الأمن لسحب الدول الثلاث من القناة لما للقناة من أهمية استراتيجية لنقل النفط[2].

وانسحبت بريطانيا وفرنسا في 22 كانون الأول/1956، وانسحبت إسرائيل من سيناء في آذار/1957، وبعد الأزمة التي استمرت قرابة ثلاثة أشهر خرج عبد الناصر منتصراً وملتصقاً أكثر بالكتلة الشرقية التي تكفلت ببناء السدّ العالي. وكسبت إسرائيل حق المرور في مضائق تيران في البحر الأحمر، كما دفعت أزمة السويس أو العدوان الثلاثي – كما هو معروف عربياً- السوفيات إلى مركز متقدم في سياسة الشرق الأوسط، مما جعل لهم موطئ قدم، كافحوا منذ الحرب العالمية الثانية للحصول عليه. والاتحاد السوفياتي باندفاعه الجريء إلى المنطقة، بوسيلة المعونات العسكرية والاقتصادية، كان يحاول أن يبني

---

(1) Nikita S. Khrushchev, “Crimes of the Stalin Era, Special Report to the 20th Congress of the Communist party of the Soviet Union (Closed Session, February 24-25, 1956)”, [http://www.trussel.com/hf/stalin.htm].

(2) حسين معلوم، الدور الاستراتيجي لجزر البحر الأحمر، الرأي العام، الكويت، 2003/9/12. فقد أورد أن حاجة أوروبا حسب خطة إعمارها هي 60% من نفط الخليج، وتحتاج إسرائيل إلى 100% من نفطها من إيران البهلوية وعدد السفن كمتوسط يومي على القناة هو 65 سفينة، وهنا يظهر واقع الدور الإسرائيلي في العدوان بعد التأميم.

مركز قوة له في الشرق الأوسط يستطيع من خلاله أن يساوم الغرب، بل أن يدخل إلى هذه المنطقة عنصراً من عناصر التوازن الاستراتيجي على المستوى العالمي[1].

لم تمر أزمة السويس على الخليج العربي من دون ترك أثر لها، سواء أكان هذا الأثر نتاجاً مباشراً للأزمة أم كان تطوراً مرحلياً لصراع الحرب الباردة، فقد اغتنم القوميون واليساريون في الخليج الفرصة لتعطيل شحن النفط من رأس تنورة في السعودية، وكانت هناك تظاهرات صاخبة ضد بريطانيا أدت إلى نزول القوات في البحرين، ولم تسلم الكويت التي اندست فيها بعض الجماعات الشيوعية العراقية، والفلسطينية، والمصرية، والإيرانية[2]. فقد كان هناك 16 انفجاراً في المنشآت النفطية، ومائة قنبلة زمنية أخرى لم تنفجر[3]. وحصلت تظاهرات في قطر، وتم حرق المصفاة مضاف إليها أعمال أخرى اعتراضية.

ولم يكن أيزنهاور وإدارته قادرين على الوقوف مكتوفي الأيدي أمام النجاح السوفياتي في الشرق الأوسط بعد موافقته على تمويل السدّ العالي وبنائه، فتبنّت الإدارة الأمريكية في 5 كانون الثاني/1957 مبدأ أيزنهاور (Eisenhower Doctrine)[4]، أو سياسة ملء الفراغ الذي أحدثته هزيمة بريطانيا وفرنسا في السويس[5]، وامتلأ الجو في واشنطن برائحة الحرب على نسق سيتكرر خلال الحرب الباردة عشرات المرات، على تفويض استخدام القوة العسكرية، وتقديم المساعدات المالية إلى الرئيس لوقف المدّ الشيوعي في الشرق الاوسط الذي كان اسمه في الأصل "قرار الشرق الأوسط"، ثم تشجع دالاس فسماه مبدأ أيزنهاور، ونرى أن أزمة السويس أدت إلى نتائج مهمة في الحرب الباردة، لجهة تقسيم الأدوار، وتسلم الولايات المتحدة لإدارة الصراع بعد فشل بريطانيا وفرنسا في إحراز نصر حاسم على مصر في ملف أزمة السوفيات، وقد قام مبدأ أيزنهاور استناداً إلى آراء المخططين الاستراتيجيين الأمريكيين الذين كانوا يرون أنه في ظل فراغ القوة الجديد في الشرق الأوسط فإن التهديد السوفيتي لتلك المنطقة قد يتخذ إحدى صورتين[6]:

أولاً: صورة الهجوم العسكري المباشر، وهذه الصورة وإن كانت أقل احتمالاً إلا أن التصدي لها يكون من خلال تصعيد درجة المخاطر التي يمكن أن يلاقيها السوفييت إذا ما أقدموا على مثل ذلك الهجوم، ويتأتى ذلك من خلال الإعلان بصورة رسمية عن تعهد أمريكي بمواجهة

---

(1) موسوعة العلوم السياسية، تحرير محمد محمود ربيع واسماعيل صبري مقلد، تصدير شعيب عبد الله شعيب، مقدمة صادق محمد البسام، 2 مج (الكويت: جامعة الكويت، 1994)، ص 734..

(2) سعاد محمد الصباح، صقر الخليج: عبد الله مبارك الصباح، ط3 (الصفاة، الكويت: دار سعاد الصباح، 1996)، ص: 75..

Nixon, The Real War, p. 86. (3)

(4) وانظر أيضاً الموقع التالي: . http://www.fordham.edu/halsall/mod/1957eisenhowerdoctrine.html

(5) مبدأ أيزنهاور (Eisenhower Doctrine) في كانون الثاني/ 1957 ألقى الرئيس الأمريكي أيزنهاور خطاباً أمام الكونغرس، حيث أوصى باستخدام القوات الأمريكية لحماية الشرق الأوسط من الخطر الشيوعي، كما أوصى بالدعم المادي للدول المناهضة للشيوعية. لقد عمق مبدأ أيزنهاور سياسة الأحلاف العسكرية، باعتبارها سياسة مهمة وفاعلة في خدمة الأهداف الأمريكية، حيث سعى إلى تشكيل حلف جنوب شرق آسيا، وحلف بغداد. وجسدها ثانية من خلال محاولة نقل تجربة ترومان في أوروبا إلى منطقة الشرق الأوسط، وإلى جانب هاتين المحاولتين طرح استراتيجية الرد الشامل في مواجهة الاتحاد السوفياتي. أنظر: سليم الحسني، مبادئ الرؤساء الأمريكان، مرجع سابق، ص: 60.

(6) إسماعيل مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث العربي، بيروت 1985، ص: 425.

أية تهديدات تتعرض لها الدول الموالية للغرب من جانب الاتحاد السوفيتي أو الدول الموالية له.

ثانياً: صورة التدخل غير المباشر من خلال "القوى المحلية أو الإقليمية التي تسيطر عليها الشيوعية الدولية". وتجدر الإشارة إلى أن تلك العبارة الأخيرة كان يقصد بها في المنظور الأمريكي والغربي ذلك التيار القومي العربي الثوري الذي كان يتزعمه عبد الناصر في مصر [1].

وانطلاقاً من التصور الاستراتيجي الأمريكي لمصادر التهديد السوفييتي المحتملة ارتكزت سياسة ملء الفراغ على أداتين رئيسيتين[2]:

أولاً: المساعدة العسكرية: لتمكين دول الشرق الأوسط من صد أي عدوان خارجي أو أية محاولات للتخريب أو الثورة الداخلية أو إثارة القلاقل إلى غير ذلك من أساليب العدوان غير المباشر، فقد فوض الكونجرس الرئيس الأمريكي في استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لمساعدة أية دولة تتعرض لهجوم مسلح من قبل الشيوعية الدولية، إلى جانب تقديم جميع التسهيلات والمساعدات العسكرية إلى قوات الطوارئ الدولية في الشرق الأوسط للمحافظة على الهدنة في هذه المنطقة[3].

ثانياً: المعونة الاقتصادية: لدعم استقرار نظم الحكم الموالية للغرب وثنيها عن قبول المساعدات السوفيتية، ولعدم إتاحة الفرصة أمام السوفييت لاستغلال ظروف تدهور الأوضاع الاقتصادية في تلك الدول لنشر الأفكار الشيوعية، وفي هذا الصدد اقترح الرئيس الأمريكي إنشاء جهاز اقتصادي خاص بالشرق الأوسط وتخصيص اعتمادات مالية سنوية لدول الشرق الأوسط مقدرة بمئتي مليون دولار مما يمكن الولايات المتحدة من زيادة استثماراتها الخارجية في تلك المنطقة لدعم وجودها الاقتصادي بها. ورد التدخل الروسي وتحقيق مبادئ أيزنهاور [4].

وفي أعقاب إقرار الكونجرس للسياسة الجديدة وتصديق الرئيس عليها في 9 مارس 1957 أرسل الرئيس أيزنهاور مبعوثه الخاص جيمس ريتشاردز إلى منطقة الشرق الأوسط في محاولة لإقناع قادة دول المنطقة بتأييد مبدأ أيزنهاور [5].

---

(1) L.Aroian & R. Mitchell, The Modern Middle East and North Africa (Collier-Macmillan Publishers, London, 1984), p. 337.

(2) شارل زورغيب، سياسة الكبار في البحر المتوسط، ترجمة د. خضر خضر، توزيع جروس برس، بيروت، د.ت. ص:20.

(3) يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص:222.

(4) تقرير روسي، يشير إلى أن المساعدات المقدمة لدعم المشاريع في الخليج استفادت منه الشركات الاحتكارية فقد حققت ربحاً بقدر 1.900 مليون $ على استثمار 200 مليون $ وإن القول أن السوفيات يشكلون خطر على المنطقة، فروسيا تساند الاستقلال وحق تقرير المصير وترفض أن يكون الخليج العربي قاعدة عسكرية، وقد جاء في ختام التقرير رسالة قوية إلى الولايات المتحدة في حال زادت القوات العسكرية في المنطقة يراجع فؤاد شهاب، تطور الاستراتيجية الأميركية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص: 35.

(5) تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة قد مارست ضغوطاً ديلوماسية على إسرائيل خلال الفترة من يناير إلى مارس 57 لحملها على الانسحاب من المناطق التي كانت لا تزال تحتلها من صحراء سيناء المصرية (تم ذلك بالكامل في اول آذار 1957)، في محاولة من جانبها للتقرب من النظام المصري على أمل حثه على تخفيف حدة معارضته للسياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة.

ومع الإعلان عن مبدأ أيزنهاور وجد السوفييت أنفسهم في مواجهة التحدي الأمريكي المعارض لتطلعاتهم[1]، ومن ثم فقد أخذوا يندوون به حيث أعلن الاتحاد السوفييتي في 12 كانون الثاني 1957 "أن الإعلان عن مبدأ أيزنهاور يعد إحياءً للأفكار الأمبريالية القديمة، كما وصفوه بأنه ذو طبيعة عدوانية. كما انتقد السوفييت الولايات المتحدة على اعتبار أنها تعود مرة أخرى إلى اللجوء إلى سياسة القوة التي أثبتت تجربة السويس عدم جدواها[2].

وفي تحرك مضاد قام السوفييت بحمله معادية لمبدأ أيزنهاور في محاولة لإقناع دول المنطقة بعدم تأييده، كما تقدم الاتحاد السوفييتي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في شباط 1957 بطلب مناقشة مبدأ أيزنهاور باعتباره يشكل تهديداً للسلام العالمي[3].

ولم يقتصر رد الفعل السوفيتي على مجرد إدانة مبدأ أيزنهاور بل دعت الحكومة السوفيتية في 11 شباط 1957 الدول الغربية الثلاث (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) للتوقيع على إلتزام مشترك – في إطار ما عرف بخطة شيبيلوف Chepilov[4].

وقد كان من بين ما تضمنته خطة شيبيلوف:

أ- حل المنازعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط بالوسائل السلمية.

ب- عدم التدخل في الشئون الداخلية لدول المنطقة واحترام سيادتها واستقلالها.

ج- عدم السعي إلى ربط دول المنطقة بالتكتلات العسكرية التابعة للدول الكبرى.

د- تصفية القواعد العسكرية الأجنبية وانسحاب القوات الأجنبية الموجودة في دول المنطقة.

هـ- فرض حظر مشترك على صادرات السلاح إلى دول المنطقة.

و- عدم ربط المساعدات التي تقدمها الدول الكبرى إلى دول المنطقة بأية شروط سياسية أو عسكرية.

وقد كان واضحاً من خطة شيبيلوف أن الاتحاد السوفيتي إنما يريد أن يؤكد دوره كدولة عظمى تحق لها المشاركة في تقرير الأوضاع في المنطقة.

أما فيما يتعلق بردود الفعل التي أحدثها إعلان الولايات المتحدة عن مبدأ أيزنهاور في الشرق الأوسط فقد تباينت بين التأييد الكامل والتحفظ في القبول والرفض القاطع.

---

(1) Karen Dawisha, Soviet Foreign Policy towards Egypt (The Macmillan Press, London, 1979), p. 16.

(2) . إسماعيل صبري مقلد، الصراع الأمريكي- السوفيتي حول الشرق الأوسط، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1986، ص: 149.

(3) شارل زور غبيب، مرجع سبق ذكرهن ص: 20-21

(4) The Policy of the Soviet Union in the Arab World: A short Collection of foreign Policy Documents (Progress Publishers, Moscow, 1975), p. 82.

فقد أعلنت كل من تركيا وإيران والعراق ولبنان وإسرائيل ترحيبها بمبدأ أيزنهاور، أما اليمن والسودان فلم يفصحا عن موقفيهما من المبدأ بصورة قاطعة، في حين رفضته كل من مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية والأردن[1]، حيث اجتمع قادة تلك الدول في القاهرة في 19 شباط 1957، وأعلنوا رفضهم لنظرية الفراغ الأمريكية، وأشاروا إلى أن المنطقة العربية لن تكون منطقة نفوذ لأية قوة أجنبية، وأن الوحدة القومية العربية هي وحدها القادرة على ملء ذلك الفراغ المزعوم[2]. كما جاء في البيان الختامي الصادر عن المؤتمر "أن التهديد الحقيقي الذي تتعرض له دول المنطقة هو من جانب إسرائيل وليس من جانب الاتحاد السوفيتي[3]، كذلك فقد أدى الإعلان عن مبدأ أيزنهاور إلى تكريس عمليات الاستقطاب إلى جانب كل من القطبين وازدياد حدة الحرب الباردة على المستويين العالمي والعربي.

وهكذا أدى مبدأ أيزنهاور إلى أذكاء حدة الخلافات بين الأنظمة العربية ذات النزعة المحافظة وبين الأنظمة ذات النزعة التقدمية. وقد شهدت المنطقة العربية خلال الفترة من 1957 وحتى 1967 سلسلة من الأزمات المتلاحقة مما دفع البعض إلى تسمية تلك الفترة من العلاقات العربية- العربية بفترة "الحرب الباردة العربية" التي خلقت العديد من الأزمات على صورة الواقع العربي[4].

وسنعرض فيما يلي لأهم تلك الأزمات بهدف إبراز سلوك كل من القوتين القطبيتين تجاه الأطراف الإقليمية المتصارعة وفقاً لمقتضيات التحالف أو العداء.

الأزمة الأردنية 1957، الأزمة السورية 1957، الوحدة المصرية السورية 1958 - 1961، التدخل الأميركي في لبنان عام 1958، انقلاب قاسم في العراق عام 1958.

لن ندخل في تحليل واقع كل الأزمات المثارة ولكننا سنرسم بعض الدلائل على مؤثراتها في الخليج العربي.

كان من نتائج الأزمة الأردنية، أن اقتناع الملك سعود بخطورة التهديد الذي تتعرض له الملكيات في الشرق الأوسط، فبدأ ينحاز إلى الولايات المتحدة حيث أعلن موافقة السعودية على مبدأ أيزنهاور وعمل على التقارب مع المحور العراقي المعارض لسياسات مصر في المنطقة وسعى لإزالة الخلاف بين الأسرتين الهاشمية والسعودية ومدداً اتفاقية الظهران لمدة خمس سنوات بموجب اتفاق مع الولايات المتحدة[5].

---

(1) تجدر الإشارة إلى أن كلا من المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية قد أعلنت بعد ذلك قبولها لمبدأ أيزنهاور إثر خلافهما مع عبد الناصر وتخوفهما من اتساع نفوذه في المنطقة ولاسيما في أعقاب الأزمة الأردنية كما سيرد ذكرها. بإيجاز لاحقاً.

(2) د. إسماعيل مقلد، مرجع سبق ذكره ص: 148.

(3) نفس المرجع، ص: 149.

Golin, paris 1987, p.67.

(4) جريدة الإهرام، البيان الختامي، القاهرة 20 شباط 1957.

(5) ولبركرين أيفلاند، حبال من رمل، ترجمة سهيل زكار - دار طلاس، دمشق 1985، ص: 431 - 432.

أما على صعيد الأزمة اللبنانية 1958، فقد تحركت قوات إنزال بحرية من أوكيناوا في اليابان إلى منطقة الخليج العربي، ووصلت مجموعة قتال جوية إلى قاعدة عدن وتركيا قادمة من غرب أوروبا إلى شاطئ قريب من بيروت وقاموا فوراً في حماية المطار وبعض المرافق في المدينة واستمر التواجد الأميركي من 15 تموز 1958 حتى 29 أيلول 1958[1]، وكان أول تدخل عسكري مباشر في هذه المرحلة. أما على صعيد الأزمة السورية 1957، فأجريت مناورات بحرية سوفياتية في ميناء اللاذقية ووضعت أول قاعدة عسكرية وهي من وحدات الأسطول الخاص بالبحر الأسود فأعلن السوفيات أنه إذا تعرضت سوريا لهجوم من جانب تركيا أو أي دولة من حلف بغداد يستخدم الصواريخ النووية السوفياتية للرد[2] وهذا ما زاد الاحتقان على واقع الخليج العربي الملتهب أصلاً[3].

وكان من نتائج انقلاب قاسم في العراق، إن زاد الخطر الحقيقي على أمن الكويت في العام 1959 نتيجة الخلاف الشديد بين قاسم وعبد الناصر، ولم يكن قاسم قد أظهر العدوانية تجاه الكويت بعد، وكادت تصبح الكويت ساحة حرب بين الزعيمين فأرسل قاسم الشيوعيون إلى الكويت وحرك عبد الناصر القوميين ضدهم فما كان من الكويت إلا إن رحلت الشيوعيين إلى البصرة والأردن وكان من نتائج ذلك زيادة حدة العداء للكويت من قاسم فأعلن في 25 حزيران أن الكويت هي جزء لا يتجزأ من العراق بدعوى الحق القومي وللقضاء على الاستعمار الذي يمنع استقلال الشارقة والبحرين[4]، فتفاعلت القضية إقليمياً فاعتبر السعودية أنها والكويت بلد واحد وأرسلت السعودية جيشها إلى الحدود[5]، وأنزلت القوات البريطانية في الطريق لحمايتها وساندتها في تموز 1961[6] الولايات المتحدة، حتى حسم الموقف عبر مجلس الأمن بقرار في 2 تموز 1961 يدعو إلى حماية سلامة أراضي الكويت، واعتبرت خطوة قاسم مغامرة روسية في المنطقة[7].

أما واقع الوحدة المصرية السورية 1958-1961، فقد أسسّ لإشكالية لدى الغرب هي الخوف من الهوية العربية[8]، فبدأ الأميركيون إثارة أزمات الحدود في الخليج العربي لضمان الاتفاقيات الأمنية خصوصاً بعد تأكدهم من وجود أسطول روسي يمتلك الصواريخ العابرة للقارات مع سعي الاتحاد السوفياتي إلى ضمان الحصول على تسهيلات بحرية لأسطولهم ولضمان المرور عبر مضائق المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية الفائقة ولا سيما قناة السويس التي كانت تمثل أهمية حيوية بالنسبة للسوفيات فيما يتعلق بضمان وجودهم في المحيط الهندي وجنوب شرق أسيا[9].

---

(1) ولمزيد من التفاصيل يراجع ناديا كرامي، واقع الثورة البنانية، د. ن، 1959 ص 278-288.

(2) د. أمين شلبي، الوفاق الأميركي السوفياتي (1963، 1976)، الهيئة المصرية للكتاب القاهرة، 1981 ص 120.

(3) D. Chevallier. Op.cit – P 51.

(4) سعاد الصباح، مرجع سابق ص 468.

(5) نفس المرجع ص 490.

(6) www. Islam on line org / live dialogue – G9] 5 F6.

(7) سعاد صباح، مرجع سابق ص 488.

(8) يراجع، د. ناظم الجاسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي، مجدلاوي، عمان 2001 ص 129.

(9) Karen Davisha, soviet foreign policy, Macmillan press London – 1979 P 152 – 154.

كذلك يمكننا من خلال استعراض تطبيقات مبدأ ايزنهاور وما خلفه العديد من الملاحظات المؤثرة على الأحداث التي رافقتها ولاحقتها:

أولاً: يعد مبدأ اينزنهاور بمثابة تحول جوهري في الفكر الإستراتيجي الأمريكي في مرحلة ما بعد أزمة السويس. فقد اعتمدت الولايات المتحدة أسلوب التدخل العسكري لمواجهة التهديدات الشيوعية المحتملة لمصالحها في الشرق الأوسط بينما كانت قد أدانت بشدة قبل ذلك بعدة شهور التدخل العسكري البريطاني – الفرنسي في المنطقة(1).

ثانياً: تجدر الإشارة كذلك إلى أنه على الرغم من الاهتمام الشديد الذي أولته الإدارة الأمريكية في عهد آيزنهاور إلى منطقة الشرق الأوسط، فإن النتائج التي تحققت بالفعل كانت ضئيلة جداً فمبدأ آيزنهاور الذي كان هدفه الرئيسي احتواء المد السوفيتي في المنطقة والحيلولة دون اختراق السوفييت للحزام الشمالي – الذي حاولت الولايات المتحدة أن تطوق به الاتحاد السوفيتي – أدى إلى دفع الاتحاد السوفيتي إلى بؤرة الأحداث في المنطقة(2).

ثالثاً: أثبتت أحداث المنطقة خلال تلك الفترة عدم إمكانية اعتماد الغرب على تحالفات عسكرية معادية للشيوعية في المنطقة، فقد أدى انسحاب العراق من حلف بغداد – بعد قيام الثورة العراقية – إلى فتح ثغرة في الحزام الشمالي، الأمر الذي انعكس بصورة سلبية على دور الحلف كأداة لإحتواء المد السوفيتي في المنطقة، كما أدت المعارضة الشديدة التي لاقاها مبدأ ايزنهاور من جانب القوى القومية إلى تقليل فعالية ذلك المبدأ بدرجة كبيرة(3).

رابعاً: كذلك فقد خلفت تلك الأزمات التي مرت بها المنطقة اقتناعاً عميقاً لدى عبد الناصر وغيره، بأن عليه أن يضع الأسطول السادس الأمريكي في الحسبان كعامل أساسي فيما يتصل بقرارات سياسته الخارجية(4).

خامساً: ظهر عنصر الإيديولوجية كعنصر مركزي مؤثر في التوجهات السياسية لدول المنطقة(5).

سادساً: إن اعتماد مبدأ ايزنهاور عبر التدخل العسكري كما حصل في لبنان ليس إلا للدفاع عن الدول الموالية للولايات المتحدة دون غيرها، فلماذا لم تستخدم ضد الدول المعادية لها مثلاً كمصر وسوريا والعراق وإن ما حصل في لبنان هو رسالة استعراض قوة لزيادة التدخل في الخليج العربي(6) خصوصاً أنه أتى بعد العدوان الثلاثي.

Diebel @ Gaddis, concept and policy, Dc- 1986 – vol]] P 426. (1)

H. Macmillan, Riding the storm, 1956 – 1959 – London 1971 – P 280. (2)

Karen Davisha: opcit. P. 20. (3)

(4) السيد أمين شلبي، مرجع سبق ذكره ص 132.

(5) جميل مطر وعلي هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة 1983 ص 79، شارل زور غيبب، مرجع سبق ذكره ص 26.

(6) إسماعيل مقلد، مرجع سابق ص 147.

سابعاً: يلاحظ من استعراضنا لسلسلة المحاولات الغربية لإقامة مشروعات للدفاع عن الشرق الأوسط خلال فترة الخمسينات – إبتداء من مشروع MEDO، مروراً بحلف بغداد وانتهاء بمبدأ ايزنهاور – أن كل تلك المحاولات قد باءت بالفشل بسبب عدم خلق نوع من التفاهم المتبادل والمصالح المشتركة بين القوى الخارجية والقوى الإقليمية.

ثامناً: يمكن القول عموماً أن إدارة ايزنهاور كانت أول إدارة تولى منطقة الشرق الأوسط اهتماماً رئيسياً، فقد قامت بوضع برنامج متجانس مع إستراتيجيتها العالمية (الانتقام الشامل)، إلا أن ذلك البرنامج كان يفتقر إلى المرونة والقدرة على التكيف مع الظروف الإقليمية والمحلية(1).

إن ما تأسس وقدم ورسم يمهد الطرق لواقع النفوذ الأميركي في المنطقة وخصوصاً لجهة أسباب وتداعيات عدوان 1967 والاستقرار السياسي في المنطقة.

رابعاً: عدوان حزيران 1967 وأثره في النفوذ الأميركي في الخليج العربي:

قبل عرض واقع عدوان حزيران لا بد من الإشارة إلى بعض الأحداث التي تشكل أسباباً ووقائع مؤثرة منها فننطلق من السياسة الأميركية تجاه إسرائيل ثم نعرض الأحداث والوقائع حسب تسلسلها ونستعرض المقدمات والنتائج.

تقتضي الإشارة إلى إن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط منذ إنشاء إسرائيل وحتى النصف الأول من الستينات، كانت تقوم على مبدأ تجنب العنف انطلاقاً من تصور مؤداه أن الخطر الأساسي على المصالح الأميركية في المنطقة يأتي من اشتعال العنف فيها، خاصة بين العرب وإسرائيل. ورأينا أن الولايات المتحدة حاولت حتى العام 1950 دفع إسرائيل لتقديم بعض التنازلات التي تصورت الولايات المتحدة أنها ضرورية لتهدئة العرب ولمنع تجدد أعمال العنف بين العرب وإسرائيل. ولما اقترن التعنت الإسرائيلي في رفضه المطالب الأميركية بعدم الجدية العربية في الاستعداد لمواجهة إسرائيل، تضاءل تقدير جهاز صنع السياسة الأميركي للخطر الكامن في استمرار الأمر الواقع، وتحولت السياسة الأميركية تحولاً محدوداً، إذ توقفت عن مطالبة إسرائيل بتقديم التنازلات وإن تمسكت بمبدأ تجنب العنف كطريق وحيد للحفاظ على مصالحها في المنطقة، وترتب على ذلك التزامها بسياسة تهدف إلى الحفاظ على توازن القوى بين العرب وإسرائيل بما لا يغري أياً من الطرفين بمهاجمة الآخر. وفي هذا السياق كان الموقف الأميركي ضد العدوان الثلاثي على مصر في العام 1956. لقد تصور صناع السياسة الأميركية أنه بناء على حجم ترسانة الأسلحة الهائلة المكدسة لدى طرفي المواجهة، وحجم الجيش الذي يمتلكه كل منهما، فإن حرباً بينهما قد

Steven Spiegel, the other Arab Israeli Conflit, University Chicago – 1985 P 93. (1)

تمتد لوقت طويل، وتهدد بالانتشار على رقعة واسعة من أرض المنطقة، بما يضر إضراراً بالغاً بالمصالح الأميركية الإستراتيجية والاقتصادية. ولكن بعض التطورات التي حدثت في النصف الأول من الستينات دفعت الأميركيين تدريجياً للاعتقاد بغير ذلك.

فعندما قامت الثورة اليمنية في أيلول 1962، اعترفت الولايات المتحدة بالجمهورية الجديدة ضد رغبة ومصالح حليفتها بريطانيا التي اعتبرت أن الثورة انقلاباً من تدبير المخابرات المصرية. ورأت فيه مقدمة لتساقط منطقة الجزيرة والخليج قطعة بعد أخرى تحت سيطرة الرئيس عبد الناصر، وعلى العكس من ذلك رأت الولايات المتحدة في الثورة تتطوراً داخلياً أصيلاً، وقدرت أن الخطر الحقيقي يمكن في محاولة التصدي للثورة بالعنف.

إذاً، لقد خيبت النتائج العملية لحرب اليمن توقعات الولايات المتحدة الأولية عن قدرة الجيش المصري المتطورة، ومن ثم تعدلت وجهة نظر الولايات المتحدة بدرجة محسوسة تجاه ميزان القوى في المنطقة.

فكان لا بد من صناعة عناصر مساعدة، فحصلت السعودية على صفقة أسلحة أميركية ضخمة بلغت قيمتها حوالي 350 مليون دولار[1] كتحفيز لها على خطوتها لجهة معاداة الشيوعية بتقاطع مصلحي مع إيران والأردن لإنشاء آلية تحالف لمواجهة القوى الاشتراكية تحت ذريعة منافساتها لقيم ومبادئ الإسلام[2].

– في 23 شباط 1966 حصل انقلاب في سوريا ضد حكم أمين الحافظ فتوترت العلاقات مع إسرائيل، حين قامت إسرائيل بعدة محاولات لزراعة المنطقة المنزوعة السلاح حول خط الهدنة مع سوريا، كما شنت إسرائيل غارات جوية في أيلول 1966 لتدمير المعدات الخاصة بتنفيذ المشروعات السورية لتحويل مياه نهر الأردن وروافده[3] سعت مصر لتهدئة الأجواء خوفاً من حصول مواجهة عربية إسرائيلية، لكن جهودها لم تؤد نتائجها، فمنظمة التحرير الفلسطينية تريد مساندة لها لتصعيد عملياتها والنظام السوري الجديد يعتبر أن الحرب الشعبية هي الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين[4].

– في تشرين الثاني 1966 قامت إسرائيل بشن هجوم واسع النطاق على قرية السموع الأردنية في قطاع الخليل بالضفة الغربية بدعوى الرد على نشاطات الإرهابيين[5].

– في 4 تشرين 1966 وقعت الجمهورية العربية المتحدة وسوريا اتفاقية للدفاع المشترك بينهما كما تم تشكيل قيادة عسكرية مشتركة[6].

---

(1) محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي 1945 – 1967، دار المعارف، القاهرة، 1979 ص 584.

(2) المرجع نفسه.

(3) E. Berg: Chromologique internationale 1945-1967- P.U.F, Paris – 1979 P.77.

(4) محمد نصر مهنا – مرجع سابق ص 587. والتصريح هنا للرئيس الأتاسي حيث ورد فيه "أن الحرب الشعبية الشاملة هي الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين".

(5) محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره ص 576.

(6) Eugenec Berg, opcit p 79.

- في أيار 1967 قصفت سوريا داخل المناطق المنزوعة مناطق المشروعات الزراعية[1]، فردت إسرائيل وأسقطت ست طائرات سورية من طراز ميغ السوفياتية فوق دمشق[2] ونشير إلى أن الجولان لعب دوراً استراتيجياً انطلاقاً من أهميته في واقع أية حرب لأنه يشكل خطراً على أمن المناطق المنخفضة في إسرائيل وفيه الكثير من منابع المياه[3].
- بدأت الدعاية في أيار حول سعي إسرائيل لضرب سوريا وأكدت هذه المعلومات المخابرات السوفيتية[4]، رغبة منها بضرورة دعم مصر للموقف السوري، والانسحاب من اليمن[5]، لاستدراج عبد الناصر إلى حلبة الصراع.
- في 16 أيار 1967 أعلنت مصر حالة الطوارئ وطلبت سحب قوات الطوارئ الدولية المرابطة في سيناء وقد غادرت هذه القوات في 19 منه، كما أصدر عبد الناصر قراراً بإغلاق مضيق تيران في وجه السفن الإسرائيلية وأمام كافة سفن الأجنبية التي تقوم بنقل مواد إستراتيجية إلى ميناء إيلات بخليج العقبة[6].
- في 30 أيار 1967 وقعت الأردن على ميثاق الدفاع المشترك وعين ضابط مصري كقائد للعمليات[7].
- في 4 أيلول 1967 أعلن العراق انضمامه إلى إتقاقية الدفاع المشترك المصرية الأردنية السورية[8].

* على الرغم من الهجوم الإسرائيلي أصبح مؤكداً إلا أن عبد الناصر أصر على عدم المبادآة بالهجوم ومحاولة امتصاص الضربة الأولى لعدة اعتبارات (تأكيد الاتحاد السوفياتي على ضرورة ضبط النفس[9]، ومراسلات جونسون إلى عبد الناصر وتأكيده بأن إسرائيل لن تكن بادئة بالهجوم[10]، وموقف فرنسا من إسرائيل[11].

---

(1) مايلز كولد، لعبة الأمم، مرجع سابق ص 319.

(2) المرجع نفسه ص 309.

(3) نفس المرجع ص 319.

(4) إسماعيل مقلد، مرجع سابق ص 680 يشار إلى أن الكنيست قد منح الحكومة الإسرائيلية للقيام بعمليات عسكرية ضد سوريا.

(5) تجدر الإشارة إلى أن الانسحاب المصري من اليمن كان له أثره البالغ، فاستلم قحطان الشعبي وأعلن في 76/11/29 عن قيام جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية ودعم الاتحاد السوفياتي في علاقاته مع الشطرتي بمواجهة السعودية.

(6) F.P Alem, le proche orient Arabe, P.U.F 1982 P 64.

(7) وليام كوانت، العرب وأميركا وإسرائيل، عشر سنوات حاسمة 1967 – 1976، ترجمة عبد العظيم حماد (دار المعارف) القاهرة 1980 ص 72.

(8) نفس المرجع ص 463.

(9) د. عبد العظيم رمضان، تحطيم الإلهة – قصة حرب يونيو 1967 – حزيران مكتبة مديولي، القاهرة ص 71.

(10) نفس المرجع ص 71.

(11) إسماعيل مقلد، مرجع سابق ص 682.

في الخامس من حزيران 1967 بدأ العدوان الإسرائيلي فشن هجوماً خاطفاً على القواعد والمطارات العسكرية ومحطات الرادار في مصر مما أدى إلى تدمير سلاح الجو خلال ساعات، فأصبحت القوات المصرية في سيناء من دون غطاء وانقلبت النتائج لمصلحة إسرائيل، فبدأت معركتها على الجبهات الثلاث وحققت انتصاراً[1].

على الرغم من ردود الفعل السوفياتية من خلال تأييدها للدول التي وقعت ضحية العدوان وتدخلها لدى الأمم المتحدة لممارسة مسؤولياتها ومساهمتها بإصدار القرارين الدولين (234 (7/6-67)، 235(67/6/9))[2] لوقف إطلاق النار إلا أن إسرائيل استمرت بأحكام السيطرة على الجولان، وفي 10 حزيران سقطت القنيطرة فهدد الروس ووافق العرب على وقف إطلاق النار[3].

أما الأهم على صعيد الواقع فهو التطور في السياسة الأميركية فبعد نكسة حزيران عام 1967 غيرت الولايات المتحدة من طبيعة علاقاتها مع إسرائيل ونقلتها من علاقات صداقة وتعاون إلى علاقات تحالف، ضاربة عرض الحائط كل المحاذير والمخاوف التي كانت تحول دون اتخاذها مثل هذه السياسة الجديدة.

ويعود التحول الكبير في السياسة الأميركية إلى الأسباب التالية:

1- انتصار إسرائيل على ثلاث جبهات والذي أظهرها قوة كبرى قادرة عسكرياً على التوسع وحماية مصالحها وتحقيق أمنها كما هي قادرة على الامتداد العسكري لحماية المصالح الغربية عامة والأميركية خاصة.

كما قدمت نفسها حليفاً قوياً يواجه عالماً عربياً ضعيفاً ومفككاً لم يستطع، رغم عظم موارده وكثرة سكانه، حماية مصالحه والدفاع عن نفسه، وإلى جانب ذلك فإن الهزيمة أصابت مصر وسورية، الداعيتين إلى الوحدة العربية وإلى التحرر من النفوذ الأجنبي.

2- الموقف السوفياتي الباهت من تطور العمليات العسكرية والذي أعطى للأمريكان الاطمئنان إلى أن السوفيات لن يخاطروا بالتورط المباشر في الصراع العربي – الإسرائيلي.

3- ازدياد الحملة المؤيدة لإسرائيل في الغرب، والمعادية للعرب في آن واحد، مما شجع الإدارة الأميركية على الانزلاق نحو التحالف مع إسرائيل.

---

(1) يراجع انطوني رونسبون – الحرب الجوية – مكتبة جلجال – نيويورك 1982 ص 294 نيورد (خسرت مصر 309 طائرات من 340 مع نسبة 1/3 من عديد طيارتها، كما خسرت سوريا 75 طائرة هو مجمل سلاح الجو وخسرت الأردن 30 طائرة وخسرت العراق 10 طائرات.

(2) Abba Eban, Am. Auto biography – New York U.S.A. 1977 P 421.

(3) إسماعيل مقلد، مرجع سابق ص 691.

4- لقد كان على رأس الإدارة الأميركية آنذاك الرئيس جونسون الذي كانت تربطه بالأوساط الصهيونية علاقات قوية بالإضافة إلى عدم حبه للعرب، إذ كان يرى في الحركة القومية خطراً على المصالح الأميركية في المنطقة أكبر من الخطر الشيوعي.

ومن الجدير بالذكر أن جونسون عندما كان زعيماً للأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ عامي 1956-1957 عارض الرئيس أيزنهاور لضغطه على إسرائيل وبريطانيا لانسحابهما إلى خطوط الهدنة مع مصر، كما طالب بربط انسحاب إسرائيل من سيناء وغزة بانسحاب الاتحاد السوفياتي من المجر. مضافاً إليه رغبة الرئيس جونسون بكسب أصوات اليهود في الانتخابات.

كان على العرب مواجهة هذا التحالف الجديد الذي كان مقلقاً بالنسبة لمصر وسوريا والشعب الفلسطيني ومربكاً لأصدقاء الولايات المتحدة الأميركية. بدأ التحول الحاد في السياسة الأميركية خلال الأزمة التي سبقت نكسة حزيران عام 1967 واستقر التحول على قاعدة التحالف وضمان مصالح إسرائيل بعد الانتصار العسكري الذي حققه الإسرائيليون.

ورغم أن إسرائيل حاربت الدول العربية الثلاث بأسلحة معظمها فرنسي الصنع، إلا أن ردة الفعل العربية تركزت ضد الولايات المتحدة بسبب القناعة آنذاك بالدور السيئ الذي قامت به الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل وتغطيتها للعدوان وتعطيلها لقرار دولي يفرض الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها القوات الإسرائيلية.

وقد أدت هذه القناعة إلى إقدام عدد من الدول العربية على قطع علاقاتها بالدولة الأميركية وإلى استنفار شعبي ضد سياستها التي باتت إسرائيلية في الشرق الأوسط.

وعليه فقد سارت التظاهرات في شوارع المنطقة الشرقية في السعودية، وهوجمت القنصلية، والمواطنون الأميركيون هناك، مما أدى إلى جلاء الكثير منهم، كما جعلت الأحداث أن يقوم الرئيس جونسون بإرسال رسالة عاجلة إلى الملك فيصل يظهر فيها تنصل الولايات المتحدة من دعم إسرائيل وكيف أنه طلب من سفيره لدى الأمم المتحدة بأن يعلم سفراء الدول العربية بإمكانية تفتيش الأسطول السادس الأميركي لإثبات أن الطائرات والسفن الأميركية لم تشارك في العدوان الإسرائيلي[1].

* لم يقطع السعوديون بخاصة، ولا الخليجيون بعامة، علاقاتهم بالولايات المتحدة خلال حرب 1967 ولكن تلك العلاقات تعرضت لضغط شديد من جراء دعم الولايات المتحدة لإسرائيل، وظهر النفط كسلعة إستراتيجية في الأول من أيلول 1967 بعد مؤتمر الخرطوم، فتوقف النفط العربي عن الغرب وقد كان مؤقتاً في الموانئ الخليجية فقطع عن الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا، وقامت بعض دول الخليج العربي بإلغاء اتفاقيات الحماية البريطانية وأعلنوا انضمامهم إلى جامعة الدول العربية مقتفين بقدرة الأمة

(1) أنظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية الأميركية إلى السفارة السعودية 8 حزيران 1967.

العربية على التصدي لمن يحاول النيل من استقلالها فتعززت مكانة السعودية والكويت وحافظت على استقلاليتها لخوفهما من عدم قيام الولايات المتحدة بحمايتها إذا تعرضا لعدوان[1].

ومن باب زيادة الاطمئنان لدول الخليج العربي فقد قامت الولايات المتحدة بمناورة ذكية حيث أعلنت فرض حظر على صادرات السلاح الأميركي إلى الشرق الأوسط[2]، ولم يشمل ضمناً هذا الحظر إسرائيل[3]. وهنا يظهر حجم التواطؤ الأميركي على المنطقة فقد حددت إستراتيجيتها في منطقة الخليج في مرحلة التمهيد للعدوان بعدة مرتكزات ومخاطر يجب تلافيها على صعيد العلاقة مع النفط كسلعة استراتيجية وتوسس على الاحتمالات التالي:

1- احتمال إقدام الاتحاد السوفياتي على السيطرة على آبار النفط أو إقفال طرق الإمداد البحرية أو البرية (خطوط الأنابيب) إلى الدول المستهلكة).

2- احتمال مبادرة الدول العربية المنتجة للنفط إلى فرض حظر على صادراتها النفطية.

3- احتمال إقدام الدول العربية المنتجة على زيادة أسعار النفط في صورة كبيرة.

4- احتمال تعرض الدول المنتجة الصديقة (للولايات المتحدة) لغزو من دول أو من دولة أخرى معادية (للولايات المتحدة).

5- احتمال وقوع انقلاب في دولة منتجة من شأنه أن يؤثر من الإنتاج أو الأسعار.

6- احتمال وقوع أحداث مسيئة لحقوق الإنسان بشكل فاضح.

لأن هناك فارقاً كبيراً بين أن تحتاج الولايات المتحدة إلى النفط العربي كمادة إستراتيجية للتجارة مع حلفائها (تسويقاً وتسعيراً)، وبين أن تحتاج إليها كمادة إستراتيجية لاستهلاكها الداخلي. في عام 1967، أدركت الولايات المتحدة أنها بحاجة إلى مزيد من النفط العربي لتلبية استهلاكها الداخلي.

أما الأثر الأكبر على واقع النفوذ الأميركي في الخليج فكان القرار البريطاني بالانسحاب.

فلم ينسحب البريطانيون من الخليج العربي تحت مقاومة حركات تحرر أو نتيجة الضغط الشعبي، لكن الأسباب اجتمعت، وجعلت الحكومة البريطانية تتخذ قرار الانسحاب. حفاظاً على أمن بريطانيا بالدرجة الأولى قبل أن يكون وفاء لدول الخليج لأن الحرب الباردة كانت في أوجها والاتحاد السوفياتي نشيط جداً. ونجزم بالعقلانية البريطانية في التعامل مع المشكلات الكبرى التي كانت تواجه ذلك البلد منذ نهاية الحرب

---

(1) وليام كونت، مرجع سبق ذكره ص 83.

(2) توماس بريسون، مرجع سبق ذكره ص 98-99.

(3) توماس بريسون، مرجع سبق ذكره ص 601 ولمزيد من التفصيل يراجع كراسات إستراتيجة، الأهرام عدد 31 ص 61.

"فقد قدمت أمريكا لإسرائيل مثلاً، الطائرة المقاتلة فانتوم (F-4) سنة 1968 خلال حرب الاستنزاف المصرية الإسرائيلية وهي تلك الطائرة الموجهة للهجمات الأرضية فقط وليس للقتال الجوي. ولم يحصل على الفانتوم (F-4) المقاتلة سوى إيران أيام حكم الشاه. وبنفس المنطق فإن الطائرة الأمريكية "سكاي هوك" تم الاتفاق الأمريكي على توريدها في مايو 1966 أي قبل حرب يونيو 1967، لكنها لم تبدأ الخدمة الفعلية في إسرائيل إلا في 29 ديسمبر 1967 أيام حرب الاستنزاف.

العالمية الثانية، وربما كان القرار العقلاني فراراً من المصير الفرنسي في فييتنام والجزائر، فبريطانيا وجدت نفسها في دور شركة الحراسة للمنشآت النفطية الأمريكية بعد أن خسرت الكثير من حقوق الاستثمار في مجال النفط قبل عقدين من الزمن، وكان الضغط هائلاً على الخزانة البريطانية، ما أظهر نقصاً جسيماً في ميزان المدفوعات. وكان لا بد من تقليل التزامات الحكومة العسكرية في ما وراء البحار، وكان هذا هو الحل الوحيد أمام الحكومة العمالية لتعويض النقص في قيمة الجنيه الإسترليني الذي تعرض للانخفاض عام 1967.

ويرى البعض[1] أن إخفاق البريطانيين في مغامرة السويس عام 1956 سبباً رئيسياً لولادة سياسة الانسحاب من شرق السويس، وتسليم بريطانيا أمن المنطقة للولايات المتحدة الأمريكية. لكننا نجد ما نطمئن إليه من أن الالتزامات المالية في الدرجة الأولى هي التي ولدت ذلك القرار. لقد طال الحوار الورقي بين لندن والخليج عام 1962 في برقيات يشتكي فيها العسكريون من خطورة توقف خططهم التي هي تنفيذ للالتزامات الأمنية البريطانية في المنطقة. نتيجة واقع التقشف وفشلهم بتنفيذ خطط الحماية والمساعدة[2].

وقد سبق قرار الانسحاب البريطاني مشاورات بريطانية خليجية لم يكن موضوعها الانسحاب من عدمه بل موعد الانسحاب.

وقبل التعرض إلى ما قامت به بريطانيا من إجراءات لتدعيم أمن المنطقة قبل انسحابها، يجدر بنا أن نشير إلى أن هذه الإجراءات هي حفظ لأمن بريطانيا بالدرجة الأولى قبل أن تكون وفاء لدول الخليج، لأن الحرب الباردة كانت في عنفوانها في ذلك الوقت، بل إن الاتحاد السوفياتي كان نشيطاً جداً، ومتفوقاً على الغرب في الشرق الأوسط، وبريطانيا كانت أحد رموز التحالف الغربي، وكان يهمها استقرار المنطقة، واستمرار تدفق النفط إلى الصناعة الغربية، لذا حاولت قبل أن تخرج تحييد الأخطار الإقليمية والدولية.

ويعني اليوم الأخير لبريطانيا في الخليج سحب القوات البريطانية ومعداتها وتسليم المنشآت، ويشمل ذلك القوات البريطانية في البحرين والشارقة، والبالغ عددها بين 6000-7000 رجل[3]. هذا من الجانب العسكري، أما من الجانب السياسي، فيعني إلغاء معاهدات الحماية التي وقعت بين عامي 1880 و 1916، واستبدالها بمعاهدات صداقة وتعاون مع بريطانيا ترغب الدول المعنية في عقدها. فقد وقعت مع البحرين معاهدة في 15 آب 1971، ومع قطر في 13 أيلول، ومع الإمارات في 2 كانون الأول من العام نفسه. وكان لعمان اتفاقات استثنائية مع بريطانيا في هذا المجال، فقد سمحت للبريطانيين ببقاء 3400 عسكري في جزيرة مصيرة، على أن يتكفل البريطانيون بتدريب الجيش العماني. وقد استمر مفعول هذه الاتفاقية إلى عام 1974، عندما غادرت القوات الجوية البريطانية قاعدة مصيرة وتسلمتها عمان.

---

(1) http://www.alharaman.com,text,42/txt/2.htm

(2) برقية رقم B11 93/266 ويتر وترفيلد حول الإستراتيجية في الشرق الأوسط تاريخ 1962/1/20.

(3) IRG, NEA, 68-8- Record of Meeting – 1/2/1968 – washinton.

وتقتضي الإشارة إلى أن بريطانيا حاولت قبل أن تخرج تحييد الأخطار الإقليمية التي كان بمثلها الشاه، وكان ثمن سحب الشاه لمطالبه في البحرين هو التغاضي البريطاني عن احتلاله لجزيرة أبو موسى التابعة للشارقة وطنب الكبرى وطنب الصغرى التابعين لرأس الخيمة قبل يوم واحد من الانسحاب البريطاني، وقد حاوت قبل انسحابها جمع إمارات الخليج العربي في اتحاد فدرالي نظم له مؤتمر في دبي في 20 شباط 1968 لكنها فشلت.

وطرحت التساؤلات حول مستقبل الخليج بعد خروج البريطانيين فكان ينظر إليه من منظارين مختلفين[1]: أحدهما متفائل، أما الآخر فرسم صورة مظلمة للأمن في المنطقة. وكان المتشائمون يرون أن الأخطار على أمن الخليج سوف تحل لا محالة بعد خروج البريطانيين، وهم أهم عناصر الأمن في المنطقة. أما أهم عناصر عدم الاستقرار فهي الصراعات القبلية والداخلية في المنطقة، بالإضافة إلى الصراعات العربية – الفارسية، وإذا تأججت هذه الصراعات نتيجة غياب بريطانيا فسوف يحدث فراغ أمني كبير، بسبب غياب البديل، وستتبعه فوضى عارمة ستؤدي إلى توقف عمليات إنتاج النفط، وبالتالي تصديره إلى الغرب، وتوقف عمليات إنتاج النفط معناه توقف الدخل المالي الكبير لهذه الإمارات، وإذا حل الفقر والبؤس تنشط كالعادة الخلايا الشيوعية لتجهز المسرح لدخول الاتحاد السوفياتي إلى المنطقة.

وبانسحاب القوات البريطانية مع حفظ بعض الامتيازات لها بعد عدوان حزيران 1967، أصبحت الولايات المتحدة هي صاحبة النفوذ الأقوى في الخليج وضابط الإيقاع لحراكه السياسي انطلاقاً فأمن الموقع الاستراتيجي والامتيازات ورسمت بذلك خارطة للخليج العربي انطلاقاً من واقع علاقتها بإسرائيل يمكن تلخيصها بالتالي:

إن إسرائيل هي الذخر الإستراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الوسط، وهي القاعدة الأميركية في المنطقة العربي، وإنها تشعر بالتزام أخلاقي وديني تجاهها وإن مصالحها متقاطعة وإن اللوبي الصهيوني يؤثر جداً في واقع السياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

وإن أي تعامل معها يمر عبر الحفاظ على هذه التوازنات والأهداف المرسومة.

---

(1) فؤاد شهاب، تطور الإستراتيجية الأميركية في الخليج، مرجع سابق ص 44، 45.

الفصل الثالث

تطور النفوذ الأميركي خلال السبعينيات (1973-1979)

أولاً: حرب 1973 والازمة النفطية

ثانياً: الثورة الايرانية وانعكاساتها 1979

ثالثاً: ظهور قوى جديدة منافسة في المنطقة

رابعاً: تطور مفهوم الأمن الاميركي ومبدأ كارتر

الفصل الثالث: تطور النفوذ الأميركي خلال السبعينيات (1973-1979):

النزاع في الشرق الأوسط طويل ومتواصل، وهو لم يبدأ مع صدور قرار الأمم المتحدة لسنة 1947 [قرار التقسيم]، بل قبل ذلك بسنين كثيرة. أي في أواخر القرن التاسع عشر مع بدء الهجرة اليهودية لأرض فلسطين.

ومع مرور الوقت اشتدت حدة النزاع، وأصبح الشرق الأوسط منطقة لا تقتصر المصالح فيها على الحراك القومي المنغمس مباشرة في الصراع المختلفة آلياته وأدواته بل ينسَّحب على واقع الدول الكبرى والمصالح والتوازنات التي تسعى إليها.

لم تتضمن اتفاقات يالطا التي جرى التوقيع عليها بعد الحرب العالمية الثانية نصوصاً بشأن نفوذ الدول الكبرى في الشرق الأوسط؛ لكن قناة السويس، وإمارات النفط ومناطق أخرى أثارت رغبة الدول الكبرى في تحقيق نفوذ لها فيها، مما حول الشرق الاوسط، وعلى وجه السرعة، إلى ساحة للصراع بين هذه الدول. وكان لصراع الدول الكبرى من أجل توسيع نفوذها في الشرق الأوسط، إضافة إلى عدم الاستقرار الذي اتسمت به أنظمة الحكم في هذه المنطقة، تأثير كبير في غياب الاستقرار عنها، يضاف إلى ذلك الحروب المختلفة التي حصلت في سنوات 1948، 1956، 1967 (مواجهات محدودة، وحرب الاستنزاف، وحرب 1973 التي سأعمد إلى معالجتها في أسبابها ونتائجها وأثارها).

في سنة 1970 وصل النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط إلى أوجه، حيث شمل تواجداً عسكرياً في مصر، وعلاقات متينة مع سوريا والعراق واليمن الجنوبي والصومال والجزائر. خلال تلك الفترة كانت الولايات المتحدة تركز على تطوير علاقاتها مع إسرائيل (وبدأت قبيل منتصف الستينات بتزويدها بكميات كبيرة من الأسلحة من صنع أميركي)، وكذلك مع تركيا، وإيران، والأردن والعربية السعودية.

وبقيت المصالح الأميركية تتمحور حول تدفق النفط للغرب، وتأمين بقاء الأنظمة المؤيدة له، ومنع التسلل السوفياتي، والاحتفاظ بقوة عسكرية فاعلة ومتنوعة؛ أما الإشكاليات التي أثارت بواقعها ودلالتها على المنطقة في تلك المرحلة فهي المصالح السوفياتية التي تطورت والتي يمكن تلخيصها:

بلورة نفوذ سوفياتي في المناطق المحاذية لروسيا كإيران وتركيا والعراق وسوريا، وتأمين تواصل إقليمي للنفوذ السوفياتي يصل حتى الخليج العربي وحقول النفط، وتشجيع الحركات وأنظمة الحكم المعادية للغرب، والاحتفاظ بقوة بحرية في البحر المتوسط والمحيط الهادي. ويحتفظ الاتحاد السوفياتي بتواجد عسكري في أفغانستان وأثيوبيا، وله تأثير ومواقع في العراق وسوريا واليمن الجنوبي وليبيا. أما إيران التي كانت في الماضي حليفة للولايات المتحدة فقد تحولت الآن إلى أحد أهداف النفوذ السوفياتي والتي سيظهر واقعها عند الحديث عن الثورة الإيرانية وتولي الدولتان العظيمتان أهمية استراتيجية من الدرجة الأولى للنفوذ في الخليج

العربي وتحدد معايير تطور السياسات من خلال واقعه بعد أزمة النفط، مما خلق تصورات لاستراتيجية ومفاهيم جديدة بعد مرحلة نيكسون، عرفت بمرحلة كارتر ومبادئه.

هذا ما سنعمد إلى معالجته من خلال التقسيم المعتمد في الفصل والعناوين المتلائمة مع غاية ودلالة موضوعه ومضمونه.

أولاً: حرب 1973 والأزمة النفطية:

لم يكن الرئيس حافظ الأسد يرى أي أمل في تسوية بين العرب وإسرائيل بدون تعديل ميزان القوى أولاً، هذا الميزان المختل بشكل كبير لصالح إسرائيل بسبب حرب 1967. لذلك، أعاد، بعد أيام قليلة من تسلمه السلطة، تأكيد رفضه لقرار مجلس الأمن 242 على أساس أنه يعني "تصفية القضية الفلسطينية"، ووضع تسليح الجيش وتقويته في صدارة أولوياته.

بدأ العمل ليخرج سورية من عزلتها. فبعد 10 أيام من استيلائه على السلطة طار إلى القاهرة وعقد لقاء قمة مع الرئيس المصري أنور السادات أعلن فيه أن سورية ستنضم إلى الاتحاد المقترح بين مصر وليبيا والسودان. وسرعان ما انفتحت الأبواب على مصاريعها في اتجاه لبنان، تونس والمغرب اللذين أعيدت العلاقات معهما، وباتجاه السعودية. وفي شباط 1971، قام بزيارته الأولى لموسكو وبذل جهوداً كبيرة لكسب السوفيات استغرقت الجزء الأكبر من السبعينات، وقابلها إهمال الأسد للغرب، ولا سيما الولايات المتحدة التي لم تكن لسورية علاقات معها من عام 1967 إلى عام 1974.

تكثفت لقاءات القمة بين الرئيسين الأسد والسادات، وأغلبها كان سرياً، وكذلك لقاءات قادة الجيشين السوري والمصري. وبرغم خلافاتهم مع السادات استمر السوفيات يعطون مصر الأولوية في التسليح (بلغ النزاع أوجه بين القاهرة وموسكو في تموز يوليو 1972 بطرد السادات للخبراء السوفيات فجأة).

وكانت الخطوة الحاسمة باتجاه الحرب في الاجتماع السري للغاية الذي عقده في 21-23 آب/أغسطس 1973 المجلس الأعلى للقوات المسلحة السورية – المصرية، فوقعت وثيقة مشتركة لخوض الحرب[1].

وقد حددت أهداف استراتيجية متواضعة للعرب في الحرب هي نتاج واقع حرب الاستنزاف التي بدأت في 8 آذار/ مارس 1969، وانتهت من جراء نجاح مبادرة روجرز الأميركية في 31 تموز/ يوليو

---

(1) قام رئيسا الأركان، السوري يوسف شكور، والمصري سعد الدين الشاذلي بالتوقيع على وثيقة رسمية تتضمن نيتهما المشتركة لخوض الحرب. وأخبرت القيادتان العسكريتان الرئيسين الأسد والسادات اللذين كانا يعقدان اجتماع قمة خاص بهما في 26 و27 آب 1973 في منتجع بلودان الصيفي الجبلي. وهناك اتخذ قرار بشن الحرب في تشرين الأول 1973. وتقررت ساعة الصفر في اجتماع سري بين الأسد والسادات في القاهرة عقداه على هامش لقاء قمة ثلاثي مع الملك حسين في 12 أيلول 1973. وفي منزل الأسد بدمشق في 3 تشرين الأول 1973، تم الاتفاق مع وزير الحربية المصري للمشير أحمد اسماعيل على ساعة الانطلاق: يبدأ الهجوم على الجبهتين معاً في الساعة الثانية والدقيقة الخامسة من بعد ظهر السادس من تشرين الأول 1973.

يراجع، باتريك سيل، الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع، بيروت 1999 ص: 312-404.

1970[1]. وتتلخص بالتالي عسكرياً، أولاً زعزعة عقيدة الأمن الإسرائيلية، وتحطيم أسطورة الطيران الإسرائيلي وتحييده على أن تكون الأهداف السياسية منصبة على تحسين شروط المفاوضات مع الولايات المتحدة وتحرير الأرض المحتلة عام 1967[2] فأعد العرب العدة في واقع جيوشهم المشاركة كالتالي:

نقل العراق سرباً من طائرات هنتر (Hunter) البريطانية إلى مصر قبل حرب تشرين الأول/أكتوبر بأشهر، وحشد فرقة مكونة من 18 ألف رجل، ومئات الدبابات على جبهة الجولان. وقد قاتلت طائرات الميغ (MIG) العراقية إلى جانب السوريين فوق هضبة الجولان منذ اليوم الثاني من القتال، كما أرسلت العربية السعودية أكثر من ثلاثة آلاف جندي إلى الجبهة السورية، وشاركت في حماية دمشق عندما تقدم الإسرائيليون نحوها. أما الكويت، فقد شاركت قبل عام 1967، وفي أثنائها، وخلال حرب الاستنزاف بلواء على الجبهة المصرية، ولواء آخر على الجبهة السورية، وأرسلت سرب طائرات إلى مصر في عام 1973. كما أرسلت ليبيا سرباً من طائرات الميراج الفرنسية إلى مصر، مخالفة بذلك شروط البيع، وأرسلت الجزائر ثلاثة أسراب من الطائرات المقاتلة، ولواء مدرعاً، و 150 دبابة، كما أرسلت تونس ألفي جندي مشاة، وأرسل السودان 3500 جندي. أما المغرب، فقد أرسل ثلاثة ألوية إلى مصر، و 2500 جندي إلى سوريا. وقد وضع لبنان ثلاث وحدات رادار تحت تصرف السوريين، كما سمح للمقاتلين الفلسطينيين بمهاجمة إسرائيل من حدوده. وتقول الأرقام الإسرائيلية التي نستقي منها: إن الأردن قد أرسل أفضل قواته، وهما اللواء 40، واللواء 60 إلى الجبهة السورية، فحمى خط دمشق – عمّان، وذهب إلى مهاجمة الإسرائيليين على خط القنيطرة/ سعسع، كما شارك الأردن في بطاريات مدفعيته، وفي دبابات وصل عددها إلى 100 دبابة[3]. "في اليوم الأول من الحرب، اجتاح المصريون والسوريون حواجز دفاعية إسرائيلية على جبهتي سيناء والجولان، ففي واحدة من أبرز حالات العبور الجديدة بالذكر في تاريخ الحروب، تم نقل 100ألف جندي مصري وأكثر من 1000 دبابة وناقلة جند وعربة صغيرة عبر قناة السويس حيث داهموا وحطموا خط بارليف بسرعة وأنشأوا خمسة مواقع دفاعية كنقاط انطلاق جديدة. وفي الوقت نفسه زجت سورية بـ 35 ألف جندي و 800 دبابة ضد التحصينات الإسرائيلية على مرتفعات الجولان، فاجتاحوها في عدة نقاط وكادوا يصلون إلى حافة الجرف المطل على بحيرة طبريا، ونهر الأردن، وشمالي إسرائيل القابعة وراءهما".

لكن الذي غيّر مجريات الأمور في الأيام التالية، ومنعها من السير وفق هذا النصر السوري المصري، هو انهيار استراتيجية القتال على الجبهتين، فلم تتقدم مصر بعد عبورها القناة كما توقع السوريون

---

(1) Mitchell Bard, “The Yom Kppur War”, http.www.u.s.com.

(2) يراجع المقابلة مع سعد الدين الشاذلي (رئيس أركان مصري) في برنامج شاهد على العصر في 13- آذار 1999 تلفزيون الجزيرة وكذلك المقابلة مع جيهان السادات أرملة الرئيس أنور السادات في نفس البرنامج بتاريخ 12 شباط 2001.

(3) يقول حسين الشافعي (نائب رئيس الجمهورية المصري الأسبق) في مقابلة أجرتها معه قناة الجزيرة في برنامج "شاهد على العصر" بتاريخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1999: "إن حرب الاستنزاف كانت أقسى حرب على إسرائيل لأنها حرب غير تقليدية لا تقدر عليها لذلك لجأت إلى أمريكا لتنقذها منها بمبادرة روجرز".

والعرب والرأي العام العالمي[1]، بل قاتلت سورية وحدها أسبوعاً كاملاً، ثم تغلبت إسرائيل على الجبهتين الواحدة تلو الأخرى.

وهنا نظهر الثغرات حول اهداف الحرب وقراءتها ونبين التالي:

- أن ثمة ثغرة نقص كبرى في مشروع الحرب المشترك: ففي حين خاض الرئيس الأسد الحرب لاعتقاده بأنه لا يمكن أن تكون هناك مفاوضات مرضية مع إسرائيل حتى يستعيد العرب بعض أرضهم السليبة على الأقل، خاضها السادات محبطاً من دبلوماسية السلام التي كان يتابعها سراً وعلانية ولم تؤد إلى شيء، فاعتقد بأن هناك حاجة لصدمة لإحيائها (وهو نفسه أكثر من استعمال هذه اللفظة "الصدمة" قبل الحرب وبعدها).

- بعد أيام من تسلم الرئيس السادات السلطة، بدأ بفتح "قناة اتصال خلفية" مع المسؤولين الأميركيين لينقل إليهم استعداده التطبيع مع إسرائيل إذا التزمت بالانسحاب من الأراضي المحتلة[2].

- بعد 24 ساعة على بدء الحرب أرسل السادات سراً وعن طريق "قناة خلفية" رسالة إلى كيسنجر يشرح فيها شروط السلام ويضيف "إننا لا نريد أن نعمق الاشتباكات ولا أن نوسع المواجهة"، وأطلع كيسنجر السفير الإسرائيلي على الرسالة، فأمر دايان فوراً قواته باستفراد السوريين، وزجت القيادة الإسرائيلية بسلاحها الجوي كله ضد طلائع الدروع السورية المتقدمة وخطوط إمدادها (معدل ألف طلعة جوية يومياً ضد الجولان وأقل من 50 ضد المصريين في سيناء).

- بين 8 و 13 تشرين الأول أكتوبر، تبخرت أحلام الأسد في تحرير الجولان وقلب ميزان القوى في المنطقة بالقوة. ففقدت سورية 800 دبابة ومئات السيارات المصفحة، و 6 آلاف رجل، وقدرت أضرار الحرب بـ 3.5 مليار دولار.

- في 13 تشرين الأول، كانت القوات الإسرائيلية في منتصف الطريق إلى دمشق. ومن وجهة السادات، فإن أي انهيار على الجبهة السورية كان سيسمح لإسرائيل بالاستدارة إلى جبهته وبعثرة جهوده. فاتخذ في اليوم التالي (14 تشرين الأول) أكتوبر قراره بشن هجوم في عمق سيناء. وبدا أنه قرار سياسي، إذ من الوجهة العسكرية جاء متأخراً أسبوعاً كاملاً. وكانت النتيجة أن تقهقر الجيش المصري وتمكنت القوات الإسرائيلية من عبور الممر المائي عند الدفرسوار على الطرف الشمالي للبحيرات المرة، وأصبح الوضع العسكري المصري كالحاً ومروعاً. وكان السادات على اتصال سري بكيسنجر في كل يوم من أيام الحرب،

---

(1) باتريك سيل، الصراع على الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص: 403.

(2) أرسل السادات مستشارة للأمن القومي حافظ إسماعيل في 24-25 شباط 1973 إلى كونكتيكت في محادثات سرية مع كيسنجر، وكان الأردن يقدم عروضاً للأميركي يراجع سعد الدين الشاذلي- المقابلة المذكورة – 13 آذار 1999 – تلفزيون الجزيرة.

وأنه حتى في 15 تشرين الأول أكتوبر (غداة الهجوم في عمق سيناء) اتخذ مبادرة مذهلة بدعوته كيسنجر إلى القاهرة[1].

منذ 9 تشرين الأول 1973، انهمك الرئيس الأسد بالدفاع عن دمشق، وبفضل جسر جوي سوفياتي تمكن من إعادة تجهيز بعض القوى، مستنداً إلى تعزيزات ومساندة العراق والأردن والسعودية كما ذكرت، ولكنه لم يستطع قيادة هجوم معاكس يطوي فيه التقدم الإسرائيلي على طول الممر المستطيل الذي كان يهدد دمشق بسبب خداع السادات[2].

وفي 17 تشرين الأول/ أكتوبر عقد وزراء النفط من عشرة بلدان عربية بدعوة من الملك فيصل، اجتماعاً اتخذوا فيه قراراً بتقليص استخراج النفط بنسبة لا تقل عن 5 بالمائة شهرياً، حتى تتم تسوية النزاع في الشرق الأوسط. وفي الواقع قلصت السعودية والكويت الإنتاج بنسبة 10 بالمائة دفعة واحدة.

ولما أقامت الولايات المتحدة جسراً جوياً لتزويد إسرائيل بالأسلحة، عمدت السعودية وبقية البلدان العربية إلى اتخاذ إجراءات أكثر حزماً. ففي 20–22 تشرين الأول/ أكتوبر أعلنت البلدان العربية تباعاً عن وقف تصدير البترول إلى الولايات المتحدة ومن ثم إلى هولندة، التي اتخذت موقفاً موالياً لإسرائيل. كما فُرض الحظر على تصدير النفط الخام لمعامل التكرير التي تصدر مشتقات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو تبيعها إلى الأسطول البحري الحربي الأمريكي.

هذا وقد وضعت المقاطعة النفطية الولايات المتحدة في مأزق صعب للغاية، إذ كانت تستورد من البلدان العربية في النصف الأول من عام 1973، ما يربو على ربع وارداتها الإجمالية من النفط. وهذا ما سأبحث آثاره لاحقاً.

– ويجدر التذكير هنا بشيء مهم جداً وبسيط جداً، وهو أن التحالف الأميركي– الإسرائيلي لم يُواجه بأي شيء يشبهه أو يمكن أن يُقارن به على الجانب الآخر . فالعلاقات المصرية – السوفياتية كانت مضطربة ويكتنفها شك متبادل، بينما كانت معاملات الرئيس الأسد مع موسكو متعلقة بالتسلح والأسلحة إلى حد كبير .

كان الاتحاد السوفياتي يؤيد الموقف العربي المطالب بالانسحاب الإسرائيلي الكامل وبحق تقرير المصير للفلسطينيين ولكن لم يكن هناك أي تنسيق استراتيجي. فمن البديهي القول إنه ليس هناك من

---

(1) – الكتاب السنوي، أنسيكلوبيديا أونيفر ساليس، 1974 ص 107.

(2) – "خدع السادات الأسد، ولكنه بدوره قد خُدع"، وعنوان ما خُدع السادات به تلك التعهدات السرية – والمساعدات– الهائلة التي كانت تقدمها الإدارة الأميركية لإسرائيل، والتي أوصلها إلى أوجها هنري كيسنجر الذي أصبح "قيصر الدبلوماسية في واشنطن فمارس سلطات تكاد تكون رئاسية" في وقت راح رئيسه، نيكسون، يغوص في أوحال فضيحة ووترغيت. والنقطة المركزية في تفكير كيسنجر أن "إسرائيل يجب أن تكون أقوى من أي تجمع للدول العربية، فبذلك فقط يمكنها أن تفكر في تقديم تنازلات"، وراح يبذل جهده لجعل الولايات المتحدة وحدها المتحكمة بعملية السلام، يراجع

http://www.fasorg/man/dod-101/ops/docs/n19981023-981618html

إمكانية مقارنة بين "حلف" على جانب، وبين "تأييد" و "دعم" على الجانب الآخر. فقد كان العرب يواجهون أخطاراً أعظم وأكبر مما يعرفون نتيجة ضعف التنسيق واختلاف الرؤى بينهم.

- بعد إلحاح من الرئيس المصري أنور السادات وطلب سوفياتي متصلب لوقف إطلاق النار، اتخذ مجلس الأمن، في 22 تشرين الأول (1973) قراراً بوقف إطلاق النار رقم 338 على أن يدخل حيز التنفيذ بعد 12 ساعة. وقبلت مصر وإسرائيل القرار، وبعد يومين قبلته سورية. وخرقت إسرائيل القرار لعدة أيام تالية، ولم تلتزم به إلا في أجواء أزمة عالمية نتيجة تسويق كيسنجر وإنذار السوفيات بتدخلهم من جانب واحد، ولكن بعد أن كسبت إسرائيل "الجلوس في خيمة على طريق القاهرة – السويس في نقطة تعرف باسم الكيلو 101 لمناقشة فصل القوات" وهي كلمة لم ترد من قبل في أحاديث العرب العسكرية أو السياسية". واستطاع كيسنجر من ربط مسألة "فصل القوات" بمؤتمر جنيف للسلام المزمع عقده، وإقناع السادات بإبعاد الفلسطينيين عنه، وإذا لزم الأمر سورية أيضاً، علماً أن الرئيس السادات كان يؤكد للرئيس الأسد، في أكثر من لقاء تمّ بعد انتهاء الحرب، أنه لن يعمل وحيداً في مسألتي فصل القوات ومؤتمر جنيف[1].

عقد مؤتمر جنيف في 21 كانون الأول/ديسمبر 1973 لم تحضر سوريا، وحضر كل من مصر والأردن وإسرائيل والاتحاد السوفياتي وأميركا وكان المؤتمر هو الخطوة الأولى لتنفيذ القرار 242[2].

في 18 كانون الثاني/ يناير 1974، وقعت مصر وإسرائيل، اتفاقية فصل قوات (اتفاقية سيناء الأولى) بشروط مذلة لمصر وتتلخص شروطها (فرض حظر على صواريخ سام والمدفعية البعيدة المدى، وتقييد حركة قناة السويس).

بدأت رحلات كيسنجر إلى سوريا في 29 نيسان/أبريل 1974 واستمرت لشهر، فتمكن السوريون من استعادة القنيطرة ووسعوا صلاحية الأمم المتحدة ووقعوا اتفاقية 31 أيار/مايو 1974[3].

- في 20 تشرين الأول/أكتوبر 1974 اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ومنحت صفة عضو مراقب في الأمم المتحدة في قمة الرباط.

- في آب/أغسطس 1975 وقعت اتفاقية سيناء الثانية وهي مكونة من ثلاث اتفاقيات نشرت علناً وأربع ظلت سرية وقد وقعت بالأحرف الأولى في 1 أيلول/سبتمبر 1975 وتم التوقيع النهائي في جنيف بتاريخ 4 أيلول/سبتمبر 1975 وهذه الاتفاقية أسست لاتفاقية كامب دايفيد بعد ثلاث سنوات[4].

---

(1) مسعود، سورية المعاصرة، الجزء العاشر من موسوعة سوريا التاريخية 1997، ص 107-108.

(2) يراجع باتريك سيل، مرجع سابق، ص: 380-381.

(3) "وافقت كل من سورية وإسرائيل على تحديد قواتهما وأسلحتهما على عمق 20 كلم من خطوطهما الأمامية، وأن لا توضع قذائف سام المضادة للطائرات ضمن منطقة عمقها 25 كلم" وتم التوقيع على اتفاقية فصل القوات من قبل الممثلين العسكريين في جنيف في 31 أيار 1974.

يراجع باتريك سيل، مرجع سابق، ص: 382.

(4) محمود رياض، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، دار المستقبل العربي، 2000، ص: 81.

إن التوازنات والأحداث وتفاعلاتها والواقع الميداني للحرب لم يكن ليكون في هذه الصورة لولا الدعم العسكري المباشر والمساندة الأميركية الواضحة من خلال إنشاء جسر جوي مساند عرف بعملية "نيكل غراس" وهذه العملية كانت أكثر ما أوجعت العرب في أنشطة الحرب ومن خلال القواعد العسكرية المتواجدة في المنطقة[1].

لجهة الأزمة النفطية:

ولم يكن استخدام النفط سلاحاً في تشرين الأول/ أكتوبر 1973 سابقة، فقد استخدمه العرب في حرب عام 1967 -كما أشرنا- من دون فعالية تذكر، ولعل ذلك يعود إلى تجربة أزمة عام 1956، ويعود أيضاً إلى سيطرة الشركات على النفط، استخراجاً وتصديراً. ففي أثناء أزمة السويس عام 1956 فوجئ الغرب الأوروبي بإغلاق القناة، وكان نحو 75 بالمئة من وارداته النفطية يأتيه من خلال قناة السويس. وقد اهتزّ اقتصاد أوروبا نتيجة الحرب، ما دعا دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي إلى تنشيط أجهزتها المحلية والمشتركة، لامتصاص أثر الصدمة. وقد ساعد الغرب على تجاوز الأزمة أن شركات النفط العالمية كانت تسيطر على مصادر النفط، وعلى أسطول الناقلات، كما تم إنشاء لجنة بإشراف الحكومة الأمريكية، والشركات النفطية، ولجنة مماثلة في أوروبا، في بريطانيا وفرنسا وهولندا. وكان عمل اللجان ناجحاً أدى إلى تجاوز الأزمة، وقامت الولايات المتحدة بإعفاء شركاتها النفطية من الضرائب ومحددات الاستثمار الصعب في الخارج مستندة في ذلك إلى قانون الإنتاج لأغراض الدفاع.

بعد أزمة السويس عام 1956، لم تقم أوروبا ولا الولايات المتحدة بحلّ تلك اللجان، بل شجعت استمرارها الذي أدى إلى قرارات استراتيجية، أهمها تكوين أرصدة نفطية كبيرة داخل أوروبا، وشجعت توطين صناعة التكرير في الدول المستهلكة، وبذلك حرمت الدول المصدرة من ثمارها. كما نجحت اللجان في تنويع مصادر الإمدادات النفطية، وتنمية حقول شمال وغرب أفريقيا، وبحر الشمال، وألاسكا، وقامت بتشجيع التشاور والتخطيط لمواجهة أي انقطاع مؤقت.

قبيل تشرين الأول/ أكتوبر 1973 اعتقد العرب مغرراً بهم أن سلاح النفط قد انتهى أمره، ومن ضمن ذلك استمرار تدفق نفطهم في مذلة إلى المصانع الغربية. وقد قام في هذا السياق وزير النفط السعودي أحمد زكي يماني في أيلول/ سبتمبر 1972 بالطلب إلى الأمريكيين إزالة القيود عن النفط السعودي في الأسواق الأمريكية، والسماح للسعوديين بالاستثمار في صناعة النفط الأمريكية. فرفض ذلك لأن النفط العربي رخيص ولأن الولايات المتحدة ليست بحاجة إلى ضمانات فيما يتعلق بإمدادات النفط خصوصاً وأن

---

(1) أنظر: Charles Ramey, "Dover Remembers Operation Nickel grass", Air Force News (October 1998), http://www.fas.org/man/dod-101/ops/docs/n19981023-981618.html

قمة الرباط أظهرت واقع عدم ضرورة استخدام النفط[1]، وإن ارتفاع النفط كان يواجه دوماً بتضخم، وعندما طلب العرب رفع الأسعار هددهم نيكسون في 5 أيلول 1973 من مغبة خسارة الأسواق وذكرهم بمصير مصدق في إيران، فقويت شوكة الشركات وطلبت الاجتماع مع الدول في فيينا في 8 تشرين الأول 1973 وكان عمر الحرب ثلاثة أيام، فلانت الشركات قليلاً لأنها تدرك نتائج الحرب ففرضت سعراً للبرميل حددته 3.46$ [2] بعدما كان العرض المقدم من الشركات هو دولارين.

وكانت بشائر النصر تلوح في سماء تشرين الأول، مما قوى عزيمة المفاوضين الخليجيين في الكويت يوم 16 تشرين الأول/1973، وقررت الدول المجتمعة، وهي: السعودية والكويت وقطر والعراق والإمارات وإيران، وجميعها أعضاء في منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) ، رفع سعر النفط، ليصبح 12.5 دولار للبرميل.

وفي اليوم التالي، عقد أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) اجتماعاً، قرروا فيه خفض إنتاج النفط حالاً بنسبة 5 بالمئة شهرياً، على ألا يتوقف التخفيض حتى يصل ما تم خفضه إلى الربع. ولم يكن بوسع بقية دول أوابك غير العربية تعويض النقص، لأنها كانت تنتج أقصى طاقتها في ذلك الوقت.

كان أزيز طائرات النقل العملاقة سي-5 غالاكسي (C-5 Galaxy)، يصمّ آذان وزراء النفط العرب، وهي تنقل السلاح لدعم إسرائيل، من خلال الجسر الجوي الأمريكي، وكانت تتوقف للوقود والصيانة في البرتغال، كما كانت الحكومات في هولندا وروديسيا وجنوب أفريقيا تدعم المجهود الحربي الإسرائيلي، فقرر المجتمعون فرض المقاطعة النفطية على تلك الدول فوراً. وقد ترتب على قرارات الخفض والمقاطعة دخول الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لفصل القوات في سيناء، وكان بيد الولايات المتحدة مفتاح وقف إطلاق النار، بل الترتيبات الموازية التي كانت تجري في مجلس الأمن، ورعت كذلك الاتفاق المؤقت بخصوص سيناء.

مثّل قطع النفط عن الغرب بعد حرب تشرين الأول خطراً كبيراً على منطقة الخليج، ولقد كانت التهديدات الغربية الصريحة والمبطّنة تصل إلى أهل الخليج متنوعة، ومنها الاحتلال العسكري، وإدارة المنشآت النفطية[3]، أو تدبير القلاقل الداخلية لإزاحة الحكومات الحالية المناوئة للغرب، أو تدخّل الغرب لمصلحة إيران أو إسرائيل، لتقوم بعمل تدميري كبير في الخليج.

---

(1) حسين عبد الله، "المحور الاقتصادي: استخدام النفط في حرب أكتوبر، التوجيه المعنوي للقوات المسلحة المصرية،" ورقة قدمت إلى: الندوة الاستراتيجية حرب أكتوبر بعد 25 عاماً، 3-5 أكتوبر 1998، 4مج (القاهرة: وزارة الدفاع، 1998)، ص: 116.

(2) أنظر ورقة علي الخليفة الصباح (وزير النفط الكويتي السابق) التي قدمت إلى: ندوة ماذا بعد النفط: وضع دول مجلس التعاون، ومحاولة لاستشراف آفاق المستقبل، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، 6-7 نوفمبر 2001.

(3) د. زهير شكر، السياسة الأميركية في الخليج العربي، مبدأ كارتر- معهد الإنماء العربي- 1982، ص: 80.

فقد تملكت الكويت 60 بالمئة من حصة شركة بريتيش بتروليوم إحدى الأخوات السبع العاملة في الكويت في 29 كانون الثاني/ يناير 1974، في 11 شباط فبراير – أممّت ليبيا ثلاث شركات نفط أميركية، وفي 20 شباط فبراير قامت قطر بتملك حصص من شركة بريتشن بتروليوم[1]. وفي الجهة المضادة اجتمعت في الوقت نفسه ثلاث عشرة دولة صناعية ومصدّرة للنفط في واشنطن، وطالبت بالتعاون بين المجتمعين لحلّ ازمة الطاقة، فقام هنري كيسنجر [2] بإعلان برنامج إدارة نيكسون ذي النقاط السبع لتحرير الولايات المتحدة من التبعية النفطية للعرب. كما اجتمع زعماء الجزائر ومصر وسوريا والسعودية ليناقشوا الاستراتيجية النفطية في ضوء تقدم المحادثات لفك الاشتباك العربي- الاسرائيلي. وفي 17 آذار أوقفت الدول العربية المقاطعة النفطية للولايات المتحدة الأمريكية ما عدا ليبيا، واستمرت مقاطعة هولندا والبرتغال وروديسيا وجنوب أفريقيا. وفي تموز /1974 أعلنت السعودية خططها لمشاركة أرامكو بنسبة 60 بالمئة، ورفع الحظر عن هولندا في 11 تموز/1974.

وترى الدراسة المعدة من قبل لجنة الدفاع والأمن الفرعية أنه لن يكون بوسع الولايات المتحدة ضمان القيام بعمليات ناجحة بهذا الصدد إلا بالاضطلاع بمهمة خماسية الأبعاد[3]:

1- الاستيلاء على المنشآت النفطية المطلوبة سليمة تماماً من دون أن تمسّ.

2- تأمينها لأسابيع أو شهور أو لسنوات.

3- إصلاح المنشآت التي تعرّضت للتدمير بسرعة.

4- تشغيل كل المنشآت من دون مساعدة أصحابها.

5- ضمان المرور الآمن لإمدادات النفط والمنتجات البترولية.

أما المشكلة الحقيقية فكانت في الخطر الأمني وتلازمه مع استمرار اللجان النفطية التي أقيمت منذ أزمة السويس، وتطورت في عام 1974 لتصبح وكالة الطاقة الدولية لخدمة المصالح الغربية في مجال النفط الخليجي خاصة[4]، ولأن رأس المال-كما يقول أهل الاقتصاد- جبان، لم يجد الخليجيون مكاناً آمناً مثل الغرب لاستثمار أموالهم، على الرغم من خطر التعرض للتجميد، كما حدث مع الأموال الإيرانية في

---

(1) حمدي عبد العظيم، "المحور الاقتصادي: تأثير نصر أكتوبر على الاقتصاد العربي"، ورقة قدمت إلى: الندوة الاستراتيجية حرب أكتوبر بعد 25 عاماً، 3-5 أكتوبر 1998، ص: 160.

(2) هنري كيسنجر (Henry Alfred Kissinger) ولد في ألمانيا عام 1923، تخرج في جامعة هارفرد وعمل فيها مختصاً في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى عمله في مراكز أبحاث أخرى وأصبح وزيراً للخارجية الأمريكية في فترة (1973-1977). فتح الطريق للعلاقات الأمريكية- الصينية عام 1972، ثم اتبع سياسة الخطوة خطوة في الصراع العربي- الإسرائيلي. حصل على جائزة نوبل للسلام عام 1973، وقادت جهوده إلى اتفاقيتي كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل. وقد عمدنا إلى التعريف بهنري كسينجر هنا لدلالة أهميته كشخص في هذه المرحلة.

(3) أمريكا تغزو الخليج: دراسات الكونجرس الأمريكي ([القاهرة: سينا للنشر، 1991])،

* دراسة أعدت من قبل لجنة الدفاع – الأمن الفرعية في الكونغرس مشار إليها في الكتاب (http://www.iraq4all.dk/Book/book.html)

(4) تكونت وكالة البطاقة (IEA) عام 1973 من أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OECD) التي تأسست عام 1960، وهي: اليونان، أيسلندا، إيرلندا، اللوكسمبورغ، هولندا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، فرنسا، البرتغال، السويد، سويسرا، تركيا، إسبانيا، ألمانيا، النرويج، إنكلترا، الولايات المتحدة، ثم انضمت اليابان عام 1964، فنلندا عام 1969، وأستراليا عام 1971، ونيوزلندا عام 1973.

الولايات المتحدة بعد سقوط الشاه، بالإضافة إلى خطر انخفاض قيمتها نتيجة زيادة معدلات التضخم. أما الخطر الأمني في الجانب العسكري، فهو ما قامت به الدول الخليجية بفضل تضاعف أسعار النفط، وتوفير احتياطي مالي ضخم، عندما ذهب الكثير منها لشراء الأسلحة الأمريكية، فارتفعت منذ عام 1973 نسبة مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى السعودية وإيران والكويت، ولاسيما تلك التي كان الأمريكيون قد قرروا منذ الستينيات تركها لشركات السلاح البريطانية، كما باعت الولايات المتحدة السلاح إلى البحرين وعُمان واليمن، وقد مثلت تلك المبيعات 50 بالمئة من إجمالي مبيعات الأسلحة الأمريكية، ودخلت المنطقة في سباق تسلح[1].

وكان من تداعياتها أيضاً إعادة هيكلة صناعة النفط واستخدام فوائضه في خطط التنمية وأنشأت المصانع التحويلية التي تقوم على تكرير النفط والكيماويات.

كما كان من أثر استخدامات الاحتياطي المالي الضخم الذي وفّرته دول الخليج العربي من جراء ارتفاع الأسعار بعد حرب تشرين الأول أن أقامت شبكة علاقات مع دول عربية ودولية، من خلال استخدام تلك الأموال في مدّ الدول الشقيقة والصديقة بالهبات والقروض التي ساعدت في نمو تلك الدول المتلقية، وبالضرورة الوقوف إلى جانب القضايا الخليجية، ودعم ما يؤكد استقلالها وأمنها[2].

لقد أعادت حرب تشرين الأول 1973 ترتيب أولويات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، فقد لفتت المقاطعة النفطية نظر الولايات المتحدة وأوروبا إلى المنطقة، لأنها تحتوي أكبر احتياطي نفطي في العالم يحتاج إليه الغرب واليابان لاستمرار واقع تقدمهم الصناعي، ولفت نظرهم أيضاً إلى هشاشة نظام الأمن الغربي في المنطقة، ذلك الذي لم يمنع دولاً صغيرة من وقف النفط، فما جدوى التصدّي للسوفيات إذا كان الخطر سيأتي من غيرهم؟

وهنا يطرح التساؤل: "هل غامر أهل الخليج وشعبهم في مواجهتهم مع الغرب؟" أم أن فهمهم لقضايا وآليات الأمن القومي العربي وتلازمه مع الأمن في الخليج العربي فرض تحديد الأولويات واتخاذ القرارات؟.

ثانياً: الثورة الإيرانية وانعكاساتها 1979:

ارتبط أمن الخليج العربي بالسياسات العالمية والإقليمية ارتباطاً وثيقاً ومباشراً، سواءاً تعلق ذلك بالسياسات الغربية أو الاتحاد السوفيتي أو السياسات العربية الإيرانية أم بين التجمعات المحلية ذاتها؛ وقد أدى تشابك الأطراف إلى إضفاء أهمية كبيرة على الأوضاع الجيوبوليتيكية لمنطقة الخليج العربي برمتها.

---

(1) د. زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي: (مبدأ كارتر)، مرجع سابق، ص: 38.

(2) أنشأت صناديق ومؤسسات لخدمة التنمية ودعم القضايا العربية ومن تلك الصناديق الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي أقيم في الكويت عام 1973 ليصل رأسماله إلى 400 مليون دينار كويتي في عام 1977، وكذلك صندوق النقد العربي عام 1967، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام 1975، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية الكويتية عام 1961، وصندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية عام 1971، والصندوق السعودي للتنمية الخارجية عام 1974، والصندوق العربي للمعونة الفنية، والبنك الإسلامي للتنمية في جدة، وصندوق الأوبك عام 1967.

وتركز جوهر قضية أمن الخليج أبان مرحلة الوجود البريطاني حول توفير غطاء عسكري خارجي وعقد تحالفات قوية بين مشيخات الخليج وبريطانيا، ثم جاء اصطلاح "أمن الخليج" بعد رحيل بريطانيا سنة 1968 حيث تمثلت الهواجس الغربية خيفة من ترك الأمور لتداعياتها الطبيعة خوفاً على مصالحها؛ واكتشفت الدول الغربية خاصة بريطانيا والولايات المتحدة أن تباين المصالح بين دول الخليج نفسها تجاه الغرب يمكن أن تؤدي إلى مضاعفات خطيرة وبخاصة عندما أخذت دول الخليج العربي- السعودية والكويت أساساً من ناحية، وإيران من ناحية أخرى في اتباع سياسات بترولية مختلفة عما يتوقعه الغرب.

وتعمق الإحساس بالخطر نتيجة لشواهد عدم الاستقرار في المنطقة، وما تبع من ذلك من سباق التسلح لجميع دول الخليج وخصوصاً إيران بعد سيطرتها على الجزر الثلاث[1] ومحاولة تدخلها بعمان، فاعتبر الشاه نفسه الحارس الأمين على الخليج نتيجة تحالفه مع الولايات المتحدة ورعايته لمصالح السوفيات بعد توقيع اتفاقية الغاز معهم وتصفية الخلاف مع العراق في اتفاقية الجزائر عام 1975، والعلاقات الجيدة مع أغلب دول الخليج ما عدا البحرين والإمارات، ولكن الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لبنية المجتمع الإيراني مهزوزة نتيجة التفاوت الطبقي المؤسس على امتيازات منحها الشاه لأصحاب الأراضي والقادة العسكريين والدبلوماسيين، بدأت حركة المعارضة تظهر وخصوصاً بعد مظاهرة 1975 فمنعت الأحزاب، ومنذ منتصف 1977 تسلم رجال الدين زمام المبادرة في قيادة التظاهرات التي كانت تجري في المناسبات الدينية، فتدخلت الشرطة وقتلت العديد منهم خصوصاً بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية وزيادة عدد المساجين فتغيرت الموازين نتيجة دكتاتورية الشاه، فأضرب عمال النفط في خريف 1978[2] ولم يكن أمام الشاه بعد شهر من ذلك إلا مغادرة إيران في 16 كانون الثاني 1979[3]، تاركاً البلد في يد مجلس

---

(1) تقع الجزر العربية على مضيق هرمز المتحكم في مدخل الخليج العربي من ناحية المحيط الهندي، وهي جزيرة "أبو موسى" التابعة لإمارة الشارقة، وجزيرة طنب العليا أو الكبرى، وجزيرة طنب الوسطى أو السفلى التابعتين لإمارة رأس الخيمة.

تبعد جزيرة أبو موسى من مدينة الشارقة بحوالي 45 ميل داخل الجرف القاري العربي وهي تحت سيادة حاكم الشارقة ومساحتها حوالي 35 كم2 وطولها 7 كم وعرضها 5كم وهي جزيرة مستطيلة الشكل.

أما جزيرة الطنب الكبرى فتبعد حوالي 20 كم عن رأس الخيمة وهي تقع إلى الشمال الشرق من جزيرة أبو موسى وتبعد عنها 50 كم ومساحتها 9 كم2 وهي دائرية الشكل، ويسكنها حوالي 200 نسمة تقريباً.

وأخيراً تبعد جزيرة الطنب الصغرى عن الساحل مسافة 90 كم وتقع على بعد 8 أميال إلى الغرب من جزيرة طنب الكبرى، وهي على شكل مثلث، طولها ميل وعرضها ¾ الميل.

(2) Sepehr Zabih, The Iranian Military, in revolution and war, London, 1998, p.6.

(3) بعض الدراسات تشير إلى تواطؤ أميركي مع واقع الثورة وحتميتها فيورد كمال مجيد: "لقد أدركت حكومة الولايات المتحدة نهاية سيطرة الشاه على الشعب واتضحت لديها هذه الحقيقة حين انخفض إنتاج النفط. وعندما أخذ الأمريكيون في إيران يتجنبون الذهاب إلى مراكز الترف في المدن الرئيسية. فقررت ألسي آي أي الإعداد لانقلاب عسكري بعد "أن يذهب الشاه إلى المنفى، ونجلب جنرالاً متديناً كرئيس للجمهورية فتنهار الثورة الشعبية". وفي محاولة لكارتر كي يقرب نفسه من المعارضين للشاه أخذ يدلي بتصريحات متناقضة. ففي 1978/10/10 صرح كارتر متهماً الشاه بأنه "تطرف كثيراً لتثبيت الديمقراطية". في حين أن الشاه لم يقم حتى بخطوة في هذا الاتجاه، بينما صرح في 1978/10/31 بأن "الشاه يعمل على نشر الحكم الديمقراطي الذي يعارضه من لا يرغبون في مثل هذا الحكم".

إتضح للسفير الأمريكي سوليفان بأن الأمور خرجت من يد الشاه وجيشه فبعث في 1978/11/12 برقية إلى واشنطن قائلاً: "أصبحت أيام الشاه الآن معدودة ومن الضروري أن نجد بديلاً عنه".

بدأت المفاوضات بين الأمريكان وقادة الثورة الإيرانية مباشرة وذلك عن طريق مهدي بازركان الذي سبق لحكومة الشاه وأن ألقت القبض عليه بغية رفع سمعته ومكانته السياسية. فقابله، وهو في السجن، رئيس السافاك الجديد مقدمي، وأخبره "لقد حضرت لك رسالة من الشاه، فجلالته على استعداد أن يملك ولا يحكم، وهو عازم على أن الشعب

وصاية، تحت قيادة رئيس الجبهة الوطنية شاهبور بختيار كرئيس للوزراء، ثم عاد الإمام الخميني في 1 شباط 1979 ليعلن الجمهورية الإسلامية في الأول من نيسان 1979 لم يستطع بختيار البقاء في منصبه، فخلفه مهدي بزركان وحصلت أزمة الرهائن[1].

أدت الثورة الإيرانية إلى زلزال قلب الأوضاع التي جهدت القوى داخل إيران وفي محيطها وفي العالم لترتيبها حسب مصالحها وتحالفاتها، وقد صنع الشعب الإيراني الثورة التي انتصرت في شباط 1979 بإسقاط الملكية رغم الدعم الخارجي الذي تلقاه حكم الشاه. واختلفت عن الثورات الوطنية للمنطقة العربية والعالم الثالث التي اعتمدت في الأغلب على الانقلابات العسكرية، في أسلوبها ووسائلها المميزة وخاصة التظاهرات المليونية المتواصلة التي ربما هي الأضخم في التاريخ الإنساني، رغم المواجهة الدموية لها من أجهزة القمع الرسمية، وسقوط عشرات آلاف القتلى، ومئات آلاف الجرحى، فقد انتصرت الفكرة والدم على الأسلحة الحديثة وعلى جيش كان يعتبر خامس أضخم جيش في العالم[2].

وعليه أذن فما هي خيارات هذه الثورة وإلى أي توجه كانت تريد انتهاجها؟ هل هو التوجه الثوري للتغير والبناء؟ أم التوجه نحو عسكرة المجتمع؟. وبتعبير آخر هل أن توجه الثورة كان يجنح نحو تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً؟ أم يميل إلى تنمية وسائل السطوة والنفوذ فيه؟.

إن الثورة الإيرانية، وقيادتها التاريخية، رغم إيمانها بحتمية الصراع مع القوى المعارضة، وما سيضعه أمامها من عقبات وعراقيل، نظراً لتضاد الرؤى، واختلاف المواقف بين الطرفين، إلا أنها عقدت العزم على السير حثيثاً لتجسيد مبادئها، وتكريس قيمها إلى واقع عملي، بعيداً عن العنف والقوة.

فقد ورد في دستور جمهورية إيران الإسلامية ما يلي: تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس: الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع له... [3].

وفي مكان آخر من الدستور، ورد ما يلي: "نظام جمهورية إيران الإسلامية يؤمّن القسط والعدل والاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والتلاحم الوطني عن طريق محو الظلم والقهر مطلقاً ورفض الخضوع لهما"[4].

وبهذا فإن الثورة الإيرانية لا يمكن لها أن تقر التوجه لعسكرة المجتمع كبديل للتوجه الثقافي المعلن. وهي كانت دوماً وعلى امتداد واقعها تؤشر بالنقد والاستنكار تلك الاندفاعات المتهورة للشاه ومغالاته الشديدة

الإيراني ينفذ مشيئية، فإذا كانوا بدون ملكية دستورية فليكن لهم ما يريدون". " النفط والأكراد، دار الحكمة لندن، 1997، ص58 وكذلك محمد حسين هيكل – مدافع آية الله، ص: 231.

(1) أحتجز الطلاب الإيرانيون في 1979/11/4 رهائن أميركيين بلغ عددهم 66 في السفارة في طهران بدعوى إعادة الشاه وممتلكاته واستمرت 444 يوماً أنهت في 20 ك2 1981 كما سنعالج لاحقاً

(2) د. وليد المبيض، جورج كتني، خيارات إيران المعاصرة، دار علاء الدين – سوريا، ط1، ص:33.

(3) المادة (152) من دستور جمهورية إيران الإسلامية.

(4) المادة الثانية من الدستور.

في بناء المؤسسة العسكرية الإيرانية وتنميتها خدمة لمصالح أميركا، والأنابة عنها في مواجهة مصالح أبناء المنطقة.

فالثورة الإيرانية، تدرك جيداً أن الأنفاق في الميدان العسكري، هو إنفاق غير منتج في أي حال من الأحوال، من حيث لا يساهم لا من بعيد ولا من قريب في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تطمح إليها جميع البلدان النامية بهدف تجاوز محنتها الاقتصادية ومشاكلها. فالإنفاق لشراء دبابة أو طائرة حربية أو صاروخ أو مدمرة لا يتوقع منه زيادة الدخل أو توفير التنمية المستدامة الحقيقية.

لهذا كله، وكتجسيد حي، وتعبير مبدئي عن موقف الثورة الإيرانية إزاء هذه المسألة بادرت ومنذ اليوم الأول لانتصارها بالمباشرة بتنفيذ جملة إجراءات عملية على طريق تقليص المؤسسة العسكرية الإيرانية، وبالتوجه الحازم والحاد للضغط على النفقات العسكرية، والحد من المظاهر المرتبطة بها. نذكر منها ما يلي:

1- تسريح أعداد كبيرة من أفراد القوات المسلحة الإيرانية وباعتراف الأوساط الأميركية ذاتها. فقد جاء في صحيفة (نيوروك تايمز) بهذا الشأن- "يقدر معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن عدد الجنود المسرحين من الخدمة بـ (140) ألف جندي منذ رحيل الشاه"[(1)].

2- تقليص فترة الخدمة العسكرية من سنتين كما كان معمولاً بها إبان حكم الشاه إلى سنة واحدة فقط.

3- تم فسخ عقود شراء الأسلحة وإلغاء صفقات استيرادها الضخمة والتي تم الاتفاق والتوقيع عليها إبان حكم الشاه العميل. تقول الموسوعة الأوروبية الموسومة: (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 82-1983)، بهذا الشأن ما يلي: "إن العقود وصفقات الأسلحة الضخمة التي ألغتها جمهورية إيران الإسلامية بعد نجاح الثورة، تقدر قيمتها الإجمالية بـ (10000) مليون دولار "[(2)].

4- عرضت الحكومة الإسلامية في إيران مشروع بيع التجهيزات العسكرية الحديثة التي كانت موجودة داخل إيران كالأساطيل والبوارج الحربية وكذلك طائرات F-14 التابعة للقوة الجوية.

5- إيقاف تنفيذ مشروع القاعدة العسكرية الكبرى في منطقة (جاه بهار).

6- خروج إيران من حلف السنتو العسكري.

7- إخراج أكثر من (40) ألف من الخبراء العسكريين الأمريكان من إيران.

---

(1) New York Times (New York: 23/9/1980).

(2) Europa Publications Limited, The Middle East & North Africa – 1982-83 (London: 1982). P: 139.

8- جمع كل أجهزة التجسس الأمريكية التي تم نصبها في الأراضي الإيرانية أبان حكم الشاه. وعرضها للتدليل على التدخل الأميركي.

9- سحب القوات العسكرية الإيرانية من سلطنة عُمان.

10- إعادة الكوادر العسكرية الإيرانية من الدول الغربية، والتي كانت قد أرسلت إلى هذه البلدان للدراسة والتدريب العسكريين.

11- إغلاق الملحقيات العسكرية الإيرانية في الدول الأجنبية.

لقد تجلت خطوات الثورة وإجراءاتها على هذا الطريق في المظاهر التالية: تم إرساء قواعد الحكم الإسلامي على صعيد السلطة والحكم وخلق منظومة ثقافية لتغيير معالم الواقع السابق على صعيد الثقافة فشكل مجلس الثورة الثقافي، وأنشئت منظمة مكافحة الأمية وأعدت المشاريع لتغيير واقع مؤسسات الدولة الراعية للثقافة والتعليم وشملت إجراءات الثورة كذلك الحقل الاقتصادي. فقد اعتمدت الدولة الإسلامية الوليدة أحكام الشريعة في تنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمع الإيراني فكراً وممارسة. فقد جاء في الفقرة (12) من المادة الثالثة لدستور جمهورية إيران الإسلامية: "بناء اقتصاد سليم وعادل وفقاً للقواعد الإسلامية..." [1].

---

(1) دستور جمهورية إيران الإسلامية (طهران: وزارة الإرشاد، 1403)، ص: 19.

وكانت إجراءات الثورة على الصعيد الاقتصادي كما يلي:

أ- سحب جميع الأموال الإيرانية من البنوك الأجنبية.

ب- تأميم جميع المصارف وشركات التأمين العاملة في البلاد، والبدء بتغيير النظام المصرفي القائم على الأسس الربوية باتجاه نظام المصارف الإسلامية.

جـ- تغيير العملة بصورة تدريجية.

د- تأميم مناجم البلاد.

هـ- إلغاء ملكية الأرض الكبيرة.

و- تأميم ما يقرب من (10.000) مصنع ومعمل كانت تعود ملكيتها للعائلة البهلوية.

ح- تأسيس مؤسسة جهاد الأعمار بأمر من الإمام القائد.

خ- إعادة النظر الجذرية في النظام الاقتصادي عموماً. والمباشرة بتنفيذ خطوات الانتقال إلى اقتصاد إسلامي.

وفي مضمار السياسة الخارجية، تبنت الثورة الإيرانية ودولتها الفتية، وبصرامة مبدأ الاستقلال التام في بناء علاقاتها الخارجية بعيداً عن المحاور والتكتلات الدولية، متبنية مبدأ لا شرقية... لا غربية كأساس في تعاملها على الصعيد الخارجي[1].

وتنفيذاً لهذه السياسة المستقلة. عمدت قيادة الثورة إلى اتخاذ عدد من الخطوات الثورية والجريئة. نذكر أهمها:

أ- إلغاء الاتفاقيات والمعاهدات الاستعمارية المفروضة على البلاد كاتفاقية عام 1959 المبرمة مع أمريكا، وكذلك الفصلين الخامس والسادس من معاهدة 1921 بين إيران وروسيا. كما تم خلال الأيام الأولى لانتصار الثورة إلغاء معاهدة السنتو السياسية- العسكرية، سيئة الصيت.

ب- احتلال (سفارة أمريكا)، وقطع العلاقات معها.

جـ- قطع العلاقات مع إسرائيل وجنوب أفريقيا.

د- إدانة الغزو العسكري السوفيتي لأفغانستان.

---

(1) دستور جمهورية إيران الإسلامية (طهران: وزارة الإرشاد، 1403)، ص:97.

هـ- إعلانها عرض المشاركة على الدول العربية لإقامة التوازن العسكري في مواجهة إسرائيل لاستعادة الحقوق المغتصبة[1].

ويمكن القول أن الإنجازات الأميركية التي خطط لها وزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر تحققت، سواء خلال العمليات العسكرية في تشرين الأول 1973 وعام 1975 الذي أسس لصلح حقيقي بين مصر وإسرائيل، وتبع ذلك زيارة السادات للقدس في تشرين الثاني 1977 وتوقيعه اتفاقيتي كامب ديفيد في أيلول 1978 ومعاهدة السلام في آذار 1979 وسأعرض هذه القضية خلال الحديث عن القوى الجديدة في المنطقة غير أن هذه الإنجازات الكبرى للسياسة الأميركية التي بدأت في عهد الرئيس نيكسون وتوجت في عهد الرئيس كارتر رافقتها هزيمة كبرى في المنطقة هزت أركان السياسة الأميركية ليس في الشرق الأوسط وإنما في ساحة الصراع مع الاتحاد السوفييتي.. وهي الثورة الإيرانية.

فقد كانت إيران إحدى أهم القواعد المتقدمة للولايات المتحدة في مواجهة السوفيات في خط الدفاع عن نفط الخليج، وكان الشاه أحد أبرز أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة في العالم الإسلامي، فبلاده تقع على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي كما أنها جزء من الشرق الأوسط وجزء رئيس من منطقة الخليج...

بدأت طلائع التحرك الثوري في إيران عام 1978 وحققت هذه الطلائع الانتصار الساحق على الشاه في شباط 1979 كما سبقت الإشارة وانهارت أهم قاعدة متقدمة للولايات المتحدة للدفاع عن نفط الخليج في مواجهة أي هجوم أو تمدد محتمل للسوفييت.

ساد القلق آنذاك أوساط الغرب ومعظم الأوساط العربية، فهذه الثورة الصاعدة تتحدث بمنطق إسلامي لم يألفه المسلمون في هذا القرن؛ منطق ثوري مبني على قواعد الإسلام ويشن حملة قوية ضد الولايات المتحدة الأميركية- الشيطان الأكبر- وحملة أخف ضد الاتحاد السوفياتي ويعلن أن إسرائيل دولة باغية يجب أن تزول، وقطعت سلطة الثورة العلاقات معها وطردت السفير الإسرائيلي من طهران...

كان للخطاب السياسي ذي المضمون العقائدي لنظام تأسس على أنقاض نظام حليف للولايات المتحدة وصديقاً لإسرائيل تأثير كبير في الشارعين العربي والإسلامي، أوقع الفزع والخوف لدى الكثيرين، غربيين وعرباً ومسلمين....

---

(1) د. رياض عواد، إيران الماضي والحاضر والمستقبل، منشورات مركز الرضا، سوريا، ص: 53.

فاستقبلت الشعوب العربية الثورة بالإعجاب والتقدير[1]، إلا أن واقع نظام الحكم أظهر مشكلة البنية المذهبية الدينية للسكان السنة في الخليج العربي مقابل السكان الشيعة في إيران مما زاد من حدة مشكلة صعود الإسلام السياسي في المنطقة العربية عامة واجتمع السببان ليظهرا أن الثورة الإيرانية تشكل تهديداً للأوضاع القائمة[2].

وإذا كان الثورة يرون في تأسيسها بأنها من أهم إنجازات حركة الإسلام السياسي بهدف تنشيط المنطقة العربية حول مفهوم الوحدة الإسلامية كإطار لنشر مفاهيم اجتماعية إسلامية جديدة بعد إخفاق القوى غير الدينية من قومية وشيوعية وليبرالية في ذلك نتيجة زيادة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وإعادة إحياء صورة الإسلام، إلا أن هذه النظرة لا تجد واقعها لدى الجميع فالخلافات كثيرة حول فهم الحكم الإسلامي (خلافة أم إمامة ولي الفقيه)، حكم جمهوري أم وراثي ملكي، وبين مفاهيم دينية سنية أم شيعية، وحول فكرة العودة إلى الأصول لتعزيز الحكم وحول إشكالية العدالة الاجتماعية التي تقترب من الاشتراكية، أو تأكيد على الملكية الخاصة للثروات ووسائل الانتاج وفق النظام الرأسمالي السائد. واختلاف في أساليب الوصول للحكم الإسلامي بين تكفير للمجتمع وهجرته وعنف مسلح أو نشاط سياسي شرعي يعتمد الدعوة والإقناع وصناديق الاقتراع، وبين حركات تؤيد الأنظمة وتسعى لإصلاحها وأخرى تعمل لقلبها وتغييرها جذرياً، وحول التحالفات مع القوى السياسية الأخرى، فالبعض يرفض أي تحالف والبعض الآخر يتحالف مع القوميين واليساريين والليبراليين.

واختلافات بين انغلاق مذهبي أو اجتهاد محدود يرفض تكييف العقيدة وفق الظروف الجديدة ويرفض أي نمو أو تطور في المفاهيم النظرية والعملية ويختزل الظواهر في ثنائية الفكر والإيمان حيث الواقع المختلف عن النص يمثل الكفر فيجب السعي لتغييره بالعنف ليتفق مع النص، وبين اجتهاد واسع لإكمال المنهج الإسلامي ومواكبة العصر وإيجاد حلول للمشكلات الجديدة التي تطرحها الحياة، والتوفيق بين التراث والحداثة، حيث الاختلاف بين تقليديين يتمسكون بالتراث ويرفضون الحداثة وآخرين يقبلون الحداثة لكن من خلال التراث والاحتفاظ به.

واختلاف في المواقف السياسية من المعسكرات العالمية بين أمريكا العدو الأول للشعوب، وبين التحالف معها ضد المعسكر الشيوعي أو اليساري أو "الإرهابي" حتى لو كان إسلامياً، أو العداء للمعسكرين حسب الشعار "لا شرقية ولا غربية" فالمعركة في العالم بالأساس ليس بين معسكرين: شرقي وغربي، أو بين شمال وجنوب، إنما بين إيمان وإلحاد أو بين الإسلام والكفر. وخلافات أخرى كثيرة بين دوائر إسلامية متعددة من تركية نفضت نفسها من الإسلام وقيمه وتعلقت بذيول أوروبا، ووضعت نفسها في خدمة النظام العالمي الجديد ضد شعوب إسلامية أخرى، ودائرة عربية مجزأة منهمكة في صراعاتها الداخلية وتبعية العديد

(1) عبد الله الشـايجي، عوامل بناء الثقة في دول مجلس التعاون والجمهورية الإيرانية، ورقة قدمت إلى مؤتمر المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير -15-99/5/7 جامعة الكويت ج1، ص:101.

(2) يراجع سلسلة وثائق وكر الجاسوسية عدد 35، منشورات الوكالة العالمية تحت عنوان سري، ص: 27.

من أنظمتها، ودائرة إيرانية شبه معزولة عن الدوائر الأخرى تشهد صراعاً محتدماً نتيجة الخلفية التاريخية والظروف والمؤامرات وخلفية الثورة كل ذلك زاد من حدة الواقع وأثاره في الخليج، فأعلن الإمام الخميني تصدير الثورة[1]، فبدأت أحداث البحرين[2] وزادت المأساة باعتبار أن إيران تخلق أزمات على الحدود وتسعى إلى السيطرة على الممرات البحرية من خلال تطهير الممرات، مضاف إليها الأزمات الداخلية التي ساهمت إيران في صنعها في كل من الكويت والسعودية فأعلنت كل من البحرين ودولة الإمارات أن إيران تشكل خطراً على أمنها القومي[3].

وعليه واستناداً إلى ما تقدم يمكننا القول إن الارتباك وعدم وضوح الرؤية والخلط بين المفاهيم السياسية والأيديولوجية عند رجال الثورة الإيرانية أو بالأصح فقهاء الثورة الإيرانية حول تحديد مفهوم للعلاقات بين الطرفين، فالمفهوم الأيديولوجي للحكم الإسلامي والاستقلالية أدى إلى عدم الاتفاق بين الجانبين الإيراني والخليجي. فالمفهوم الإيراني لأمن المنطقة يتحقق من خلال توفير الاستقلال الحقيقي لكل دول الخليج وتأسيس حكومات إسلامية حقيقية تحت مظلة الثورة الإيرانية ويكون تحقيق تفوقها الأمني من خلال تفوقها السياسي والديني والاستراتيجي، والسيطرة على كل مداخل الخليج وخاصة مضيق هرمز. وعليه فإن مفهوم النظام السياسي لا يختلف في شيء عن المفهوم الأيديولوجي بل إنه أضاف إلى سياسة القوة التي اتبعها الشاه في الخليج كلمة "الإيمان" وفي مفهوم الثورة الإيرانية إن القوة والإيمان مزيج يحقق الأمن الإقليمي، ومن ثم أصبحت سياسة إيران تجاه منطقة الخليج العربي من المصلحة القومية والأيديولوجية السياسية الإسلامية، أو ما يمكن أن يطلق عليها بالقوة السياسية والقوة الإيمانية.

لقد أدى هذا الخلط وعدم الوضوح في السياسة الإيرانية إلى حالة من الإرباك والذهول، الأمر الذي جعل دول الخليج تبحث عن مخرج من هذا المأزق وكان أن توجهت نحو المزيد من التنسيق فيما بينها أدى في النهاية إلى إنشاء مجلس التعاون الخليجي في 1981م. كراعٍ ومنظم لواقع وتوازنات ومصالح أهل المنطقة العربية. حسب ما ظهر في بيان الدورة الأولى في 25 أيار 1981 "أمن المنطقة واستقرارها هو مسؤولية شعوبها ودولها، ولها حق الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها ورفض التدخل الأجنبي في المنطقة مهما كان مصدره، وإبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية ووجود القواعد العسكرية والأساطيل الأجنبية"[4].

ثالثاً: ظهور قوى جديدة منافسة في المنطقة:

---

(1) يراجع حبيب جابر- ورقة بحثية مقدمة – مجلة المستقبل العربي عدد 231، ص:174.

(2) تصريح مسؤول في الخارجية الإيرانية: 1979/6/16 "إن البحرين ستظل جزءاً لا يتجزأ من إيران" وأعقبه تصريح وزير العمل (داريوس مزدهر) إن جزيرة البحرين وليست فقط الجزر الثلاث تنتمي إلى إيران.

يراجع د. معصومة مبارك، مؤتمر آفاق جديدة للعلاقات بين مجلس التعاون وإيران – مركز دراسات الخليج، جزء 2، ص: 103.

(3) عبد الله الشايجي، ورقة بحثية مثارة سابقاً، ص: 102.

(4) وكالة الأنباء القطرية، وثائق مجلس التعاون، الدوحة 1981-1990، ج 1، ص 38.

إذا كانت توجهات السياسة الأميركية بعد حرب 1973 رسمت مهمات توفير تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي عن طريق آلية للتفاوض من خلال طرح الواقعية السياسية كشعار ومسؤولية لأن المنطقة يجب أن تتحول إلى استقرار من خلال سياسات ضبط النفس وتحاشي المجابهة وتحقيق أفضل أطر التعاون لتحقيق التقدم والاستقرار والتنمية، مع حرية إقامة التحالفات الدولية بعد سياسة الانفراج الدولية وصدور القرارات الدولية المساعدة في ذلك، فإن الثورة الإيرانية أدت إلى تغيير جذري في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط نحو تطوير نوعي في العلاقات مع إسرائيل من خلال زيادة فاعلية قوتها العسكرية وحجم المساعدات الاقتصادية والتي يمكن إظهارها كالتالي:

1- المصالح والأهداف الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط:

استهدفت السياسة الخارجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط خلال تلك المرحلة الإبقاء على الميزان الإستراتيجي بين القطبين في المنطقة في وضع يميل إلى صالحها بقدر الإمكان ويحول دون ميل ذلك التوازن لصالح الاتحاد السوفيتي. وارتباطاً بذلك الهدف عملت الولايات المتحدة على تحقيق ما يلي:

1- تدعيم الوجود العسكري الأمريكي والغربي بصورة شبه دائمة في المنطقة وذلك من خلال اللجوء إلى عدة أدوات منها:

أ- ضمان إستمرارية إنتفاع الولايات المتحدة بالقواعد والتسهيلات العسكرية التي حصلت عليها في دول المنطقة المختلفة ومن أبرز تلك القواعد: إنجرليك وأنقرة وإزمير والإسكندرونة ويومورتاليك في تركيا، قاعدة ديجوجارسيا في المحيط الهندي، قاعدة الظهران في السعودية، قاعدة السالمان والجفير والهملة في البحرين، قاعدة القاسمين ورأس الخيمة وجبل على بدولة الإمارات العربية المتحدة، قاعدة بربرة ومقديشيو وكسمايو وبلادوجلي بالصومال[1].

ب- محاولة إقامة خطوط دفاعية أمريكية متقدمة في المناطق المتاخمة للإتحاد السوفيتي بحيث تشكل نقاط وثوب إستراتيجية للهجوم عليه وبحيث تفرض عليه موقف الدفاع من داخل الأراضي السوفيتية[2].

ج- دعم دور الأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط بإعتباره عنصراً رئيسياً من عناصر الدفاع عن الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلنطي فضلاً عن الدور الذي يلعبه كأداة للضغط الديبلوماسي على حكومات دول المنطقة. ومن ناحية أخرى يمكن استخدام وحدات

(1) لمزيد من التفصيل حول القواعد العسكرية للقطبين في المنطقة يرجع إلى:

محمد عبد المنعم، "القواعد والتسهيلات العسكرية للدول العظمى بمنطقة الشرق الأوسط أين هي؟"، جريدة الإهرام، القاهرة، 1985/12/7، ص 3.

(2) حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، القاهرة، 1984، ص 47.

الأسطول السادس كالسفن والغواصات حاملة الصواريخ ذات الرؤوس النووية كعنصر من عناصر الردع الإستراتيجي في مواجهة السوفييت خلال الأزمات الدولية[1].

د- دعم التفوق الإستراتيجي لإسرائيل بإعتبارها أداة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة وبإعتبارها عنصراً من عناصر الردع للقوى الإقليمية.

هـ- تدعيم التعاون العسكري مع دول المنطقة من خلال معاهدات الدفاع المشترك والترتيبات الدفاعية الإقليمية ومن خلال التعاون في مجال السلاح والإمداد بالخبراء العسكريين وإجراء المناورات العسكرية المشتركة مع قوات دول المنطقة[2].

و- دعم قدرات القوات الأمريكية على التدخل السريع في المنطقة خلال الأزمات الدولية إذا إقتضى الأمر تدخلاً أمريكياً مباشراً كما في حالة تهديد منابع النفط على سبيل المثال.

2- **محاصرة النفوذ السوفيتي** والحيلولة دون إنتشاره والعمل على تقليصه وتصفيته، وذلك من خلال اللجوء إلى عدة أساليب:

أ- تصعيد درجة المخاطرة التي يواجهها السوفييت في حالة قيامهم بأية محاولة ذات أثر جوهري للتغيير في الوضع الراهن في المنطقة. وهذا ما سنلاحظه لاحقاً بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان.

ب- إحكام السيطرة على المنافذ التي يمكن من خلالها للقوات السوفيتية أن تنتشر في المنطقة ولاسيما في أوقات الأزمات الدولية وذلك عن طريق التحكم في الممرات الملاحية والمضائق ذات الأهمية الإستراتيجية في المنطقة، كالمضائق التركية وقناة السويس وباب المندب وهي كلها تشكل عقبات في وجه الأسطول السوفيتي إذا ما حاول الخروج من البحر الأسود إلى البحر المتوسط إلى البحر الأحمر فالمحيط الهندي[3].

3- **السيطرة على الصراعات الإقليمية** والتحكم في تطوراتها ومحاولة الإستفادة منها في تحقيق عدة أهداف فرعية[4]، منها على سبيل المثال:

أ- تأديب القوى الإقليمية التي تخرج عن قواعد اللعبة وتعرض المصالح الغربية لتهديد حقيقي، كما فعلت مع عبد الناصر عام 1967.

---

(1) ي. م بريماكوف، تشريح الصراع في الشرق الأوسط، تعريب: سعيد أحمد، دار ابن خلدون، بيروت، 1981، ص 131.

(2) طلعت أحمد مسلم، "السياسة العسكرية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط "مجلة السياسة الدولية (مؤسسة الإهرام، القاهرة، عدد: 82، أكتوبر 1985)، ص 215.

(3) حامد ربيع، مرجع سبق ذكره، ص 187.

(4) المرجع السابق، ص 116.

ب- توريط السوفييت وحلفائهم في صراعات محلية لإستنزاف قدراتهم الإقتصادية.

ج- الاستفادة من تلك الصراعات الإقليمية في زيادة مبيعات السلاح الأمريكي إلى دول المنطقة فضلاً عن إعتبار تلك الصراعات بمثابة حقل تجارب لقياس كفاءة الأنواع الجديدة من الأسلحة ومدى فاعليتها.

2- المصالح والأهداف الاقتصادية الأمريكية في الشرق الأوسط:

تكمن الأهمية الإقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة في عنصرين رئيسيين:

1- البترول: حيث استهدفت الولايات المتحدة ضمان إستمرار تدفق بترول الشرق الأوسط إليها وغلى حلفائها، والحيلولة دون وقوعه في قبضة السوفييت[1]، والتصدي لأية عقبات قد تحول دون وصول بترول المنطقة إلى دول العالم الغربي المستوردة له. ولعل أكثر هذه العقبات إحتمالاً: تعطيل حركة الملاحة في أي من المضائق التي تتحكم في نقل البترول كمضيق هرمز على سبيل المثال، أو حدوث إضطرابات سياسية أو إنقلابات في الدول المصدرة للبترول، أو إتساع نطاق أي من الصراعات المحلية في المنطقة بصورة تهدد عمليات إستخراج أو نقل البترول[2].

ولتوضيح مدي أهمية بترول الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة، يمكننا أن نرجع إلى ما جاء في أحد تقارير لجنة الميزانية بالكونجرس الأمريكي والذي جاء فيه: "إن حرمان الولايات المتحدة من بترول السعودية وحدها لمدة عام واحد سيترتب عليه إنخفاض إجمالي الناتج القومي الأمريكي بمقدار 272 بليون دولار، وارتفاع معدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2%، فضلاً عن إرتفاع معدل التضخم ولعل في ذلك ما يؤيد صحة القول بأنه لا توجد دولة من بين دول العالم تعادل المملكة العربية السعودية من حيث أهميتها الإستراتيجية والاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة[3]. فكيف الحال بدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة[4].

2- الأرصدة النقدية: حصلت الدول العربية البترولية على ما يزيد على 500 مليار دولار من العوائد النفطية حتى الثمانينات، وقد حاولت الولايات المتحدة إسترداد الجزء الأكبر من هذه الأرصدة في إطار ما يعرف بعملية إعادة تدوير الأرصدة البترولية، وذلك من خلال عدة وسائل منها على سبيل المثال:

أ- تشجيع الإستثمارات العربية المباشرة في الولايات المتحدة.

(1) Prosser Gifford (ed.,); The National Interests of the United states in foreign Policy (Woodrow Wilson International Center for Scholars, University Press of America, 1981) p. 124.

(2) Ibid, p. 127.

(3) Seth Tillman, The United States in the Middle East: Interests and Obstacles (Indiana University Press, Bloomington, 1982), p. 51

(4) محمود خليل، المتغيرات الجديدة واستراتيجية القوتين الأعظم في الشرق الأوسط، مجلة المنار، عدد 38، ص 43.

ب- تشجيع الصادرات الأمريكية والغربية إلى دول المنطقة.

وتشير تقديرات وزارة الخزانة الأمريكية إلى أن حوالي ثلثي عائدات دول الأوبك من البترول عام 1974 قد أنفق على إستيراد السلع والخدمات من الدول الرأسمالية المتقدمة، كما ارتفعت قيمة الصادرات الأمريكية إلى دول الشرق الأوسط من 3500 مليون دولار عام 1973، إلى 5440 مليون دولار عام 1975، إلى 7110 مليون دولار عام 1976، ثم إلى 12300 مليون دولار عام 1977[1].

ولا تقتصر المصالح والأهداف الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط على هذين الهدفين فحسب بل هناك أهداف أخرى منها على سبيل المثال: ربط إقتصاديات دول الشرق الأوسط بالنظام الرأسمالي العالمي، حيث تستهدف المساعدات الإقتصادية الأمريكية لدول المنطقة التأثير في الهياكل الإنتاجية في تلك الدول بهدف دعم القطاع الخاص المحلي وبناء نظم إقتصادية تقوم على أسس رأسمالية ومن ثم تصبح تبعية تلك الدول للنظام الرأسمالي أمراً لا مفر منه. ويلاحظ أن المعونات الإقتصادية الأمريكية غالباً ما يتم توجيهها نحو مشروعات البنية الأساسية التي تخدم الإستثمار الخاص في حين لا تأتي بعائد مباشر للحكومات. من خلال التدخل المباشر في كل الخطط بعد الانسحاب البريطاني من الخليج[2].

---

(1) عبد الحميد شرف، "المصالح الأميركية في المنطقة العربية"، مجلة الدفاع (القاهرة، العدد:53)، ص 100.

(2) إبراهيم نوار، "المساعدات الإقتصادية الأمريكية إلى العالم العربي" مجلة السياسة الدولية، (الإهرام، القاهرة، العدد: 66، أكتوبر 1981)، ص 72-73.

3- المصالح والأهداف السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط:

يمكن إيجاز المصالح السياسية الأمريكية في المنطقة خلال تلك المرحلة فيما يلي:

1- إستقطاب دول المنطقة تجاه الولايات المتحدة بهدف دعم النفوذ الأمريكي وتقليص النفوذ السوفييتي.

2- تأمين الحماية والدعم للنظم الإقليمية المحافظة ذات العلاقة الوثيقة مع واشنطن، ومحاولة إستخدامها كأداة للضغط على النظم ذات النزعات الراديكالية حسب ما يصنفونها.

3- ضمان أمن إسرائيل، فقد صرح الرئيس كارتر عام 1977 "إن علاقاتنا بإسرائيل ذات طابع خاص، فلا يمكن لأحد على وجه الأرض أن يشك في أن إلتزامنا الأول تجاه منطقة الشرق الأوسط هو ضمان أمن إسرائيل وحقها في البقاء الدائم وحقها في العيش في سلام"[1] وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الإلتزام الأمريكي بضمان أمن إسرائيل ليس نابعاً من كون إسرائيل تمثل حامية المصالح الأمريكية في المنطقة فحسب، بل إن السبب الحقيقي وراء هذا الالتزام هو حسن إستغلال جماعات الضغط الصهيوني لطبيعة النظام السياسي الأمريكي ذي النزعة الليبرالية في الضغط على صانعي القرار الخارجي الأمريكي لإنتهاج سياسات تأخذ المصالح الإسرائيلية بعين الإعتبار في المقام الأول حتى لو إقتضى ذلك أحياناً التغاضي عن المصالح الأمريكية الحقيقية[2]. ذلك فضلاً عن نجاح الجماعات الصهيونية في إحكام سيطرتها على وسائل الإعلام الأمريكية بكل أشكالها وإستخدامها في إقناع الشعب الأمريكي بأن هناك إلتزاماً أدبياً يقع على عاتق الأمريكيين في الدفاع عن أمن إسرائيل، خصوصاً بعد اعتبار إيران بعد الثورة بأنها الخطر الحقيقي والفعلي على إسرائيل[3].

وانطلاقاً مما سبق، عارضت الولايات المتحدة قيام دولة فلسطينية مستقلة رغم توقيع إتفاقية كامب دايفيد وظهور المفاوضات العربية السرية والعلنية بواسطتها أو بدونها مع إسرائيل حيث أن إعتبارات التوازن الإقليمي بين إسرائيل وبين الدولة الفلسطينية كانت تقتضي إنحياز الدولة الفلسطينية إلى جانب الإتحاد السوفيتي مما كان يعني إيجاد قاعدة للنفوذ الشيوعي على حدود كل من إسرائيل والأردن وهما حليفان تقليديان للغرب في المنطقة مما يعني تعريض المصالح الأمريكية في المنطقة للخطر. لذلك يهدف الأمريكيون إلى أن تنشأ الدولة الفلسطينية متحدة مع الأردن بحيث يتيح ذلك للأردن الإشراف على السياسة الخارجية للدولة الجديدة فيحول ذلك دون إنحيازها للقوى الراديكالية من ناحية ودون تعريض أمن إسرائيل للخطر من ناحية أخرى.

---

(1) Tillman, op.cit. p. 53.

(2) Ibid, p. 54.

(3) محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطية وأثرها على الأمن القومي العربي مكتبة مدبولي 2002. مصر ص 252.

4- منع أية خطوات جادة نحو تحقيق الوحدة العربية بمفهومها الشامل والعمل على عرقلة عوامل التقوية الذاتية للمجتمع العربي، لما يمكن أن يشكله ذلك من تهديد للنفوذ والمصالح الغربية في المنطقة غير أن ذلك لا يعني المعارضة الأمريكية للوحدات الجزئية كأداة لدفع الخطر الخارجي أو التهديد المشترك الذي قد تتعرض له جماعة من الدول لما في ذلك من تشجيع لسياسة المحاور من ناحية، وما فيه من تجنيب الولايات المتحدة لمخاطر وأعباء تدخلها المباشر لدعم حلفائها في المنطقة بقدر المستطاع (مثال ذلك مجلس التعاون الخليجي) [1].

5- المحافظة على الهدوء والإستقرار السياسي في المنطقة وتجنب النزاعات التي كان من الممكن أن تفسح المجال أمام التدخل السوفييتي في المنطقة فضلاً عما قد تؤدي إليه من مواجهات محتملة بين القطبين.

6- تشجيع التسويات السلمية للصراعات الإقليمية ومحاولة إبراز أهمية الدور الأمريكي في التوصل إليها، ومحاولة إبعاد الإتحاد السوفيتي عن المشاركة فيها، حتى لا تتاح أمامه الفرصة لتحقيق وجود ديبلوماسي في المنطقة. وعلى الرغم من ذلك فقد أثبتت الأحداث أن المشاركة السوفيتية تعد أمراً ضرورياً لإمكان التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي طالما استطاع السوفييت الحفاظ على نفوذهم لدي بعض دول المواجهة مع إسرائيل (سوريا على سبيل المثال) [2].

4- المصالح والأهداف الثقافية الأميركية في المنطقة

على الرغم من تراجع أهمية الأهداف الثقافية في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من التضاؤل النسبي لأثر العنصر الأيديولوجي في مجريات العلاقات الدولية وتبني القطبين لسياسات التعايش السلمي والوفاق الدولي، إلا أن ذلك لا يعني إختفاء أثر العوامل الثقافية والإيديولوجية من الواقع الدولي بصورة كاملة. فقد كان العالم منقسماً آنذاك من الناحية الإيديولوجية إلى معسكرين متضادين كما كانت إعتبارات الهيبة والريادة لكل من القطبين داخل معسكره تقتضي أن يقوم كل منهما بحمل لواء الإيديولوجية التي يعتنقها والتي كانت تمثل الرباط المعنوي الذي يربط بينه وبين الدول المتحالفة معه والمنضمة إلى كتلته. وزادت الأزمة في الفكر الأميركي بعد ظهور الإسلام السياسي كعنوان المرحلة بعد الثورة الإيرانية.

(1) حامد ربيع، مرجع سبق ذكره، ص 115.

(2) محمد حسنين هيكل، حديث المبادرة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت 1986، ص 42.

وفي ضوء ما سبق يمكن أن أشير إلى الأهداف الثقافية للولايات المتحدة في المنطقة آنذاك والتي كانت تتمثل في:

1- الترويج للإيديولوجية الليبرالية على إعتبار أنها تشكل الضمان الوحيد للحرية بهدف فرض التصور الإيديولوجي الغربي على شعوب المنطقة وإظهار واقع التخلف لدى الأفكار الأخرى كالإسلام مثلاً.

2- محاولة التأثير في صانعي القرار السياسي وفي قادة الرأي والنخبة المثقفة وأخيراً في رجل الشارع العادي في دول المنطقة بهدف خلق قطاع مؤثر وعريض يؤمن بالقيم الغربية ومن ثم يمكن الإعتماد عليه كمروِّج لهذه القيم.

3- مواجهة الدعاية السوفيتية تحت شعار التصدي للخطر الشيوعي.

4- الحد من خصائص الهوية الحضارية والثقافية لشعوب دول المنطقة لما قد تمثله تلك الخصائص من عقبات أو عراقيل أو مخاطر على النفوذ الأمريكي والغربي في المنطقة.

5- الإتفاق بين القطبين على أن الواقع الإسلامي في إيران يشكل خطراً عليهما[1].

وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف لجأت الولايات المتحدة إلى عدة أساليب وأدوات منها:

أ- إستخدام أجهزة الإعلام المختلفة المسموعة والمقروءة والمرئية بهدف بث تلك القيم الغربية وربط شعوب المنطقة بنمط الحياة الأمريكي على إعتبار أنه يشكل النموذج الأكثر تحضراً وتقدماً والقادر على تحقيق رفاهية الإنسان، ذلك فضلاً عما تقوم به تلك الأجهزة من تبرير السياسات الأمريكية أمام الرأي العام العالمي بهدف كسب التأييد الدولي لتلك السياسات.

ب- الإهتمام بنشر الثقافة والأفكار الأمريكية والغربية من خلال ترجمتها إلى اللغة العربية ونشرها في دول المنطقة. ونذكر في هذا الصدد دور مؤسسة فرانكلين للنشر التي قامت وحدها خلال عشر سنوات بتوزيع ونشر أكثر من ثلاثين مليون نسخة من الكتب الأمريكية في دول الشرق الأوسط[2].

ج- دعم الدور الذي تقوم به وكالة الإستعلامات الأمريكية من خلال ما توزعه من كتب ونشرات ودوريات.

د- تشجيع التبادل العلمي بين الولايات المتحدة وبين دول المنطقة بهدف خلق كوادر ذات توجهات موالية للغرب.

---

(1) سلسلة وكر الجاسوسية، مرجع سابق ص 89، مراسلة رقم 26/ اجتماع عبد الله بول – السفارة الأميركية جدة إلى وزارة الخارجية.

(2) نبيل محمود عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 56.

وعليه وانطلاقاً مما سبق يمكننا أن نستخلص مجموعة من العوامل التي مثلت محددات أهداف الولايات المتحدة[1] في المنطقة على النحو التالي:

1- قيادة الولايات المتحدة للعالم الغربي بإعتبارها دولة قطبية عظمى ذات قدرات نووية هائلة وذات مصالح والتزامات كونية.

2- أهمية منطقة الشرق الأوسط الحيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية ومصالح العالم الغربي سواء من الناحيتين الإستراتيجية أو الاقتصادية.

3- الصراع العالمي مع الإتحاد السوفيتي.

4- العلاقة الأمريكية – الإسرائيلية الخاصة والإلتزام الأمريكي بضمان أمن إسرائيل.

وهذا ما سنظهره تفصيلياً على صعيد الوقائع بمبدأ كارتر بعد العدوان السوفياتي على أفغانستان كمسلمات لأطر النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط ومن ضمنه الخليج العربي كجزء فاعل فيه.

رابعاً: تطور مفهوم الأمن الأميركي ومبدأ كارتر

بعد استعراض واقع الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط إثر الثورة الإيرانية وتداعياتها لا بد من التطرق إلى أسباب ظهور مبدأ كارتر، وهذا يتطلب الانطلاق من الغزو السوفياتي لأفغانستان ونتائجه على صعيد العلاقات الدولية والخليج العربي والمنطقة وأثر ذلك في موقف الولايات المتحدة وحلفائها.

1- الغزو السوفياتي لأفغانستان عام 1979 وظهور مبدأ كارتر

كانت أفغانستان في القرن التاسع عشر ساحة صراع بين البريطانيين والقياصرة الروس للسيطرة على وسط آسيا، وكان الروس يحاولون الوصول إلى المياه الدافئة، بينما يحاول البريطانيون منعهم من ذلك. لذا خاض البريطانيون ثلاث حروب أفغانية في الفترة (1839-1842)، وفي الفترة (1878-1880)، ثم في عام 1919. ولم ينجحوا ببسط سيطرتهم على أي جزء من أفغانستان، فشرعوا منذ عام 1893 يقيمون خط حدود يفصل أفغانستان عن الهند البريطانية، سمي خط دوراند ليقوم على أثرها الأمير أمان الله الأفغاني بإقامة الملكية في عام 1926[2].

وفي فترة الحرب الباردة أقام الملك محمد ظاهر شاه الأفغاني علاقات متينة مع السوفيات، تلقى خلالها مساعدات اقتصادية كبيرة، إلا أن ابن عمه محمد داود أقصاه عن الحكم بمساعدة من الشيوعيين في عام 1973، وجعل نظام الحكم جمهورياً. لكن الشيوعيين وصلوا إلى الحكم بقيادة نوار تراقي من خلال

(1) محمود خليل، مرجع سبق ذكره، ص 42-43.

(2) G. Rauf Roashan, "The Unholy Durand Line, Buffering the Buffer," (Institute for Afghan Studies, 2001), http://institute-for-afghan-studies.org/.

انقلاب دموي قتل خلاله محمد داود في عام 1978، وقد وفق تراقي بمساعدة بابراك كارمال إقامة حكومة شيوعية، وتمت إتفاقية صداقة وتعاون مع السوفيات، وكان عربون الصداقة للسوفيات ذبح السفير الأمريكي في كابول أدولف دوبز في 14 شباط 1979، لكن المجاهدين المسلمين وقفوا حجر عثرة في وجه تراقي وبابراك، كما قفز إلى السلطة شيوعي آخر، هو حفيظ الله أمين في 28 آذار 1979، وهو الذي قتل تراقي لاحقاً في 14 أيلول 1979، مما أدى إلى فرار بابراك إلى الاتحاد السوفياتي. وكانت هجمات المجاهدين المسلمين على كابل أقوى من أن يحتملها حفيظ الله، فما كان منه إلا أن بدأ يفاوض الباكستانيين والأمريكيين حول أمن أفغانستان، ولم يرُق ذلك للسوفيات، فقاموا في ليلة 24 كانون الأول 1979 بغزو أفغانستان، يتقدمهم بابراك الذي قتل حفيظ الله وحل محله في رئاسة حكومة موالية للسوفيات.

كانت الصفعة الإيرانية ما زالت تدوي في أذن الأمريكيين، ليفاجأوا بدخول السوفيات "كابول" عشية عيد ميلاد أسوأ عام مر على الأمريكيين في شرق الخليج العربي. يقول زبيغنيو بريزينسكي مستشار الأمن القومي للرئيس جيمي كارتر، في تقرير له في 26 كانون الأول 1979: "إذا نجح السوفيات في أفغانستان، فإن حلم موسكو في الوصول إلى المحيط الهندي سيتحقق"[1]. وكان يقصد أن البريطانيين كانوا هم المنطقة العازلة بين السوفيات إلى بحر العرب والخليج، حيث لا يفصلهم عن هرمز إلاّ 300 ميل، تقطعها المقاتلات السوفياتية في أقل من عشر دقائق. أما إذا سارت القوات البرية السوفياتية، فلن تجد عائقاً طبيعياً يفصلها عبر بلوشستان عن بحر العرب. وكان البلوش في تمرد مستمر ضد السلطتين الباكستانية والإيرانية اللتين تقتسمان بلوشتان، ولأن لبلوشستان ساحلاً على بحر العرب يبلغ 750 ميلاً، فقد ذكرت التقارير أن السوفيات شوهدوا وهم يدرّبون البلوش للتمرد على السلطات المحلية في باكستان[2]، لأن قيام جمهورية بلوشستان سيعطي السوفيات إصبعاً أحمر يتحسس حرارة مياه المحيط الهندي قبل القفز فيه.

لقد عدَّ الأمريكيون التدخل السوفياتي في أفغانستان زوبعة مدمرة للأمن الإقليمي والدولي، والسؤال الملحّ هو: ما الذي شجع السوفيات على الدخول، وما الذي منع الولايات المتحدة من أن تتدخل؟

كانت عقدة فيتنام هي السبب الأول، فقد تسلم كارتر الحكم وهي في قمتها، فشجع ذلك السوفيات لعلمهم ببعد تدخل الأمريكيين. أما السبب الثاني الذي جعل الأمريكيين يحجمون عن التدخل، فهو صدور قانون سلطات الحرب الذي قيّد يد الرئيس في التدخل العسكري، كما كانت القوات الأمريكية في أضعف حالاتها العددية بعد إلغاء التجنيد الإلزامي، وكذلك القيود التي فرضت على وكالة الاستخبارات الأمريكية لكشف نشاطاتها السرية، وأخيراً تبنّي مبدأ نيكسون الذي كان يشجع الوكلاء على القيام بالأعمال العسكرية

(1) "U.S. Memos on Afghanistan, from Brzezinsk to Carter."
http://www.cnn.com/SPECIALS/cold.war/reisodes/20/documents/brez.carter/.

(2) Nixon, The Real War, p.99.

بدل التدخل المباشر. وقد تبنّى الشارع في الولايات المتحدة في تلك الفترة موقفاً هو: "لن يحدث أبداً مرة أخرى بشأن استعمال القوات الأميركية في السيطرة على المتغيرات السياسية في العالم الثالث"[1].

أما السؤال المطروح لماذا التدخل العسكري من السوفيات وخلط الأوراق بعد مرحلة من التهدئة والتفاعل أنتجت إتفاقية كامب دايفيد وغيرت في المفاهيم، فقد برر السوفيات تدخلهم بطلب الدولة الأفغانية الصديقة مساعدتهم في قتال المجاهدين، لكن هذا الجواب المستهلك لم يكن ليخفي السبب الحقيقي، وهو استغلال ظروف الثورة الإيرانية والرهائن الأمريكيين، وخوف السوفيات من دخول الأمريكيين في إيران بتلك الذريعة، بالإضافة إلى خوفهم من نجاح المجاهدين، يعضدهم نجاح التوجه الإسلامي في إيران الذي قد ينتشر في الجمهوريات السوفياتية المسلمة. كما يضيف وزير الدفاع السوفياتي المارشال أوستينوف[2] سبباً آخر، هو الخوف من أن تقوم الولايات المتحدة بالتغلغل في أفغانستان بعد أن خسرت إيران لكي تحافظ على وجودها العسكري على حدود الاتحاد السوفياتي الجنوبية.

كان الخليج العربي يمرّ بحالة تضعضع سياسي محلي، وفراغ استراتيجي غربي اجتمعا مع رغبة سوفياتية في إعادة النظر في الخريطة التي أقرها مؤتمر يالطا عام 1945 للنفوذ الدولي، والتي أقرت في الفقرة الأولى تحت عنوان "تنظيم العالم" فقرة جانبية بعنوان "الوصاية على المناطق" وفيها أعطيت سلطة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن للتشاور في مصير المناطق التي ستؤخذ من الأعداء (دول المحور)، وكذلك التشاور في مصير المناطق الأخرى التي كانت معاهداتُ عصبة الأمم قد اعتبرتها مناطق تحت الوصاية"[3].

وقد اعتبرت موسكو أن ميزان القوى في نهاية السبعينات لم يعد كما كان في منتصف الأربعينات[4]، وكان غزو أفغانستان رسالة سوفياتية لواشنطن حتى تراعي المصالح الحيوية الاستراتيجية السوفياتية في المنطقة. ولدعم الدبلوماسية بالمدفع، كان في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي 23 سفينة حربية سوفياتية تحمل أسلحة نووية وتقليدية، وكان الاتحاد السوفياتي يملك قاذفات "باك فاير" الحاملة للقنابل الذرية، وقوة الإسناد الجوية لنقل الإمدادات من القوقاز، وصواريخ إس. إس. – 20 (SS-20)، وتسهيلات بحرية في اليمن الجنوبي والقرن الأفريقي وسوريا وليبيا. لذا لم يعد الوجود السوفياتي رمزياً، كما كان في السابق.

كان الأمريكيون يعوّلون على آثار الاحتجاجات الصادرة عن الرأي العام الإسلامي، وعلى اللاجئين الأفغان ومشكلتهم الإنسانية، الناجمة من جراء التدخل السوفياتي وأثر ذلك في الرأي العام العالمي، كما

---

(1) كولن باون وموني، من الحرب الباردة حتى الوفاق، مرجع سابق ص 16.

(2) نفس المصدر، ص 16.

(3) د. زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي: (مبدأ كارتر) مرجع سابق، ص 88.

(4) Paul Halsall. "Modern History Sourcebook: The Yalta Conference, Feb. 1945." http://www.fordham.edu/halsall/mod/1945YALTA.html

كانوا عازمين على إيصال القضية إلى الأمم المتحدة، وتحذير الصين من عواقب العمل السوفييتي في أفغانستان عليها، لكن الإجراء الأكثر حسماً – كما نعتقد – كان في تبنّي الأمريكيين دعم المجاهدين في أفغانستان، مادياً ومعنوياً، وحث الدول الإسلامية على دعمهم، وتكثيف الدعاية التي تضخم الخطر الشيوعي على هذا البلد المسلم، ثم الخطوة التي اقترحها بريزينسكي في استمالة باكستان، أو الضغط عليها إذا تطلب الأمر ذلك، لتكون الشريان الذي يغذّي المجاهدين الأفغان[1]. ومن هنا تحولت أزمة أفغانستان من تدخل سوفياتي لفرض حكومة موالية إلى حرب باردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

بعد عدة أسابيع من الغزو ضغطت أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران بشدة على عقدة فيتنام، وزاد من ثقلها الغزو السوفياتي لأفغانستان، ما أدى في النهاية إلى سحق العقدة الفييتنامية، وتنامي الروح القومية، والحق المشروع في الدفاع عن المصالح الأمريكية في أي مكان في العالم.

وفي زمن الغزو السوفياتي لأفغانستان، أصبح هناك تحول أكثر علانية ومزاجاً لحرب جديدة، لكن كارتر الذي كان يرى أن العلاقات الأمريكية مع دول العالم يجب أن تحكم من منطلق أخلاقي، هو مدى حرية الرأي وحقوق الإنسان، كان أضعف من حمل السلاح والوقوف بوجه السوفيات.

صحيح أن عين الإدارة الأمريكية كانت على الخليج العربي إبان تطور الأحداث، لكن ردّة الفعل لم تكن بالتماسك المطلوب، ليس فقط من الأمريكيين، بل حتى من الأوروبيين الذي يعتمدون على نفط الخليج أكثر من الولايات المتحدة. ويعود ذلك إلى التباعد بين النظرة الأمريكية والأوروبية لمنطقة الخليج، فقد حرصت أوروبا على تدفق النفط، وفتح المنطقة أسواقاً لسلاحها من خلال عدم التصعيد أو الاصطدام بالسوفيات.

ثم انحنى كارتر سريعاً لكتلة الضباط العسكريين، والعاملين في الاستخبارات، ومثقفي الحرب الباردة، ومنتجي السلاح، وتبنّى مواقف أكثر تشدّداً تقول بأن الحضور العسكري السوفياتي يضاعف من التهديدات غير المسيطر عليها في العالم، لأن دول الخليج العربي خاصة ستقع في يد السوفيات ليتمّ بعدها تدمير الاقتصاد الغربي، وإن لم يكن هذا السيناريو مقبولاً، فإن وجود القوات السوفياتية الكبيرة سيشجع الحكومات هناك على أن تكون أكثر تصلباً في تعاملها مع الغرب.

وكان قد تبلور فكر متشدد في الولايات المتحدة منذ عام 1974، عندما قطع النفط بعد حرب 1973، يدعو إلى العودة إلى أسلوب التدخل المباشر لحفظ مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ثم خفت حدة التطرف ليتحول الأمر إلى تحرك محدود في تأكيد الوجود القديم في الجفير في البحرين، والسعودية، وجزيرة مصيرة في عُمان. ثم اقتنعت الإدارة الأمريكية بأن ما قام به السوفيات هو عملية يأتي الخليج العربي ونفطه في ثناياها، لذلك يجب الضغط على الاتحاد السوفياتي ليخرج من أفغانستان، أو ليوقف زحفه نحو إيران وباكستان، بالإضافة إلى تكثيف الحضور العسكري في الخليج لحماية المصالح النفطية والصديقة.

Michael T. Kalre, Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict (New York: Metropolitan Book, 2001), p. 24. (1)

كما يبدو أن الغزو السوفياتي لأفغانستان، كان هو ما تنتظره الولايات المتحدة لإعادة تقييم سياستها في المنطقة، ودفن مبدأ نيكسون السلبي في نظر صقور الإدارة الأمريكية.

كانت الإدارة الأمريكية منذ سقوط الشاه تحاول التعامل مع الجمهورية الإسلامية في إيران بكثير من الحذر من دون أن تعطيها الانطباع بأن الولايات المتحدة تحاول احتواءها أو تحييدها، حتى بدأت أزمة الرهائن. وفي آذار 1979 اندلعت الحرب بين اليمن الجنوبي والشمالي، ما أعطى حكومة كارتر الفرصة للعب دور جديد في الخليج العربي، فقامت بعدة إجراءات لبث الثقة في نفوس حلفائها في المنطقة. وكانت هذه الإجراءات في معظمها لدعم العربية السعودية التي وجدت أن الهجوم اليمني الجنوبي ضد اليمن الشمالي ليس إلا نشاطاً سوفياتياً محسوباً على مستويات عليا لإزاحة النظام المحافظ في صنعاء، ولجسّ نبض السعودية والعالم الغربي.

كما قامت إدارة كارتر بعمليات تعبئة للقوات الأمريكية في المنطقة على ما سمته إدارة كارتر بالأعمال العدوانية السوفياتية، وأرسلت حاملة الطائرات كونستليشن (Constellation)، ترافقها مجموعة من سفن القتال، بل إن كارتر تجاوز الكونغرس، وأرسل ما قيمته 499 مليون دولار من الأسلحة إلى اليمن الشمالي، كان من ضمنها 60 دبابة من نوع إم – 60 (M-60)، و70 ناقلة جنود مدرعة، و12 طائرة من نوع إف – 5 إي (F-5E)، يدعمها فنياً 400 خبير أمريكي، و80 طياراً من تايوان. لقد كان الرعب الذي سيطر على كارتر بعد سقوط الشاه وغزو أفغانستان من حسن حظ اليمن الشمالي الذي كسب هذا السلاح، فتوقف الصراع الذي لم يكن إلا قصفاً مدفعياً جنوبياً لتغطية انسحاب مجموعة متمردة من الثوار الشماليين ضد حكومتهم. وهذه المناوشات الحدودية يجري مثلها في العالم الثالث كل شهر، ما تسبب في انتقاد المجتمع الدولي لكارتر بعد أن تبين أن الاتحاد السوفياتي لم يكن يعلم بمناوشات الحدود تلك[1].

لخّص كارتر سياسته في خطابه الذي ألقاه في 23 كانون الثاني / 1980، عبر رسالته السنوية إلى الكونغرس التي على كل رئيس أن يبيّن فيها حالة الاتحاد الأمريكي. وقد تخلل الخطاب مجموعة من الأفكار والمبادئ التي ستساعد الولايات المتحدة للتحرك في وجه الاتحاد السوفياتي، وسميت هذه الأفكار والمبادئ (مبدأ كارتر) وفيها قال عن الخليج العربي: "إن أي محاولة تقوم بها قوة خارجية للسيطرة على الخليج العربي ستعتبر هجوماً ضد المصالح الحيوية الأمريكية، وسنرد عليها بكل الوسائل الضرورية، بما فيها استخدام القوة المسلحة"[2]. ومن خلال مبدأ كارتر وضع الخليج العربي في مظلة المصالح الحيوية الأمريكية، كما وضع الولايات المتحدة في موقع الحامي للقوى المحلية في الخليج.

لقد كان مبدأ كارتر مفاجأة للعالم، فقد أعلنه بعد أن غادر الشاه إيران بعام كامل، وبعد ثمانية أيام من بداية إذلال الأمريكيين على يد الطلبة الإيرانيين، وبعد شهر من دخول الدبابات السوفياتية كابول. وكان

---

(1) Stephen Zunes, "Yemen, the United States, and al-Qaida." Foreign Policy in Facts (19-12-2001) p. 19.

(2) Lawrence E. Grinter, "Avoiding the Burden: The Carter Doctrine in perspective," Air University Review (January-February 1983), www.airpower.maxwell.af.mil/airchronicles/aureview/1983/jan-feb/grinter.html-40k.

أكبر المذهولين شاه إيران الذي اعتقد طوال أزمته مع الثورة أن لدى الأمريكيين خطة للتعامل مع ما يجري له ولمنطقة الخليج، ليكتشف أن ما تقوم به إدارة كارتر لا يعدو أن يكون ردّة فعل آنية لم يخطط لها مسبقاً.

وعلى الرغم من أن التاريخ هو وقائع وعبرة لما حدث، فإن ذلك لا يقلل من أهمية ما كان يمكن أن يحدث. وهنا نتساءل: هل كان مبدأ كارتر قادراً على تغيير تاريخ المنطقة لو تم إعلانه في عام 1977 مثلاً؟

يتضح من سياسة كارتر أن المبدأ ما كان ليظهر لولا حدوث هذه القلاقل، فلم يكن ينظر إلى أفغانستان كعين للعاصفة، وليست في قلب أوروبا الغربية، كما أن سياسة الوفاق تسير على ما يرام. أما في الخليج، فقد كان كارتر يتحاشى انتقاد المطالبين بالإصلاح، حتى ولو كانوا من اليساريين، حتى لا يشجع الأنظمة الخليجية على التمادي في انتهاك حقوق الإنسان ولقد أظهر خطاب كارتر واقع التحديات الروسية في المنطقة فحدد خياره بضرورة تشكيل قوة التدخل السريع[1] وعلى ضرورة حصول الولايات المتحدة على التسهيلات البحرية في المنطقة[2] والذي سنتطرق إليهما لاحقاً بعد حصول إسرائيل على كل الامتيازات بعد إتفاقية كامب دايفيد ومن خلال مذكرة التفاهم الاستراتيجي الموقعة في 29 تشرين الثاني 1981[3].

ولكننا سنتعرض لأول تجربة عملية وميدانية لمبدأ كارتر وهي عملية مخلب النسر المعروفة بعملية تحرير الرهائن.

كان لعملية إنقاذ الرهائن الأمريكيين في إيران المسماة "مخلب النسر" (Eagle Claw) التي جرت في 24-25 نيسان 1980، مدلولات وأبعاد أكثر من نتائج العملية العسكرية نفسها. ويبدو أن الأحداث الجسام التي مرت على المنطقة في الفترة نفسها، أدت إلى تهميش حجم هذه العملية، وربما كان للتكتم على نتائجها في البداية أثر في عدم هبوب عاصفة تجعلها مجالاً للنقاش إلى وقت طويل.

---

(1) أنشئت هذه القوة أواخر عام 1979 وحدد عددها بـــ 300 ألف عسكري على أن تكون القوات البرية أساس هذه القوة وعددها 135 ألف، يليها مشاة البحرية بعدد 70 ألف رجل، يليها رجال البحرية 53 ألف و 33 ألف رجل لسلاح الطيران ولكن السؤال أين ستكون هذه القوة.

يراجع .www.Newsweek.com-18-12-1974

(2) أستفادت الولايات المتحدة من كل المواقع والتسهيلات التي كانت لمصلحة بريطانيا في الخليج وطورتها وزادت القواعد فيها وتم تجهيزها بالكامل وكانت من الأسباب الفعلية للسيطرة على الأرض وتحقيق التوازن.

يراجع د. زهير شكر، مبدأ كارتر، مرجع سابق ص 145.

(3) اتفاق الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن مذكرة التفاهم الاستراتيجي والتي وقعت في 29 تشرين الثاني 1981 وتقضي المذكرة بما يلي:

1- يقوم سلاح الطيران الإسرائيلي بتوفير غطاء جوي لعمليات السلاح الجوي الأمريكي في نقل قوات الانتشار السريع في الشرق الأوسط.

2- يتم تخزين الدبابات وغيرها من المعدات العسكرية في إسرائيل.

3- ترابط نحو 150 طائرة مقاتلة من السلاح الجوي الأميركي من طراز "ف-15" F015 و"ف-16" F-16 في إسرائيل، ويتولى الإسرائيليون عمليات صيانتها.

4- يقام مستشفى عسكري في إسرائيل يستخدم في حالة اندلاع القتال في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أن الإدارة الأميركية قد قامت بتجميد المذكرة بعد قيام إسرائيل بضم مرتفعات الجولان السورية، إلا إن المذكرة، وما سبقها من أحداث توضح مدى الإتفاق في أبعاد الاستراتيجية الأمريكية – الإسرائيلية بشأن الوطن العربي. فالأمن القومي الإسرائيلي يرتبط بالأهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة سواء تلك المتعلقة بمقاومة رد النفوذ السوفياتي، أو ضمان مصادر الطاقة، أو تأديب النظم المعادية، أو تكريس الاعتدال في المنطقة. أنظر عرضاً للمذكرة – الإهرام الاقتصادي عدد 747 – 1983/5/9 ص 35-36.

فقد انطلقت ثلاث طائرات نقل أمريكية من طراز شارلي – 130 (C-130) من مطار "قنا" في مصر، وعلى متنها وحدة من القوات الخاصة (الضوء الأزرق) المتمركزة في فورت براغ في الولايات المتحدة، كما رافقتها ثلاث طائرات تزويد بالوقود. وقد عبرت الطائرات الست البحر الأحمر، واجتازت باب المندب، ثم انحرفت نحو الشرق باتجاه مطار مصيرة العماني، حيث تزوّدت بالوقود، واستمرت في رحلتها إلى صحراء لوط الإيرانية. وقد انطلقت في الوقت نفسه 8 طائرات هليوكوبتر "USMC RH-53's" من الحاملة "نيمتز" (US Carrier Nimitz) في الخليج العربي، وكان اللقاء في مطار "بوشت بادام" الصحراوي جنوب شرق طهران.

وكانت الخطة تقضي بمهاجمة مجمع السفارة الأمريكية في طهران، وإطلاق سراح المحتجزين. وقد اختلفت الروايات حول الطريقة التي ستتبع لتخليصهم من بين مخالب الأسد. ويقول الأمريكيون إن الخطة كان مقدراً لها النجاح، عندما يتم إطلاق الغازات المخدرة على مجمع السفارة، وخطف الرهائن والحرس مخدّرون، لكن الإيرانيين يرون أن العملية كانت ستتم تحت نيران طائرات الهليوكوبتر الكثيفة، ويختطف النسر عندئذٍ الرهائن من بين جثث الحرس الإيرانيين(1).

كان كارتر تحت ضغط الانتخابات الرئاسية بحاجة إلى تحسين صورته، من القائد الضعيف إلى البطل الذي خلص الرهائن من يدي الأعداء، إلا أن الأمور لم تجر كما أراد، فقد تعاونت الطبيعة والقدرات المتواضعة لمنفذي العملية على إفشالها. فقد هبّت عاصفة رملية على نقطة التجمع قبل اكتمال نصاب القوات الغازية، وتعرضت بعض الطائرات إلى خلل في أدائها، وفُقِدَت ثلاثُ طائرات من أصل ثمان، ما جعل كارتر يأمر بإلغاء المرحلة الثانية من العملية(2).

لقد كانت السلامة نصف النصر في ذهن المخططين الأمريكيين، وأصبح معروفاً أن الغزاة لم يسلموا، فقد كانت الأوامر ألا يحلق طيارو الحوامات أعلى من 200 قدم لتلافي الرادار الإيراني. وكان الجو العاصف وما تثيره الطائرات من غبار كافياً لانعدام الرؤية، فاصطدمت إحدى الهليوكوبترات بإحدى طائرات الوقود، وغدت الصحراء كتلة لهب كثيفة، وقتل ثمانية من قوات الغزو، وجرح أكثر من 12 جندياً أمريكياً(3).

أثبتت العملية أن الولايات المتحدة كانت ضعيفة في أهم مرتكزات عقيدتها العسكرية، وهي التكنولوجيا التي لم يروّضها الأمريكيون لخدمتهم في هذه العملية، بل تمردت عليهم، وخسروا ورقتهم التي اعتمدوا عليها، ليس في وجه الإيرانيين ولا السوفيات، بل في إقناع أهل الخليج بقدرتهم على حماية حلفائهم. واستقر

---

(1) Chua Lu Fong, "Operation Eagle Claw, 1980: A Case Study in Crisis Management and Military Planning." Singapore Armed Forces, Vol. 28. no. 2 (April – June 2002).

(2) Philip D. Chinnery, "Air Commando," in: "Operation Eagle Claw: The Failed Rescue of American Hostages, Iran, 1980," http://www.specwarnet.com/miscinfo/eagleclaw.htm

(3) Voir Otto Kreisher, "Desert One," Air Force Magazine. Vol. 82, no. 1 (January 1999).

في ذهن أهل القرار في الخليج أن الولايات المتحدة فقدت صدقيتها العسكرية بعد فشل عملية "مخلب النسر"، فضلاً عن صدقيتها السياسية، إذ تركت الشاه يواجه مصيره وحده[1].

بيّنت القفزات الواسعة التي قامت بها الطائرات من مصر إلى عُمان فإيران معرضة نفسها للكشف الراداري السوفياتي[2]، والقمر السوفياتي الدائر دوماً فوق باب المندب، أن حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة قد تخلّوا عنها، فقد كانت تركيا أقرب من مصر، وباكستان، والقواعد البريطانية في قبرص، بل أقرب من القواعد الإسرائيلية التي كانت سبب استبعادها هو منع اجتماع المسلمين حول إيران إذا انطلقت الطائرات ضدهم منها.

لقد حرم التمنع السعودي قوات "دلتا" من وثبة قريبة، ويدل هذا على أن السعودية كانت ضد إيران لمصلحة العراق، لكنها لم تكن مستعدة لتكون ضد إيران لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية.

أما استخدام قاعدة "قنا" في صعيد مصر، فلا يدل إلا على استعداد السادات، بل تودّده للأمريكيين، ليحلّ محل الشاه في التنظيمات الأمنية الأمريكية في الخليج العربي خصوصاً بعد توقيع كامب ديفيد في آذار 1979 والتي حصلت فيها مصر على مساعدات مالية وعسكرية من الولايات المتحدة[3].

---

(1) مايكل بالمر، حراس الخليج، مرجع سابق، ص 109.

(2) د. زهير شكر، مبدأ كارتر، مرجع سابق ص 109.

(3) حصلت مصر على 40 طائرة مقاتلة من طراز أف 16 و35 طائرة فانتوم مع ذخائرها ومساعدات مالية قدرت بـــ 7.2 بليون دولار بين عامي 1975 حتى 1980 وهي المرحلة التي بدأت فيها المفاوضات السرية لتوقيع الاتفاقية.

يراجع د. عبد المنعم المشاط، الأبعاد الاستراتيجية لإتفاقيات كامب دايفيد مجلة الفكر الاستراتيجي العربي – العددان 13-14 تموز 1985 ص 67.

الفصل الرابع

تطور النفوذ الأميركي خلال حرب الخليج الأولى

(1981-1988)

الفصـــــل الرابع: تطور النفوذ الأميركي خلال حرب الخليج الأولى (1981-1988)

بعد العام 1980، تبنّت إدارة ريغان سياسة "التدخُّل" وتحوّلت عن السياسة الإقليمية نحو "سياسة عالمية شاملة"، وفضّلت اعتبار إسرائيل ذخراً أساسياً واستراتيجياً لها في الشرق الأوسط مع المحافظة على علاقات حسنة بدول الخليج. وتم توقيع مذكرة تفاهم أميركية – إسرائيلية حول التعاون الاستراتيجي في تشرين الثاني (نوفمبر) 1981. وكان هذا التعاون الاستراتيجي يستهدف العالم العربي لإضعاف الدول العربية والتقليل من أهمية دورها في المنطقة. وقد أدى إلى تقليص الاهتمام بالتسوية السلمية وإعفاء إسرائيل من تقديم التنازلات مقابل السلام. كما أدى إلى تعزيز ثقة إسرائيل بنفسها وبتحالفها مع واشنطن، الأمر الذي شجعّها على القيام بضرب المفاعل النووي العراقي وإخضاع الجولان للقانون الإسرائيلي عام 1981، وغزو لبنان ودخول بيروت عام 1982 بتأييد من واشنطن التي كانت ترغب في إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وإجبار سوريا على الانسحاب تمهيداً لإقامة نظام لبناني مركزي وقوي موالٍ لها.

وبعد أن تحوّل لبنان إلى مستنقع خطر غرقت فيه إسرائيل حاولت الولايات المتحدة التعويض عليها عبر تعزيز التعاون الاستراتيجي بين البلدين، حيث تم التوقيع على عدد من الاتفاقات الأمنية والعسكرية أبرزها اتفاق التعاون في برنامج "حرب النجوم". وتوِّج هذا التعاون بإعلان ريغان في شباط 1987 أن إسرائيل أصبحت في مستوى الحليف الاستراتيجي – غير الأطلسي – في مجال الأبحاث والتطوير.

إقتضت التغيّرات الدولية والإقليمية (ضعف الاتحاد السوفياتي، إنتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، التأييد العالمي للانتفاضة الفلسطينية)، من الرئيس جورج بوش الأب أن يمارس سياسة براغماتية تلخَّصت في دعم إسرائيل (عسكرياً واقتصادياً) وحثّ رئيس حكومتها في ذلك الحين إسحق شامير على نهج منهج سلمي مع منظمة التحرير الفلسطينية مقابل توفير الضمانات اللازمة لإسرائيل. لكن في أواخر عهد الرئيس بوش حصلت تغيرات دولية وإقليمية مهمة كانت لها انعكاساتها الخاصة عن السياسة الأميركية الخارجية. وأبرز هذه التغيّرات:

– تفكك الاتحاد السوفياتي وظهور الولايات المتحدة بمثابة القوة العظمى الوحيدة في العالم بعد إتباع أولويات الرئيس ريغان لجهة الخطر السوفياتي وحظر التسلح[1].

– بروز العراق كقوة إقليمية، واحتلاله للكويت الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تتدخل عسكرياً في حرب الخليج كقوة عظمى معنية بتلك الأحداث الإقليمية وكحليف ثابت لإسرائيل، وكدولة حريصة على حماية مصالحها النفطية في المنطقة.

(1) يحي حلمي رجب: أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والنشر 1997، ج2، ص 86.

هذا ما سأحاول إظهاره من خلال العناوين المثارة في بنود متفرقة كالأسباب العميقة للحرب الإيرانية العراقية، وضرب المفاعل النووي العراقي وواقع الخليج العربي فيها لجهة واقع الأحداث والسياسات المؤسس عليها المنطلقات الفعلية للإستراتيجيات تجاه المنطقة والتوازنات فيها من خلال واقع المساعدات العسكرية الأميركية والضمانة الأمنية لأمن دول الخليج العربي.

أولاً: الولايات المتحدة والأسباب العميقة لاندلاع الحرب العراقية الإيرانية

تصاعدت خلافات النظامين العراقي والإيراني تدريجياً قبل سنة ونصف من الحرب، فقد احتلت قبل أن تبلغ الحرب الشاملة، موقعاً هامشياً في سلم المشاكل، التي واجهتها الثورة الإيرانية، غير أنها احتلت موقع الصدارة في أولويات النظام في العراق في مجمل نشاطاته السياسية والدبلوماسية وأصبحت الثورة الإيرانية ونتائجها هاجسه المباشر خوفاً من انطلاق نتائجها وخياراتها إلى الداخل العراقي، وقد اصطفت على جانبي هذه الخلافات سواء على مواقع النفط أو الحدود، غالبية الأنظمة العربية أصطفافاً يشير مباشرة إلى طبيعة هذه الأنظمة ومواقعها وانعكاس طبيعتها على واقع الخلاف، فقد أعلنت كل من الأردن والسعودية والمغرب وتونس والكويت عن دعمها المتعدد للنظام العراقي معتبرة أن الأسباب المساقة من قبل النظام العراقي والمحددة بتحرير الأراضي العربية التي احتلها الشاه وتحرير حقول النفط تستلزم المساعدة والمساندة والمشاركة الفعلية في العمليات العسكرية[1].

سأحاول أن أسلط الضوء على بعض المرتكزات التي تأسست عليها المرحلة ما قبل الحرب لأحدد من خلالها سياق النتائج والأهداف.

المرتكز الأول: يعاني النظام العراقي أزمة اقتصادية خانقة نتيجة انجرافه المطلق نحو التسلح مما أثر على البيئة الاقتصادية والاجتماعية مما خلق حالات فرز وتمايز بين المناطق والفئات الاجتماعية المختلفة.

المرتكز الثاني: أن التدابير والسياسات الاقتصادية التي انتهجها النظام العراقي لم تكن مفصولة إطلاقاً عن منهجه السياسي وآفاق هذا المنهج ظهر في مشكلة الأكراد وتداعياتها التي لم يتمكن النظام العراقي في هذه المرحلة من معالجتها.

المرتكز الثالث: أعتمد النظام العراقي بعد إعلان الثورة الإسلامية في إيران خيار تصفية المعارضين لديه وهم مكونات كبيرة في المجتمع من مرجعيات دينية وخلافه.

المرتكز الرابع: استمرار الولايات المتحدة في العمل بمبدأ الرئيس كارتر وهذا ما سأعمد إلى معالجته بالتفصيل لأهميته وأثره في المرحلة والنفوذ في الخليج العربي.

---

(1) يراجع: سليمان الشاهين (الأمن ودول مجلس التعاون الخليجي) حلقة نقاشية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت 1997، ص 32.

فرضت الثورة الإيرانية وغزو السوفيات لأفغانستان على الولايات المتحدة العمل بمبدأ الرئيس كارتر وتطويره، كما فرضت على دول الخليج العربي وضع منظومة أمنية خاصة بها. وهذا ما تمّ بالفعل، ولما تسلمت حكومة الرئيس رونالد ريغان السلطة في مطلع عام 1981 سارعت بالإعلان عن تمسكها بالأفكار الرئيسية التي تضمنها مبدأ كارتر، ذلك المبدأ الذي عاش حتى حصل تحرير الكويت، وانتهاء الحرب الباردة. ومن المفارقات أن مبدأ كارتر حول الخليج العربي أخذ زخمه بعد عصر كارتر، بل في عصر منافسيه الرئيسين ريغان وبوش الأب. وقد عرف عن الرئيس ريغان اندفاعه وعدم تردّده وثبات موقفه، وصبغ مرحلة حكمه بصورة الأمريكي القوي الذي عاد لتصحيح الخطأ، لأن التردّد أمام السوفيات وغيرهم كان هو السبب الذي أسقط الرئيس كارتر. وردّد ذلك الرئيس ريغان في حملته الانتخابية، مع ذكر عزمه على إنهاء ضعف الولايات المتحدة من خلال مفهوم "السلام بالقوة". ويبدو أن الإيرانيين كانوا يعون ذلك، فأطلقوا سراح الرهائن الأمريكيين في آخر أيام الرئيس كارتر، كما كان يعرفهم فهو وصفهم بأنهم أكبر خطر على منطقة الخليج وأن لهم أهداف للسيطرة عليه من خلال فصل حلف الناتو عن الولايات المتحدة، وأن على دول الخليج إقامة تحالفات لدرء الخطر الروسي من خلال مساعدتهم في تطوير قوات التدخل السريع.

المرتكز الخامس: عوامل وأسباب الحرب المصنفة عراقياً

فقد حدد العراق أسباب الحرب بعناوين متفرقة (كانتهاك إيران لروابط حسن الجوار، وتحرير الأراضي التي احتلها الشاه – انتهاك إتفاقية الجزائر 1975، ونشاط حزب الدعوة في العراق، وإعداد الخطط لإغلاق الأجواء وتهديد الملاحة البحرية، مناوشات وخز الإبر، والتأييد الخارجي لخيارات العراق تجاه أسباب الحرب وتحدياتها) [1].

المرتكز السادس: 1980/11/9 هي بداية الحرب والتي سنحلل مراحلها حسب الواقع وهذا سيقودنا لتحديد خيارات الرئيس الأميركي في المنطقة وتحديد حلفاؤه، فقد اختار السعودية لكونها الحليف الأقوى، فانهمرت الأسلحة عليها لضمان أمنها واحترام خصوصية واقعها وتأمين دورها، لأنه كان من الصعب إظهار ذلك على الأرض، فأعطيت السعودية خمس طائرات إنذار مبكر أواكس لتغطية سماء دول مجلس التعاون، وحلق السعوديون بها وتمكنوا من إسقاط العديد من الطائرات الإيرانية فوق سماء الكويت والسعودية[2]. كما سمح للسعودية بالحصول على طائرات f15 المتطورة والمجهزة رغم اعتراض بعض حلفاء إسرائيل في الكونغرس[3] ووضعت العديد من معدات تخزين قوات التدخل السريع في السعودية، وفي عام 1983 ألغيت قوات التدخل السريع ودمجت بالقيادة المركزية وكان من أهداف الإلغاء تحقيق الأهداف المعلنة وهي تأكيد استمرار تدفق النفط ومنع السوفيات من السيطرة العسكرية بواسطتهم أو بواسطة حلفاءهم في المنطقة.

---

(1) يراجع العميد عبد الرزاق أسود، موسوعة الحرب العراقية الإيرانية، الدار العربية للموسوعات الجزء الأول من 117-119.

(2) خطة فهد (تم إسقاط طائرتين إيرانيتان في 5 حزيران 1984).

Suliman A Hssoon: Saudia Arabia, Awacs –ww.CNN.com htm.college.1987. (3)

المرتكز السابع: تطور مبدأ الرئيس كارتر من الاحتواء إلى الردع والتدخل في عهد الرئيس ريغان كما توسّع مبدأ كارتر في عهد الرئيس ريغان ليشمل التعامل مع أي تهديد للمملكة العربية السعودية، وإبقاء مضيق هرمز مفتوحاً، إن حاول الإيرانيون إغلاقه[1]. كانت هذه هي الخطوط الحمراء التي أراد الأمريكيون ألا تتجاوزها الحرب، أما خلاف ذلك، فيلخص كيسنجر رأي الأمريكيين المفضل في قوله: "إن الحل الأمثل لنا لإنهاء حرب الخليج هو انتصار إيران على العراق، وانتصار العراق على إيران[2]. وهو بهذا كمن يقول إن تحقيق نصر حاسم كان مرفوضاً أمريكياً، ونعتقد أنه كان مرفوضاً سوفياتياً أيضاً، لأن الانتصار العراقي كان معناه تقسيم إيران بين القوميات العربية في الجنوب، والأكراد في الشمال الغربي، والآذريين في الشمال الأوسط، والتركمان في الشمال الشرقي، والبلوش في الجنوب الشرقي، وكانوا جميعاً أهل طموحات في الاستقلال طوال تاريخ إيران، مما يسهل دخول السوفيات والأمريكيين إلى إيران.

أما هزيمة العراق، فقد تعطي الأكراد فرصة العمر في إقامة دولتهم، وربما في إقامة دولتين، كما سيكون للشيعة في الجنوب طموحات تشجعها إيران وهي مغلوبة، وسوف تحققها بلا شك وهي منتصرة. ولا ننسى الأطماع التركية في العراق.

أما المسرح الميداني فينقسم إلى أربعة مراحل لتعدد الأحداث والنتائج فيه.

- **المرحلة الأولى: مرحلة الانتصارات العراقية**

مرت الحرب بمراحل أربع، وقد امتدت المرحلة الأولى من خريف عام 1980 إلى صيف عام 1982، وكانت هذه مرحلة الانتصارات العراقية، وكانت إيران في وضع دفاعي في أرض المعركة وعلى الساحة الدولية، لما لأزمة الرهائن الأمريكيين من ضغط شديد عليها. فقد قامت القوات العراقية بهجوم مفاجئ على إيران، واحتلت خوزستان وعيلام، وبعد قتال ضار استولت على مدينة خورمشهر، كما تمّ حصار مدينة عبدان أغنى المناطق النفطية في إيران[3]. وقد تقدم العراقيون بخطوط هجومهم إلى مدينة الأحواز وديزفول، وأصبحوا حتى ذلك الوقت يحتلون ثلث إقليم خوزستان. وأدى ذلك إلى نزوح 1.5 مليون نسمة، ودمار المنشآت النفطية الإيرانية بالكامل. وقد نجح الإيرانيون في نهاية عام 1980 في وقف تقدم العراقيين، لكنهم فشلوا في تنظيم هجوم يحرر أراضيهم[4]. ووصلت الحرب إلى حالة من الجمود القاتل، وتحولت خلال مدة 18 شهراً إلى حرب استنزاف رهيبة، ثم نجح الإيرانيون في نهايتها بطرد العراقيين إلى حدودهم الدولية.

---

(1) د. زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي: (مبدأ كارتر)، مرجع سابق ص 220.

(2) محمد العيدروس، "المواقف العربية من حرب الخليج الأولى"، ورقة قدمت إلى: مستقبل العلاقات العربية – العربية بعد تحرير الكويت، ص 152.

(3) جريدة الثورة العراقية 1981/8/6.

(4) جريدة الأخبار الأردنية 81/12/28.

وفي هذه المرحلة المبكرة من الحرب التي وصلت شظاياها إلى أقرب دول الخليج، هاجمت طائرة إيرانية في تشرين الثاني 1980 مركز الحدود الكويتي في العبدلي، وألقت عليه صاروخين، وكان ذلك رسالة مبكرة بعدم التدخل. ويبدو لنا أن الوضع كان واضحاً للمملكة العربية السعودية التي أعلنت عن أمرين مهمين على لسان وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل في 7 تشرين الأول 1980: الأمر الأول: هو أن السعودية ستدافع عن بلدان الخليج إذا ما تعرضت إلى هجوم إيراني، أما الأمر الثاني فكان تأييد العراق في حربه مع إيران بناء على "أن العراق عضو في جامعة الدول العربية، ومن الطبيعي أن تؤيد دولة عربية دولة عربية أخرى"[1].

ولكن الإيرانيين لم تثنهم التصريحات السعودية، فاستمرت أعمالهم ضد الكويت من خلال أعمال عنف وضرب المنشآت النفطية فانشغل رجال الحكم في الخليج العربي في الاجتياح الإسرائيلي للبنان وكانوا متخوفين من أي نصر إيراني واستمروا بمد الجيش العراقي بالمعلومات عن طريق أصدقاء معلنين حيادهم في الظاهر.

- المرحلة الثانية: مرحلة الهجوم الإيراني المعاكس

نقلت إيران المعركة إلى الأراضي العراقية في المرحلة الثانية التي امتدت من عام 1982 إلى نهاية عام 1984، ما نشر الذعر في الأوساط السياسية الخليجية والدولية. ففي تموز 1982، أخذت القوات الإيرانية تغزو العراق، وكان الهدف المعلن تحميل صدّام مسؤولية الغزو، وتنازله عن الحكم، بالإضافة إلى دفع قيمة الدمار الذي حل بخوزستان، ثم بدأت حرب الناقلات بهجوم من كلا الطرفين ضد الملاحة في الخليج، كما عادت الاستخبارات الإيرانية إلى الضغط على الكويت في كانون الأول 1983 من خلال انفجارات مروّعة بالسيارات الملغومة استهدفت السفارتين الأمريكية والفرنسية والمطار ومصفاة النفط، وكان ذلك رداً على توقيع العراق والكويت والسعودية على إتفاق تقوم بموجبه الدولتان الخليجيتان ببيع 310 آلاف برميل يومياً لتمويل الحرب لمصلحة العراق وقد تجدد هذا الاتفاق عام 1987[2].

- المرحلة الثالثة: مرحلة انتشار الخطر في الخليج

امتدت المرحلة الثالثة من عام 1985 إلى عام 1987، وتميزت بعزم الإيرانيين على تحقيق نصر في ميدان المعركة العسكرية والدبلوماسية. وكان عام 1986 حاسماً في حرب الخليج، فقد احتلت إيران في شباط وآذار شبه جزيرة الفاو المطلة على الكويت، وقد أصبح جلياً أن إيران كانت تريد الضغط على دول الخليج لتوقف دعمها للعراق، ووقع الاختيار على الكويت من دون غيرها لتكون نقطة الضغط. ولقطع الطريق على إيران، جدّد العراق هجماته على السفن الإيرانية، مما حدا زوارق إيران السريعة على مهاجمة ناقلات النفط الخليجية، ولا سيما الكويتية والسعودية، كما قامت طائرات الهليوكوبتر الإيرانية بمطاردة سفن

---

(1) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة – بيروت، دار النهار 1997، ص: 214.

(2) www.Iran.org/tib/knt/fanning.ch7htm.

الصيد الكويتية، وهاجمت بالصواريخ جزيرة فيلكا المأهولة بالسكان. وكان ذلك في وقت ضعف فيه العراقيون عسكرياً، وزاد الطين بلة تزايد ضعف دول الخليج اقتصادياً بعد انخفاض عائدات النفط للسعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة التي كانت "محفظة" العراق في هذه الحرب، وكان الانخفاض كبيراً، لأن العائد كان 186 مليار دولار عام 1982، وأصبح 57.6 مليار في 1985، بل اتجهت العائدات إلى مزيد من الانخفاض، ورافق ذلك ضعف في النشاط التجاري، بالإضافة إلى حصول صدمات اقتصادية ظهر أثرها من خلال توترات داخلية، وتذمر يصبّ في مجرى الشكوى من الحرب التي طالت.

ظهرت في تشرين الثاني 1986 فضيحة إيران غيث[1] فاختلطت الأوراق وزادت الاتهامات بين الأطراف تجاه واقع الصفقات والمصالح مع الدول الكبرى من السوفيات إلى الأميركيين.

أخذ العراقيون يشنّون غارات جوية على مصافي النفط الإيرانية في عام 1987، لكي يعيقوا إيران اقتصادياً، بل وصلوا بطائرات "سوبر ايتندار" المستأجرة من فرنسا إلى المصافي الإيرانية في جنوب الخليج العربي، ولم يكن للعراق مصافي نفط في متناول يد الإيرانيين، لكن دول الخليج العربي كان لها ناقلات للنفط الذي يباع ويعود ريعه لمصلحة المجهود الحربي العراقي، وكان لا بد من وقفها، ولا سيما ناقلات النفط الكويتية التي وقفت حكومتها إلى جانب العراق مادياً وسياسياً. وكان موقف الولايات المتحدة الأمريكية صعباً، لأنها لم تكن تريد إثارة إيران بمساعدة دول مجلس التعاون، كما لعب العراق دوراً مشيناً عندما راح طيرانه يهاجم الناقلات من دون تمييز.

فجاءت فكرة رفع أعلام دولية سوفياتية[2] وأميركية على الحافلات من الكويت لحل المعضلة. كما أظهرت حرب الناقلات في بداياتها عدم رغبة الإيرانيين والأمريكيين في اصطدام أحدهما بالآخر، بل أظهرت رغبتهما في استمرار تصدير النفط من مضيق هرمز، وبذلك نجحت الكويت في ما لم ينجح فيه العراق وإيران، لأنها أفلحت في تدويل الحرب، ثم توقيفها خلال عام واحد وبعد أن رفعت الأعلام السوفياتية والأمريكية على سفنها[3]. لكن فهم العراق عملية الأعلام كان مختلفاً عما توقعه الكويتيون، إذ لم يجدها العراق كافية، فأرسل إحدى طائرات الميراج مزوّدة بصاروخ "إكزورسيت" الفرنسي المضاد للسفن، وهاجم الفرقاطة الأمريكية "ستارك"، مرسلاً حطامها إلى قاع الخليج مع 37 من بحارتها. ولم يكن لهذا الحادث في واشنطن من دلالة غير أن التورط الأمريكي في الخليج العربي قد حصل بالفعل.

---

(1) في تشرين الثاني 1986 كشفت وسائل الإعلام عن فضيحة بيع أسلحة أمريكية إلى إيران عرفت باسم إيران غيث (IRAN GATE) ، وكانت هذه هي الثانية في سلسلة التنازلات الأمريكية عن موقفها السابق من طرفي الحرب. لقد قامت الولايات المتحدة بذلك حتى تقوم إيران بالضغط على الجماعات الموالية لها في لبنان لإطلاق سراح الرهائن هناك مقابل 151 صاروخ هوك أرض – جو، و150 صاروخ تاو المضاد للدروع. وكانت إسرائيل هي من اقترح السلاح لتُستبدل به الرهائن، وتم تسليم بعض السلاح من خلالها. وكانت الولايات المتحدة تهدف إلى تحقيق أمرين من خلال الصفقة غير إطلاق سراح الرهائن: الأمر الأول فتح ثغرة في العلاقات مع إيران، وتوفير مقومات المصالح المتعارضة لكل من إيران وإسرائيل.

http//www.acus.org/Internatinal security / policy updates-htm".

(2) جورج شكري كلسن، العلاقات الروسية – العربية في القرن العشرين وآفاقها ([أبو ظبي]: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)، ص 61.

(3) جمال زكريا قاسم، "أمن الخليج في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية وموقف دول مجلس التعاون،" (حلقة نقاشية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، 1997)، ص 19.

لقد كان لدول الخليج الأخرى طرق متباينة في تلافي تبعات الحرب، فقد ألقت الكويت والسعودية بثقلهما إلى جانب العراق، وتحملتا الهجمات الإيرانية أكثر من سواهما. ولما رفعت الكويت أعلام الدول الكبرى على سفنها، زادت السعودية من اعتمادها على التكنولوجيا الأمريكية في رصد الخطر قبل وصوله، ورده في عرض البحر. أما عُمان، فقد التزمت الحياد بين الطرفين، وقبلت الوجود الأمريكي في أرضها، وساعدها الأمريكيون في استمرار جعل مضيق هرمز صالحاً للملاحة. أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد كانت ضحية للضغوط الإيرانية والعراقية على حد سواء، وكان انكشاف مجالها العسكري يضطرها إلى تقديم الأموال سراً لكلا الطرفين[1]. وأتهمت إيران لمحاولة زعزعة نظام الحكم في البحرين ومحاولتها تفجير فندق شيراتون الدوحة حيث كان من المقرر عقد قمة عام 1983.

عادت حرب الناقلات للنشاط في 2 أيلول 1987، فشهد الخليج أسوأ لياليه، كما تذكر هيئة "لويدز" للتأمين. فقد أصاب الإيرانيون سفينة إسبانية أمام البحرين، وكورية جنوبية أمام دبي، ويابانية جنوب مضيق هرمز، ويونانية أمام الساحل السعودي، وقبرصية أمام الشارقة[2]، كما اصطدمت الناقلة الكويتية – الأمريكية "بريغتون" بلغم بحري إيراني زرعه حرس الثورة قرب جزيرة فارسي الإيرانية في 24 تموز 1987. وقد قصفت إيران ميناء الأحمدي الكويتي في 15 تشرين الأول 1987، وأصابت ناقلة أمريكية، كما أصيبت السفينة الكويتية – الأمريكية "سي أويل سيتي" بصاروخ إيراني في مياه الكويت الإقليمية. وكان أن ردّت الولايات المتحدة بمهاجمة رصيف نفط إيراني في تشرين الأول 1987، وكانت خسائر إيران من الهجوم نصف مليار دولار، كما أعلنت في 20 تشرين الأول 1987. وردّت إيران بقصف ناقلة سعودية أمام الإمارات في 25 الأول 1987، رافقه في الوقت نفسه تدمير مكاتب شركة طيران أمريكية في الكويت، مما جعل الولايات المتحدة ترفع عدد قطعها البحرية إلى 40 سفينة منذ 28 تشرين الأول 1987. ثم عاد الإيرانيون إلى إلحاق الضرر مباشرة بالسفن الأمريكية، فتعرضت الفرقاطة "صاموئيل روبرتس" للدمار من جراء لغم بحري إيراني. وقامت السفن الأمريكية بمهاجمة رصيفين نفطيين لإيران، ودمرتهما في جنوب الخليج، كما قامت إيران باستخدام صواريخ "سلكوورم" الصينية، وهاجمت ثلاث سفن أمريكية، وناقلة سعودية في 24 نيسان 1988، فقررت الولايات المتحدة أن تخنق التحركات البحرية الإيرانية متهمة إيران بانتهاك حقوق الدول غير المتحاربة. وأعلنت وزارة الدفاع أن سفن الولايات المتحدة وطائراتها ستقوم بحماية السفن المحايدة في الخليج[3].

- المرحلة الرابعة: مرحلة التدخل الأميركي

---

(1) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1983 ص 108.

(2) يحيى حلمي رجب، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، الكويت، مكتبة العروبة 1989، ص 109.

(3) نفس المصدر ص 164-165.

أما المرحلة الرابعة فبدأت في ربيع عام 1987 بتدخل الولايات المتحدة في الحرب، وشعرت إيران بالعزلة التامة، ثم جاءت النقطة الحاسمة التي أدت إلى وقف إطلاق النار في 20 تموز/يوليو 1987 من جهتين: الأولى من مجرى سير العمليات، لأن العراق استعاد شبه جزيرة الفاو منذ منتصف عام 1988، والثانية إسقاط الطائرة المدنية الإيرانية في 3 تموز / يوليو 1988 بصاروخ نوع "ستنغر"، من على ظهر السفينة الحربية الأمريكية "فنسنس" (U.S.S. Vincennes)، ومقتل جميع ركابها البالغ عددهم 290 راكباً وبقيت ظروف الحادث محل تكهنات، الأمر الذي سهل إعلان وقف الحرب من قبل الإيرانيين.

أما على صعيد آثار الحرب على الأمن في الخليج، فلا بد من الإشارة إلى أن مجلس الأمن الدولي كان الغائب الأكبر في هذه الأزمة وهذا ما يظهر تحالف الكل على نتائجها من القوى الكبرى والذي يعني أن استمراريتها يحقق استمرار نفوذهم وتدخلهم في الخليج لأنها من أسوأ الكوابيس التي مرت.

وعليه فقد انعكست الحرب على العلاقات السياسية بين دول الخليج وإيران، وأدت بسبب المواقف المتعارضة إلى اتخاذ إيران مواقف عدائية من بعض دول الخليج في المؤتمرات الإقليمية والدولية وصلت إلى حدّ قطع العلاقات الدبلوماسية، كما جرى مع المملكة العربية السعودية. أما الآثار الاقتصادية، فقد ضعف الاقتصاد العراقي بسبب حرمانه من تصدير نفطه من خلال الخليج، ومن خلال أنبوب التصدير عبر سوريا، لكنه تلافى ذلك بالتصدير من خلال أنابيب تمر من خلال السعودية وتركيا، وإن كانت لم تنجز إلا بعد مرور وقت طويل من زمن الحرب. كما تدهور الإنتاج الزراعي والصناعي، بسبب تسخير الاقتصاد للمجهود الحربي، مما أدى إلى دفن بذور أزمة اقتصادية ظهرت بعد الحرب، في 25 تموز 1987 صدر قرار مجلس الأمن الدولي 598 الذي يدعو لوقف الحرب فقبله العراق فوراً ثم قبلته إيران في 20 آب 1988.

لقد تركت الحرب العراقية – الإيرانية آثاراً إيجابية في وضع دول الخليج خصوصاً في لعبة الأمن في المنطقة، فقد أصبح لهذه الدول على صغرها، مساحة وسكاناً، نفوذ سياسي غلب النفوذين الإيراني والعراقي اللذين تهاويا بعد أن اصطف الكثير من الدول في هذه الحرب في خانة العدو، بوصفه إما مؤيداً لإيران أو للعراق، بينما كان الكل صديقاً لدول الخليج وحريصاً على سلامة أمن المنطقة.

بالاستناد إلى ما تقدم وعرض من مرتكزات ومراحل وأهداف للحرب نستخلص التالي:

كانت إدارة الرئيس كارتر قبل الغزو السوفياتي لأفغانستان متذبذبة واسترضائية ومن دون هدف، وقد اعتبرت موسكو أن ميزان القوى في نهاية السبعينيات لم يعد يرضي طموحها، فكان غزو أفغانستان من قبلها، وكانت عين الإدارة الأمريكية على الخليج العربي إبان تطور الأحداث، فجاء مبدأ الرئيس كارتر، وفي أبعاده الاستراتيجية تم وضع الخليج العربي في مظلة المصالح الحيوية الأمريكية، كما وضع الولايات المتحدة في موقع الحامي للقوى المحلية فيه. وجاءت عملية إنقاذ الرهائن الأمريكيين في إيران المسماة "مخلب النسر" بمدلولات وأبعاد أكثر من نتائج العملية العسكرية نفسها، فقد أثبتت العملية أن الولايات

المتحدة كانت ضعيفة في أهم مرتكزات عقيدتها العسكرية، وهي التكنولوجيا، وفي إقناع أهل الخليج بقدرتها على حماية حلفائها. أما قوة التدخل السريع في الفترة (1980-1983)، فقد خشي ألا يكون تشكيل هذه القوة لردع القوات السوفياتية حقاً، بل لتأمين حقول النفط الخليجية من أعمال عنف داخلية أو احتلالها. وبالإضافة إلى قوة التدخل، عملت الولايات المتحدة على الاقتراب من المنطقة، وحصلت على حق الوجود في عُمان والبحرين.

تعتبر الحرب العراقية – الإيرانية زلزالاً هزّ الأمن في الخليج هزاً لم تعرفه المنطقة من قبل، وسمحت بدخول القوى العظمى إلى هذه المنطقة. وقد تنوّعت درجة الخطر من جزء إلى جزء آخر في الخليج، وكانت وتيرة الخطر متذبذبة خلال مراحل الحرب الأربع، وظهر جلياً للولايات المتحدة أن السعودية ستكون الحليف الأقوى في المنطقة، فانهمرت الأسلحة على الرياض، كما انهمرت بدرجة أقل على بقية دول الخليج.

وعليه يمكنني القول أنه بعد مرور ثماني سنوات من حرب استهلاكية ضروس، خسرت إيران والعراق والعرب 800 مليار دولار ربحها تجار السلاح المنتفعون، ومات مليون أو أكثر من إيران والعراق بالإضافة إلى النتائج الاجتماعية الوخيمة التي أصابت البلدين والمنطقة ككل وازدادت مشاعر العداء وشهوة الانتقام لتصل إلى حدود لا تطاق بين الطرفين.

ثانياً: ضرب المفاعل النووي العراقي والدور الأميركي

بعد انتخابه رئيساً، اختار ريغان طاقماً من المساعدين المؤيدين لفكرة منح إسرائيل الضمانات لقاء دخولها في عملية التسوية السلمية، فوصف إسرائيل بالذخر الإستراتيجي وهو نفس الوصف الذي أطلقه كارتر، بالرغم من أن كارتر، كان من أنصار التسوية الشاملة التي تقوي رصيد الولايات المتحدة لدى العرب، والتي تضمن إقامة حلف دفاعي – أميركي إسرائيلي قائم على أساس منح الضمانات الأميركية من جانب واحد، مع تحديد ميادين للتعاون وآليات عملانية لفكرة الذخر الإستراتيجي تصنف الأدوار والأهداف، في الوقت الذي أصر فيه بيغن على اعتبار أن المساعدات الأميركية لإسرائيل هي صفقة رابحة للولايات المتحدة مقابل مختلف الخدمات والمواقف الإسرائيلية، وهنا يطرح السؤال هل كان ضرب المفاعل النووي العراقي هو جزء من الخدمات المقدمة من إسرائيل بالوكالة عن الولايات المتحدة وفي مرحلة الحرب الإيرانية العراقية، أم رسالة إلى فرنسا والأوربيين، هذا ما سأعالجه بعد عرض خارطة طريق لميادين التعاون الإستراتيجية الأميركي الإسرائيلي في تلك المرحلة بعد تحديدهم لكل من العراق وإيران والأصولية الإسلامية كأبرز صور المخاطر التي تهدد المصالح الأميركية في المنطقة[1].

فينسب أنصار فكرة "الذخر الإستراتيجي" خدمات ومزايا إلى إسرائيل، يمكن أن تستفيد منها الولايات المتحدة، هي التالية:

---

(1) Camille Mansour, Beyond Alliance, Columbia University press 1994 P188 – 194 G.Bard, the Fundamentals of the special U.S Israel Relation, in congress No 11-12-1/1993 P20.

1- **الموقع الجغرافي:**

لقربها من الخليج العربي تعتبر إسرائيل قاعدة إستراتيجية يمكن لقوات التدخل السريع الأميركية الانطلاق منها لتنفيذ أي عمل عسكري في الشرق الأوسط.

2- **البنية التحتية المجهزة للتعبئة العسكرية:**

تمتلك إسرائيل أفضل المنشآت العسكرية في المنطقة، وموانئها قادرة على استقبال أضخم السفن وأكثرها تقدماً، ومطاراتها مجهزة لهبوط وإقلاع مختلف أنواع الطائرات، إضافة إلى منشآت الصيانة للسلاح الأميركي.

3- **القدرات الدفاعية:**

لإسرائيل قدرة على حماية القوات الأميركية التي تستخدم منشآتها من أي هجوم جوي أو بري واسع النطاق.

4- التجارب، الأبحاث والتطوير، الاستخبارات:

لدى الإسرائيليين تجربة حقيقية في ظل ظروف قتالية مشابهة للظروف التي يمكن أن تتعرض لها قوات التدخل السريع الأميركية في المنطقة. وإسرائيل هي التي عرفت الأميركيين على أسلحة السوفيات وتكتيكاتهم الحربية المستخدمة في الجيوش العربية.

ويمكن لمراكز الأبحاث والتطوير الأميركية أن تستفيد إلى حد بعيد من اختبار الجيش الإسرائيلي للأسلحة التي يحصل عليها من الولايات المتحدة. وأن يساهم الإسرائيليون لها في إقناع البلدان الأخرى بجدوى امتلاك هذا السلاح.

كما أن المعلومات الاستخبارية التي يزود الإسرائيليون بها عن العقليات والمفاهيم والأنظمة السياسية لبلدان الشرق الأوسط لا تقدر بثمن.

5- القدرة على التدخل:

تمتلك إسرائيل قدرة على ردع الهجمات غير النووية وقدرات عملانية عظيمة تجعلها واحدة من دول حلف الأطلسي، وعامل استقرار في منطقة الشرق الأوسط التي شهدت عدداً من الأحداث والتطورات التي كان يمكن أن تهدد المصالح الأميركية لولا وجود القوة العسكرية الإسرائيلية بمواصفاتها وقدراتها العالية (حماية السعودية من عبد الناصر، إنقاذ من غزو سوري محتمل...)[1] الخطة المعدة للتنفيذ لضرب المفاعل النووي العراقي...

وقد بدأ التخطيط للعملية في مطلع 1980 عندما قررت إسرائيل رفع مستوى اهتمامها بما يجري في العراق من تطوير للأسلحة بعد أن بلغها أن هذا البلد يحاول الحصول على مواد تساعده في صنع القنبلة النووية. وكان الموساد يراقب بالتعاون مع أجهزة استخبارات أخرى في العالم برامج التسلح العراقية خطوة خطوة بدءاً بالعمليات الحربية "خلال الحرب الإيرانية العراقية" والتصوير بالأقمار الصناعية وحتى رصد العلماء العراقيين الخبراء في الأسلحة عموماً وفي شؤون الذرة بشكل خاص وتحركاتهم داخل العراق وخارجه.. فلاحظ أن عدداً منهم يسافرون إلى كل من فنلندا والبرازيل وباكستان وبعض الدول الأوروبية للمشاركة في مؤتمرات ودورات علمية تتعلق بالذرة... وفي شهر حزيران "يونيو" 1980 التقى كبار علماء الذرة العراقيين "الأعضاء في اللجنة العليا للطاقة النووية" مع عدد من أصحاب الأفران الذرية في إيطاليا وفرنسا وبدا أن الهدف هو إقامة فرن ذري في العراق لأهداف مدنية وفوجئ الأوروبيون بأن العراق يطلب الحصول "على اليورانيوم المخصب 93" والذي يصلح لصنع القنبلة النووية بالرغم من الأهداف السلمية للخيارات العراقية، خصوصاً وأن الموساد الإسرائيلي قد قام في نيسان 1979 بتدمير قلب الفرن النووي للمفاعل العراقي "اوزوريس" في مخازن بلدة "لاسين سورمير" في ميناء طولون الفرنسي عشية إرساله إلى بغداد.

Camille Monsour, op. cité p244. (1)

وتجدر الإشارة إلى أنه يعود الطرح العراقي لامتلاك السلاح النووي وتحقيق انعطافة قوية في البناء العسكري إلى عام 1959 أي بعد عام من ثورة 14 تموز يوليو 1958 التي قادها عدد من الضباط العراقيين ضد الحكم الملكي في العراق حيث تم توقيع اتفاق أولي مع الاتحاد السوفيتي السابق وذلك من أجل التعاون النووي.

وفي تموز 1960 تم التوقيع على بروتوكول نهائي لبناء مفاعل نووي تجريبي صغير للأغراض السلمية بطاقة 2 (ميغاواط) في التويثة، بين العراق والاتحاد السوفييتي وبالفعل سلمت موسكو بغداد اليورانيوم 235 المخصب بنسبة عالية وبادرت إلى تأهيل وتدريب وتعليم خبراء عراقيين لإدارته.

ومنذ بداية السبعينات التفت العراقيون إلى فرنسا للحصول على التقنيات الغربية المتقدمة والمتطورة في مجال التسلح النووي وجاءت زيارة السيد جاك شيراك إلى بغداد في كانون الأول عام 1975 عندما كان رئيساً للوزراء لتكلل التعاون الفرنسي العراقي في صورة مفاعل يعمل بالماء المخفف واليورانيوم المخصب بنسبة 93% وتوجت الاتفاقات بعد الزيارة الناجحة التي قام بها الرئيس صدام حسين إلى فرنسا، لتكتمل الصورة ويتكامل عمل لجنة الطاقة الذرية التي كان يرأسها الرئيس صدام حسين بنفسه...

وهو سعى جدياً لامتلاك كل عناصر القوة عن طريق الإعداد لقنبلة نووية وذلك انطلاقاً من أهمية هذا الإنجاز في تحقيق توازن عسكري حقيقي مع إسرائيل التي أعلنت رسمياً ومنذ عام 1954 إنشاء أول لجنة للطاقة الذرية بعد موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على تأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية باقتراح من الولايات المتحدة الأمريكية. وطوال السنوات الماضية كانت العراق وسوريا والجزائر ومصر، الدول العربية المرشحة لتقف بمواجهة إسرائيل نووياً.. ولكن حرب حزيران "يونيو" 1967 شلت الحلم النووي المصري وفرضت أوضاعاً داخلية غير مستقرة.

ساعدت الأوضاع الاقتصادية المميزة للعراق بعد تأميم شركات النفط، والاستقرار السياسي النسبي إثر قيام التحالف بين عدد من الأحزاب السياسية في جبهة وطنية إلى المساهمة في توقيع اتفاق في 18 تشرين الأول 1975 مع فرنسا للتعاون النووي... وتم توفير الإمكانيات المادية والأجهزة العلمية وتجنيد آلاف العلماء العراقيين إضافة لمجموعة كبيرة من المهندسين الذي قطعوا شوطاً كبيراً عن طريق إنجاز بناء المفاعل المنشود كما استعان العراق بعلماء من خارج العراق ومن أشهرهم يحيى المشد الذي لاحقه الموساد الإسرائيلي على خلفية عمله في بناء مفاعل تموز وقتله في باريس يوم الجمعة 13 حزيران 1980.

وقد ساهمت ظروف الحرب مع إيران بالحصول على مساعدات تقنية أجنبية، إذ تعاطفت معظم الدول العربية والأجنبية مع العراق، فبادرت بعض الدول الأوروبية لفتح مراكز البحوث للعلماء العراقيين.

ويشار إلى أن الدكتوران حسين الشهرستاني وجعفر ضياء جعفر من أوائل الخبراء العراقيين الكبار في المجال النووي بين عامي 1970، 1980 فالدكتور الأول متخصص بالكيمياء النووية والدكتور الثاني

متخصص بالفيزياء النووية وأحدهما يكمل الآخر وكانا مستشارين لرئيس لجنة الطاقة العراقية الرئيس صدام حسين...

إلا أن الدكتور حسين الشهرستاني أصبح معارضاً وقضى (11 سنة) في السجن لرفضه استمرار العمل في القنبلة النووية المؤسس لها..

ولكن ما الذي حصل بالفعل لهذا المفاعل الحلم في صباح يوم السابع من حزيران عام 1981؟

قام الكيان الصهيوني بقصف المفاعل النووي العراقي في ذكرى نكسة حزيران المشؤومة بثماني طائرات من طراز أف 16 الأمريكية الصنع بعد أن قامت أجهزة المخابرات في الجيش الصهيوني بالاستعدادات الدقيقة لقصف الموقع الواقع على بعد 17 كلم من بغداد، هذه الطائرات كان يجب أن تسلم أصلا لشاه إيران في عام 1982، ولكن بعد زوال الشاه تم تسليمها للكيان الصهيوني.

وقد تدرب الطيارون الصهاينة على الطائرات الثمانية منذ وقت طويل وبسرية متناهية على التحليق على علو منخفض خصوصاً فوق قبرص والبحر الأحمر خوفاً من كشفها من قبل الرادارات العراقية كما أنشأوا مفاعلاً كارتونياً في صحراء النقب شبيهاً بالمفاعل العراقي للتدريب على قصفه.

وكان أصغر هؤلاء الطيارين إيلان رامون الذي أصبح أول رائد فضاء صهيوني وقتل في الأول من شباط 2003 خلال تحطم المركبة الأميركية الفضائية كولومبيا.

كما شارك 230 صهيونياً في هذه العملية، وحث رئيس الأركان الصهيوني حينها الجنرال رافاييل إيتان الذي كان يخشى حصول تسريب لأخبار العملية رئيس الوزراء مناحيم بيغن على إعطاء الأمر للبدء بالعملية كما أشرنا[1]، واشتركت في العملية 8 طائرات (فالكون – ف16) مقاتلة كما أشرنا وقاذفة في بطن كل منها 900 كيلو جرام قنابل ثقيلة موجهة بأشعة الليزر... تغطيها 8 طائرات أخرى (إيجل – ف15) (مزودة بصواريخ جو – جو طراز "سبارو وسسايدوندر" وبها خزانات وقود إضافية وأجهزة تشويش الكترونية. وقد عبرت الطائرات خليج العقبة على علو منخفض... وبعد 1200 ميل قطعتها الطائرات بسرعة 600 عقدة وصلت إلى الهدف في الساعة السادسة و 25 دقيقة بالتوقيت المحلي... الخامسة و39 دقيقة بتوقيت إسرائيل... في ذلك التوقيت بالضبط ارتفعت مجموعة القاذفات لتفرغ ما في أحشائها من قنابل فوق قبة المفاعل النووي الضخمة التي تقع في ضاحية "التوثية" القريبة من بغداد والتي تحوطها تلال صغيرة وأشجار نخيل مثمرة.. واستغرقت العملية 3 دقائق انسحبت بعدها الطائرات بزاوية تجعلها تتلافى صواريخ سام السوفيتية... وتريثت الطائرات قليلاً لتلتقط صور جوية للذكرى.. وللعبرة.

انطلقت الطائرات الصهيونية من إيلات على البحر الأحمر وحلقت على علو منخفض فوق صحراء السعودية التي لم تعلن راداراتها رصد الطائرات الصهيونية. بالرغم من رؤيتهم لطائرة البوينغ الإسرائيلية التي

---

(1) السادة السادسة والربع من يوم الأحد 7 – يونية 1981.

زودت الطائرات المهاجمة بالوقود[1] كانت الصواريخ التي أطلقت على المفاعل وعددها 16 تزن الواحدة منها 900 كلغ إلا أن تسعة فقط انفجرت وسبعة لم تتفجر منها واحدة سقطت على مخزن اليورانيوم ولم يكن اليورانيوم داخل المفاعل بل خارجه ولهذا لم تحدث كارثة بيئية لأن العراق كان متحسباً من محاولات إيران لقصف المفاعل فلم يضع الوقود داخل المفاعل. كان العراق قد أجرى قبل حوالي يومين من قصفه تجربة عملية لتشغيله استمرت 72 ساعة وهي آخر تجارب الاستلام وعددها 11 تجربة بغية الموافقة على تسلمه من الجانب الفرنسي الذي كان في بغداد لغرض التوقيع على التسليم حتى أن أحد المهندسين قتل في الغارة عندما كان يكمل أعماله فيه.

وتقتضي الإشارة إلى أن هذه العملية لم تكن لتتم لولا مساندة وكالة الاستخبارات الأميركية للعملية والمساهمة في التخطيط لها والذي سأحاول تأكيده من سياق الوقائع والمواقف والأحداث، حيث ثبت قيام الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بصور المفاعل ومعلومات تحدد موقعه عن طريق رصده بالأقمار الصناعية، ولم يثوانَّ العلماء الفرنسيون عن تزويد وإمداد إسرائيل بالمعلومات من خلال عالم كان في قائمة العلماء الأجانب الذي شاركوا في بناء المفاعل[2].

ساد الصمت طوال الأربع وعشرين ساعة التي أعقبت الغارة من العراق أو إسرائيل أي إعلان لأن هنالك من كان يعتقدان أن ضرب المفاعل النووي هو نتيجة صفقة مع الولايات المتحدة[3]. رغم أن المنطق يؤكد عكس ذلك.

---

(1) برقية سرية رقم 1551 قسم المصالح الأميركية في بغداد إلى وزير الخارجية تاريخ 8 حزيران 1981.

(2) جريدة نيويورك تايم 9 حزيران 1981 ص 3.

(3) جريدة الوفد المصرية 29/ حزيران 1981 مقال محمد جلال كشك يقول إن ضرب المفاعل النووي العراقي كان نتيجة اتفاق مسبق أو صفقة بين الولايات المتحدة الأميركية والنظام العراقي كشرط لمعاونة العراق في حربه مع إيران.. ونسب التدمير لإسرائيل كجزء من الدعاية السوداء لرفع شعبية صدام حسين في العالم العربي والإسلامي وتشويه صورة إيران لكي تبدو كأنها شريك في المجهود الحربي مع إسرائيل ضد العراق وسيق ضمن هذا الإطار التأكيد على عدم قيام القوات الجوية أو المدفعية المضادة للصواريخ بالتصدي للطائرات الإسرائيلية.

*** واقع الأسلحة التي حصلت عليها إسرائيل من الولايات المتحدة الأميركية:**

صواريخ مختلفة 916؛ صواريخ أي م 9 – 300؛ قذائف عيار 175 – 4000؛

مورتر – 71000؛ عربات استشفاء م 88 – 25؛ ناقلات جندم 113 – 153؛

دبابات م 60 – 49؛ طائرات ف 15 – 5؛ صواريخ تاو – 847؛

قنابل ماركس 84 – 1000؛ قذائف 175 – 25000؛ صواريخ هوك – 153؛

ناقلات مورتر م 125 – 28؛ هاوزم 109 – 11؛ سيارات إسعاف 84؛

وعليه فقد حصلت إسرائيل على ما يعادل بليوني دولار أسلحة في هذه المرحلة[1] حاول بعض الشيوخ في إدارة ريغان إلى إعلام إسرائيل عن منعها لاستخدام ترسانتها الهائلة المتوفرة والمقدمة لأغراض هجومية، إلا لأنه تم تحريف الهدف فانحصرت النقاشات في شكوى إسرائيل حول نقل سوريا لصواريخها الدفاعية الجوية إلى لبنان، فانحرفت النقاشات لحماية إسرائيل، وكان لا بد من اتخاذ خطوة فسهلت الولايات المتحدة صدور القرار 487 الذي جرم إسرائيل لقصفها المفاعل النووي السلمي[2] وفرض عليها التعويض للعراق.

---

(1) برلوتر، دقيقتين فوق بغداد – مطبعة كورجي، لندن 1982 ص 43.

(2) قرار 487 تاريخ 19-6-1981 الذي جرم إسرائيل لقصفها المفاعل النووي السلمي.

إن مجلس الأمن اطلع على مضـمون S/Agenda/2280 إن مجلس الأمن وقد نظر في جدول الأعمال المنشـور تحت رقم S/14509 البرقية المؤرخة في 8 حزيران/1981 الصادرة عن وزارة الخارجية العراقية وقد أخذ في اعتباره التصريحات المتعلقة بهذا الموضوع في جلسات المجلس 2280 حتى 2288، وإذ يحيط علماً بتصريحات مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بهذا الموضـوع في مجلس إدارة الوكالة بتاريخ 9 حزيران/يونيو 1981، وبتصريحاته في جلسة مجلس الأمن رقم 2288 بتاريخ 19 حزيران/يونيو 1981. وإذ تحيط علماً فوق ذلك بالقرار الذي تبناه مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 12 حزيران وإذ 1981S/14532 حول "ضـرب إسـرائيل لمركز الأبحاث النووي العراقي ونتائجه بالنسبة إلى الوكالة" يدرك بوضوح أن العراق طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1970، وأن العراق قبل بموجبها ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بجميع أنشطته النووية، وأن الوكالة قد صرحت أن ضماناتها قد طبقت بشكل مقبول حتى هذه الساعة.

وإذ يلاحظ فوق ذلك أن إسـرائيل لم تتقيد بمعاهدة عدم انتشـار الأسـلحة النووية، وإذ يسـاورها بالغ القلق للخطر الذي يتعرض له السـلم والأمن الدولين بسـبب الغارة الأمريكية المعتمدة على المفاعل النووي العراقي في 7 حزيران إذ أن ذلك يهدد في كل لحظة بانفجار في المنطقة له نتائجه الوخيمة على المصالح الحيوية لجميع الدول.

وإذ يأخذ في اعتباره الفقرة 4 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة: "تمتنع الدول الأعضـاء في المنظمة، في علاقتها الدولية، عن اللجوء إلى التهديد بالقوة أو استعمالها سـواء ضـد سلامة أراضي جميع الدول أو استقلالها السياسي، أو بأي شكل آخر لا يتلاءم وأهداف الأمم المتحدة.

1- يشجب بشدة الغارة العسكرية الإسرائيلية التي تشكل خرقاً فاضحاً لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ السلوك الدولي.

2- يطلب من إسرائيل الامتناع في المستقبل عن القيام بأعمال من هذا النوع أو التهديد بها.

3- يعتبر فوق ذلك أن الغارة المذكورة تشكل تهديداً خطيراً لكامل نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي عليها ترتكز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

4- يعترف من دون تحفظ بالحقوق وغير القابلة للتصـرف للعراق ولباقي الدول، وخصـوصـاً الدول النامية منها، في العمل لوضـع برامج تقنية ونووية لتطوير اقتصـاد وصـناعة تلك الدول للغايات السلمية بحسب حاجتها الحالية والمستقبلية، بما فيه تلك الغايات المعترف بها دولياً في نطاق عدم انتشار الأسلحة النووية.

5- يطلب من إسرائيل أن تضع فوراً منشآتها النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

6- يعتبر أن العراق الحق في التعويضات الملائمة عن الدمار الذي كان ضحيته والذي اعترفت إسرائيل بمسؤوليتها عنه.

7- يطلب إلى الأمين العام إعلام مجلس الأمن، بانتظام، بسير تنفيذ هذا القرار.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم 2288، بالإجماع.

ويبقى السؤال هل من مصلحة الولايات المتحدة أن تتخذ موقفاً مغايراً لموقفها الحالي المتحيز بشكل واضح إلى جانب إسرائيل؟ ما الذي جعل العرب يعتقدون أن سياسة الولايات المتحدة في المنظمة تتعارض ليس فقط مع المصالح العربية، وإنما تتعارض أيضاً مع المنطق كما تفرضه المصالح الأميركية ذاتها.=

وعليه لا بد من القول أن عملية تدمير مفاعل تموز العراقي عام 1981 مثلت صدمة حقيقة للذين راهنوا على هذا المشروع ورغم محاولات البحث عن أسباب تمكن إسرائيل من اختراق جدار السرية الذي استند إليه المسؤولون عن بناء المفاعل إلا أن الأمر يتطلب مراجعة للظروف التي رافقت بناء المفاعل وصولاً إلى العملية الإسرائيلية التي أودت بآمال العلماء العراقيين الذين بذلوا في بنائه جهوداً أقل ما يمكن وصفها بأنها غير عادية. من المعروف أن إسرائيل تملك ومنذ سنوات طويلة قنبلة نووية تحتفظ بها كعامل ردع يساعدها على ضمان تفوقها العسكري على الدول العربية مجتمعة، وكانت إسرائيل "وما زالت" تعتقد أن احتمال ظهور الخطر العربي مع تخلص العرب من عقدة القراءة حسب التعبير الإسرائيلي.

ثالثاً: المساعدات العسكرية الأميركية وحلفاء ها للعراق:

خلال فترة إدارة الرئيس الأمريكي ريجان، بدأ يظهر بوضوح أو بغموض أقل التزام الولايات المتحدة بالتفوق النوعي لإسرائيل. فعلى سبيل المثال في 2 آذار سنة 1982 وخلال مناقشة المساعدات الأمريكية الخارجية أمام لجان الكونجرس صرح مساعد وزير الخارجية الأمريكي بأنه يلزم أن تحافظ إسرائيل على تفوقها النوعي مع قدراتها العسكرية؟ إلا أنه بالرغم من هذه التصريحات فإنه يمكن القول أن ثغرة السبق النوعي بين إسرائيل والسعودية على سبيل المثال قد تقلصت باستلام السعودية لطائرات الإنذار المبكر (Awacs) والتي تشير بعض الدراسات إلى أنها كانت تمتلك تفوقاً نوعياً على نوع الطائرات التي تسلمته إسرائيل. ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الطائرات في بدء عملها بالسعودية كانت في يد أطقم الملاحين والطيارين الأمريكيين، مثلما أدت اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية إلى تقليل فترة السبق النوعي لإسرائيل حيث حصلت مصر على المقاتلات (F-16) عام 1983، أي بعد ثلاث سنوات من حصول إسرائيل عليها.

وقد أضافت إدارة الرئيس ريجان إلى مفهوم التفوق النوعي لإسرائيل بعداًً جديداً يزيد عن مجرد نوعية المعدات التي توردها الولايات المتحدة لإسرائيل، حيث اتسعت الدائرة إلى مجال نقل التكنولوجيا، بما

=إن التساؤلات المثارة تقتضي طرح الملاحظات الآتية:

الملاحظة الأولى: أنه في الوقت الذي تنظر فيه الولايات المتحدة إلى علاقاتها مع دول المنظمة من منظور مصــــلحي متكامل، تميل الدول العربية إلى التمييز بين علاقاتها الإنفرادية مع الولايات المتحدة من ناحية، وبين صراعها مع إسرائيل وموقف الأخيرة منه، من ناحية أخرى.

ويتضح المنظور الأميركي في الربط بين التحالف الإستراتيجي مع إسرائيل، والذي في إطاره تلتزم الولايات المتحدة بضمان أمن إسرائيل، وضمان تفوقها العسكري على جيرانها من ناحية، وبين توثيق علاقاتها مع الدول العربية الصديقة، مع الحرص على أمن واستقرار هذه الدول، لكن في إطار علاقتها الإستراتيجية مع إسرائيل، من ناحية أخرى.

الملاحظة الثانية: مرتبطة بالأولى، لأن افتراض الفصل من دون أساس يعكس نوعاً من الالتباس بين أولوية المصالح الوطنية، وبين المصالح القومية التي تربط بين العرب. كان يفترض في المصالح القومية أن تكون صمام أمان أساسي لأمن واستقرار الدولة الوطنية في العالم العربي.

الملاحظة الثالثة تتعلق بفشل الدول العربية في ثلاثة من أهم المحاور المتعلقة بأمنها: الأمن الإقليمي أو أمن الدولة ذاتها، والحدود، والصراع مع إسرائيل.

إن الملاحظات التالية تظهر صورة تداعيات الواقع العربي ومن خلاله العراقي في تلك المرحلة.

يشار إلى أن هناك طلب المقدم من لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان العراقي إلى وزارة الخارجية لرفع دعوى بالتعويض بالإسناد إلى قرار مجلس الأمن 487 جريدة الحياة – 25-1981/6 اقتراح النائب جابر حبيب جابر.

يسمح لإسرائيل في منظور إدارة الرئيس ريجان بزيادة إمكانياتها في التفوق النوعي للمنتج المحلي الإسرائيلي، وهو ما أصبح منذ توقيع إسرائيل على اتفاقية الكواكب (Strategic Defence Initiative) جزءاً من علاقات السلاح الأمريكية، كما يظهر أيضاً من خلال نقل التكنولوجيا الخاصة بالدبابات، والطائرة "لافى Lavy" "والصواريخ الإسرائيلية" "السهم Arrow" أو "حيتس Hetz" ومراحل تطوره المتعددة.

وقد أعطى هذا البعد الجديد فرصة للإدارة الأمريكية لتوسيع وزيادة إمداداتها العسكرية للدول العربية والمساهمة الصديقة والمساهمة في مسيرة السلام فإن استفاد العراق في ذلك، كانت هذه من رغبات الإدارة الأميركية المتحققة وتقتضي الإشارة إلى أنه في الوقت الذي كانت فيه أجهزة الإعلام الغربية تعمل على تحطيم صورة العراق لدى الرأي العام العالمي بسبب الحرب، فإن العراق يعتبر من المستفيدين الأوائل من البرامج الخاصة بالقروض والمدعومة من الولايات المتحدة أو التي تساهم فيها ومعها الولايات المتحدة، حيث يجري تصدير القمح وكامل المنتجات الغذائية الأخرى إلى العراق وبشروط سهلة وأسعار أقل من الأسعار السائدة، وعليه فإن كل الضجيج الإعلامي الذي أثير في تلك المرحلة لم يكن إلا من باب التشكيك السياسي الأميركي ومحاولة أميركية لإقناع العراق بأن الإجراءات العملية أي المساعدات وتقديم التسهيلات للحلفاء ما هي إلا المقياس أو المحك الذي على العراق أن يضعه في عين الاعتبار لدى تقييمه لأهداف السياسة الأميركية وللتوازن الذي كانت ترغب فيه في الحرب العراقية الإيرانية مع أفضلية للعراق في ذلك[1].

أما على صعيد المساعدات العسكرية، فقد كانت تظهر من خلال واقع مبيعات السلاح إلى العراق نتيجة الواقع الموجود في منطقة النفوذ والظروف المحيطة. وهذا ما سأرسم دلالاته من خلال تحديد مبيعات السلاح إلى العراق والشركات التي ساهمت في ذلك من خلال جنسيتها لنعمد بعدها إلى تحليل المصلحة الأميركية في ذلك:

*** مبيعات السلاح إلى العراق:**

باع الغرب العراق بين عامي 1982-1985 أسلحة ومعدات بمبلغ 43 مليار دولار وبعد اتفاق الهدنة مع إيران ارتفعت أرقام مشتريات العراق من السلاح بدلاً من أن تنخفض. والغرب هو الذي باع العراق 95% من مصانع الأسلحة الكيماوية والنووية والمواد الأولية اللازمة لذلك بالإضافة إلى ما يختص بالمدفع العملاق[2]. لا شك في أن الشركات المنتجة للسلاح سوف تستمر في سعيها نحو الربح بتصدير إنتاجها إلى أي مكان في العالم بأساليب ملتوية وفي خفية عن مراقبة الدولة. ولكن لا يوجد شركة في العالم

(1) يحي حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية العالمية، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والنشر 1997، جزء 2 ص 87.

(2) حين تشتري شركة في دولة ألف طن من الصلب الخام وعشرة أطنان من حامض الكبريت ومائة طن من القطن لصنع السلاح والمواد المتفجرة يجب أن يظهر في جداول التصنيع عدد قطع السلاح الذي أنتج ووزنها الإجمالي وعدد الطلقات ووزنها ووزن البارود الداخل فيها بحيث تتوازى كميات الخامات مع الكميات المصنعة. ومن جداول المبيعات للشركة يعرف المشترون وماذا اشتروا وكيف سددوا الأثمان. بالطبع لا يمكن ضبط كل التفاصيل بالدقة المطلوبة لوجود العدد من الطرق الملتوية التي تلجأ إليها شركات السلاح للقفز عن جدران المراقبة. ولكن بالإجمال لا يمكن لشركة تنتج السلاح أن تتصرف بكميات ذات شأن بدون أن تعرف الجهات المسؤولة عن ذلك.

تستطيع إنتاج وتخزين كميات كبيرة دون علم الدولة أو دون افتضاح ما تفعل. فمراقبة الدولة الروتينية لتلك الشركات الإستراتيجية الهامة فيها من الدقة ما يكفي لتتمكن من الإشراف الحقيقي على قوام من يشتري السلاح[1]، ولا تكتفي الدولة بنتائج المراقبة من خلال الإطلاع على دفاتر الشركات المنتجة إنما تشارك في ذلك أجهزة استخبارات كل دولة لأن وصول إنتاج هذه الشركات إلى دول غير صديقة له أثر حيوي على سياسة الدول وعلى أمنها. وانطلاقاً من ذلك نقول بإصرار أنه لا توجد شركة في دولة غربية أو شرقية صدرت عتاداً أو مواداً بكميات محسوسة إلا ولدى تلك الدولة معلومات عنها. ولو تعمدت تلك الدول حقاً منع تصدير السلاح ومنع وصوله إلى الدول الأخرى لما أمكن للشركات إخراجه من الحدود. ولا يشكل التعقيد الصوري لتصدير الأسلحة إلى الدول المحظور البيع إليها إلا ذريعة لاحتلاب أكبر الإثمان من راغبي الشراء تحججاً بالمصاعب التي تواجه الشركات أثناء تحرير الصفقات.

ولا بد من التأكيد على واقع التعاون الإستراتيجي الأميركي الإسرائيلي الذي فرض أولويات على الولايات المتحدة لا يمكن تجاوزها وهي ظهرت معنا في سياق البحث في عنوان ميدان التعاون الإستراتيجي والذي يفرض معرفة كل أنظمة التسلح العربية ووقائعها والاهتمام بالبرامج العسكرية لدى هذه الدول وخاصة العراق والاستعداد العسكري الإسرائيلي في مواجهته والتحرك المباشر تجاهه[2] وقد حددت بالتالي:

1- أسلحة نووية عربية.

2- جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل الأخرى غير النووية.

3- برامج الصواريخ العربية طويلة المدى.

4- برامج الصواريخ العربية المتوسطة المدى.

5- وسائل الاتصال العسكرية بجميع أنواعها.

6- الطائرات الهجومية المقاتلة.

7- الطائرات الإلكترونية ذات الأهداف العسكرية البحتة.

8- الطائرات ذات القدرة السريعة في تنفيذ أهدافها.

9- جميع الأدوات العسكرية الأخرى الخاصة بمختلف أنواع الأسلحة التقليدية "دبابات – مدافع ثقيلة – قنابل".

10- الترسانة البحرية العربية المتقدمة بالغواصات.

---

(1) يوضح وليم لوثر الذي ألف كتاب المدفع العملاق والذي يورد تفاصيل دقيقة عن قصة هذا المدفع منذ أن عرضه مصممه الكندي د. جيرالد بول على الولايات المتحدة ثم على دول أخرى بما فيها إسرائيل وحتى مصرعه بأيد إسرائيلية كيف أن جيرالد لم ينفذ أية خطوة أساسية في صفقة صنع المدفع في العراق إلا بعد إعلام المخابرات البلجيكية، حيث كان مركز نشاطه، والمخابرات البريطانية أيضاً، بل والمخابرات الإسرائيلية التي قتلته في نهاية المطاف. (صفحات 178-194-208).

(2) نيل غرفت، أسرار الحروب، ترجمة إياد ملحم، دار الحسام للطباعة، بيروت 2002 ص 122.

إذا كانت هذه هي اللاءات الإسرائيلية كاستحقاقات على الولايات المتحدة فأين كان الواقع العراقي في ميدان المساعدات والمشتريات في ذلك الشركات الأميركية التي قدمت المساعدات العسكرية أو المواد المساعدة في الصناعة الحربية للعراق[1] هي:

سنتر دنرز كونترول	الولايات المتحدة	فيروس حمى
ترديغ	الولايات المتحدة	مؤشرات سارين
كولاك	الولايات المتحدة	مؤشرات كيميائية
نوكرافت ميركانتيل	الولايات المتحدة	مؤشرات كيميائية
كوربورشن	الولايات المتحدة	أسلحة كيميائية
لومرس كرست	الولايات المتحدة	أوكسيد الإيثلين
الكترونيكس	الولايات المتحدة	صواريخ / حاسبات
هيولت باكارد	الولايات المتحدة	حاسبات صواريخ
سالينتفيك اتلنت	الولايات المتحدة	حاسبات صواريخ
ويلترون	الولايات المتحدة	نظم حواسب
إكس ويشنز	الولايات المتحدة	عناصر آلية / صواريخ
كونسارك	الولايات المتحدة	أفران عالية الحرارة
بنك ب.ن.ل	الولايات المتحدة	تمويل أسلحة صاروخية
سنتر فوجال	الولايات المتحدة	آلات وأدوات
شيشيكو	الولايات المتحدة	أسلحة صاروخية
نيكترونيك	الولايات المتحدة	حاسبات الكترونية
تكسرونيكس	الولايات المتحدة	حاسبات صواريخ

وهذا يظهر أن دور الشركات الأميركية كان محدوداً وأغلب العقود أو الهبات أو المساعدات المنفذة كانت للصناعة الحربية.

(1) تم إستخراج هذه المعلومات واستخلاصها من أعداد متفرقة من الفكر الاستراتيجي العربي الصادرة عن مجلة الإنماء العربي الأعداد 1981/3، 13و1985/14، 1987/19، 1988/25 –بيروت.

وقد تم تبني الأرقام بعد الرجوع إلى عدة مصادر Military Balance التي تصدر عن (International Institue for Strategic Studie (London. الأعداد 1979 ص 44 – 1980 ص 46 – 1980 ص 46 – 1981 ص 56 – (1981-1982-1983-1984-1985) ← ص 60-61-62. ومنشـــورات Center for Strategic and International Studie. وتقارير الوزارات US. Arrmes Contral and) Disarmement Agancy 1984-1989) والمرجع Antony Gordes man: tsends in the Military Balance and Arrmes SalesAfter the GulfWar P: 127. مع المرجع: قاسم محمد جعفر، ميزان القوى العسكرية في منطقة الشرق الأوسط – مجد 1985 – بيروت ص 219. مضاف إليها مواقع متفرقة من الانترنت.

http/www.globalsecurity.org

www.netiram.com/Mtdocs

ولكن الأرقام التي قدمت هي نتيجة مقاربات وتقديرات وحسابات وضعت من قبلنا بعد حصرها وتدقيقنا بها.

لكن كان الدور الأشمل من خلال دول حلف الأطلسي والشركات التي سنظهرها لندرك حجم المساعدات وواقع السلاح والخبرات والتدريبات التي تتطلبها هكذا مساعدات وتناقضات الواضع مع ما أعلنته الولايات المتحدة من واجبات الحد من التسلح.

سنعرض للشركات التي تعاقدت مع العراق بهدف اقتناء أسلحة متطورة غير الأميركية:

الشركة	البلد	صنف السلاح
كونوسلت	النمسا	سلاح كيماوي
كوسولتوكو	النمسا	سلاح كيماوي
إيمرش آسمان	النمسا	سلاح كيماوي
بنيابارغ	النمسا	سلاح كيماوي
لينهارد	النمسا	سلاح كيماوي
نيو برغر	النمسا	سلاح كيماوي
سيرفي	النمسا	سلاح كيماوي
دلتكونسولت	النمسا	سلاح كيماوي
دلتا سيستم	النمسا	سلاح كيماوي
بنك جيروز نترال	النمسا	تصميم صواريخ
هيوتر وشراد	النمسا	تصميم صواريخ
إيلبو	النمسا	تصميم صواريخ
دانزل	النمسا	طوافات
هيرتنبرغ	النمسا	شعائل حرارية
ستير دملر	النمسا	رصاص معدني
فويست	النمسا	قذائف صاروخية
فيلبس بتروليوم	بلجيكا	غليكول
ملشيمي	البلاد المنخفضة	أسلحة كيماوية
ترانسبنك أنديل	الهند	أسلحة كيماوية
أوسيدت	إيطاليا	أسلحة كيماوية
مونتغيدون	إيطاليا	أسلحة كيماوية
مونتغيدون	إيطاليا	أسلحة كيماوية
س . ن . آ	إيطاليا	أسلحة كيماوية
تكنيتروا	إيطاليا	أسلحة كيماوية
سايا . ب . ب . د	إيطاليا	وقود صواريخ
أروماك	إيطاليا	صواعق صواريخ
سايا تكنيك	إيطاليا	نووي / خلايا
بنك ب . ن . ل	إيطاليا	أسلحة صاروخية
داتيلي	إيطاليا	أسلحة صاروخية
إيلغا	إيطاليا	أسلحة صاروخية
إيلغا / ج	إيطاليا	أسلحة صاروخية
سوسيتا فوسين	إيطاليا	قطع المدفع العملاق
مينولتا	إيطاليا	أسلحة صاروخية
ترانس تكنو	إيطاليا	صواريخ
كونسن	إيطاليا	صواريخ
كونسن . س . آ . م	إيطاليا	صواريخ
شيمادكس	إيطاليا	نووي
ن . تريدكوسلنتك	إيطاليا	صواريخ

كازا	إيطاليا	أسلحة صواريخ
تربيلان	إيطاليا	أسلحة صاروخية
بوفور	إيطاليا	صواريخ
كانيرا	إيطاليا	صواريخ
ماتركس تشرشل	إيطاليا	صواريخ
ن . آ . آ . ر	إيطاليا	رؤوس صواريخ
س . ر . سي	إيطاليا	وصلات أنابيب
ت . م . ج	بريطانيا	صواريخ
تراشستيكنو	بريطانيا	صواريخ
كونسارج للهندسة	بريطانيا	نووي
استراهو لدينغر	بريطانيا	أسلحة صواريخ
ب . س . آ	بريطانيا	أسلحة صواريخ
إيفل تروست	بريطانيا	أسلحة صواريخ
غلوبال تاكتيكال	بريطانيا	أسلحة صواريخ
هالي سوين	بريطانيا	سبر مناجم وصواعق
غلوبال تاكتيال / ج	بريطانيا	قطع المدفع العملاق
إن . تل . هايواي	بريطانيا	آلات وأدوات
ميد انترناشونال	بريطانيا	المدفع العملاق
شيفلد	بريطانيا	معدات المدفع العملاق
ولتر سومرز	بريطانيا	المدفع العملاق
سيباتا	بلجيكا	أسلحة كيماوية
المخازن المتحدة	بلجيكا	تصميم صواريخ
أمالغا تريدنغ	بلجيكا	المدفع العملاق
كوكريل	بلجيكا	المدفع العملاق
مصهر هريستال	بلجيكا	قوعد جوية
ريزرش كوربورشن	بلجيكا	المدفع العملاق
أفيبراس	البرازيل	برامج صاروخية
كومبان	سويسرا	إنذار كيميائي
كور ليمتد	سويسرا	سلاح كيماوي
كوندو بروجكت	سويسرا	قذائف صاروخية
كونسن	سويسرا	قذائف صاروخية
ويسنتيك	سويسرا	قذائف صاروخية
شوبلين	سويسرا	تركيبات نووية
شميد ميكانيك	سويسرا	أسلحة نووية
جورج فيشر	سويسرا	آلات تصنيع مدافع
فون رول	سويسرا	المدفع العملاق
فوق	سويسرا	وساطات تحويلية
أوشيم	فرنسا	إنذارات كيماوية
كاربون لورين	فرنسا	أسلحة كيماوية
فيد انتوستريال	فرنسا	أسلحة كيماوية
بيريب	فرنسا	أسلحة كيماوية
بريفوست	فرنسا	أسلحة كيماوية
س . ف . سي . إ م	فرنسا	أسلحة كيماوية
ساجم	فرنسا	نظم صاروخية
سيب	فرنسا	محركات صاروخية

س . ن . ب . إ ي	فرنسا	وقود صواريخ
فراما توم	فرنسا	وقود نووي للمفاعل
سان غوبان	فرنسا	تقنية نووية
تكنا توم	فرنسا	مفاعل نووي
أوزينو	فرنسا	فولاذ لمركز الدفع
انتر سباس	فرنسا	أشعة تحت الحمراء
تومسون	فرنسا	مصنع الكتروني
تيسا	ألمانيا الفدرالية	؟
جوزيف كوهن	ألمانيا الفدرالية	أسلحة بيولوجية
أنطون إيرل	ألمانيا الفدرالية	مختبرات متحركة
أفياتست	ألمانيا الفدرالية	ديناميك هوائي
ب . ب	ألمانيا الفدرالية	بحوث عسكرية
كارل زايس	ألمانيا الفدرالية	مختبرات كيماوية
هربرغر	ألمانيا الفدرالية	أسلحة كيماوية
دويتش	ألمانيا الفدرالية	بحوث عسكرية
آي . ب . آي	ألمانيا الفدرالية	أبنية مختبرات
أندو ورك	ألمانيا الفدرالية	آلات ومعدات
أنغرا بلان	ألمانيا الفدرالية	غاز الأعصاب
إيفيكو	ألمانيا الفدرالية	شاحنة مختبرك
كارل كوب	ألمانيا الفدرالية	معدات بيولوجية
إ م . ب . ب	ألمانيا الفدرالية	أسلحة كيماوية
بيلو بلنت	ألمانيا الفدرالية	معدات مصانع
بلانوكوف	ألمانيا الفدرالية	سموم
بروساغ	ألمانيا الفدرالية	معالجة مياه
كاست	ألمانيا الفدرالية	نظم صاروخية
ران بايرن	ألمانيا الفدرالية	أسلحة كيماوية
ريما لابور	ألمانيا الفدرالية	مواد سامة
سيغماشيمي	ألمانيا الفدرالية	أسلحة بيولوجية
سيغماشيمي (2)	ألمانيا الفدرالية	أسلحة كيماوية
فيت انجيرنيرك	ألمانيا الفدرالية	نظم صواريخ
د . ت . ب	ألمانيا الفدرالية	غاز الأعصاب
آ . ب . ج	ألمانيا الفدرالية	ذخائر
بلوهم ماشينيو	ألمانيا الفدرالية	حاسب الكتروني
بروان بوفري	ألمانيا الفدرالية	الكترونيات
ديملر بنز	ألمانيا الفدرالية	شاحنات صواريخ
ديغوتا	ألمانيا الفدرالية	أسحاث عسكرية صواريخ
ويرنر	ألمانيا الفدرالية	آلات صواريخ
بروجكتا	ألمانيا الفدرالية	نظم صواريخ
انتيغرال سوبر	ألمانيا الفدرالية	أسلحة صاروخية
انفورماتيك	ألمانيا الفدرالية	نظم صواريخ
ليغلد	ألمانيا الفدرالية	رؤوس صواريخ
م . آ . ن	ألمانيا الفدرالية	قطع قاذفات
ماشن فابريك	ألمانيا الفدرالية	آلات وأدوات
موسر فارك	ألمانيا الفدرالية	أسلحة صاروخية
م . ب. ب	ألمانيا الفدرالية	تدريب الكتروني

نيكل هامبروغ	ألمانيا الفدرالية	مناخ
برومكس	ألمانيا الفدرالية	قذائف صاروخية
راين ميتال	ألمانيا الفدرالية	قذائف صاروخية
سمينس	ألمانيا الفدرالية	وقود صواريخ
انترناشيونال	ألمانيا الفدرالية	قذائف صواريخية
ولد ريش	ألمانيا الفدرالية	آلات وأدوات
نيغمان	ألمانيا الفدرالية	قاذفات روكيت
فينس	ألمانيا الفدرالية	غرف باردة
دينغلر	ألمانيا الفدرالية	فولاذ خاص
إكسبورت	ألمانيا الفدرالية	معادن
فروستال	ألمانيا الفدرالية	أسلحة نووية
ميتالغورم	ألمانيا الفدرالية	آلات تصفيح
إينواغو	ألمانيا الفدرالية	حلقات مغناطيسية
ك . يو	ألمانيا الفدرالية	تقنية المفاعل النووي
ليو بولد	ألمانيا الفدرالية	فرن مرتفع الحرارة
م . آ . ن . تكنولوجي	ألمانيا الفدرالية	نووي
نوكيم	ألمانيا الفدرالية	نووي
سارستال	ألمانيا الفدرالية	نووي
ت . في	ألمانيا الفدرالية	نووي
آ . ب . ب	ألمانيا الفدرالية	أسلحة صاروخي
بوديروس	ألمانيا الفدرالية	تقنية صهر
ديمر بنز	ألمانيا الفدرالية	عربات أسلحة صاروخية
ديناميت نوبل	ألمانيا الفدرالية	متفجرات
فون	ألمانيا الفدرالية	وسائط نقل
هوشتيف	ألمانيا الفدرالية	أسلحة صاروخية
كلوكز	ألمانيا الفدرالية	وحدات إنتاج
كروس كويف	ألمانيا الفدرالية	أفران فولاذ
لاسكو	ألمانيا الفدرالية	مصانع أسلحة
ل . و . آي	ألمانيا الفدرالية	نظم صاروخية
لودفيغ هاو	ألمانيا الفدرالية	المدفع العملاق – صهر
م . و آ . ن . رولاند	ألمانيا الفدرالية	المدفع العملاق – قطع
مانسمان – ديماغ	ألمانيا الفدرالية	المدفع العملاق – قطع
مانسمان – ريكسروت	ألمانيا الفدرالية	أسلحة وذخائر
مانسمان – دويسبرغ	ألمانيا الفدرالية	أسلحة صاروخية
ماربوس	ألمانيا الفدرالية	وقود ثقيل
ماتوشكا	ألمانيا الفدرالية	مقدح صاروخي
م . ب . ب	ألمانيا الفدرالية	أسلحة صاروخية
رافنسبورغ	ألمانيا الفدرالية	أسلحة وذخائر
روهر غاز	ألمانيا الفدرالية	مكابس
شيرمر	ألمانيا الفدرالية	أدوات أسلحة صاروخية
س . م . س	ألمانيا الفدرالية	أسلحة صاروخية
ت . ب . ت	ألمانيا الفدرالية	صهر فولاذ
تيسن	ألمانيا الفدرالية	أسلحة صاروخية
زوبلن	ألمانيا الفدرالية	صهر فولاذ
دانغو	ألمانيا الفدرالية	أسلحة صاروخية معادن

كوربر	ألمانيا الفدرالية	صواريخ
معهد أدفانس	ألمانيا الفدرالية	المدفع العملاق – دراسات
ك . ب . س	ألمانيا الفدرالية	أسلحة كيماوية
إيروتش	أرجنتين	تصميم صواريخ
كوستش	أرجنتين	تصميم صواريخ
أنيتسا	أرجنتين	تصميم صواريخ

مؤسسة وشركة ومعمل وهي موزعة كما يلي:

3 للأرجنتين	16 فرنسا	12 إيطاليا
16 للنمسا	84 ألمانيا	1 اليابان
8 بلجيكا	1 اليونان	2 موناكو
1 البرازيل	2 البلاد الواطئة	1 بولونيا
11 سويسرا	1 الهند	1 جيرسي
		3 إسبانيا
1 السويد		
1 السويد		
17 بريطانيا		
17 الولايات المتحدة		

إن ما قدمنا هو صورة من محاولة تحقيق التوازن بين ما هو تنمية مدنية وتنمية عسكرية للتصنيع والحرب والإعداد والمواجهة، وهنا السؤال أين كانت تذهب هذه الخيارات المتعددة في ميدان التسلح، فإذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها قدمت خلال الحرب الإيرانية العراقية للعراق هذه المبيعات أو المساعدات أو المساهمات، فماذا كانت النتائج وهل النتائج تتماثل في المقدمات والأسباب والظروف المحيطة؟ أسئلة لا بد خلفت أزماتها في حرب الخليج الثانية وتركت تداعياتها على الخليج والأمة وفرضت واقعاً مؤكداً حول الضمانة الأميركية لدول الخليج العربي بعد أن كثر اللاعبون في ملعب واحد وبأدوات متناسقة وأحياناً متناقضة.

رابعاً: الضمانة الأمنية لأمن دول الخليج العربي:

قبل الحديث عن واقع الضمانة الأمنية لا بد من استعراض الأحداث المؤثرة بصورة موجزة للتأسيس عليها بالتصورات المعدة كخطط وإستراتيجيات وآليات لتوفير المصالح في تلك المرحلة.

أولاً: الحرب الإيرانية العراقية:

لم تكن أحداث أيلول 1980 بين العراق وإيران مفاجئة، فقد حمل المرشد العام للثورة الإيرانية طموحاً إقليمياً وشعوراً معادياً للنظام العراقي، ولم تكن المواجهة مستغربة بين توجهات الثورة الإسلامية في إيران ذات الأهداف المختلفة، وبين الأيديولوجية البعثية.

في 22 أيلول 1980 عبرت القوات العراقية الأراضي الإيرانية، واندلعت الحرب التي استمرت حتى 1988.

خلال هذه الفترة (ثمان سنوات) ترسخت العلاقات الأمريكية – الخليجية لتصل إلى صيغة الشراكة، وقد كانت أهداف هذه الشركة هي:

* إنهاء الحرب العراقية – الإيرانية دون فائز، دون تبديل في الحدود، أو اضطراب إستراتيجي لصالح أي من الطرفين، وتفشيل المد الثوري الإيراني، وتحجيم الطموح العراقي.
* الحفاظ على الممرات المائية، وينابيع الطاقة.
* الحفاظ على أراضي وأنظمة دول مجلس التعاون الخليجي.
* وفي أيار 1981، وقعت دول الخليج على قيام مجلس التعاون، وتمثلت الشراكة الأمريكية – الخليجية في الاتصالات مع الولايات المتحدة عبر مجلس التعاون جماعياً أو عبر العواصم ثنائياً.
* يمكن القول أن الولايات المتحدة أول من بارك قيام مجلس التعاون، وتعرف على أهدافه، ودعم توجهاته، وتمثل ذلك في:

- الاجتماعات الدورية التي تتم بين وزراء خارجية دول المجلس ووزير الخارجية الأميركي أو من يمثله سنوياً في إطار الأمم المتحدة.
- استضافة الرئيس الأمريكي ريجان لقاء الوزراء الخليجيين ثنائياً في البيت الأبيض، أوجماعياً في إطار الأمم المتحدة(1).
- اتساع الأجندة المشتركة فضلاً عن النفط، والأمن، والممرات، والحدود، الشأن الاقتصادي، وبدأ المفاوضات بين الطرفين لعقد اتفاقية تجارة حرة.
- اتساع الدور الخليجي في الشأن العربي، وبروز هذا الدور في رسم القرار العربي الذي يسوده الاعتدال، ودعم التوجهات نحو حل القضية الفلسطينية عبر المفاوضات، بالوسائل السلمية.

---

www.Iman.org/tib/krt-famming-ch7. (1)

يمكن القول أيضاً بأن الشراكة الأمريكية الخليجية التي ساهمت في هزيمة السوفييت في أفغانستان، وتطويق الثورة الإيرانية في طهران وإفشال التوسع العراقي في الخليج، وهزيمة المخطط العراقي في غزو الكويت، كلها عوامل أدت إلى الانحسار الأيديولوجي العربي، وانحسار دور المنظمات الفلسطينية، وتبني منظمة التحرير الخط التفاوضي، وتعاظم الحس الوطني الفلسطيني الذي عبرت عنه اتفاقية أوسلو، وتأييد دول الخليج لهذا التوجه، ثم تبنى خريطة الطريق التي تدعمها دول الخليج.

لا يمكن تجاهل دور القضية الفلسطينية في توتير العلاقات الخليجية – الأمريكية في السبعينات وقبلها، وانحسار هذا الدور في الثمانينات.

ثانياً: خلال مسيرة الحرب العراقية الإيرانية، تميزت الشراكة الأمريكية – الخليجية بثلاث مسارات:

1- دعم العراق أمنياً، ومخابراتياً، وعتاد أو أسلحة، ومادياً. بعد أن أصبح العراق دولة مركزية في وقائع الحرب، ومنطلقاً للدولة الساعية لاحترام الحدود المتوارثة بينها وبين إيران، وراغبة في التعايش مع النظام الإيراني ضمن شروط تحددها الإدارة الأميركية.

2- دعم العراق سياسياً في المنتديات الدولية وفي الأمم المتحدة.

3- الاستجابة لقرار قادة دول الخليج في لقائهم في كانون أول 1986، في أبو ظبي للاستعانة بالدول الصديقة لحماية ناقلات النفط الخليجية لا سيما الكويتية، التي تعترضها إيران في مياه الخليج وتأكيد الصفة الدولية للمرات المائية في المنطقة.

ويمكنني القول إن الدور الأمريكي في هذه الشراكة استند إلى قرار مجلس الأمن 552 في أيلول 1984 الذي صدر بعد شكوى خليجية جماعية، ضد تحرشات إيران في مياه الخليج.

لا شك بأن ترتيبات رفع العلم الأمريكي على ناقلات النفط، عجل في نهاية الحرب العراقية الإيرانية، حيث تضاعف الوجود العسكري الأمريكي، وفقدان المناورة من قبل إيران، وضياع المبادرة منها، وتصاعد الخلافات الإيرانية الداخلية حول جدوى الاستمرار في الحرب، وتعاظم العزلة الإيرانية، مضاف إليه دور الأسرة الدولية في رفض المنطق الإيراني[1].

في نيسان 1988، قضى الأسطول الأميركي على بقايا الأسطول الإيراني في الخليج ما تسبب باتخاذ إيران في أب 1988 قراراً بوقف إطلاق النار مع العراق، فأنقذ العراق وأفشلت إيران وتحكمت الشراكة الأميركية الخليجية بالأحداث والوقائع، وبطبيعة الحال تظهر الأحداث أن الوقائع فيها يحكمها مفهوم "توازن

---

(1) يراجع زين الدين الغنيمي وآخرون، منافذ العراق البحرية، الكويت 2004، ص 17.

القوى" والذي هو بطبيعته غير مستقر[1]، لاستناده دوماً إلى مقتضيات الأمن العسكري في المنطقة بدلاً من مفهوم الأمن الإقليمي التعاوني.

واضطرت دول مجلس التعاون الخليجي إلى تبني سياسة الخط الوقائي الرادع بالاستعانة بمظلة أمنية خارجية لموازنة الخلل في علاقات القوى لغير صالحها[2].

وقد ترتب على استمرار حالة عدم الاستقرار الإقليمي ارتفاع كبير في حجم الإنفاق الخليجي على التسلح لاقتناء نظم تسليح تمكن من إيجاد توازن نسبي بين مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي وإيران بصفة رئيسية، وبينها وبين العراق لشعورها بعدم حدوث تغير إيجابي ملموس على الفكر الإستراتيجي لقيادة النظام العراقي، مما دفع دول مجلس التعاون إلى الاستمرار في تبنى خطط دفاعية في مواجهة التهديدات الإقليمية، والتي تترجم إلى إنفاق عسكري متزايد[3]. اضطرت معها بعض دول مجلس التعاون إلى تصفية بعض أصولها الاستثمارية والمالية، والاقتراض من الخارج، وبدأت تواجه متاعب في تسديد قيمة صفقات الأسلحة المتعاقد عليها. وأصبحت جميع دول الخليج العربية تعاني من ظاهرة تآكل الريع الاقتصادي للنفط[4] وهذا ما سأظهره.

وأشير إلى أنه في مطلع السبعينات أنشئت القيادة المركزية (سنتكوم) لتكون على وجه التحديد القوة العسكرية المسؤولة عن التصدي لأي هجوم سوفييتي جنوباً عبر إيران في اتجاه عبدان والكويت، وهو ما يفسر أيضاً وإلى حد كبير سياسة أمريكا بالسعي لاستخدام العراق وإيران لتحقيق توازن بين طموحاتها في ممارسة القوة والنفوذ على الدول العربية الأصغر على امتداد ساحل الخليج. ومن الواضح أيضاً أن كل أزمة خليجية كبيرة كانت تخلف وراءها المزيد والمزيد من القوات الأمريكية في قواعد حول المنطقة.

وتعتبر فترة الحرب العراقية الإيرانية 1980 – 1987م بمثابة المرحلة الأهم لبداية النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج من خلال إقامة بعض الخيوط مع العراق بعدما سقط نظام الشاه في إيران إضافة إلى علاقاتها السابقة مع دول الخليج ... وعلى قاعدة عدو عدوي صديقي، ومخاوف من تصدير ثورة الإمام الخميني إلى خارج إيران، وأن النظام العراقي يمكن أن يحل محل إيران، ويلعب نفس الدور للحد من الخطر الشيوعي وإمكانية انتشاره في منطقة الخليج ... على هذه الأرضية تولدت لدى الأمريكيين سياسة التأييد للعراق، وقد ذكر تقرير أعده فريق أمريكي في تشرين الأول عام 1983، وبطلب من مجلس الأمن القومي الأمريكي التابع للبيت الأبيض، وحمل عنوان (سري للغاية)، ذكر أن المصالح الأمريكية شديدة الأهمية في

---

(1) محمد خالد الأزعر، السياسة الأميركية تجاه المنطقة العربية، مجلة مستقبل العالم الإسلامي مالطا، عدد 7 ص 47.

(2) كاظم نعمة، المتغير الإقليمي ومستقبل الأمن في الخليج – المستقبل العربي، بيروت عدد 195 ص 26.

(3) محمد ربيع، سياسة أميركا الجديدة وتوجهاتها الشرق أوسطية، مجلة السياسة الفلسطينية نابلس العددان 13-14 من ص 15 – 32.

(4) محمد خالد الأزعر، مصدر سابق ص 47.

منطقة الخليج وأنها ستتضرر إذا ما هزم العراق في حربه مع إيران، لذا يتوجب اتخاذ الخطوات اللازمة للحيلولة دون حدوث ذلك، والتعاون معاً في القضايا الاستخباراتية.

فأعدت دراسة خاصة[1] بعنوان "استخدام القوة المسلحة في تأمين نفط الخليج" وقد رفعت للرئيس الأميركي ريغان لمناقشتها مع جهاز الأمن القومي الأميركي وتم اعتمادها كخطط وأدوات لتوفير الأمن والأمان للخليج العربي في مواجهة التحديات والصعوبات التي تعترض السياسة الأميركية.

وتؤكد الدراسة في البداية على أنه إذا ما تعرضت دول الخليج لتهديد حقيقي لأمنها وأسس استقرارها فإننا نكون أمام أحد احتمالين:

الأول: هو ألا تطلب هذه الدول التدخل العسكري الأمريكي.

الثاني: طلب التدخل العسكري الأمريكي.

في حال الاحتمال الأول الذي لن يكون إلا بسبب قيام إحدى الدول في المنطقة ورشحت الدراسة العراق – بهجوم عسكري مباشر على إحدى الدول الخليجية، فإن مسألة تدخلنا العسكري تكون أمراً واجباً وحتمياً.

وفي حال الاحتمال الثاني فإننا يجب أن نسعى لإقناع الدول أو إجبارها إذا لم تقتنع بطلب المساعدة العسكرية الأمريكية، وإذا ما فشلنا في إقناع أو إجبار هذه الدول على الطلب الرسمي والعلني بالمساعدة العسكرية الأمريكية، فإننا سنتحرك عسكرياً للاستيلاء المباشر على حقول النفط في هذه المنطقة، وإننا قد نتعرض إلى انتقادات وهجوم عنيف من قبل العديد من الدول، سواء الأوروبية أو الاتحاد السوفيتي أو من قبل بعض الدول الصديقة في المنطقة، ولكن يجب أن نعلن أن مبررنا الوحيد هو تأمين حقول النفط في هذه المنطقة، وضمان وصول الإمدادات النفطية إلى كل دول العالم... وإنما هي ملك الثورة التكنولوجية والعلمية التي تنتشر في بلادنا وبلدان أوروبا المتقدمة.

وتتكامل الدارسة بأن نفط الخليج لا يهم حكام الخليج إلا بالقدر الذي يجعلهم أثرياء، وإنما يهمنا نحن هذا النفط بالقدر الذي نشغل به مصانعنا وأهدافنا الاقتصادية والعسكرية، إن نفط الخليج هو الذي يجعلنا نتغلب على عوائقنا الاقتصادية والعسكرية... وما دامت الدول الخليجية أبت أن تستجيب لنا في أن تطلب المساعدة العسكرية الأمريكية المباشرة، فإننا لن نبقى على هؤلاء الحكام أو نحافظ عليهم، وسنجعل الدولة التي تعتدي على أمنهم من حقها أن تحتل أراضيهم وثرواتهم، ولكن لا يحق لهذه الدول المعتدية أن تمس أو تقترب من أي بئر من آبار النفط الموجودة في المنطقة ... ويمكن أن نعقد اتفاقاً مع هذه الدول المعتدية على أساس أن الأرض لهم والنفط لنا ... مع إعطاء هذه الدول المعتدية بعض النسب من إنتاج هذه الآبار، بشرط ألا تؤثر هذه النسب في المجموع الكلي الذي نحتاج إليه من طاقة النفط.

Camille Mansour, opcit P: 219. (1)

إننا لا نقبل أن يكون هناك نقص حاد، وإلا فإننا وأيضاً المجتمعات الصناعية الأخرى، سوف تصاب في أساسها ... فنحن نستورد 50% من نفطنا، وثلث النفط المستورد يأتي من منطقة الخليج، وإذا فقدنا هذا النفط، فإننا لن نواجه فقط مشكلات اقتصادية فحسب، وإنما سنواجه أيضاً بمشكلات أمنية واجتماعية يترتب عليها تغيير في أسلوب حياتنا القومية، وستكون العواقب كذلك أكثر خطورة بالنسبة للدول الأوروبية واليابان إذا فقدت نفط الخليج، فأكثر من نصف استهلاك أوروبا يأتي من هذه المنطقة وخاصة السعودية، وفي هذا فإن مصادر الخطورة والتهديد التي تستلزم تدخلنا العسكري هي:

1- سيطرة بعض الجماعات أو المتمردين على مضيق هرمز.

2- تخريب مقصود لحقول النفط في السعودية أو الكويت أو البحرين أو قطر والإمارات أو سلطنة عمان.

3- قيام نزاع مسلح بين العراق والكويت أو العراق والسعودية.

وركز كوليز[1] في دراسته على الاحتمال الأخير، واقترح وضع إستراتيجية مرحلية تبين أسس سيناريوهات التدخل العسكري المباشر في المنطقة الخليجية، وأشار إلى أن تلك الإستراتيجية المرحلية تعتمد على:

1- زيادة حجم الوجود العسكري الأمريكي في الخليج بالشكل الذي يتيح مواجهة الحالات الطارئة من تهديد أمن الدولة الخليجية.

2- تنظيم خطة لنقل القوات الأمريكية بسرعة كبيرة في أوقات الأزمات.

3- زيادة حجم القوة البحرية في الخليج، والعمل على أن تكون القوات الأمريكية في الخليج متنوعة، بحيث تشمل حاملات طائرات متقدمة وقوات مارينز كافية لمواجهة الأعمال العدائية ضد دول الخليج مع قوات بحرية مرابطة ومجهزة.

4- زيادة حجم قوة الحاملات الحربية الأمريكية، بحيث تصل إلى أكثر من (20) حاملة بدلاً من (12) حاملة.

5- التأكيد على استخدام طائرات (هاربر) ذات القدرة على الإقلاع العسكري المباشر، وإقناع الدول العربية وخاصة مصر على إنشاء قواعد عسكرية أمريكية ثابتة بحرياً وجوياً، بالإضافة إلى تركيا.

---

(1) كوليز: هو مقرر الدراسة المقدمة إلى الرئيس ريغان والمعدة من قبل الفريق الأميركي العامل لدى مجلس الأمن القومي لدى البيت الأبيض وهو ضابط مخابرات متقاعد.وقد ورد اسمه من قبل الدكتور كميل منصور على سبيل السرد.

6- إقناع السعوديين والدول الأخرى في منطقة الخليج بإنشاء قواعد عسكرية جديدة، حتى تستطيع القوات الأمريكية تأدية مهامها بكفاءة قتالية عالية ضد العراق أو غيرها من الدول التي تهدد أمن المنطقة الخليجية.

7- الدخول في برامج عسكرية متطورة مع الدول العربية الصديقة وخاصة مصر والسعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين (لم يذكر سلطنة عمان) لأنها كانت مستمرة بواقع علاقتها المميزة مع بريطانيا، وإمكانية الاستفادة من هذه البرامج المتطورة في أوقات الأزمات والطوارئ.

8- إنشاء مخازن عسكرية للمعدات والأسلحة الأمريكية في كل من السعودية والكويت والإمارات وإسرائيل، بحيث يمكن استخدامها أثناء عمليات القتال المباشر ضد العراق أو غيرها من الدول التي تهدد أمن الدولة الخليجية (قامت الولايات المتحدة وبعد انتهاء حرب الخليج بتحويل أراضي السعودية والكويت وفلسطين المحتلة إلى مخازن لأسلحتها.)

9- تطوير الاتفاقيات الدفاعية الثنائية منها والجماعية وتحديد تصور مجدد للمخاطر على دول الخليج من خلال البيانات الصادرة عن قمم مجلس التعاون الخليجي، أو من خلال قرارات من الأمم المتحدة مع إمكانية وجود عسكري غربي محدود.

وطرح مجلس الأمن القومي بتساؤلات عن الخطة من خلال تساؤله عن ثلاث حالات.

الأولى: إذا ما أوقفت إحدى الدول الخليجية شاحنات النفط إلى الولايات المتحدة والدول الغربية.

الثانية: في حال حصل غزو للكويت أو السعودية من العراق.

الثالثة: إذا ما قامت حركة إنقلابية ضد السياسة الأميركية في المنطقة.

فكان جواب الخبراء وبينهم كوليز كالتالي:

في الحالة الأولى: توضع السيطرة الأميركية على حقول النفط، ثم تقوم القوات الأميركية بهجوم واسع على الأراضي لفرض اتفاق دائم يمنع وقف شاحنات النفط بأي ثمن، والأهم للولايات المتحدة هي حقول النفط السعودية ورسمت خريطة لذلك[1].

أما في الحالة الثانية: فإنه يرسم السيناريو التالي للمعالجة والتدخل:

أ- قيام الطائرات الأمريكية بضرب بغداد والمدن الرئيسية في العراق.

ب- تحرك الأساطيل البحرية بمحاذاة الكويت لضرب القوات العراقية في الكويت.

ج- انطلاق الطائرات الأمريكية من الأراضي السعودية.

د- السيطرة العسكرية الأمريكية على بعض الأراضي العراقية.

---

(1) ملحق رقم 1- خطة تدخل أميركا في حال وقف أحد دول الخليج شاحناتها النفطية للولايات المتحدة والغرب.

هـ- التصدي للصواريخ العراقية بصواريخ دفاعية أمريكية.

و- تأمين الإمدادات النفطية من السعودية والكويت.

ز- انطلاق بعض الطائرات الأمريكية بمحاذاة ساحل البحر الأحمر، وتحديد أمن الأراضي الإسرائيلية حفاظاً على التعاون الإستراتيجي والاتفاقيات الموقعة.

ح- حماية بقية الدول الخليجية ومضيق هرمز من خلال الأساطيل البحرية.

ورسمت خريطة بذلك[1] ولتنفيذ السيناريو تستخدم السلاح الجوي أولاً ثم الصواريخ ثم الأساطيل البحرية، ثم سلاح المشاة. وقد استخدمت هذه الخطة مع بعض التعديلات في حرب الخليج الثانية[2].

أما في حال حصول انقلاب وبالأخص في السعودية[3]، فإن سيناريو المواجهة يكون كالتالي:

أ- قيام قوات المظلات الأمريكية بالسيطرة المباشرة على المرافق الحيوية والمنشآت الهامة داخل السعودية.

ب- قيام قوات المشاة الأمريكية بالسيطرة على آبار النفط السعودية.

ج- تتولى الصواريخ الأمريكية دك كافة المواقع التي يتحصن بها الانقلابيون.

د- تأمين نقطة الحدود السعودية العراقية حتى لا يقدم العراق أي مساعدات للانقلابيين بالسعودية.

هـ- إنشاء نقاط مراقبة في جميع أرجاء السعودية.

و- بقاء القوات الأمريكية في السعودية لفترة طويلة نسبياً حتى يتحقق الاستقرار الداخلي في السعودية.

ز- الأسلحة الرئيسية التي يتم الاعتماد عليها هي:

قوات المظلات الأمريكية – الصواريخ – مشاة البحرية.

ويشار إلى أنه وضعت خريطة لذلك[4] وعليه واستناداً إلى ما تقدم فإننا يمكننا القول أن الإجماع الإستراتيجي الأميركي كخيار ضامن وطموح للتفاعل مع المنطقة خصوصاً بعد إنشاء مجلس التعاون الخليجي أصطدم بعقبات الاحتقان السياسي المتزايد في المنطقة نتيجة التحالف الإستراتيجي الأميركي

(1) ملحق رقم 2- خطة تدخل الولايات المتحدة في حال غزا العراق السعودية أو الكويت.

(2) محمد خالد الأزعر، مرجع سابق ص 49.

(3) يشار إلى أن إمكانية حصول انقلاب في هذه المرحلة كان صعباً بسبب الواقع السوفياتي السيئ والظروف الداخلية لكن كانت قد ظهرت دلالات حول تشجيع إنشاء أحزاب سياسية واتحادات نسائية ونقابية وتقديم معونات من الولايات المتحدة الأميركية في ذلك مما يثير التساؤل هل يمكن أن تكون الانقلابات خيار ذاتي أم ممارسة وسلوك شجعه واشنطن لإنذار حكام الخليج العربي. يراجع عبد الرحمن النعيمي، الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية بيروت ط 2 ص 85.

(4) خريطة التدخل في حال حصول انقلاب – ملحق رقم 3.

الإسرائيلي والذي غطى ضم إسرائيل للجولان في العام 1981 والاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 مع صورة الواقع الأفغاني المتردي.

إلا أنه في أواخر الولاية الثانية للرئيس الأميركي ريغان، بدا المناخ الدولي في طريقه لإنفراج نسبي بفعل توجهات الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، حيث تم الانسحاب من أفغانستان، وتوقفت المعارك في القرن الأفريقي، وتزامن ذلك، على سبيل الصدفة ربما، مع وقف الحرب العراقية – الإيرانية.

هذا التحول في المناخ الدولي بدا إيجابياً، إلا أنه بالنسبة للولايات المتحدة بدا حذراً ومحفوفاً بالمخاطر الملتبسة. ففي الخليج بدت الإدارة الأميركية تتوجس من مستقبل القوة العسكرية في كل من إيران والعراق، وبدا الاستمرار في تشجيع سياسة توازن القوى ينطوي على قدر كبير من المغامرة. إلا أن إدارة الرئيس جورج بوش التي استلمت من إدارة الرئيس ريغان بيئة مفككة لم تكن لديها إستراتيجية خاصة للتعامل مع التطورات المستجدة، وعلى الرغم من ذلك فقد رفعت شعاراً كبيراً هو إنهاء القوى العظمى الإقليمية، وهو يعني في التطبيق الخليجي تحجيم القوتين الإيرانية والعراقية، إلا أن إدارة بوش لم تطرح برنامجاً محدداً في هذا السبيل، ولم تدخل في مفاوضات إستراتيجية، أو حتى سياسية، مع الإيرانيين والعراقيين[1].

وبالنسبة إلى أفغانستان فإن الانسحاب السوفياتي خلق ما يعرف بـ فراغ قوي لا توجد حكومة وفاق وطني لملئه، وكانت النتيجة حرباً أهلية لا تزال مستمرة، وأودت هذه المعضلة خلفها معضلة أكثر خطورة في الحسابات الأميركية، ألا وهي الطموح الإيراني في أفغانستان، كما أن الروس الذين خرجوا من الباب سعوا للعودة من النافذة عبر حلفاء محليين جدد بعد مشكلة المفاوضات حول الأسلحة الإستراتيجية من خلال مباحثات ستارت[2] والضغط المباشر الروسي في خياره الحفاظ على منطقة الخليج لأنها بالنسبة للاتحاد السوفياتي وأوروبا أهم مما هي للولايات المتحدة[3]. وعليه فإنه ما لم يتوصل إلى صياغة إطار أمني عالمي شامل أكثر تكافؤا وتوازناً، فإن من المحتم أن يؤدي الضغط المتزايد على الولايات المتحدة إلى تقليص ذي شأن في تعداد القوات الأميركية التي تلتزم بها الولايات المتحدة أمام حلف الناتو[4]، وفي مرحلة

---

(1) أنظر: عبد الجليل زيد مرهون: الخليج بين الحرب الباردة والنظام العالمي الجديد أخبار لخليج (البحرين) 30 تشرين الأول 1994.

(2) يتبنى هذه النظرة اتجاه الحرب الباردة الدولية(Cold War Internationalism) أنظر على سبيل المثال: "Tucker "The New Reagan Doctrine
.New York Times, 9-4-1986 Robert W.

وحول مواقف الاتجاه المحافظ الجديد المتشددة من الاتحاد السوفياتي أنظر: REICHLEY James " The Reagan Coalition", Brookings Review (Winter 1982), pp 6-9.

وكانت مباحثات ستارت تقضي بأن تقوم روسيا والولايات المتحدة بتقليص ترسانتيهما إلى 1600 قاعدة إطلاق بما فيها القاذفات الثقيلة والصواريخ العابرة للقارات والصواريخ الباليستية المطلقة من الغواصات، وإلى 600 رأس نووي يسمح بوضع 4900 منها أن تكون محمولة بصواريخ باليستية.

(3) Richard NIXON, American Foreign Policy: The Bush Agenda, Foreign Affairs. Vol, 68 No 1, 1989.

(4) رأى البعض أن منطقة الخليج العربي غدت في الثمانينات مركزاً بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بدرجة تساوي في أهميتها ما كانت عليه أوروبا في الأربعينات أنظر؟
TUCKER Robert, quoted in: Fred Halliday, soviet Poliy in the Arc of Crisis (Washington, D.C: Institute for Policy studies, 1981), P: 9).

صدور قرار مجلس الأمن الدولي 731 تسليم المتهمين الليبيين والذي جعل من الأمم المتحدة جهازاً تابعاً للولايات المتحدة[1].

وهذا يظهر مستوى الهشاشة في الواقع الدولي ويطرح التساؤل حول الالتزامات للحفاظ على المصالح الإستراتيجية وأولويات المرسومة المتعارضة أو المتلازمة والمتكاملة والتي كانت من أهم أسباب حرب الخليج الثانية.

---

(1) تم إصدار القرار 731 من مجلس الأمن، الذي يطالب ليبيا بالرضوخ لمطالب الولايات المتحدة وبريطانيا بتسليم المتهمين الليبيين في حادث سقوط الطائرة الأمريكية 1988م.
ويصــــف عبد الفتاح رشــــوان هذا لإجراء قائلاً: هذه الهيمنة الأمريكية والإجماع الدولي الذي ظهر في الأمم المتحدة، لا يظهر ولادة أخلاقيات جديدة في العلاقات الدولية، او تمسك برأي الشرعية الدولية من قبل اللاعبين الرئيسيين بها، من أجل خدمة كل شعوب العالم، بما فيها الشعوب العربية، وتلبية مطالبها من المجتمع الدولي، خاصة فيما يتعلق بأمنها القومي والاقتصادي، حيث لا يوجد هامش داخل الولايات المتحدة، للدول الصغرى للتعبير عن سياستها ومصالحها، فالولايات المتحدة لا تسمح للمنظمة الدولية أن تتخذ أي موقف يتعارض مع مواقفها، أو القيام بمبادرات تتعارض مع مصالحها، وتوجهاتها نحو القضايا السياسية التي تهمها.
يراجع عبد الرحمن عثمان، أثر العولمة على العالم الإسلامي، مجلة دراسات أفريقية – جامعة أفريقيا العالمية – أيلول 2000 – ص 183.

الفصل الخامس

الدور السياسي والعسكري والاقتصادي الأميركي في منطقة الخليج من 1988-1991

أولاً: دور القوى الكبرى والصراعات الجيوسياسية في المنطقة

ثانياً: النفط والشركات الاميركية ومسألة أمن الطاقة

ثالثاً: واقع التسلح بين الولايات المتحدة ودول الخليج

رابعاً: نتائج النفوذ الاميركي في الخليج العربي 1945 – 1988

الفصل الخامس: الدور السياسي والعسكري والاقتصادي الأميركي في منطقة الخليج من 1988-1991

سوف تكون الولايات المتحدة الأميركية اللاعب الأقوى في الساحة الدولية للمرحلة المقبلة، كما هو واضح من خلال الأحداث والوقائع والدراسات المقدمة. وفي نظرتنا إلى الآفاق المستقبلية لأمن الخليج نجد أن علينا أن نتطرق إلى العلاقات الأميركية – الخليجية في نهاية الحرب الباردة لنبين من يخدم من ومن يقدم لمن في المجال الأمني، بما تشمله العلاقات وتشعباتها من جوانب استراتيجية واقتصادية وسياسية.

وقد مرت على منطقة الخليج العربي تغيرات إقليمية ودولية كبيرة ومؤثرة سيكون لواقعها ومبانيها أثر مباشر في مستقبل المنطقة، تمثلت في الغزو العراقي لدولة الكويت وتبعاته على المنطقة ومفهوم الأمن الإقليمي، ثم انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور الخطر الصيني، وقيام الاتحاد الأوروبي، وظهور آليات النظام العالمي الجديد، ثم تبني الولايات المتحدة سياسة الاحتواء المزدوج لحفظ مصالحها وامتيازاتها في المنطقة، وسنتطرق إلى الخطط المقدمة كأولويات استراتيجية على صعيد الأمن والثقافة والسياسة من خلال تأطير الوجود العسكري الأميركي في الخليج لفرض الاستقرار والأمن، وموقع الخليج العربي في خريطة هذه التغيرات الدولية وخريطة الأحداث، وسوف نتطرق كذلك إلى تأثير نضوب النفط ومفهوم أمن الطاقة والخيارات في ذلك، من خلال الحديث عن زيادة المستهلكين لنفط الخليج، وتقلبات الأسعار، بالإضافة إلى دور منظومة مجلس التعاون الخليجي وإمكانية نجاحه كصيغة مستقبلية من خلال الحديث عن واقع التسلح وتجارة السلاح في هذه المرحلة وتقييم نتائج النفوذ الأميركي ورسم خارطة انتشار القواعد العسكرية والقوة الموجودة في المنطقة مع رسم تصورات لآفاق ومستقبل العلاقات الأميركية الخليجية.

إن تقديم ما عرض سنحاول تأطيره من خلال عناوين متفرقة تلبي غاية مضمونه وتؤدي الدور المرجو منه. وهي **أولاً**: دور القوى الكبرى والصراعات الجيوسياسية في المنطقة.

ثانياً: دور النفط والشركات الأميركية ومسألة أمن الطاقة.

ثالثاً: واقع التسلح بين الولايات المتحدة ودول الخليج.

رابعاً: نتائج النفوذ الأميركي في الخليج العربي (1945-1988).

خامساً: انتشار القواعد العسكرية الأميركية بعد احتلال الكويت ونتائجه.

أولاً: دور القوى الكبرى والصراعات الجيوسياسية في المنطقة

من خلال معالجتنا إلى واقع القوى الكبرى والصــراعات والأهداف الاســتراتيجية للدول الكبرى في تلك المرحلة لا بد من طرح مفهوم الأمن الخليجي من منظار وطني مســـتعيدين بعض واقع التطور التاريخي ومراحله حتى المرحلة المعالجة، مقدمة للاســـتراتيجيات والدلالات لمواقف الدول وخططها من مفهوم الأمن في الخليج العربي.

إن الذي يعالج موضـوع الأمن في منطقة الخليج العربي يجد نفســه في مواجهة مفاهيم وتفسـيرات كثيرة نابعة من التطور التاريخي للمفهوم ومدى تأثره بالتغيرات التي شـــهدتها منطقة الخليج العربي، بل والشـرق الأوسـط أيضــاً، حيث تداخلت مصــالح القوى الكبرى والاســتراتيجية الدولية لتلعب دوراً فاعلاً في بلورة قضـــايا الأمن في الخليج، ومفاهيمه ومكوناته. وتغير مفهوم أمن الخليج بصـــورة طردية مع الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج، وارتبط بالدور الذي تلعبه على المستوى الدولي في تداخل الأهمية الاقتصادية مع المكانة الجيوســياســية والعســكرية. ولذلك نجد أن مفهوم أمن الخليج قد اتســم بتغيراته الأفقية: حيث اختلفت رؤى دول المنطقة لمفهوم أمن الخليج، واتســـم بتغيراته الرأســـية: وذلك من خلال اختلاف النظرة الدولية آلية – خاصـــــة نظرة القوى العظمى لأمن الخليج – ومن ثم نجد أن مفهوم أمن الخليج العربي قد مر بعدة مراحل تاريخية مختلفة.

ولذلك تبرز الحاجة إلى إعادة عرض بعض التطور التاريخي لمفهوم أمن الخليج العربي عبر مراحله المختلفة، حتى نستطيع أصوغ رؤية للمفهوم الوطني لأمن الخليج والتي من خلالها أتمكن من بلورة قضايا الأمن ومفاهيمه ومكوناته وتوجهاته، وصولاً إلى التعرف على التحديات التي تواجهه.

1- التطور التاريخي لمفهوم أمن الخليج

* حقبة السيطرة البريطانية

طبقاً لمقتضـــيات أمن الإمبراطورية البريطانية، واتســـاع نطاق مصـــالح بريطانيا الحيوية مع مستعمراتها في جنوب شرق آسيا؛ فقد فرضت مركزية أمنية صارمة في منطقة الخليج العربي[1]، وربطت أمن دول الخليج بأمن ومصالح بريطانيا العظمى، وسعت لوقف أي عمليات للتفاعل الاقتصادي والسياسي الثنائي أو الجماعي بين دوله، لمنع قيام أي مشـــروع إقليمي مشـــترك فيما بينها. ولذلك وقعت بريطانيا معاهدة السـلام العامة مع دول المنطقة عام 1820، وإتفاقية السـلام الأبدي عام 1853، وأعقب ذلك رسم

(1) أنظر:

William Jackson, The Bomb of Yesterday: The Defence of India and the Suez Canal 1798-1918 (London: Brassey's, 1995), 68-71; Anthony A. Cordesman, Bahrian, Oman, Qatar and the UAE: Challenges of Security (Boulder, CO: Westview Press. 1997), 36, 214-215.

عشـوائي لخارطة المنطقة الجيو – سـياسـية[1]، والذي بدأ عام 1923 وتم عام 1932، مما أفرز نزاعات في الحدود ما زالت المنطقة تعاني منها أمنياً حتى الآن.

ثم جرت محاولات ربط منطقة الخليج بأحلاف إقليمية[2]، صـممت أسـاسـاً للاسـتجابة لمتطلبات الصراع الكوني الذي كان قد بدأ بين الشرق والغرب في الفترة ما بين الحربين العالميتين، ومن هنا نجد أن الأمن الإقليمي الخليجي خلال هذه الفترة كان مفهوماً خارجياً ومفروضـــاً، لم يعر أي اهتمام للمصـــالح الحيوية لدول المنطقة أو للتهديدات التي تحيط بها، بل ركز فقط على الحفاظ على أمن واسـتقرار المنطقة بما يخدم مصالح بريطانيا العظمى، بحيث يمكن أن نطلق عليه مفهوم "أمن المكان".

** قيام جامعة الدولة العربية (1945-1961)

بعد قيام جامعة الدول العربية في آذار / مارس 1945، وحين أصبحت المملكة العربية السعودية والعراق واليمن من الأعضاء المؤسسين لها، توقع الكثيرون ظهور مفهوم أمن عربي واضح، يعكس الأمن الوطني لكل الدول العربية، ومنها دول الخليج العربية، إلا أن الواقع أكد عدم وجود معالجة واضحة لمفهوم الأمن الجماعي للدول العربية، على الرغم من أن نص المادة السادسة من ميثاق الجامعة قد أوضح "مبدأ المسـاعدة المتبادلة لدفع أي عدوان يقع على أي دولة من الدول الأعضـاء"[3]. ولكن لم يرد تحديد واضـح للوسـائل التي تم توقيعها عام 1950 بين الدول العربية لمواجهة التهديدات الإسـرائيلية[4]، وبالتالي كانت دول الطوق هي المعنية بها، ولم يكن هناك أي اهتمام بالتهديدات والمخاطر الأخرى التي تواجهها المنطقة العربية ككل، كما لم تتعرض الإتفاقية لمفهوم الأمن الجماعي، وبالتالي لم تبرز أي خصـــوصـــية للأمن سـواء على المسـتوى العربي أو الخليجي. وعلى الرغم من أن جامعة الدول العربية أدت دوراً فعالاً خلال الأزمة العراقية – الكويتية عام 1961، عندما شـــكلت قوات أمن الجامعة لتأمين الحدود الكويتية[5]، فإن الأحداث التالية أكدت عدم مفهوم واضـــح لطبيعة الأمن الخليجي، حيث جرى التركيز على أمن الكيان

---

(1) أنظر:
Bernard Lewis, The shaping of the Modern Middle East (London: Oxford University Press, 1994), 129.

(2) أخذت هذه الأحلاف عدة مسميات منها الحزام الإسلامي، منظمة شرق الأطلنطي، وطوق الأمن الجنوبي، وكانت تسعى لضم العديد من الدول العربية خاصة العراق وسوريا والمملكة العربية السعودية. ولمزيد من المعلومات أنظر:
Zaki Saleh, Britain and Iraq: A Study in British Foreign Affairs (London, 1995), 95-96; Ahmed Gomaa, The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics (1941-1945) (London: Longman, 1977), 21.

(3) عبد الفتاح مراد، الاتفاقيات العربية الكبرى، (الإسكندرية: جمهورية مصر العربية، 1985)، ص 19؛ (مادة 6 من نص ميثاق جامعة الدول العربية الموقع بالقاهرة في 22 آذار / مارس 1945).

(4) هي المعاهدة الخاصة بالدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية والموقعة في كانون الثاني / يناير 1950 وتهدف إلى إنشاء اللجنة العسكرية الدائمة لممثلي رؤساء هيئة أركان حرب جيوش الدول الموقعة عليها وإنشاء مجلس الدفاع المتشترك من وزراء الخارجية والدفاع الوطني، وفي اجتماع القمة العربي الثاني الذي انعقد بالإسكندرية في آب / أغسطس 1964 تم تخصيص كل العمل العسكري والعربي لصالح مواجهة إسرائيل.

(5) عبد الرضا أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، طبعة ثانية، (الكويت: أيار / مايو 1992)، ص 87.

فقط، نظراً لعدم الاتفاق على حقيقة التهديدات الخارجية والداخلية التي تواجه هذه المنطقة، بخلاف التركيز على التهديد الإسرائيلي وحده.

*** صراع القوتين العظميين (تصاعد الحرب الباردة) (1962–1971)

بعد انسحاب بريطانيا من شرق السويس في نهاية الستينات، جاء النفوذ الاستراتيجي الأمريكي إلى الخليج بدعوى ملء الفراغ الاستراتيجي الناشئ عن الانسحاب البريطاني، على اعتبار أن الخليج العربي أصبح جناحاً جنوبياً للحزام الذي أقامه الغرب لتطويق الاتحاد السوفيتي. وقبل نشوب أزمة الطاقة (1973–1974) كان ينظر إلى هذا البعد باعتباره بعداً متقدماً في أهميته الأمنية على البعد النفطي للخليج، وجرى الاعتماد على إيران الشاه كحليف استراتيجي قوي للعالم الغربي، ومن ثم أنيط به دور المحافظة على أمن الخليج وتوفير أكبر قدر من الحماية لمنع وصول الجيش الأحمر (السوفيتي) إلى هذه المنطقة، وهو الدور الذي استمر لفترة طويلة. وقد شكل العام 1962 أول امتحان فعلي لمقولات الأمن الإقليمي الخارجي التي طرحها الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي في 25 أيار / مايو 1961[1]، عندما أكد تنمية القوات المسلحة الأمريكية التقليدية للتعامل بكفاءة مع مناطق مختلفة من العالم. وعندما اندلعت الثورة في اليمن في 26 أيلول / سبتمبر 1962، أصبح جوهر مفهوم الأمن الخليجي هو الحفاظ على أمن المجتمعات القائمة، وهذا يعتبر بعداً تنظيمياً للأمن لا يمثل في الحقيقة كل أبعاد الأمن الإقليمي، ولذلك جاءت المساعي الجادة والمخلصة لإيجاد نوع من الاتحاد، يجمع إمارات الخليج العربي، لتبدأ مرحلة جديدة تبرز فيها أهمية الربط بين "أمن الكيان" و"أمن المكان"، والحفاظ على سيادة الدولة.

*** الاستقلال والسعي إلى تحقيق أمن الكيان وأمن المكان معاً (1971–1980)

تأثر مفهوم الأمن الخليجي خلال هذه المرحلة بمساعي كل دولة في منطقة الخليج العربي إلى تحقيق أمنها الداخلي بهدف تحقيق الرفاهية والازدهار لشعبها، ولكن تركزت الجهود الأمنية لدول الخليج العربية في الاتجاه نحو تحقيق الأمن العربي لدرء العدوان الإسرائيلي واحتلاله لبعض الأراضي العربية[2]، وبذلك أضحى البعد الأمني العربي الجماعي جزءاً أساسياً من مقومات الأمن لدول الخليج العربية، وبالتالي لم يلق مفهوم الأمن الخليجي الاهتمام الكافي، رغم ما أوجدته الثورة الإيرانية من تهديد ملح

---

(1) American Foreign Policy, 1960-1965: Basic Documents (Washington, DC: US Government Printing Office, 1967), 112-113.

(2) محمود رياض، مذكرات البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط (1948–1978) الجزء الأول، القاهرة – دار المستقبل العربي، الطبعة الثالثة 1992 ص 386 وص 429.

ومباشر لأمن واستقرار منطقة الخليج[1]، وتعاظم المصالح الحيوية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، مما أدى إلى ربط الأمن الخليجي بالأمن الدولي.

******* الأمن الجماعي (1981 حتى المرحلة الزمنية للرسالة المعالجة)**

نتيجة لازدياد الصـــراع العســـكري في المنطقة، واندلاع الحرب العراقية – الإيرانية التي أدت إلى فقدان كل من إيران والعراق أهليتهما للقيام بدور شـــرطي الخليج؛ مما أدى إلى تغيرات بنيوية في النظام الإقليمي ودفع بدول الخليج العربية إلى تركيز الاهتمام بمسألة الاستقرار والأمن في المنطقة، تم في أيار / مايو 1981 قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وشكل الأعضاء المنتمون إليه قوة عسكرية للدفاع المشـترك هي الأولى من نوعها في تاريخ المنطقة، لتعطي البعد الخارجي للأمن الجماعي. ثم جاء الغزو العراقي لدولة الكويت وانهيار الاتحاد الســـوفيتي ليؤكدا حقيقة الخلل في التوازن الاســـتراتيجي والأمني الإقليمي والدولي في هذه المنطقة، ولذلك جرى التصـــديق على الإتفاقية الأمنية المشـــتركة في القمة الخليجية الخامسة عشرة التي عقدت بدولة البحرين في كانون الأول / ديسمبر 1994 (لم تصدق عليها دولة الكويت حتى الآن) [2]، والتي كانت قد طرحت في 22 شـــباط / فبراير 1982[3]، ليبرز الاهتمام بالبعد الأمني الداخلي بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ورغم كل الجهود التي بذلك من الدول الأعضاء في المجلس، فإنه لم يتبلور حتى الآن مفهوم محدد متفق عليه للأمن الجماعي، الذي يخص في جوهره مجموعة من الدول المتجاورة – ضمن إقليم واحد – تتخذ سياسة أمنية واحدة من خلال التعاون العســـكري فيما بينها، لردع التهديدات الخارجية وتوفير الحماية لمصـــالح الدول المعنية، والذي يتطلب مستوى معيناً للتعاون العسكري الجماعي، وإقامة نظام دفاعي تكون قدراته رادعة، وأن تنتفي تماماً النزاعات بين دول الإقليم، خاصة تلك النزاعات التي يمكن أن تتحول إلى صراعات مسلحة.

ومما سبق نجد أن مفهوم الأمن الخليجي قد تأثر بالموقف الدولي وحقبة الاستعمار وصراع القوى العظمى، وبظهور النفط والثروات الطبيعية بدول الخليج العربي، وما ترتب عليه من تفاعل بين الموقع والثروة، وبتغير طبيعة وأبعاد وأشـكال التهديدات الداخلية والخارجية، وتأثر أيضـاً بالتطورات الاجتماعية والحضارية لدول المنطقة، وكذلك بالتزاماتها العربية والإسلامية.

ولكن أحداً لم يســع إلى صــياغة الأمن الخليجي من منظوره الحقيقي والواقعي والنابع من داخله، بمعنى أن تكون هناك وجهة نظر خليجية موحدة من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لكونها الدول المعنية والمتأثرة بمقتضيات الأمن والاستقرار في المنطقة. ودول المجلس هي الدول الوحيدة القادرة

Erik R. Peterson, The Gulf Co-operation Concil, Boulder, Co, Westview press. 1984 p. 595. (1)

(2) مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجموعة المنشورات والقرارات الصادرة عن الأمانة العامة لفترة (1981-1996).

(3) مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، موجز عن الوثائق – الطبعة الثانية 1987 مرحلة (1981-1985).

على الخروج من مأزق المعادلة الصـــعبة لأمن الخليج بين التدخل الدولي والتهديد الإقليمي؛ ولذلك فإن دول الخليج العربية تسعى منذ عام 1996 إلى صياغة مفهوم أمن وطني خليجي يتسم بالخصوصية، ولا ينفي الحق الشـرعي لكل دولة في الدفاع عن نفســها، ولكنه يعمل على تقليل وردع التهديدات الخارجية، ويتطلب جهوداً جماعية مشتركة ومتكاملة وتعاوناً عسكرياً واضح الأبعاد والمسؤوليات.

2- مفهوم "الأمن الوطني الخليجي"

في خضم مختلف إشكاليات البحث عن رؤية وصياغة واضحة لمفهوم "الأمن الخليجي"، ظهرت الحاجة إلى طرح وجهة نظر وطنية للأمن الخليجي، تتجنب العديد من المحاذير الناجمة عن الأطروحات الإقليمية والغربية والعالمية لأمن الخليج، وتنأى به عن تعميمات واختلافات المفاهيم العربية للأمن، وتتجاوز المخاطر الناجمة عن التصورات العراقية والإيرانية للأمن. واستراتيجيات الدول الكبرى ومحددات مخاطرها[1].

ونظراً لأن الدراسات المتعلقة بالأمن القومي تعتبر من الموضوعات الحديثة في الفكر الاستراتيجي العربي، فلا نكاد نجد دراســة نظرية متكاملة في هذا الموضـــوع، غير أن ذلك لم يمنع من وجود بعض الاجتهادات لتعريف مفهوم الأمن بصــفة عامة، والأمن القومي العربي بصــفة خاصــة[2]، ولكن جاءت معظم هذه التعريفات انعكاساً لوجهة النظر الدفاعية للأمن القومي ولم تتعرض للمفهوم الشامل للأمن.

ومن خلال اسـتعراض مختلف الطروحات التي تعرضـت لموضـوع الأمن، نجد أن الأمن مفهوم مركزي يتعلق بحياة المجتمع والدول، ويثير في الأذهان معاني البقاء والتكامل الإقليمي والتماســك الاجتماعي والتنمية والرفاهية وحماية المصالح والقيم ضد التهديدات الداخلية والخارجية، ولذلك فهو يرتبط بثلاث دوائر أو مستويات للتفاعل: هي المستوى الداخلي والمستوى الإقليمي والمستوى الدولي. وبذا يمكن أن نخلص إلى صــــياغة متكاملة لمفهوم "الأمن الوطني الخليجي" بأنه: حماية كيان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التهديدات والمخاطر القائمة أو المحتملة، سواء في الداخل أو القادمة من الخارج، بهدف توفير الظروف الملائمة، لكي تتمكن كل دولة من تحقيق أهدافها القومية من رفاهية واســـتقرار وتقدم، والمحافظة على التماســك الاجتماعي الداخلي، ودفع التهديدات الخارجية عنها، بما يكفل لشــعب الخليج العربي التقدم والازدهار، من خلال مجموعة التدابير الدفاعيّة والأمنية التي يتخذها مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدعم أنشــطته الرئيســية في كل المجالات، وقدرته على حماية مصــالحه الحيوية المشروعة وقيمه الأصلية.

(1) جريدة الخليج 1997/12/22/ ملف.

(2) عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، المستقبل العربي، العدد 114، ت1 – أكتوبر 1993، ص 63.

ومن ثم فإن مفهوم "الأمن الوطني الخليجي" يرتكز أساساً على ضمان السيادة الوطنية والحفاظ على المصـــالح الحيوية الخليجية؛ ولذلك فهو يتســـم بتعدد جوانبه، كما تختلط فيه الجوانب الإجرائية بالجوانب الموضوعية له، وتؤثر فيه عوامل مختلفة، من سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية واجتماعية وغير ذلك، ولذلك نجد أن لمفهوم "الأمن الوطني الخليجي" جانبين:

* **جانبياً ثابتاً أو مســتمراً** وهو مرتبط بحقائق الجغرافيا والتاريخ والاســتراتيجيا والقيم الاجتماعية والتكوين الاجتماعي والسيادة الوطنية وحماية الاستقلال الوطني.

* **وجانباً متغيراً أو نسبياً** وهو مرتبط بالأيديولوجيا أو العقيدة السياسية لدوله، التي تفرض مصالح حيوية واهتمامات وغايات خليجية وطنية لا بد من حمايتها وتأمينها والدفع عنها.

لا بد من الإشارة إلى أن التطورات المقدمة بكل تفاصيلها وتفرعاتها بنيت في أساسها على فرضية رئيســية مؤداها أن هنالك دبلوماســية جماعية بصــورة أو أخرى يقوم مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تخطيطها ورسم أولوياتها ومتابعة تنفيذها بأسلوب التنسيق والتشاور المستمرين، وبخاصة فيما يتعلق بالأمن المتبادل لدول المجلس، وذلك وفق ما تقتضيه ضرورات الواقع المتغير إقليمياً ودولياً[1].

لكن ومن منظور واقعي، فإنه يتعذر التسليم بصحة هذه الفرضية على إطلاقها؛ فمجلس التعاون لا يختلف كثيراً بطبيعة تكوينه ونظامه الأســاســي عن غيره من المنظمات الدولية الإقليمية التي لا تمتلك أية صــلاحيات، بخلاف تلك التي تسـمح بها وتقررها الدول الأعضــاء، وحيث تبقى الصــلاحية الأكبر والأهم، وبخاصــة في مجال السـياســة الخارجية وأمور الأمن والدفاع، بأيدي تلك الدول لا تتنازل عنها ولا تفوضـها إلا ضـمن هوامش محدودة، وبالقدر الذي لا ينتقص من قدرتها على اتخاذ ما تراه ملائماً لنفسـها من قرارات تخدم بها مصــالحها القطرية في المقام الأول. وتتضـــح هذه الحقيقة بجلاء من تباين المواقف والتوجهات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إزاء بعض القضــايا الإقليمية الرئيســية. كالملف العراقي بعد غزو الكويت وتداعياته.

وهذا يقودنا إلى رســم معالم المشــاريع والأهداف المحتملة للقوى العظمى خلال القرن القادم إزاء منطقة الخليج العربي والتحديات التي تواجهها وهي على الشكل التالي:

1- مشـاريع وأهداف أميركا إزاء منطقة الخليج العربي خلال القرن الحادي والعشـرين إن الشـواهد والقرائن المستقاة من الممارسات العسكرية والاقتصـادية والاستراتيجية الأميركية حيال دول منطقة الخليج العربي تقودنا إلى نتيجة مفادها أن واشـنطن سـتسـعى على أغلب الظن إلى تعزيز ودعم هيمنتها في هذه المنطقة. ولما كانت الهيمنة الأميركية على منطقة الخليج العربي قد فقدت مبرراتها في المنطقة في أعقاب الحرب الباردة لذا فإن واشــــنطن تبحث عن مبررات منطقية جديدة لها في الخليج العربي لكي تملي من

(1) خريطة السلطة في الوطن العربي، www.aljazeera.net، إعداد قسم البحوث والدراسات.

خلالها تفوقها على حلفائها الأوروبيين والإقليميين. وفي ظل هذه المســـاعي يمكن تلخيص الأهداف الأميركية الخاصة بمنطقة الخليج العربي كما يلي:

أ- السيطرة على نفط الخليج العربي من خلال التحكم بأسعار النفط وطرق توزيعه واستهلاكه.

ب- الســيطرة على التســلح في المنطقة بما في ذلك الحؤول دون دخول الأســلحة النووية غير الإســرائيلية إليها والعمل في نفس الوقت على توســيع أســواق بيع الأســلحة الأميركية في المنطقة.

ج- الهيمنة على العلاقات الاقتصــادية والســياســية والدبلوماســية للكثير من دول المنطقة عبر الهيمنة على حكوماتها.

أما الخيارات الخاصـــة بالولايات المتحدة الأميركية المصــنفة كأهداف خارج الدائرة الإقليمية فهي كالتالي:

أ- بســط هيمنتها على أوروبا واليابان اللتين تؤمّنان القســم الأعظم من حاجاتها النفطية من هذه المنطقة.

ب- تعزيز مكانتها كقوة عظمى في العالم حيث تعد الهيمنة على مياه الخليج العربي والمحيط الهندي من ضرورياته.

ج- الهيمنة على الأوضــاع والظروف والتحولات الســياســية والاقتصــادية في جمهوريات آســيا الوســطى والقوقاز والهيمنة على تحولات منطقة الشــرق الأوســط لاســيما مســيرة التســوية الإسرائيلية – الفلسطينية وتحولات شمال أفريقيا.

ولتصنيف الدلالات الاستراتيجية لخيارات الولايات المتحدة الأميركية تجاه الخليج العربي لا بد من اســتعراض بعض النقاط حول تاريخ الحرب الباردة مع ما يواجه النظام العالمي من عوامل عدم اســتقرار للتأسيس عليها كمحاور أساسية لاحقة في البحث[1].

يشــير اســتعراض تاريخ الحرب الباردة إلى أن الولايات المتحدة اختارت ســياســة الاحتواء، وهي بجوهرها سياسة دفاعية، رغم ما كانت تتمتع به من تفوق عسكري في البداية.

فالاســتنتاج أن الولايات المتحدة تتفوق على هذه القوى والدول ســياســياً بفعل تفوقها العســكري، يتجاهل النتيجة التي لا بد من استخلاصها من التجربة السوفييتية. فتحديد توزيع القوة في العالم لا بد من أن يستند، بشكل رئيسي على قاعدة القوة الكامنة وليس الفاعلة، والتأكيد على أن النظام الدولي الحالي هو

---

(1) قدري قلعجي، مصدر سابق، ص 411.

أحادي إنما يســـتند في ما هو متوافر للدول الكبرى من قواعد القوة الفاعلة، ويتجاهل قواعد القوة الكامنة تماماً[1].

ويختلف توزيع القوة بقواعدها المختلفة بين مراكز القوة المتعددة في العالم والتي ترســـم دلالتها بالمعسكرين الغربي والشرقي حيث تساويا في المجال العسكري والتوازن الاستراتيجي واختلفا في المجال الاقتصادي وظهرت فجوات عديدة فيه ويواجه النظام العالمي الجديد عوامل عدم استقرار يمكن إيجازها:

أولاً: أن الدور الأمريكي – وكما هو واضـــح – على درجة بالغة من الأهمية في تحقيق اســتقرار النظام الدولي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشـــرين القادم، ويعود الكثير من المشـــكلات التي تعاني منها الولايات المتحدة في الوقت الحالي، والخوف من تردي مكانتها الدولية، إلى ما تواجهه من صـــعوبة في التكيف مع واقع جديد بمعطيات قوة جديدة وغير مألوفة، واســـتمرارها بالاعتماد على إطار فكري عاجز عن استيعاب هذه المعطيات والتعامل معها، ولقد اصطدمت السياسة الأمريكية بواقع دولي لم يكن مفهوماً حين أعلن الرئيس الأمريكي الســـابق بوش الأب الرؤية الأمريكية للنظام الدولي الجديد إبان حرب الخليج الثانية.

وســـيرتبط اســتقرار النظام الدولي بشـــكل وثيق بقدرة الولايات المتحدة على التكيف مع حقيقتين، أولاهما: أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تفرض رؤيتها الذاتية على العالم، وأن معالجة القضـــايا التي تخص العالم أو القوى العالمية تحتاج إلى أسـلوب جماعي لكي يكتب لها النجاح. وثانيهما: أن الأهداف القومية لا يمكن أن تتحقق بالاعتماد الكلي على الأسلوب العسكري، وأن القدرات الاقتصادية أكثر ملاءمة وفعالية في حماية مصالح الدولة وتحقيق أهدافها القومية.

أما الخطر الآخر المتصـــل بالدور الأمريكي، فهو الخوف من أن تســـتنكف الولايات المتحدة عن دور القيادة السياسية في الوقت الذي لا توجد فيه أية قوة أخرى قادرة على تحمل أعباء القيادة.

ثانياً: إن اســتقرار النظام الحالي يعتمد بشـكل رئيسـي على السـلوك المستقبلي للقوى الاقتصـادية الرئيســـية المســـاندة للولايات المتحدة وهي اليابان ودول الاتحاد الأوروبي. أما اليابان ودول الاتحاد الأوروبي، فهما المستفيدان الرئيسيان من النظام الاقتصادي الذي تبلور بعد حرب الخليج الثانية ومن غير المعقول أن يسلك أي منها سلوكاً يؤدي إلى زعزعة استقرار هذا النظام[2]. وأن الدولة التي يخشى أن تفعل ذلك هي الولايات المتحدة التي تعاني من عجز هائل في الميزان التجاري، وعجز في الموازنة، ومن مشـكلات اقتصـــادية أخرى، كانخفاض الإنتاجية، وتدني معدلات الاســـتثمار، وهي التي تتهم شــركاءها باتباع سياسات اقتصادية غير سليمة تهدف إلى الربح الاقتصادي على حساب الاقتصاد الأمريكي مضافاً

(1) مصطفى الحمارنه، العرب في الاستراتيجيات العالمية، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان – 1994 ص 67.

(2) William Pfaff, "Redefining World Power", Foreign Affairs Vol 70 No. 1: 1990-1991, p. 37.

إليها الصـين التي تعتبر المشـكلة رقم واحد بالنسـبة للولايات المتحدة في عالم ما بعد سـقوط المعسـكر الاشتراكي[1].

ثالثاً: إن الخطر الثاني يتصـل أيضـاً بحالة عدم التوازن الموجودة حالياً في النظام الاقتصـادي. ويمكن إذا ما فشلت الولايات المتحدة في حل مشكلاتها الاقتصـادية مع اليابان وأوروبا أن تبدأ في التفكير على مستوى إقليمي، كوسيلة بديلة للنمو الاقتصادي، وإيجاد الأسواق، وكوسيلة لحماية نفسها من المنافسة اليابانية التي عجزت في الماضي عن مزاحمتها. وإذا حصل هذا فإنه سيدفع اليابان إلى التركيز على إقليم شرق آسيا كبديل للسوق الأمريكي. بالإضافة إلى أن أوروبا منغمسة حالياً بعملية التكامل الإقليمي أصلاً، ويمكن لمثل هذه التطورات أن تضـع حداً للنظام الاقتصـادي العالمي الموجود الآن، وتفتح المجال لنمو تجمعات اقتصـادية إقليمية لا تتفاعل مع بعضـها البعض، مما ينهي حالة الردع الاقتصـادي القائمة حالياً، ويتيح المجال لتفشي علاقات صراع القوة مرة أخرى. ومن يدري أين يكون الخليج منها[2].

رابعاً: إن الخطر الثالث يكمن في حقيقة أن علاقات التكامل والاعتماد الاقتصـادي المتبادل، ليسـت في الحقيقة عالمية بل إنها محدودة في دول الشـمال إلى حد كبير، إذ تبقى معظم دول الجنوب خارج حلقة التكامل والنمو الاقتصـادي. والأخطر من هذا أن الفجوة بين الشـمال والجنوب آخذة بالازدياد. وأن من شـأن استمرار تردي الأوضـاع الاقتصـادية في الجنوب أن يؤدي إلى زيادة عوامل عدم الاسـتقرار السـياسـي والنزاعات، وسـيؤثر ذلك سـلبياً في الاسـتقرار العالمي الذي يعتبر ضـرورياً لنجاح هذا النظام الاقتصـادي. كما أن النزاعات الإقليمية في دول الجنوب يمكن أن تتصـاعد لتمتد إلى دول الشـمال نفسـها أو إلى مناطق تعتبر حيوية لها أو لبعضـها. وأخيراً فإن اسـتمرار تردي الأوضـاع الاقتصـادية في الجنوب من شـأنه أن يزيد من حدة بعض المشـكلات العالمية التي بدأت تثير قلق كثير من دول الشـمال، كتهريب

---

(1) الصين هي مشكلة رقم (1) بالنسبة للولايات المتحدة في عالم ما بعد سقوط "المعسكر الاشتراكي" وانهيار الاتحاد السوفيتي.

والسبب هو أن الصين تصدر أسلحة إلى دول غير خاضعة للولايات المتحدة كما أنها تنقل تكنولوجيا متطورة إلى هذه الدول.

وترى الولايات المتحدة أن مجرد تمسك الصين بالاشتراكية كفلسفة وفكر وعقيدة كما أن مجرد تمسكها بقيادة الحزب الشيوعي للمجتمع الصيني يشكل تحدياً للعالم ما بعد الشيوعية وللقيم الغربية "المنتصرة"..

وتشعر واشنطن بالضيق لأن الصين تجعل محور سياستها التجارية نقل التكنولوجيا المتقدمة وتصدير معدات عسكرية وبيع صواريخ إلى دول مناوئة لإسرائيل في الشرق الأوسط. كما أن الصين متهمة بتجاهل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي لم توقع عليها ويمكن تلخيص قائمة الاتهامات الأمريكية للصين على النحو التالي:

* إن الصين تقوم سراً ببيع الأسلحة والتكنولوجيا النووية إلى الجزائر وإيران وباكستان، وربما دول أخرى في العالم الثالث، وربما قامت ببيع صفقة صواريخ لسوريا بتمويل ليبي (وهذا أحد أسباب الغضب الأمريكي تجاه ليبيا).
* فائض الميزان التجاري المتزايد لصالح الصين مع الولايات المتحدة وازدهار صادرات الصين في نفس الوقت الذي تفرض فيه بكين قيداً على وارداتها.
* انتهاك "حقوق الإنسان" (محاكمات للمعارضين في بداية عام 1991م)، وأساليب القهر والقمع التي تمارس ضد أهل التبت.
* تصدير منتجات صينية قام بصنعها مسجونون صينيون بلا مقابل تقريباً.
* صدور "كتاب أبيض" من الحكومة الصينية عن مفهوم الصين لحقوق الإنسان الذي يتعارض تماماً مع المفهوم الغربي. لكن مع ذلك أي للصين فيقول الرئيس الأمريكي "أننا لا نحب نظامهم ولكن لا نريد أن نعزل الصين" يراجع، نبيل زكي، أحداث الاتحاد السوفياتي وأثرها على الخريطة السياسية العالمية، مجلة مستقبل العالم الإسلامي عدد 5 تصدر عن مركز دراسات العالم الإسلامي – مالطا ص 28.

(2) برنارلويس، الغرب والشرق الأوسط، دار المختار الإسلامي، 2000، ص 103.

المخدرات، والهجرة الجماعية إلى دول الشمال، وانتشار الأمراض والأوبئة، وتلوث البيئة، وانتشار أسلحة الدمار[1].

خامساً: إن علاقات الردع الاقتصادي المشار إليها سابقاً التي تمنع استعمال الإكراه ومحاولات الهيمنة في علاقات دول الشمال مع بعضها البعض، لا تمتد لعلاقاتها مع دول الجنوب، وأن الخلل في توزيع القوة العسكرية بين دول الشمال أدى إلى إنشاء قوة عسكرية أمريكية ضخمة وغير مقيدة، بالإضافة إلى طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين هذه الدول، وعدم وجود القدرة أو الرغبة لدى أي من القوى الرئيسية في الوقوف بوجه الولايات المتحدة في مناطق فقدت قيمتها الاستراتيجية والاقتصادية، وكل هذه الأمور تترك كثيراً من الدول الضعيفة مكشوفة أمنياً، وبشكل كلي، الأمر الذي لم يكن قائماً خلال فترة الحرب الباردة[2]، ومع أن الدول الكبرى فقدت الكثير من الدوافع التاريخية للهيمنة الاقتصادية على الدول الضعيفة اقتصادياً في هذه الدول، ورغم انتهاء أهميتها العسكرية بعد تطوير الأسلحة الاستراتيجية، إلا أن محاولات الهيمنة ما تزال واردة في المناطق التي تعتبر استراتيجية، وفي المناطق التي يوجد فيها مصالح محددة، كالخليج العربي مثلاً لأن هذه المحاولات تعود لأسباب أيديولوجية أو سياسية داخلية. وستبقى القوتان الكبريان الأخريان، وهما روسيا والصين، الغير متمكنتان تماماً عن تحدي الولايات المتحدة أو التحالف الغربي؛ لأنها تضع أولوية رئيسية على مستقبلها الاقتصادي الذي لا يمكن أن يتحقق بالشكل المطلوب إلا من خلال دول التحالف الغربي. ومن الطبيعي أن تقود هيمنة دول التحالف الغربي على العالم سياسياً واقتصادياً إلى محاولة تسخير المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة الجات (منظمة التجارة الدولية حالياً) لمساعدتها على إدارة العالم بالشكل الذي يتناسب مع مصالحها، كالحفاظ على الأمن والاستقرار، ونشر الإيديولوجية الديمقراطية، والنظام الاقتصادي الرأسمالي، ومحاربة الأيديولوجيات أو أنظمة الحكم التي لا تتفق مع القيم والرؤية الغربيتين[3].

---

(1) توفيق سعد، النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، الأهلية للنشر عمان 1999 ص 37.

(2) Joseph S. Nye "Soft Power", Foreign Affairs – 1990 – fall, p. 3.

(3) Miles Khalar: "The International Political Economy", Foreign Affairs, Vol 69, No. 4, Fall 1991.

ثانياً: النفط والشركات الأميركية ومسألة أمن الطاقة

عرفت الاستراتيجية الأمريكية في غضون السنوات القليلة الماضية تحولات جوهرية، نتجت عن التغيرات الكبرى التي شهدتها البيئة الدولية. وهناك العديد من العوامل والعناصر التي أدت إلى هذه التغيرات، إلا أن ثمة عاملين رئيسيين يمكن الإشارة إليهما بقدر من الثقة، نظراً لكونهما محلاً للاتفاق بين باحثي العلاقات الدولية وهذا العاملان هما:

أولاً: الانهيار السوفييتي كمفهوم وما رافقه من نتائج عديدة أبرزها ضعف الموقف الروسي بوصفه الوريث السياسي والقانوني للاتحاد السوفييتي المنهار ، ويقابله تفرد الولايات المتحدة بالزعامة السياسية الدولية على الأقل في المدى المنظور.

ثانياً: حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من تداعيات، مست مجالات ومستويات عديدة، كالتحول في مواقع القوى الدولية ودور النفط في الاقتصاد والسياسة الدوليين، ومشروعات الأمن الإقليمي والتحولات الداخلية في الدول العربية كل على حده، وفيما بين الدول العربية وبعضها البعض.

والواقع أن تزامن هذين العاملين وتداخلهما – الانهيار السوفييتي من جانب وتداعيات حرب الخليج من جانب آخر – أديا معاً إلى تكثيف الاهتمام ببعض القضايا على الصعيدين الدولي والإقليمي. وتأتي في مقدمة تلك القضايا مسألة نشر أو انتشار الديمقراطية وفق النمط الغربي، والتحول إلى اقتصاديات السوق الرأسمالية، وعلاقات الأمن الدولي والإقليمي الجديدة، وتحديد المخاطر الرئيسية والفرعية في ظل علاقات ما بعد انتهاء الحرب الباردة. وفي كل من هذه القضايا وجد ما يمكن تسميته بالمناظرات الكبرى، أو النقاش المفتوح بين أنصار المدارس الفكرية المختلفة بغية تحديد الأولويات للعلاقات الدولية ومساراتها الرئيسية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وبالطبع لم يكن هذا النقاش العام بعيداً عن أهداف سياسية مباشرة لهذه الجماعة أو تلك، كما لم يكن بعيداً عن مصالح آنية وبعيدة في آن واحد لهذه الدولة أو تلك.

وعكست النظرة الأميركية حول المنطقة العربية ليس فقط اهتماماً نظرياً / تجريدياً؛ بل اهتماماً عملياً ومصلحياً، يستند إلى مساحة واسعة من المصالح الأمريكية في المنطقة العربية اقتصادياً وسياسياً وأمنياً. فإذا نظرنا إلى الجوانب الاقتصادية، فإن النفط العربي يبرز في مقدمتها – كما يبين الجدول رقم (1-2-3):

جدول رقم (1) [1]

متوسط إجمالي واردات النفط من دول الأوبيك العربية إلى إجمالي واردات النفط الأمريكية*

(ألف برميل يومياً)

	إجمالي الواردات النفطية الأميركية	الواردات من دول الأوبيك العربية	النسبة المئوية
متوسط 1990	7.161	2.442	31
متوسط 1991	6.626	2.046	31
متوسط 1992	6.938	1.974	28
متوسط 1993**	8.428	2.026	24

جدول رقم (2) [2]

تطور إنتاج النفط في أقطار الخليج العربي للسنوات 1973: 1995 مليون / برميل

	1973	1975	1979	1980	1983	1985	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الإمارات	1.5	1.7	1.8	1.7	1.1	1.2	1.8	2.1	2.29	2.34	2.2	2.1	2.2
البحرين	–	0.06	0.15	0.04	0.42	0.42	0.024	0.042	0.042	0.042	0.042	0.042	0.042
السعودية	7.6	7.07	9.5	9.9	4.6	3.2	5.3	6.4	8.1	8.3	8.1	8	8
عمان	0.3	0.34	0.3	0.28	0.4	0.6	0.62	0.66	0.7	0.73	0.7	0.7	0.8
قطر	0.57	0.44	0.5	0.47	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
الكويت	3.02	2.08	2.4	1.66	1.05	0.9	1.7	1.1	0.2	0.9	1.8	2	2.1
إجمالي أقطار الخليج	13.028	11.7	14.7	14.1	7.4	6.1	9.9	10.8	11.8	12.8	13.4	13.4	3.6
إجمالي أوبك	31	27.2	31.2	26.9	16.9	15.7	21.7	23.4	23.5	24.5	26	28.2	33.5
إجمال العالم	58.1	55.2	63.2	62.3	55.1	56.6	62.3	64.7	64.7	64.7	65.1	66.4	70.3
نسبة أقطار الخليج / العالم	22.4	21.2	23.3	22.6	13.6	11	16	16.7	18.3	19.8	20.6	20	19.3
نسبة أوبك / العالم	53	49.2	49.9	43.2	30.8	27.7	35.1	36.2	36.3	37.9	39.9	42.4	47.6
إجمالي أقطار الخليج الأوبك	42	43	47	52.4	43.8	38.8	45.4	46.1	50.2	52.2	51.5	47.5	40.6

---

(1) بيانات الجدول مستخرجة من:

Energy Information Administration, "Monthly Review", Washington, DC, September 1993, pp55-61.

* تشمل الجزائر والعراق والكويت وليبيا وقطر والسعودية والإمارات.

** متوسط الشهور السبعة الأولى من العام.

(2) تم إعداد الجدول بالاستناد إلى المصادر الآتية:

* OPEC, Annual Statistical bulletin, 1991, pp. 14-15.
* G.G.C., Main Economic indicators, 1975-1985, Economic and industrial research division King Fahd university of petroleum and minerais research institute.
  Dhahran, Saudi Arabia, 1986, p:12.
* Petroleum Economist March 1984, p. 120.
* The Petroleum Finance Company, Focus and current issues the market intelligence sevic, January, 1995, p.7.

جدول رقم (3) [1]

احتياطي النفط في أقطار الخليج العربي

للسنوات 1975: 1991 مليون / برميل

	19975	1980	1985	1990	1993	% من الاحتياطي العالي عام 1993	عمر الاحتياطي بالسنوات	
الإمارات	32.2	30.4	33	98	98	9.8	122	122
البحرين	0.3	0.2	0.16	0.08	0.07	–	–	–
السعودية	145	168	169	260	261	26	88	88
عمان	3.3	2.3	4	4.3	4.7	0.4	17	17
قطر	5.8	3.6	3.3	4.5	3.7	0.4	21.6	21.6
الكويت	71.2	67.9	92.5	97	96.5	9.6	138	138
الإجمالي	257	272	3.2	463	464	–	–	–
النسبة من الإجمالي العالي	41.2	40.9	41.8	45.4	46	46	–	–
نسبة الأوبك للإجمالي العالي	27.5	65.6	74.5	76.1	76.7	–		
الإجمالي للأوبك	421	436	537	779	772	–	82	82

فهو يمثل النســبة الأكبر من واردات النفط الأمريكية التي بلغت (24%) كحد أدنى عام 1993، و(31%) كحد أقصــى عام 1990. ويعود تقلص نســبة النفط العربي في العامين الأخيرين إلى مقاطعة نفط العراق الذي كان يصـل في المتوسـط إلى (518) ألف برميل يومياً أو ما يوازي (21%) من إجمالي الواردات الأمريكية من نفط دول الأوبيك العربية حسب بيانات 1990. كما أن التجارة العربية – الأمريكية تتراوح بين (13-15) مليار دولار أمريكي سنوياً. فضـلاً عن الاستثمارات العربية التي تصل إلى (760) مليار دولار أمريكي في الاقتصـاديات الدولية، ويسـتحوذ الاقتصـاد الأمريكي على حوالي (14%) منها. كما تمثل المنطقة العربية أهمية قصوى لمبيعات السلاح الأمريكي، إذ تشتري حوالي ثلث مبيعات السلاح الأمريكي. وقد شـهدت تلك المبيعات قفزات هائلة بعد حرب الخليج الثانية. إذ اشـترت دول الخليج العربية وحدها خلال الفترة من أيلول / 1990 إلى تشرين الأول / 1991، ما قيمته (13) مليار دولار من السلاح والعتاد من الشركات الأمريكية[2]. وهذا ما سأبينه لاحقاً.

وعلى الصــعيد الســياســي، فهناك العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة وعدد بارز من البلدان العربية كمصـر والسـعودية ودول الخليج العربية الأخرى والأردن والمغرب، كما أن هناك علاقات يسـودها

(1) تم احتساب الجدول بالاستناد إلى مصادر الجدول رقم (1) فضلاً عن: –

* Arab Oil and Gas February 1994, pp. 46-48.
* Bp. Statistical reniew of world Energy 1993.

(2) أنظر، أوراق الشرق الأوسط "الولايات المتحدة والشرق الأوسط"، العدد 6 مجموعة باحثين تموز 1992، من ص 36-40.

مد وجزر بين الولايات المتحدة وكل من سوريا واليمن الموحد، فضلاً عن اهتمامات أمريكية كبيرة بما يجري في كل من الجزائر والسودان، ناهيك عن وضعية الحصار الشامل، الذي يخضع له كل من العراق وليبيا، ويعد مكوناً رئيسياً في الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية مثلما طبقت في السنوات الأخيرة[1].

وإن المصالح الأمريكية في المنطقة العربية – وكما هو معروف – لا تقف عند حدود البلدان العربية وحسب، فهناك إسرائيل التي تمثل إحدى الركائز التقليدية في الاستراتيجية الأمريكية سواء في عهد الحرب الباردة أو بعدها. وإلى جانب هذه الاعتبارات هناك أيضاً بعد أمني يتعلق بقدرة العسكرية الأمريكية على الحركة السريعة لمواجهة أية تهديدات – من المنظور الأمريكي الرسمي – ضد المصالح الغربية بصفة عامة، والأمريكية بصفة خاصة.

وخلاصة القول إن هناك مساحة واسعة من المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية للولايات المتحدة، التي لا يمكن تجاهل أو استبعاد تأثيرها على عملية تحديد الأولويات الأمريكية إزاء المنطقة العربية فيما بعد الانهيار السوفييتي وحرب الخليج الثانية. وهي جميعاً تشكل ما يعرف بثوابت الاستراتيجية الأمريكية إزاء المنطقة العربية، التي يمكن تحديدها في ثلاثة ثوابت رئيسية هي:

1- إن التعامل مع المنطقة العربية يتم من منظور أنها تتشكل من عدة دول مختلفة الأحجام والمكانة والتراث الاجتماعي والأهمية الاقتصادية والاستراتيجية. ويترافق مع هذا استبعاد التعامل مع العرب باعتبارهم يشكلون أمة واحدة أو نواة لهذه الأمة، أو أنهم يعبرون عن مشروع وحدوي قابل للتطبيق[2].

2- إن المنطقة العربية ورغم أهميتها الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية، إلا أنها جزء من منطقة جغرافية أكبر وهي منطقة الشرق الأوسط المتعددة الهويات القومية والدينية[3].

3- إن أحد عوامل خصوصية التعامل الأمريكي مع عموم المنطقة العربية يعود إلى كون إسرائيل أحد الدول القائمة فيها.

4- إن الصراع بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية أخذ طابعاً كونياً وطبيعياً بعد غزو العراق للكويت.

5- إن الحرب هي حرب من أجل النفط في بعديه الاستراتيجي والاقتصادي، وهنا يبرز الدور الخطير للحرب الاقتصادية ضد العراق وما تركه من أثار على منظومة القيم في المجتمع بفعل الآثار المتعددة الجوانب للتضخم.

---

(1) د. حسن العلكيم، العرب وأميركا والنظام الدولي الجديد، المجلة العربية للدراسات الدولية بيروت خريف 1993 ص 20.

(2) Brad Roberts, Democracy and World Ordre, the fletcher Forum, Summer 1991, p. 15.

(3) أوراق الشرق الأوسط، مصدر سابق، عدد 6، ص 40.

6- إن التضـخم وما يفرزه من آثار سلبية، سيؤدي وفق التصـور الرأسـمالي، إلى تقويض الحياة السـياسـية في العراق التي تشـكل هدفاً جوهرياً من أهداف العدوان الأمريكي ورسـالة إلى كل من يعنيهم الأمر.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد رسـمت خطتها بعد حرب 1973 لمرحلة الخمس وعشـرون سـنة القادمة من خلال برنامج كسينجر المؤلف من 7 نقاط في 11/ شباط 1974[1].

1- صيانة موارد الطاقة.

2- البحث عن مصادر بديلة للطاقة.

3- تطوير الأبحاث لإنتاج الطاقة.

4- المشاركة الطارئة في مصادر الطاقة المتوافرة.

5- التعاون المالي الدولي.

6- مساعدة الدول النامية التي تحتاج إلى استيراد النفط بكميات كبيرة.

7- إقامة نظام تعاوني بين الدول المنتجة والمصـدرة حسـب الأولويات المقدرة من قبل الإدارة الأميركية.

وما زالت العديد من تصـورات هذه الخطة سـارية[2] وتحددت معالمها بعد اكتشـاف النفط في بحر قزوين.

* نفط بحر قزوين وأمن الطاقة

بعد اكتشاف النفط في بحر قزوين طرحت التساؤلات حول مفهوم أمن الطاقة ودور الخليج العربي فيها وهل سـيبقى المورد الأسـاسـي للنفط والغاز في العالم أما ماذا؟ خصـوصـاً بعد أن أظهرت المقارنة إمكانية التنافس وطرحت مفهوم التحديات وآليات الصـراع بين القوة المؤثرة إلى العلن والأنظمة القانونية للاستخراج وواقع الشركات النفطية.

وبدأت المقارنة بين موارد البحر من النفط والغاز مع احتياطي المملكة العربية السعودية. إذ تراوح تقديرات الاحتياطيات الإجمالية لأذربيجان وكازاخسـتان وتركمنسـتان بين حد أدنى يبلغ 15 مليار برميل، وحد أعلى هو 200 مليار برميل من النفط، بينما تراوح تقديرات احتياطيات الغاز الطبيعي بين حد أدنى

---

(1) محمد السماك، بين النفط والسياسة، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت 1991، ص 27-28.

(2) جريدة الشرق الأوسط 19 تشرين أول، أوكتوبر 1996.

هو 230 تريليون قدم مكعب، وحد أعلى هو 650 تريليون قدم مكعب(1). ويثبت لنا هذا التفاوت الكبير في التقديرات (2–17% من احتياطيات النفط في العالم، و5–12% من احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم) أن درجة ثراء بحر قزوين من موارد الطاقة لم تحدد بعد بصـــورة قاطعة وطرحت إشـــكالية قانونية حول النظام القانوني لمنطقة بحر قزوين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وخصوصاً أن الشركات المستثمرة هي شـــركات أميريكيـة(2) فتم الاتفاق على أطر تحديد الحقوق لأن الاحتياطي الموجود يحتاج إلى استثمارات بحدود 50 مليار دولار (3).

وتنظر أذربيجان وكازاخستان وتركمنستان التي نالت استقلالها حديثاً إلى التنمية التجارية لموارد الطاقة في بحر قزوين بوصفها متطلباً حيوياً لدعم استقلالها وتطورها الاقتصادي؛ فالدخل العائد من النفط والغاز حديثي الاكتشاف، سوف يساعد هذه الدول على حل مشكلاتها السياسية والعسكرية (كالخلاف بين أذربيجان وأرمينيا) ويحافظ على استمرار أنظمتها السياسية فلجأت إلى أساليب متعددة التعاقد أو منح الامتيازات أو المشاركة وهنا السؤال ما الذي جعل هذا العدد الكبير من الشركات يسعى للوصول إلى احتياطيات النفط والغاز الموجودة في منطقة بحر قزوين؟ وعلى الرغم من الكساد الذي أصاب أسعار النفط والغاز ما تزال هناك شركات جديدة تقبل على المنطقة؛ فهل سيستمر اهتمامها، وهل سيزداد هذا الاهتمام حدة، أو أنه سيبدأ في الانحسار؟

أخذت تتضح معالم حدود جديدة لبيئة الأعمال الخاصة بصناعة النفط والغاز خلال التسعينات من القرن العشرين، وقد بدأ ذلك مع انفتاح روسيا على الاستثمار الأجنبي، وبخاصة حقولها النفطية الضخمة في سيبريا الغربية وجزيرة ساخلين. حدث ذلك في وقت كان فيه الإنتاج في آخر مناطق النفط الكبرى في منحدرات ألاسكا الشمالية وبحر الشمال يعاني الانخفاض، وكانت الشركات تبحث عن فرص دولية جديدة. وقد كانت منطقة الشرق الأوسط مشبعة إلى درجة تحول دون دخول مزيد من الشركات الجديدة، كما تعززت العزلة المفروضة على العراق بعد حرب الخليج الثانية، وبقي القليل من المناطق التي توافرت فيها فرص للاستثمار، لكنها بالتأكيد لم تكن تقارن بالفرص المتاحة في روسيا.

---

(1) Gurcan Gulen, Bhany Shenoy, oil of Gaz Journal Bp, Statistical Review of World Energy – June 1998, p. 21.

(2) شركة شيفرون، أكسون موبيل وبريتش بترلويوم واتلانتك وتيشفيلد.

(3) * عملية تحديد حقوق الملكية القانونية لاحتياطيات المواد الهيدروكربونية البحرية في قاع بحر قزوين عن طريق الاتفاق الشامل أو التفاوض الثنائي.

* تطبيق الترتيبات القانونية الدولية لنقل نفط وغاز بحر قزوين وتسويقهما، وضمان حماية البيئة.

* وضع نظم قومية تشمل قوانين لتنظيم النواحي التجارية والضرائب واستخدام الثروات الموجودة في باطن الأرض وقوانين البيئة، ووضع اللوائح التي تنظم تنمية احتياطيات المواد الهيدروكربونية وإنتاجها وتقدير الضرائب المستحقة عليها وتسويقها.

إن خلق الاستقرار السياسي الذي يجتذب الاستثمار طويل الأجل يقتضي حل القضايا الداخلية والقضايا الأخرى متعددة الأطراف، بالإضافة إلى القضايا القانونية الدولية. ولا يرتبط بحر قزوين بالبحار المفتوحة مباشرة، إذ تحيط به من كل الجهات الكتل الأرضية التي تتكون منها أربع من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق (هي روسيا وكازخستان وأذربيجان وتركمنستان) وإيران من الجنوب، وانطلاقاً من هذه التصورات نظم العديد من البروتوكولات.

* يراجع مصادر الطاقة في بحر قزوين، الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، مركز الأبحاث للدراسات الاستراتيجية، 2001 ص 153 جوليا نوبي.

حدث تحول في التنافس على صناعة النفط الروسية منذ عام 1993[1] وذلك مع تأسيس سلسلة من الشركات المندمجة، فتحول التنافس بين الشركات الأميركية إلى تعاون وتبادل بدلاً من الصراع فيما بينهما على الوصول إلى المنطقة[2] والاستثمار فيها من خلال التعاون والتوسع والمشاركة[3].

ولكن السؤال: ما هي الدول المهيمنة على بحر قزوين؟ وهل حصل تحول استراتيجي أميركي عن الخليج العربي؟

إن تعزيز صناعة النفط والغاز في بحر قزوين من شأنها أن ترجح مصالح دولة على دولة، وقد يكون لذلك انعكاسات على القرارات المتعلقة بفتح منفذ للتصدير، فقد سيطرت الشركات الأمريكية على بحر فزوين حين حدث اندماج بين شركتي بريتيش بتروليوم وأموكو لتشكلا معاً شركة بي بي – أموكو. وكانت الولايات المتحدة الأميركية هي الطرف الخارجي الذي يملك أكبر مصلحة تجارية في هذه المنطقة، وهي المصلحة التي ظلت الحكومة الأميركية تترجمها إلى نفوذ سياسي. وقد أصبحت الآن كفتا الميزان في بحر قزوين متعادلتين بالتساوي بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، غير أن المملكة المتحدة تمسك بزمام المبادرة في أذربيجان وروسيا حيث تتمتع بمصالح تجارية متنامية[4].

فضلاً عن النجاح الذي حققته شركة أذربيجان الدولية العاملة في الحصول على النفط وبدء الإنتاج الفعلي، كانت قصة النجاح الرئيسي المماثل في بحر قزوين هي مشروع تنجيز شيفرويل (Tengiz Chevroil) المشترك في كازاخستان؛ ففي هذا المشروع وحده تملك شركة شيفرون الأمريكية ما يربو على ملياري برميل من الاحتياطيات السائلة. ويعتبر مشروع "إنتاج وتطوير" حقل تنجيز شيفرويل للنفط والغاز الواقع في الشواطئ الشمالية الغربية لكازاخستان (شيفرون / إكسول موبيل / أركو [لوك أركو]، 72%) هو أهم عقد للاتحاد السوفيتي السابق لاقتسام حصص الإنتاج حتى يومنا هذا، رغم أن الجزء الأكبر منه يظل تحت إدارة أمريكية. وتقدر الاحتياطيات في حقل تنجيز بين 6 و9 مليارات برميل من النفط السائل وأكثر من 10 تريليونات قدم مكعبة من الغاز. وتبلغ تكلفة استخراج البرميل الواحد أدنى من دولارين أمريكيين[5]. وهذا ما بين لواقع التنافس ومستوى التحديات على الدول المصدرة للنفط في الخليج العربي ودورها في الأسواق المنافسة العالميين.

---

(1) الشركات الروسية هي: سورجوتنفتيجاز (Surgutneftegaz) رقم 23، وسيدانكو (Sidanco) رقم 26، ويوكوس (Yukos) رقم 28، ولوك أويل (Lukoil) رقم 29، وجازبروم (Gazprom) رقم 31، وروزنفت (Rosneft) رقم 39، وسيبنفت (Sibneft) رقم 40، وتيومين أويل (Tyumen Oil) رقم 42، وسلافنفت (Slavneft) رقم 44.

Petroleum Intelligence Weekly – PIW – 12/1997.

(2) شركتي أميرداهيس وفيلبس.

(3) أما شركاء شركة أذربيجان الدولية العاملة فهم: بي بي – أموكو (BP-Amoco) ويونوكال (Unocal) وإكسون موبيل (Exxon Mobil) وديفون إنرجي (Devon Energy) وشتات أويل (Statoil) ورامكو (Ramco) ولوك أويل، وإتوشو (Itochu) وتباو (TPAO) ودلتا – هيس المتضامنة (Delta – Hess Joint Venture)، وشركة نفط جمهورية أذربيجان الحكومية (SOCAR).

(4) Frederick Starr, "Power Failure, American Policy in the Caspian, National Interest no. 47-1997, p. 20-31.

(5) Margaret Coker, "Agreement Could Unlock Caspians, CBS Market, 7/7/1998.

كما إن أوسع الشركات الأمريكية حضوراً في منطقة بحر قزوين هي شركة إكسون موبيل. وقد اشترت هذه الشركة جزءاً من حصة الحكومة الكازاخية وحصلت على نسبة 25%. كما أن لشركة إكسون موبيل منطقة استكشاف وتنقيب من تولبار رموناي حيث أدخلت شركة شل وعدداً من الشركات اليابانية بصفة شركاء. وهي الشركة الأمريكية الوحيدة في اتحاد الشركات العامل في أعمال التنقيب البحرية عن النفط في شمال بحر قزوين وكازاخستان، حيث وقعت عقداً لاقتسام حصص الإنتاج(1)، وتتمتع شركة إكسون موبيل بوجود في روسيا أيضاً؛ وذلك في جزيرة ساخلين. وتعد شركة شيفرون العاملة في حقل تنجيز في كازاخستان من بين أكثر الشركات الأمريكية تركيزاً، حيث ينحصر نشاطها في مشروع واحد داخل دولة واحدة. وقد استلمت شيفرون موقعها الثاني بالمنطقة في أذربيجان، قد يتبين لنا أن أهم أخبار اكتشافات النفط ستأتي من كازاخستان نظراً للحجم المتوقع لقاعدة الموارد فيها (في شواطئها على أقل تقدير). ولعل التقديرات المعلنة لكميات احتياطيات النفط في كازاخستان (8-10 مليارات برميل من الاحتياطيات المؤكدة) ما تزال أقل من الكميات الفعلية؛ فحقل تنجيز وحده يحتوي على 6-9 مليارات برميل من احتياطيات النفط وأكثر من 10 تريليونات قدم كعبة من الغاز. وقد أدت حفريات التنقيب الجديدة في تنجيز إلى اكتشاف المزيد من الاحتياطيات. وخلافاً للوضع في أذربيجان يتركز إنتاج النفط والغاز المتوافر حالياً في كازاخستان في شواطئها ومناطقها البرية، مما أبقى كازاخستان بعيدة عن المعارك الدائرة حول الوضع القانوني لبحر قزوين، أضف إلى ذلك أنها تملك مخزوناً كبيراً من النفط والغاز الباقيين في المناطق البرية. وتقدر احتياطيات النفط في المناطق البرية بما يراوح بين 15 و30 مليار برميل، أما في المناطق البحرية فقد تكون الكميات الكامنة أعلى بكثير(2).

استناداً إلى ما تقدم يمكننا القول إن جزءاً من آليات الصراع والمكاسب على النفط أصبح في بحر قزوين حيث أظهرنا الدور المستقبلي لهذه الموارد وأن المشكلة الوحيدة هي كيفية توفير إمدادات للنفط آمنة في ظل الوقائع الدولية والصراعات، لأن الأفعال والتصرفات الخاصة بالدول ترتبط بمصالحها، فعلى سبيل المثال إن معارضة روسيا لتمديد خط أنابيب تحت البحر والتي تأتي مغلفة في صيغة تخوف من الأضرار البيئية المترتبة على تمديد مثل هذا الخط، ليست سوى ذريعة لإخفاء معارضة روسيا للمسار غير الروسي (خيار الخط الذي لا يمر عبر روسيا) لنقل نفط منطقة بحر قزوين. وبصورة مماثلة فإن الدعوات التي توجهها إيران وقادتها للدول المعنية بإنشاء نظام بيئي مشترك ربما تخفي وراءها أجندة مستترة لفرض قسمة للموارد المخزونة تحت سطح البحر تكون في صالح إيران بقدر أكبر(3).

وبالنسبة إلى الدول الواقعة خارج منطقة بحر قزوين مثل الصين وباكستان ودول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية والدول الآسيوية الصناعية وأوربا فتنظر كل منها إلى موارد الطاقة في بحر

---

(1) Daniel Yergin, Evolution of an Oil Rush, New York times, 6/8/1997.

(2) Bernard Oxsman, Caspian Sea or Lake, Caspian Crossroads Magazine Vol. 1, no. 4, 1996.

(3) A.H. Hosseini, the prospect for the Caspian sea region in the 21 century, Instuitue for political – summer 1997 no. 5.

قزوين من منظور مصـــالحها الخاصـــة؛ فالدول المســـتهلكة للنفط كالصـــين وتركيا وأوربا ترحب بالإنتاج الجديد للطاقة في الأســـواق العالمية، بينما نجد أن الدول المنتجة للنفط كدول الخليج العربية (التي لا تشارك بصورة مباشرة في هذه العملية) تتخوف من احتمالات إضعاف سوق الطاقة العالمية. وتؤثر الدول الواقعة خارج المنطقة في البيئة القانونية بطريقة غير مباشرة أو عن طريق المعاهدات الدولية؛ فعلى سبيل المثال تشـجع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية تبني أنظمة قانونية وسـياسـية على الطراز الغربي في هذه المنطقة[1]. لأحكام السيطرة بشكل قانوني ونظامي بالرغم من كل الوقائع المثارة والأحداث والعقود والامتيازات الموقعة والمحصـــلة والسـيطرة الحاصـــلة فإن نفط الخليج العربي ما زال في أولويات الفكر الاســـتراتيجي الأميركي. لأن الإنتاج الإضـــافي في حال بلوغه نســـبة 3-4% من إمدادات النفط العالمية بحول 2010 لن يشـكل تهديداً يذكر لسـيطرة دول الخليج العربي على الســوق وحصــتها فيها. وينبغي ألا يُنظر إلى حوض بحر قزوين على أســاس أنه العامل الوحيد الذي يســوغ لدول الخليج العربي أن تغير سياساتها المتعلقة بإنتاج النفط بهدف عدم تشجيع الاستثمار هناك.

مع ذلك فإن كميات الإنتاج الإضـافية من آسيا الوسـطى ومنطقة القوقاز يمكن أن تسـهم هامشياً في خفض مسـتويات أسـعار النفط. كذلك يمكن أن يسـتفيد المنتجون في الخليج العربي من أسـعار النفط المنخفضـة إلى الحد الذي تسـهم فيه هذه المسـتويات السـعرية في زيادة اسـتخدام النفط، الأمر الذي يخلق فرصـــة للتوســـع الدائم في حصــص الســوق، وإعطاء المســـتثمرين حافزاً إضـــافياً إلى توجيه رأس المال المخصص لعمليات الاستكشاف والتنقيب إلى مناطق منخفضة التكلفة مثل الخليج العربي.

إن أهمية منطقة الخليج العربي كمصـدر للطاقة للولايات المتحدة في تزايد وتصـاعد حيث تستهلك الولايات المتحدة ثلث الإنتاج العالمي أي حوالي 20 مليون برميل يومياً، وللعلم فإن منطقة الخليج العربي تتمتع بالوفرة بالطرق الآمنة بعكس واقع بحر قزوين. لذلك ســـلكت الولايات المتحدة عدة محاور ضـــمن استراتيجيتها الشاملة آخذة في الاعتبار المبدأ المعلن والمتمثل:

أولاً: وجوب حماية المنطقة ومســـاعدة أهلها على توفير مقومات الدفاع عن أنفســـهم من خلال تسليح المنطقة وجيوشها وإعدادهم وتوجيه الرسائل إلى القادة حول الرغبة الدائمة بالحماية لردع أي عدوان أو حصار.

ثانياً: مبدأ الاحتفاظ المسـبق للمعدات التي تحتاجها القوات الأمريكية المسـاندة في حالة التعرض للمخـاطر والمعروفـة Pre-Positioning وتتلخص في قيـام الولايـات المتحـدة بتخزين المواد والآليـات العســـكرية في مناطق محددة على امتداد دول الخليج وتكون مهيأة للاســـتخدام عند الحاجة بحيث تجري عليها الصيانة أو الاستبدال أو التمرين لكي تكون دوما في حالة صالحة للاستعمال العاجل.

Fanshid Momtaz, the Legal Regime of the Caspian Sea 1997- vol. 1, no. 2. (1)

وهذا الأسـلوب الدفاعي إن صـح التعبير أملته ظروف أمريكية متعددة لعل أهمها هي الرغبة في عدم الاحتفاظ بأعداد كبيرة من رجال العسـكرية الأميركية في قواعد تقليدية لم تعد صـالحة لهذا العصـر فضلاً عما توحيه من مظاهر سلبية ترتبط بعصر القواعد والاستعمار.

كما أن المواصـلات وتطور سرعتها أصبحت في متناول الحاجة فإذا كانت المعدات تحتاج لوقت طويل لنقلها بحراً فإن تخزينها ضـمن مناطق متقاربة يحل هذا الإشـكال. أما نقل الأفراد فإن الطائرات العملاقة والسـريعة كفيلة بنقلهم لأماكن الخطر حيث المعدات جاهزة للاسـتعمال الفوري وهي فكرة ناجحة تثبت جدواها التجربة.

ثالثاً: الاتفاقيات الأمنية المتعددة المسـتويات مع الولايات المتحدة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي مع بداية الانحسار البريطاني عن المنطقة.

رابعاً: **التواجد البحري**: إن حاملات الطائرات العملاقة هي في الواقع متنقلة تواكب هذا العصـر المتطور في كل شـيء فهي تحمل ما يزيد على سـتة آلاف ضـابط وجندي كما تحمل أكثر من 85 طائرة عسـكرية وهي ذات اكتفاء ذاتي في الدفاع فهي لا تتعدى المحيط الهندي ولا تكاد تنسـحب واحدة إلا وتستبدل بأخرى وتشكل القوى الضـاربة الأسـاسـية بما تحتويه من صـواريخ بعيدة المدى وطائرات متعددة الأهداف والقدرات. وهذه القاعدة المتحركة مع غيرها من المواقع العسكرية الثابتة تعمل بشكل متكامل وفق قيادة واحدة.

خامسـاً: اعتبار النفط مورداً اسـتراتيجياً في الخطط الأميركية فقد أعدت دراسـات لبعض الجهات الحكومية (وكالة المخابرات المركزية CIA – لجنة الشـؤون الخارجية الكونغرس-)؛ بعض الوكالات والشـركات غير الحكومية (اللجنة الدولية للتجارة ITC وهي وكالة أميركية مسـتقلة، ووكالة الطاقة الدولية IEA التي أنشئت بعد حرب 73، وشركة أكسون، ومؤسسة الأبحاث الصناعية البترولية PIRF؛ وبعض مراكز ومعاهد الدراسـات (مركز الدراسـات الاسـتراتيجية والدولية واشـنطن CSIS-) وبعض الدراسـات والمقالات الفردية من كتبة مشهورين والترليفي، زيفنيو بريزنسكي، وليم كوانت، روبرت ستوباف، مودبسيو ميديكو).

كل هذه الدراسـات تمحورت حول أهمية النفط في الخليج وأهميته لتوفير الاسـتراتيجية الأميركية المشـار إليها (كبناء المخزون الاحتياطي الاسـتراتيجي من النفط، ووضـع تعريفات للطوارئ في الأزمات واستخدام بدائل النفط) [1].

---

(1) د. عمر الخطيب، مسـتقبل الخليج العربي كمورد للنفط في الفكر الاسـتراتيجي الأميركي، مقال في ندوة حول التنمية في الخليج والجزيرة العربية، 1993، من ص 84-95، والدراسة محورها نهاية العام 2001.

وعليه فإن إشكالية انكشاف دول الخليج العربي في الأزمات نتيجة عدم المناعة الدفاعية والإغراء بالعدوان الذي يواجه دول مجلس التعاون الخليجي وخصــوصــاً بعد أزمة غزو الكويت فتأكد أن الصــراع على النفط هو من الأسباب الرئيسية للحرب.

وقد كانت الثروة النفطية الخليجية سبباً تاريخياً لتوليد ثلاثة مصادر لتهديد أمن منطقة الخليج:

الأول: التهديد الخارجي، المتولد عن مصالح الدول الصناعية الغربية في ضمان إمدادات النفط الرخيص نسبياً.

الثاني: التهديد الإقليمي، الراجع إلى نزعات الهيمنة في منطقة الخليج من قبل مراكز القوى الإقليمية ذاتها.

والثالث: التهديد الداخلي، المترتب على التمايزات الاجتماعية العشائرية واختلال توزيع الدخل بين السكان الوطنيين.

ومن منظور العلاقات الدولية والتاريخ فإن مواجهة أسباب التهديد تفرض:

أولاً: إدراك العرب أن النفط العربي سلعة للمساومة الاقتصادية، وإدراك الغرب أن ضمان إمدادات النفط يشترط مراعاة المصالح واحترام الحقوق العربية.

ثانياً: بناء علاقات تعاون وسلام على أساس تبادل وتوازن المصالح بين الدول الخليجية على أساس مفهوم وطني للأمن الخليجي.

وثالثاً: تأكيد المشروعية الداخلية لدول الخليج انطلاقاً من مسلمات حقوق الإنسان وبناء الجيوش الوطنية القادرة(1).

وستبقى السياسة النفطية مصدراً لتهديد الأمن في منطقة الخليج إذا غابت حقيقتان عن صانع القرار العربي الخليجي في هذا المجال.

الحقيقة الأولى: أن النفط هو المصدر الرئيس للطاقة وحتى لو توفرت بدائل وحصل إنتاج جديد وسيبقى كذلك لعقود طويلة لمصلحة دول الخليج.

الحقيقة الثانية: إن النفط هو المصدر الرئيس لتوليد الدخل القومي في جميع الدول الخليجية وسوف تبقى هذه الأهمية الحيوية للنفط حتى وإن نجحت جهود وتنويع مصادر الدخل في هذه الدول بسبب احتياطاته الهائلة وحاجة العالم إليه وتصديره.

ثالثاً: واقع التسلح بين الولايات المتحدة ودول الخليج

(1) د. طه عبد العليم طه، إدارة السيطرة على النفط العربي، نوفمبر 1991، عدد 6، دراسات استراتيجية، مركز الإهرام، مصر، ص 36-37.

يدرك قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن الوضـــع العســـكري الجماعي في دولهم يُعتبر أقل حجماً وتجربة، وهو عُرضــة للتهديد إذا ما قورن بالوضــع في إيران والعراق حيث السكان أكبر عدداً والقوات المسلحة أكثر خبرة وتجربة.

وبالرغم من محدودية قدرات قوتها الجماعية، فإن هناك حقيقة ذات أهمية محورية أكبر بالنســـبة إلى تعزيز القدرات المحتملة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الدفاع ضـــد أي معتد عليها. وتتمثل تلك الحقيقة فيما أشــرنا إليه ســابقاً من قيام دول المجلس ببناء موانيها البحرية مطاراتها ومنشـآتها العســكرية البرية قياســاً على المواصــفات الغربية، وتزويد قواتها المســلحة بأصــناف وكميات كبيرة من المعدات الدفاعية المتسقة مع مواصفات دول التحالف، وخاصة الطائرات. ويُقر المخططون الاستراتيجيون وقادة القوات في دول التحالف بأن هذا الجانب من جوانب تقاســـم العبء يعتبر مفيداً بقدر هائل، ليس بالنسبة إلى تخطيطهم العسكري الخاص بمواجهة الظروف الطارئة، ولكن أيضاً لتعزيز احتمالات نجاحها وفاعليتها العسكرية.

تعتبر فاعلية اســـتثمارات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال البنية التحتية العسكرية قصــة نجاح مجهولة، لا تضـرها خطط التنمية وذلك بالرغم من الانتقادات الكثيرة التي توجه لها من معارضيها على المستويين الإقليمي والدولي، وسأعرض ذلك من خلال واقع الدول.

أ- المملكة العربية السعودية:

قامت الولايات المتحدة في حزيران 1984 بتأســـيس نظام المراقبة والإنذار Awacs بالمملكة العربية الســـعودية، واشـــترت الســـعودية 15 طائرة مقاتلة من فئة F15، وقد نجح الطيارون الســـعوديون بالدفاع عن شعبهم وأسقطوا طائرة إيرانية مقاتلة من طراز F4 بعد رصـدها وهي تتسلل في اتجاه المنطقة الشــرقية المليئة بالنفط في المملكة العربية الســعودية، وبعدها لم تجرؤ إيران على القيام مرة أخرى بدخول المجال الجوي لأية دولة من دول مجلس التعاون، ويعود الفضــــل في ذلك إلى المجهود الحيوي التي ســاهمت به المملكة في تلبية احتياجات الردع والدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي[1]، وعلاوة على ذلك فقد واصـــلت المملكة بعد وقف إطلاق النار في حرب تحرير دولة الكويت عام 1991 القيام بأداء دورها في مجال الدفاع عن المنطقة، فقد ســـمحت باســـتخدام مطاراتها لتنفيذ عمليات مراقبة جنوب العراق، وضــمان عدم قيام قواته المســلحة بمهاجمة الســكان الذين يعيشــون في أغلب أجزاء الثلث الجنوبي من أراضــيه، وضــمان عدم تحرك القوات الموجودة شــمال خط طول 36 نحو المنطقة الواقعة على جنوبه[2].

(1) David W. Lesch, ed., The Middle East and the United States: a Historical and Political Reassessment, 2nd ed. (Boulder, CO: Westview Press, 1999), p.301.

(2) Anthony H. Cordesman, Trends in the Military Balance and Arms Sales in the Southern Gulf States After the Gulf War: 1990-1993 Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS), 1996), p.33.

وتقتضي الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية وبعد حرب تشرين الأول 1973 وبالتشاور الوثيق بين المخططين العسكريين والمختصين في المجال الاستراتيجي الدفاعي بكل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا قد باشرت التهيؤ لغزو محتمل من قبل العراق(1).

فعقدت اتفاقيات متعددة مع الولايات المتحدة الأميركية من خلال الشركات الأميركية أو بوساطتهم أو بموافقة ضمنية منهم لتعزيز القدرات، وهذا ما سأبينه من خلال دلالات الجداول والاتفاقيات وتستخدم هذه الأسلحة لصد الأمن الداخلي حسب أولويات الظروف والمرحلة والموجبات.

الجدول رقم (1)

أسلحة القوة البرية السعودية (عام 1990)

نوع	عدد	ملاحظات
دبابة قتال رئيسي أمريكية M60A1	50	للمشاة الميكانيكية
دبابة قتال رئيسي أمريكية M60A3	200	
مركبة قتال من نوع AML-60	240	
مركبة قتال من نوع AMX-10P	550	
مركبة قتال من نوع VAB/VC	250	
ناقلة جند مدرعة من نوع 113M	1000	
مركبة إسبانية من نوع BMR-600	120	
ناقلة جند مدرعة بانهارد M-3/BTT	40	
مركبة مدرعة لحمل الهاونات	200	

(1) محمد الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، آلياته، د. ن. ط 1، ص 198.

الجدول رقم (2)

أسلحة الحرس الوطني السعودي (عام 1990)

ت	نوع	عدد	ملاحظات
1	مركبة V-150	100	لها مواصفات مركبة قتال مدرعة
2	مركبة V-150	70	مزودة بمدفع 90 ملم
3	مركبة قيادة مدرعة	100	
4	مركبة حاملة هاونات	80	هاونات 82 ملم مثلاً للمعارك قصيرة المدى (الحروب الأهلية الداخلية وليست للميدان)
5	مركبة إنقاذ آليات قتال	50	
6	مركبة خاصة للعمليات الخاصة	30	خاص بالعمليات النوعية لحماية الأمن الداخلي.
7	ناقلة جند مدرعة	350	ذات مواصفات مختلفة
8	مدفعية مدرورة	40	M102 عيار 105 ملم
9	مدفع هاوتزر	30	M198 عيار 155 ملم
10	مدفع مضاد للطائرات	30	20 ملم فولكان M40.
11	قاذف تاو	100	على مركبة V-150.
12	عدد كبير من الصواريخ المضادة للدبابات، ومدافع عديمة الارتداد، وعدد محدود من الهليوكوبترات.		

الجدول رقم (3) [1]

طائرات القوات الجوية الملكية السعودية (عام 1990)

ت	نوع	عدد	ملاحظات
1	طائرة قتال أمريكية من نوع F-5E Northrop	53	ثلاثة أسراب مقاتلات هجوم أرضي.
2	طائرة قتال أمريكية من نوع F-15C	42	ثلاثة أسراب من F-15C وF-15D
3	طائرة قتال أمريكية من نوع F-15D	15	
4	سرب استطلاع RF-5E	10	
5	سرب إنذار مبكر AWACS	5	لمهام التدريب والاستطلاع.

الجدول رقم (4)

ذخائر وقنابل وصواريخ ذكية امتلكها سلاح الطيران السعودي (عام 1990)

ت	نوع	ملاحظات
1	AIM-9L	موجهة بالليزر
2	AIM-9P	موجهة بالليزر
3	AIM-7F	موجهة رادارياً سبارو
4	SKY FLASH	جو – أرض سكاي سبارو
5	AGM-36	جو – أرض صواريخ مافرك
6	ROCKEYE	جو – أرض صواريخ روك آي
7	SEA EAGLE	جو – أرض صواريخ سي إيغل
8	ALARM	جو – أرض

---

(1) الجداول 1-2-3

المصدر: تم تبني الأرقام بعد الرجوع إلى عدة مصادر منها Military Balance التي تصدر عن International Institute for Strategic Studies، ومنشورات Center for Strategic and International Studies، لسنوات متفرقة، كما تم وضع بعض الأرقام نتيجة تقديرات وحسابات من قبل الباحث.

الجدول رقم (5)

طائرات النقل والإمداد في القوات الجوية السعودية (عام 1990)

ت	نوع	عدد	ملاحظات
1	206 B	13	هليوكوبتر
2	206 AB	8	هليوكوبتر
3	KV-107	7	وقود جواً
4	C-130E	7	نقل
5	C-130H	34	نقل
7	SL-100-30HS	1	مستشفى
8	C-212A	35	
9	HAWAK	27	للتدريب
10	BAC	35	للتدريب

الجدول رقم (6) [1]

أسلحة البحرية السعودية (عام 1990)

ت	نوع	عدد	ملاحظات
1	فرقاطة من صنف "المدينة" Frigates (F-2000)	4	Madina-class
2	زوارق صاروخية من صنف "بدر"	4	Badr-class
3	سفينة صواريخ موجهة من صنف "الصدّيق"	9	Al Siddiq-class
4	قارب طربيدي من صنف "الدمام" German Jaguar	3	Dammam-class
5	قوارب سريعة Naja 12	20	
6	قوارب دورية Halter-type	17	
7	سفينة لزرع الألغام صنف "صفوى"	4	Safwa-class
8	كاسحة ألغام صنف "الجوف" Sandown	2	Al Jawf-class
9	سفينة إنزال صنف "عفيف"	4	Afif-class
10	سفينة إمداد صنف "بريدة" French Durance	2	Boradia-class
11	سفية إمداد صغيرة	4	

أما سـلاح الطيران، فقد ضـم من الهليوكوبترات 24 طائرة "دولفين" (AS-365N Dauphin) مضادة للسفن، وثلاث طائرات "سي كنغ" (Westland Sea King Marl 47 ASW)، وست طائرات نقل من نوع "AS-332B"، وست طائرات أخرى مقاتلة من نوع "AS332F" مزوّدة بصواريخ إكسوست (Exocet) المضادة للسفن، و18 طائرة من نوع "بيوما" الفرنسية[2].

إن واقع القوة العسكرية التي ذكرت هي من إنتاج أميركي أما الاتفاقيات الواضحة فهي كالتالي[3]:

---

(1) الجداول 4-5-6

المصدر: تم تبنّي الأرقام بعد الرجوع إلى عدة مصادر منها Military Balance التي تصدر عن International Institute for Strategic Studies، ومنشورات Center for Strategic and International Studies، لسنوات متفرقة، كما تم وضع بعض الأرقام نتيجة تقديرات وحسابات من قبل الباحث.

(2) خالد بن سلطان آل سعود، مقاتل من الصحراء، دار الساقي، بيروت، 1990، ص 174.

(3) المصادر:

-Defense and Foreign Affairs, from 1/1986 till 7/1986.

البلد	المصدر	تاريخ الاتفاق أو الطلب	النوع	الكمية	القيمة (بملايين الدولارات)	التسليم	ملاحظات
السعودية	الـــولايـــات المتحدة	1986/1	صيانة لطائرات الإنذار المبكر والسيطرة المحمول جواً من طراز "بوينغ إي – 13 سنتري" Boeing E-3A Sentry (المعروفة باسم "أواكس" تبعاً لمهمتها)، ولطائرات الصهاريج للتزويد بالوقود في الجو من طراز "بوينغ ك إي – 3 أ" Boeing (KC-707) KE-3A.	–	207	–	
	الـــولايـــات المتحدة	1986/4	صـــواريخ جو–جو من طرازي "أ. أي. م–9ل ســـايدويندر: Sidewinder AIM 9L" "أ. أي. م–9 ب 4 سايدويندر" AIM-9 P Sidewinder وصـــواريخ جو – ســـطح من طراز "هاربون" Harpon.	671/995 100/	354	–	بانتظار موافقة الكونغرس. كان الطلب الأصلي يتضمن 800 صاروخ أرض – جو من طراز "ستينغر"، وقد أعلن السفير السعودي في واشنطن في 1986/5/20 عدوله عن شراء هذه الصواريخ.
		1986/4	دعم للطائرات المقاتلة من طراز "ف–5"	–	36.7	1988	–
		1986/6	خدمات فنية وتدريب لبرنامج صـــواريخ أرض – جو من طراز "هوك".	–	518	–	–
		–	طائرة إنذار مبكر وســيطرة محمول جواً "(أواكس) من طراز "بوينغ أي 3 أ سنتري" Boeing E-3 A Centry.	1		19/6/30 86	استلمت السعودية الطائرة الأولى، وسيتم استلام الطائرات الأربع الأخرى المتعاقد عليها في العام 1981 خلال الفترة الممتدة حتى آذار (مارس) 1987. وستستلم السعودية أيضاً الطائرة الأولى من طراز "ك، إي–3" للتزود بالوقود في الجو هذه السنة أيضاً أي عام 1987، ومع بدء وصول الطائرات سيبدأ سحب الطائرات الأميركية الأربع (الأواكس) المعارة للسعودية. وستوفر الشركات الأميركية 400 خبير للعمل مع هذه الطائرات على فترة تمتد لغاية العام 1989.

* دولة الكويت:

تكوّنت لدولة الكويت التجربة الأوســـع في التعامل المباشـــر مع إفرازات مجاورة كل من العراق وإيران، فقد تعرضت لهجوم من كل منهما. وبالإضافة إلى الدور الرئيسي السياسي والدبلوماسي والمالي الذي قامت به في إنهاء الحرب الإيرانية – العراقية، وفي إنجاح عمليتي درع الصـــحراء وعاصـــفة

- Air International, from 1/1986 till 8/1986.
- Flight International, from 1/1986 till 8/1986.
- Armed Forces, form 1/1986 till 4/1986, and from 6/1986 till 8/1986.
- International Defense Review, from 1/1986 till 2/1986 and from 4/1986 till 8 M1986.

– استراتيجيا، من عدد 1986/1 إلى 1986/8.

– مجلة الدفاع العربي العددين 3-1996/4.

– الفكر الاستراتيجي العربي / كانون الثاني 1987، ص 29.

الصــحراء[1]، ظلت دولة الكويت تتصــدر دول مجلس التعاون في المطالبة بإنشــاء نظام دفاعي جماعي لدول مجلس التعاون يكون أكثر قوة واعتمادية.

كانت الكويت هي الدولة الخليجية الثانية، بعد سلطنة عُمان، التي تدخل في إتفاقية تعاون دفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما كانت أول دولة تدخل في إتفاقيات شـبيهة و/أو تتوصـل إلى إتفاقيات تفاهم مماثلة مع بقية الدول الأعضــاء الأربع الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهي الصــين وبريطانيا وفرنسا وروسيا الاتحادية.

وتملك دولة الكويت منشآت تضم معدات متمركزة مسبقاً في قواعد عسكرية ونقاط ثابتة لمصلحة الجيش الأمريكي تكفي لتســـليح قوة بحجم لواء، وذلك لاســـتخدامها عند الحاجة في حالة تعرض دولة الكويت لتهديد آخر من العراق، أو في حالة تعرضـها لأي هجوم من قبل إيران. وتسـتضـيف دولة الكويت أيضاً بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الحدود العراقية الكويتية (UNIKOM)، وهي بعثة مكلفة بضمان الحدود التي تم ترســـيمها بين العراق والكويت. وتعتبر الحدود بين الدولتين هي أول حدود في التاريخ تضـــمنها منظمة دولية.

وسأحاول تقديم من خلال الجداول المرسومة لواقع السلاح الأميركي لدى دولة الكويت وما ينطوي عليه هذا التسلح من عقود ظاهرة أو مستترة.

---

(1) * **عمليتي درع الصحراء وعاصفة الصحراء:**

- في 25 تموز يوليو 1990 أحتشدت القوات العراقية دباباتها على الحدود الكويتية.
- في نفس النهار طلب موظفو وزارة الخارجية الأميركية من البنتاغون إرسال حاملة الطائرات اندنبدنس التي كانت في المحيط الهندي إلى الخليج كإشارة للرئيس العراقي صدام حسين بأن الولايات المتحدة الأميركية لن تقف مكتوفة الأيدي إذا عبر الجيش العراقي إلى الكويت.

في 1990/8/2 أقدم العراق على غزو الكويت وضمها رسمياً إلى العراق.

في 9 كانون الثاني حصل اجتماع بين وزيري خارجية العراق طارق عزيز والولايات المتحدة الأميركية جيمس بيكر في غرفة المؤتمرات في فندق انتركونيننال في جنيف، سلم بيكر عزيز مغلف مختوم بخاتم الرئاسة الأميركية يتضمن تحذيراً بضرورة الخروج من الكويت يوم 15 كانون الثاني أي بعد 16 أيام من الاجتماع وإلا عليه مواجهة الواقع الدولي القائم على تحالف يضم 28 دولة لإرغامه على الخروج من الكويت.

في 15 كانون الثاني اجتمع الرئيس الأميركي بوش ومستشاريه واختاروا البدء بتحرير الكويت في الساعة 2/1 2 صباح 17 ك2 يناير وسميت العملية بدرع الصحراء.

بدأ الهجوم وكانت غرفة العمليات في مدينة الرياض، سلمت زمام المبادرة لقائدة القوة الجوية البريغادير جنرال بوست غلوسون.

حدد الرئيس الأميركي الأب الهدف الإستراتيجي بالتالي: ارغام صدام (الرئيس العراقي) خارج الكويت، شل جيشيه الذي يهدد المنطقة، تدمير مصانعه الكيميائية والبيولوجية التي تشكل خطراً على الجميع.

وحددت خمس أولويات للعملية تعتبر بمثابة قواعد أرشاد.

(تدمير القيادة العراقية وشبكته الدفاعية، إعماء رداداته وصواريخه المضادة للطائرات من طراز سام؛ شل سلاحه الجوي، تخزين مصانعه، تلف مستودعاته ومختبراته وإخضاع جيشه، تدمير مطاراته وموانئه والطرق والجسور، إذلال الحرس الجمهوري).

بعد تحديد الأهداف بخطط عسكرية وبداية المعركة حصلت معركة الخفجي والتي تبعد 10 كلم2 جنوب الحدود السعودية مع الكويت وكان ذلك في 29 كانون الثاني.

نفذت خطة وعملية درع الصحراء بتقنية – في 28 شباط دمر الحرس الجمهوري العراقي واستعادت القوات العربية المشاركة الكويت رسمياً؟

الجدول رقم (1) [1]

المدرعات والدبابات التي كانت تملكها الكويت في الثمانينيات

نوع	عدد	ملاحظات
دبابات فيكرز مارك (Vickers Mark 1)	70	
دبابات سنتوريون (Centurions)	40	
مدرعة SAXON AT105	100	
مركبات صلاح الدين المدرعة Saladin	50	
مركبة فاريت (Ferret)	90	
مركبة سراسن (Saracen)	100	

الجدول رقم (2) [2]

الأسلحة المضادة للدبابات لدى الكويت (عام 1990)

ت	نوع
1	صاروخ BGM-71A
2	صاروخ "تاو" مطور (Tow)
3	صاروخ AT-4
4	صاروخ "هوت" الأمريكي (Hot)
5	صاروخ فيجيلانت (Vigilant)
6	صاروخ دراغون (Dragon)

(1) الجدول رقم 1

المصدر: أنتوني كوردسمان وأبراهام واجنر، دروس الحرب الحديثة، ترجمة محمد عبد الحليم أبو غزالة (القاهرة: [د.ن.]، 1997)، ص 293.

(2) جدول رقم 2 أنتوني كوردسمان، دروس الحرب الحديثة، مصدر سابق، ص 293.

الجدول رقم (3) [1]

الطائرات المقاتلة لدى الكويت (عام 1985)

نوع	عدد	ملاحظات
طائرة 'سكاي هوك' (A4) الأمريكية	20	قتال نهاراً فقط
طائرة 'توكانو'	12	للتدريب
طائرة 'هيركوليز ' (C130)	2	نقل
طائرة 'دي.سي. 9'	2	نقل

وتقتضــي الإشــارة إلى أن بعضــاً من هذا التســلح قد تم اســتخدامه والتعاون من خلاله والذي لم يصادر من الجيش العراقي خلال عملية تحرير الكويت.

* سلطنة عمان:

تمارس سلطنة عُمان دوراً جيو – استراتيجياً حيوياً يتفوق من حيث أهميته الأساسية على الدور الذي قد تقوم به أي دولة من دول مجلس التعاون في هذا الصدد. وتقع ممرات الشحن الواقعة في مضيق هرمز ، والتي تمر عبرها صـــادرات الخليج، من النفط والغاز والحركة البحرية الأخرى، في المياه التابعة لسلطنة عُمان.

وإدراكاً لمسؤوليتها في القيام بما في وسعها لضمان سلامة مضيق هرمز والدفاع عنه، كانت سلطنة عُمان هي أول دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تقوم بتوقيع اتفاقية تعاون دفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1980، وقد سبقت دول المجلس الأخرى بعقد كامل في هذا المجال.

كما كانت السـلطنة أول دولة من دول مجلس التعاون توافق على: (1) اسـتضـافة مشـاورات التدريب العسكري المشترك مع القوات المسلحة الأمريكية والمشاركة فيها؛ (2) التمركز المسبق لمعدات دفاعية أمريكية تزيد قيمتها على مليار دولار أمريكي، وذلك لاستخدامها في حالة نشوب أزمة تتطلب نشر القوات الأمريكية في المنطقة؛ (3) تحديث حظائر الطائرات المتوافرة على أرضـــها، وتمديد طول مدارج هبوط وإقلاع الطائرات لتستوعب طائرات القصف والطائرات الأمريكية المقاتلة ذات المدى البعيد.

تسلح أفراد القوة البرية العمانية بمضادات للدروع من نوع تاو وصواريخ ميلان الموجهة ومضادات للطيران تحمل على الكتف ولديها 12 مدفعاً أميركياً 155ملم هاوترز وبطاريات هوك المطورة الأميركية الصنع[2] مضافاً إليها الجداول التالية:

---

(1) جدول رقم 3

المصدر: تم تبنّي الأرقام بعد الرجوع إلى عدة مصادر منها Military Balance التي تصدر عن International Institute for Strategic Studies، ومنشورات Center for Strategic and International Studies، لسنوات متفرقة، كما تم وضع بعض الأرقام نتيجة تقديرات وحسابات حصل قياس عليها من قبلي.

(2) American University, Foreign Area Studies, Persian Gulf States: Country Studies, p. 415.

الجدول رقم (1) (1)

أسلحة القوات البرية العُمانية (عام 1988)

نوع	ملاحظات/العدد
دبابات "M60A1" الأمريكية	10
دبابات "M60A3" الأمريكية	10
مركبة "Scorpion" المدرعة الخفيفة	20

الجدول رقم (2) (2)

أسلحة البحرية العُمانية (عام 1988)

نوع	عدد	ملاحظات
زوارق سريعة من نوع "Brook Marine"	4	مزوّدة بمدافع 76 ملم
زوارق دورية	4	
سفينة إنزال 2500 طن	1	قادرة على حمل الدبابات
سفن إنزال "LCM"	2	

الجدول رقم (3) (3)

طائرات القوة الجوية العُمانية (عام 1988)

ت	نوع	عدد	ملاحظات
1	طائرة سترايك ماستر (Strikemaster)	12	تدريب
2	طائرة ميستير فالكون (Mystere Falcon)	1	للنقل
3	طائرة دي هافيلاند (De Havilland)	2	للنقل
4	طائرة هيركوليز "C-130"	2	نقل أمريكية
5	طائرة باك – 111 (BAC-111)	3	للنقل
6	طائرة ديفندر (Defender)	7	للنقل
7	طائرة شورت سكاي فان (Short Skyvan)	15	للنقل
8	هليوكوبتر أغوستا بل (Agusta Bell)	7	
9	هليوكوبتر سوبر بيوما (Super Pumma)	6	

إن دراســة واقع التسـلح للجيش العماني خلال المرحلة المعالجة في الرســالة المقدمة يشــير إلى إستراتيجية القيادة السياسية العمانية لتوفير جيش يؤمن الأمن الداخلي لحماية التوازنات في السلطنة.

* دولة الإمارات العربية

(1) الجدول رقم 1

المصـــدر: http://www.lupinfo.comAmerican University, Foreign Area Studies, Persian Gulf States: Country Studies, edited by Richard F. Nyrop, area Handbook Series. DA Pam (Washington, DC: U.S. G.P.O., 1984).

(2) جدول رقم 2

http://www./upinfo.com

(3) الجدول رقم 3

المصدر: <http://www.1upinfo.com>, and American University, Foreign Areas Studies, Ibid.

تبدو دولة الإمارات العربية المتحدة شريكاً غير أساسي في علاقة التعاون الدفاعي الوثيق مع دول التحالف الغربي، وخاصــة خلال فترة الحرب بين إيران والعراق [1]، ويعود ذلك إلى اسـتمرار احتلال إيران العسكري لثلاث جزر تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة [2].

ولكنها ورغم تأخرها بتوقيع إتفاقية تعاون دفاعي عام 1994 إلا أنها اســتضــافت عام 1983 [3] تمارين عسكرية مشتركة كانت بمثابة رسائل للجميع [4].

أما واقع التسلح والتعاون مع الولايات المتحدة فيظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1) [5]

أسلحة القوات البرية الإماراتية (عام 1988)

نوع	عدد	ملاحظات
مركبة "AML" المدرعة	90	
مركبة 'شورتلاند' (Shortland) و'صلاح الدين' (Saladin)		أعداد غر معروفة
مدفع أمريكي 'هاوتزر' عيار 105 ملم	50	
مدفع "AMX" عيار 155 ملم	20	
بطارية صواريخ 'هوك' الأمريكية	42	
قاذف صواريخ 'تاو' (Tow)	54	
عربة استطلاع "AML-90"	90	
عربة قتال 'فاريت' (Ferret)	20	في المستودعات
عربة "AMX-10P"	15	
عربة قتال "APC" من نوع "VCR"	50	
عربة قتال 'بنهارد' (Panhard M-3)	240	

* دولة البحرين:

تواصـل دولة البحرين اسـتغلال وضـعها الجغرافي كجزيرة في مياه الخليج، لتقديم خدماتها كميناء للأســطول الخامس الأمريكي الذي يعمل قائده تحت إمرة القائدة العام للقيادة المركزية الأمريكية بصـــفة مباشــرة. وتتولى القيادة المركزية المســؤولية الكلية عن ضـــمان الدفاع عن منطقة مجلس التعاون لدول

(1) Sean Foley, "The UAE: Political Issues and Security Dilemmas," Middle East Review of International Affairs (MERIA), Vol. 3, no. 1 (March 1999), p.3.

(2) Anoushiravan Ehteshami, Gerd Nonneman and Charles Tripp, War and Peace in the Gulf: Domestic Politics and Regional Relations into the 1990s, Exeter Middle East Monographs; no. 5 (Reading, UK: Ithaca, 1991), p.44.

(3) "Operations Earnest Will," Maintained by (24 June 2003), http://www.globalsecurity.org/military/ops/earnest_will.htm..

(4) Anthony Cordesman, Trends in the Military Balance and Arms Sales in the Southern Gulf States After the Gulf War: 1990-1993, op. cit. p. 137.

(5) جدول رقم 1

المصدر: تم تبنّي الأرقام بعد الرجوع إلى عدة مصادر منها Military Balance التي تصدر عن International Institute for Strategic Studies، ومنشـورات Center for Strategic and International Studies، لسـنوات متفرقة، كما تم وضـع بعض الأرقام نتيجة تقديرات وحسـابات ظهرت في التقارير الخاصة بالمصادر في العامين 90 و91.

الخليج العربية. وتستضيف البحرين أيضاً مقر الفريق المتعدد الجنسيات، وهي من أقل الدول الخليجية تطوراً في المجال الدفاعي.

وستعرض من خلال الجداول واقع التعاون في ميدان التسلح بين الولايات المتحدة والبحرين.

الجدول رقم (1) [1]

أسلحة القوة البرية البحرينية عام (1987)

النوع	العدد
دبابة قتال أمريكية من نوع "باتون" (Patton M60A3)	80
ناقلة جنود "ساكسون" (AT-105 Saxon)	10
ناقلة جنود "بانهارد" (Panhard M-3)	110
ناقلة جنود "M-113A2"	115
مدفعية 155ملم	20
مدفعية 105 ملم	8
مدفعية 203ملم	13
مضاد طائرات "RBS-70"	40
مضاد طائرات "ستينغر" (Stinger)	20

الجدول رقم (2)

سفن البحرية البحرينية (عام 1988)

ت	نوع	عدد	ملاحظات
1	زوارق هجومية سريعة حمولة 188 طناً	2	مدافع ورشاشات
2	زوارق هجومية سريعة حمولة 33 طناً	2	مدافع ورشاشات
3	زوارق هجومية سريعة حمولة 632 طناً	2	صواريخ
4	زوارق هجومية سريعة حمولة 228 طناً	4	صواريخ
5	سفن إسناد حمولة 420 طناً	4	

---

(1) الجدول رقم 1

المصـــدر: http://www.lupinfo.comAmerican University, Foreign Area Studies, Persian Gulf States: Country Studies, edited by Richard F. Nyrop, area Handbook Series. DA Pam (Washington, DC: U.S. G.P.O., 1984).

الجدول رقم (3) [1]

طائرات القوة الجوية البحرينية (عام 1986)

ت	نوع	عدد	ملاحظات
1	طائرة "نورثروب" (F-5E/F)	6	
2	طائرة "جنرال دينمكس" (F-16C/D)	8	تم طلبها عام 1987
3	طائرة "غلف ستريم" (Gulfstream II/III)	2	نقل
4	طائرة هليوكوبتر "AB-212"	12	
5	طائرة هليوكوبتر "Bo-105"	4	

* دولة قطر:

ساهمت دولة قطر بالتضامن مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في بناء الهياكل والأنظمة الأكثر فاعلية التي جمعت لدعم إمكانيات السلام والاستقرار في المنطقة فهي كما الكويت وقعت إتفاقية التعاون الدفاعي وسمحت بتمركز القوات الأميركية لتبرهن لدول التحالف مدى استعدادها لتعزيز قوات الردع والدفاع بمنطقة الخليج العربي وأجرت العديد من المناورات العسكرية على أراضيها وسأظهر حجم التعاون مع الولايات المتحدة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1) [2]

أسلحة القوة الجوية القطرية (عام 1988)

ت	نوع	عدد	ملاحظات
1	طائرة "Britten Islander"	1	نقل
2	هليوكوبتر "ويستلاند كوماندو" (Westland)	4	Commando MK3
3	هليوكوبتر "ويستلاند لينكس" (Westland)	3	
4	هليوكوبتر "ويستلاند ويرلوند" (Westland)	2	

وعليه فإن هذا الدور والواقع للجيوش وتجهيزاتها وبناها لدول مجلس التعاون الخليجي شكل القوة العسكرية المشتركة لقوات "درع الجزيرة" والتي تتمركز بصفة دائمة في قاعدة بحفر الباطن[3] في المملكة العربية السعودية على مقربة من الحدود مع دولة الكويت وكل حسب دوره.

---

(1) الجداول 1-2-3

المصدر: تم تبنّي الأرقام بعد الرجوع إلى عدة مصادر منها Military Balance التي تصدر عن International Institute for Strategic Studies، ومنشورات Center for Strategic and International Studies، لسنوات متفرقة.

(2) الجدول 1

المصدر: تم تبنّي الأرقام بعد الرجوع إلى عدة مصادر منها Military Balance التي تصدر عن International Institute for Strategic Studies، ومنشورات Center for Strategic and International Studies، لسنوات متفرقة، كما تم وضع بعض الأرقام نتيجة تقديرات وحسابات تمت مقارنتها.

(3) http.//gulfsecurity.blogspot.com/2007/9.17.html.

وعليه أدى ذلك التوجه الأميركي إلى جعل البحر المتوسط منطقة مدججة بالسلاح كاستكمال لمسيرة بدء عمليات منذ أوائل عقد السبعينات الماضي فرض أولوية شراء الدول العربية للأسلحة الأميركية هذا مضاف إلى العديد من الخطط والأدوات، للسياسة الأميركية في المنطقة.

ونشير إلى التلازم الوثيق في كل الأمكنة والأزمنة، بين الأزمات الدولية والسباق إلى التسلح. ثم أن مثل هذا السباق في المنطقة العربية يعود إلى عدة عوامل ليس أقلها النزاع العربي-الإسرائيلي والحرب بين العراق وإيران (1980-1988) والغزو العراقي للكويت[1].

وإذا كانت التجارة الدولية للأسلحة قد انتشرت بسرعة ودون انقطاع منذ الحرب العالمية الثانية فإن هذه التجارة توسّعت بطريقة لا سابق لها في منطقة الشرق الأوسط على الخصوص. وتدلّ الإحصائيات المقدّمة أنه ما بين عام 1970 وعام 1990 بلغت قيمة المشتريات الدفاعية للبلدان العربية رسمياً ما يزيد عن 667 مليار دولار. ونشير هنا إلى أن هذا الرقم يصل بسهولة إلى ألف مليار دولار إذا أضيفت قيمة المشتريات التي بقيت طي الكتمان، ثم أن خلال نفس الفترة (1970-1990) بلغت قيمة مشتريات بلدان الشرق الأوسط وحدها من الأسلحة قيمة مشتريات العالم الثالث بمجمله[2].

ولا بد من الإشارة إلى أن حجم التسلح وتطوره في دول الخليج العربي ما زال يكتنفه الغموض تجاه مقوماته على صعيد الدور.

رابعاً: نتائج النفوذ الأميركي في الخليج العربي (1945-1988):

تلافياً من الوقوع في شرك التكرار، وبعد استعراضي في كل عنوان من عناوين البحث نتائج النفوذ الأميركي، فأني سأبين بعض نتائج الحرب العراقية الإيرانية، ثم أقدم الاستراتيجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط وضمنها الخليج العربي التي عرضت في هذه المرحلة التي كان يستشرف منها سقوط الاتحاد السوفياتي وأولويات السياسة الأميركية وآليات تنفيذ هذه الأولويات ومسبباتها.

نتائج الحرب العراقية الإيرانية:

تتمثل أبرز هذه النتائج في الانهيار الأمني في منطقة الخليج من جراء الحرب مدعوماً بالتخوف من الثورة الإسلامية في إيران واحتمالات تصديرها إلى الدول المجاورة، وكان على دول الخليج الأخرى أن تتحرك بشكل إيجابي يحفظ لها أمنها واستقرارها، وكان نتيجة لهذا التحرك، أن عقد مؤتمر وزارة خارجية هذه الدول في الرياض بتاريخ 1981/2/24م وتم التأكيد في ذلك الاجتماع على القلق من التطورات الإقليمية

---

(1) http://www.almahdy.net/vb/shothread.php?p=37362.

(2) http://ar.wikipidia.org/wiki.

وأثرها السلبي على أمن الخليج واستقراره ورغبه من الدول المجتمعة في المحافظة على كيانها وأمنها القومي فقد تمت الموافقة على مشروع النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أقره قادة الدول الست في مؤتمر قمتهم الأول المنعقد في أبو ظبي في 1981/5/25م.

وقد نصت ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على مبررات قيام هذا المجلس ومن أبرز هذه المبررات الحاجة للاستقرار مما يعتبر الهاجس الأمني لهذه الدول المحاطة بأحداث إقليمية تمثل تهديداً مباشراً للأمن القومي والإقليمي وقد استمر الهاجس الأمني مسيطراً على مسيرة مجلس التعاون الخليجي طوال السنوات الأولى منذ إنشائه بفعل استمرار الحرب العراقية – الإيرانية، وكان إعلان توقفها في 1988/8/8م إيذاناً بدخول مجلس التعاون وكذلك العلاقات الإقليمية مرحلة جديدة من الاستقرار وبناء الثقة والإمكانيات معاً.

ولكن العراق الذي خرج مدمراً اقتصـــادياً وعسـكرياً من الحرب أقحم دول المجلس والمنطقة برمتها في مغامرة ثانية أكثر خطورة من الأولى وذات آثار ما زالت المنطقة تعاني منها. وذلك عندما أقدم في 1990/8/2م على غزو دولة الكويت وإعلان ضـــمها رســـمياً إلى العراق وما نتج عن ذلك من ردود فعل دولية مساندة للحق الكويتي وداعمة للشرعية الدولية التي تمثلت بسلسلة من القرارات الصـادرة عن مجلس الأمن الدولي بدءاً من القرار 660 الصادر في 2 آب 1990[1] وصولاًَ إلى القرار 678 الذي يأذن للدول المتعاونة مع الكويت باستخدام كل الوسـائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار 660 وجميع القرارات اللاحقة ذات الصـــلة وإعادة الســلم والأمن الدوليين إلى نصـــابهما في المنطقة. ويطلب إلى جميع الدول أن تقدم الدعم المناســـب للإجراءات التي تتخذ عملاً بالفقرة 2 من القرار. بعد أن أقدم العراق على جريمة غزو الكويت واحتلالها، وإعلان الولايات المتحدة وبريطانيا مواقفهما الإيجابية، والتفاف دول مجلس التعاون حول قضـية الكويت، حيث أن الاعتداء على الكويت اعتبر بأنه اعتداء على الدول الأعضـــــاء بالمجلس.. وفي هذا الموقف تجسيد لمبدأ الأمن الجماعي بين هذه الدول[2].

---

(1) أما في ظروف العراق بعد احتلال قواته للكويت فقد أصدر مجلس الأمن حوالي 30 قراراً أساسياً، اثني عشر منها قبل الحرب في الفترة بين 2 آب (أغسطس) ولغاية 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1990، ابتداء بالقرار 660 الذي دان الغزو وطلب من العراق الانسحاب الفوري دون قيدٍ أو شرط ودعا إلى المفاوضات لحل الخلافات ومروراً بالقرار 661 في 6 آب (أغسطس) 1990 فارضاً جزاءات اقتصادية إلزامية على القرار مستثنياً الإمدادات الطبية والمواد الغذائية "في ظروف إنسانية"، ووصولاً إلى القرار 678.

وفي القرار 678 في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1990 قرر مجلس الأمن: مالم ينفذ العراق بحلول 15 كانون الثاني (يناير) 1991، جميع قرارات المجلس المتعلقة باحتلال الكويت، يؤذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت الشرعية بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لإرغام العراق على الانسحاب وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة.

ورغم أن استخدام القوة محط جدل فقهي قانوني وسياسي عملي حول "الوسائل اللازمة" التي ينبغي للمجلس تقريرها بعد عدم امتثال العراق، فإن امتناع العراق من الانسحاب وتطبيق قرارات مجلس الأمن، مكّن الولايات المتحدة من قيادة قوات التحالف نحو الخيار العسكري، باعتباره الحل المرجّح والفعّال بعد فشل الأساليب الأخرى ولتحقيق الأهداف التي سبق أن أعلنتها. ورغم أن الولايات المتحدة كانت قد قررت اللجوء إلى القوة، في حين لم يكن مجلس الأمن قد قرر نهائياً استخدام القوة بموجب الصلاحيات التي يمنحها له الميثاق، وهو ما أثار تساؤلات قانونية حول الأبعاد السياسية التي استهدفتها الولايات المتحدة التي قادت قوات نحو ثلاثين دولة ضد العراق.

(2) د. جوزيف ميلوكوميان "مجلس تعاون الدول العربية– دوره ومكانته، د.ن. – موسكو 1999- ص: 75.

وفي إطار رفض العدوان فقد أعلنت إيران في بيان رسمي يوم 1990/8/9م أن "إيران بوصفها دولة كبرى بمنطقة الخليج لن تسمح بتغيير جغرافية المنطقة السياسية" كما أن علي أكبر ولايتي وزير الخارجية الإيراني آنذاك صرح في 1990/8/11م "بأن إيران ترفض أي تسوية للنزاع في الخليج تمكن العراق من الاحتفاظ بجزيرتي وربة وبوبيان، لأن ذلك سوف يكون استسلاماً للابتزاز ، وأن إيران تدعو إلى حل إقليمي لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت بالتعاون بين إيران ودول الخليج".

أما فيما يتعلق بالرفض الإيراني للتواجد العسـكري الأجنبي والذي ينطلق من إيمان إيران بأن أمن الخليج هو من مسـؤولية دوله، فقد صـرح الرئيس الإيراني (هاشـمي رفسـنجاني) في 1990/8/12م "بأن وجود القوات الأجنبية في المنطقة أحدث توتراً بها وبأن إيران هي البلد الوحيد الذي يسـتطيع العالم أن يعتمد عليه للدفاع عن أمن المنطقة ومواردها النفطية"[1].

وقعت الحرب في فجر 17 كانون الثاني (يناير 1991) بعمليات عسكرية هجومية ضد العراق. ومع أن الهدف كان تحرير الكويت بموجب تفويض مجلس الأمن (القرار 678) الذي تحدثنا عن إشكالياته، وقد وقفت الشرعية الدولية كلها مع هذا الهدف المشروع من أجل استعادة الكويت لسيادتها وإلغاء نتائج احتلال القوات العراقية لأراضيه كما لم يكن الاحتلال العراقي للكويت يحظى بأي تأييد دولي أو إقليمي أو عربي، إلا أن الذي حصل قد تجاوز موضوع تحرير الكويت كثيراً على تدمير العراق مع سبق الإصرار. وبعد ستة أسابيع من العمليات الجوية والبرية المكثفة أعلن العراق انسحابه من الكويت والامتثال للقرار 660 وسائر قرارات الأمم المتحدة امتثالاً تاماً!!

وفي 2 آذار (مارس 1991) اتخذ مجلس الأمن القرار 686 (وهو القرار الثالث عشر) وطلب من العراق تنفيذ قبوله لجميع القرارات الاثني عشر السابقة. وحدد التدابير اللازمة التي يجب أن يضطلع بها. وأبلغت الحكومة العراقية بعد يوم واحد (أي في 3 آذار – مارس) الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي قبولها بالقرار وتنفيذ إلتزاماته الكاملة.

ثم جاء دور القرار 687 الذي صدر في 3 نيسان (أبريل) 1991 وهو (القرار الرابع عشر) ليضع اللمسات الأخيرة على هزيمة النظام العراقي ورضوخه للشروط الدولية، بمقايضة بقائه في الحكم وربما تكون تلك إحدى مفارقات أو مساومات (أو كليهما) حرب الخليج. وقد حدد القرار 687 شروط وقف إطلاق النار ومسألة التعويضات والرقابة على التسلح واستمرار الحصار والحدود العراقية – الكويتية ونبذ الإرهاب الدولي وغيرها. ووافقت الحكومة العراقية في 6 نيسان (أبريل) رسمياً على هذا القرار الذي قيّد حاضر ومستقبل العراق وارتهن موارده وأخضع سيادته للتعويم، بإخطار الأمين العام ورئيس مجلس الأمن بالقول بأنه "ليس لديه خيار سوى قبول أحكام القرار 687"

(1) مجموعة باحثين، العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى والأوسط في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات، موسكو 1992، ص: 12.

واتخذ مجلس الأمن بعد ذلك تسع قرارات أخرى تتعلق بتنفيذ القرار 687 للفترة حتى 11 تشرين الأول (أكتوبر) 1991 وهي القرارات 689 في 9 نيسان (أبريل) الذي يتعلق بوحدة المراقبين التابعة للأمم المتحدة والقرار 692 في 20 أيار (مايو) 1991 الخاص بإنشاء صندوق لترتيب أداء المدفوعات له من جانب العراق حتى يتسنى لمجلس الأمن أن يعطي موافقته وفقاً للفقرة 22 من القرار 687. وصدر القرار 699 في 17 حزيران (يونيو) 1991 المتعلق بتدمير أو إزالة المواد المحددة بالفقرتين 8 و 12 من القرار 687 أو جعلها عديمة الضرر وتحميل حكومة العراق التكاليف الكاملة لتنفيذ تلك المهمات.

أما القرار رقم 700 فقد صدر في 17 حزيران (يونيو) أيضاً وهو يتعلق برصد الحظر المفروض على بيع وتوريد الأسلحة إلى العراق وما يتصل به من جزاءات.

وصدرت القرارات705 و 706 و 707 في 15 آب (أغسطس) وتناول القرار 705 التعويضات التي يتعين على العراق دفعها (الناشئة عن القرار 687) من القيمة السنوية لصادرات ومنتجات النفط العراقي، أما القرار 707 فإنه يتعلق بإدانة انتهاك العراق لالتزاماته المنصوص عليها في القرار 687 بخصوص التعاون مع اللجنة الخاصة للرقابة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وطلب من العراق أن يُوقف فوراً أية محاولة لإخفاء أو نقل أو تدمير أي مواد أو معدات تتعلق بأسلحته النووية أو الكيميائية أو البيولوجية أو غيرها.

ثم صدر القرار 712 في 19 أيلول (سبتمبر) ويعتبر هو والقرار 706 من القرارات التي حاولت التخفيف من معاناة الشعب العراقي بسبب الحالة التغذوية والصحية الخطيرة للسكان المدنيين، ودعيا إلى تقديم الإغاثة والمساعدات الإنسانية بإشراف من الأمم المتحدة كما يتعلقان بالسماح للعراق ببيع كميات من النفط لا تتجاوز 1.6 مليار (بليون) دولار خلال ستة أشهر وتخصيص جزء من ثمنه لشراء أدوية وأغذية توزع بإشراف الأمم المتحدة ودفع تعويضات لا تتجاوز 30% إلى صندوق التعويضات وتمويل أنشطة الأمم المتحدة في العراق وغيرها، ورغم أن الحكومة العراقية قد رفضتهما بحجة التدخل بالشؤون الداخلية والمساس بالسيادة لكنها عادت وسلّمت بهما رغم أنها ما تزال تُماطلُ في تنفيذهما علماً بأنها سلمت من قبل بالقرار 687 وهو أخطرُ قرارٍ في تاريخ الأمم المتحدة وتعتبر القرارات التي تبعته تنفيذاً واستكمالاً له.

أما القرار 715 فقد صدر في 11 تشرين الأول (أكتوبر) 1991 وهو يتعلق بضرورة وفاء "العراق" دون قيد أو شرط بجميع التزاماته المنصوص عليها في القرار 687 وما تبعه بخصوص الأسلحة.

وبصدور هذا القرار تكون قرارات الأمم المتحدة (مجلس الأمن) قد بلغت 23 قراراً، اثنا عشر منها قبل الحرب وأحدى عشر بعد وقف إطلاق النار.

وفي 26 آب (أغسطس) 1992 اتخذ مجلس الأمن القرار 773 بخصوص ترسيم الحدود العراقية – الكويتية وهو القرار (الرابع والعشرون) وألحقه في 2 تشرين الأول (أكتوبر) 1992 بالقرار 778 (القرار

الخامس والعشرون) المتعلق بموضوع إنتاج النفط وبيعه والتعويضات بموجب القرار 687 أيضاً ومواصلة للقرارين 706 و 712.

وفي 5 شباط (فبراير) 1993 اتخذ مجلس الأمن قراره 806 الخاص بموضوع الحدود العراقية-الكويتية والمنطقة المنزوعة السلاح المذكورة بالفقرة 5 من القرار 687 لعام 1991 وهو القرار (السادس والعشرون). وفي القرار 833 في 27 أيار (مايو) 1993 (القرار السابع والعشرون).

فقد تناول مجدداً أعمال لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود العراقية – الكويتية وشكلت قرارات الترسيم سابقة خطيرة فلأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة ومجلس الأمن يتم ترسيم الحدود بقرار دولي كما حدث في موضوع العراق والكويت وكان القرار 687 قد نص على موضوع الترسيم بالعودة إلى بروتوكول 4 تشرين الأول 1963 الذي لم تتم المصادقة عليه.

وكان آخر قرار هو القرار 899 (القرار الثامن والعشرون) الذي صدر في 5 آذار (مارس) 1994، يتعلق بتعويض المواطنين العراقيين الذين أصبحت أملاكهم داخل الأراضي الكويتية بموجب الترسيم الجديد. أما القرار 688 (القرار التاسع والعشرين) لم يصدر ضمن الفصل السابع.

وتثير قرارات مجلس الأمن الكثير من الإشكاليات المنهجية سواء ببعدها القانوني النظري أو ببعدها الإنساني العملي، وفيها الكثير من جوانب التعقيد المرتبطة بدور القوى المهيمنة في مجلس الأمن وبخاصة الولايات المتحدة في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد[1].

وتعتبر تلك القرارات سوابق خطيرة في تاريخ الأمم المتحدة، فهي غير محددة بزمن معين واللافت أن القرارات جميعها والتي يقارب عددها الثلاثين قرار اتخذت في إطار المادتين 39 و 40 من الميثاق (الفصل السابع الخاص بالعقوبات) اللتان فتحتا الباب أمام المادتين 41 و 42 الخاصتين بالإجراءات العقابية. ولهذا فإن هذه القرارات إلزامية في حين إن القرار 688 وهو القرار الوحيد الذي لم يتخذ ضمن هذا الفصل مما يجعله أقرب إلى الفصل السادس رغم أنه لم ينص على ذلك خصوصاً وإن الفصل السادس يتعلق بحل المنازعات حلاً سلمياً.

وتقتضي الإشارة أن أغلب القرارات الصادرة عن مجلس الأمن خلال هذه الأزمة بحق العراق كان مقدموا المشروع في الأغلب (الولايات المتحدة الأميركية – والمملكة المتحدة) (2/660 – آب 9990 ؛ 6/661 آب 1991 ؛ 662/ 9 آب 1990 ؛ 684/ 18 آب 1990)

القرار 665، 25 آب 1990 ؛ القرار 1990/9/13/666 ؛ القرار 667 16-9-1990 (لم تشارك الولايات المتحدة بتقديم مشروع للقرار مع المملكة المتحدة فهو قرار خاص بالدبلوماسيين والاتفاقيات الحمائية؛ القرار 669 – 1990/9/24؛ القرار 670- 1990/9/25؛ القرار 674 – 29 ت1990/1؛ القرار 667-

(1) الدكتور عبد الحسين شعبان، بانوراما حرب الخليج، 1994، دار البراق، لندن ص: 18.

28 ت1990/2؛ القرار 678-29/ت1990/2؛ القرار 668-1991/3/2؛ القرار 687 أبو القرارات 3 نيسان 1991 وهو أطول قرار عن مجلس الأمن يتعلق بعودة السيادة والاستقلال؛ القرار 689 – 9/نيسان 1991؛ القرار 692 – 1991/5/20؛ القرار 699- 1991/6/17؛ القرار 700-1991/6/17؛ القرار 705- 15 آب 1991؛ القرار 706 – 1991/21/15؛ القرار 707 – 15 آب 1991؛ القرار 712- 1991/9/19؛ القرار 715 – 11 /ت1991/1؛ القرار 778 – 2 ت1 1992؛ القرار 773 2 ت1 1991؛ القرار 806- 5 شباط 1993؛ والقرار 833- 1993/5/27).

ولقد اعتبرت الولايات المتحدة بعد غزو العراق وتحريره أن الظروف ملائمة لوضع النظام الأمني الأميركي موضع التطبيق من خلال إنجاز عمليتين في وقت واحد.

أولهما: تحقيق التسوية السياسية بين "إسرائيل" و "دول الطوق" كما تسمى هذه الأيام، ثم تطبيع العلاقات الإسرائيلية مع بقية الدول العربية.

وثانيهما: تنظيم وعقد المفاوضات، متعددة الأطراف كإطار إقليمي ودولي للنظام الأمني للشرق الأوسط بإشراف الولايات المتحدة وقيادتها.

من هنا، فإن جوهر النظام الأمني الأميركي الإسرائيلي لمنطقة "الشرق الأوسط" هو السيطرة على الأسلحة، ومنع امتلاك العرب، أسلحة استراتيجية وتدمير الموجود منها... وبهذا النظام، سوف تمتلك "إسرائيل" عمقاً استراتيجياً، فيما ستحافظ على تفوقها على العرب لاحتفاظها وحدها بأسلحة التدمير الشامل.

إذاً، فإن آليات وترتيبات النظام الأمني "للشرق الأوسط" المرسومة وفق المعلومات المتاحة، تشير إلى أن هذه الآليات والترتيبات تتلخص بالمحددات الخمس التالية:

1- السيطرة على تدفق الأسلحة التقليدية إلى الدول العربية.

2- إجراءات الشفافية وبناء الثقة.

3- تعزيز عدم انتشار الأسلحة البايولوجية والكيماوية والنووية.

4- ترتيبات للتحكم بالفعاليات العسكرية.

5- مقاومة الإرهاب الدولي.

1- السيطرة على تدفق الأسلحة التقليدية إلى الدول العربية:

ترى الولايات المتحدة، أن بناء النظام الأمني في المنطقة، لن يتحقق من دون تقليص حقيقي في الأسلحة التقليدية والمتطورة منها بشكل خاص، وسيطرة فعالة على تدفقها إلى دول المنطقة.. ويساعد على تحقيق ذلك انهيار الاتحاد السوفييتي، بوصفه مصدر التسلح الرئيس لعدد من الدول العربية.

وقد نجحت الولايات المتحدة في إقناع الدول الخمس، دائمة العضوية في مجلس الأمن، بالموافقة على إصدار بيان خماسي، يقيد نقل الأسلحة إلى "الشرق الأوسط" وتسعى لإقناع الدول الباقية بذلك (ألمانيا، إيطاليا، كوريا، الأرجنتين، البرازيل) وتتداول أفكاراً حول عقد اتفاقية نقل الأسلحة إلى المنطقة تتضمن عدداً من الآليات منها:

- تأسيس وكالة إقليمية لنقل الأسلحة وتخويلها تفتيش المعلومات لدى الدول المستوردة[1].
- التزام الدول المستوردة بتقديم أشعار مبكر لخطط استيراد الأسلحة مع توقيتات تسلمها وكمياتها ومناشئها.
- التزام دول المنطقة بالامتناع عن شراء أسلحة هجومية وتقنين كميات بعض أنواع الأسلحة المتطورة.
- وضع قيود على الصناعة العسكرية التقليدية لدى دول المنطقة.

وقد تبدو هذه العناصر للنظام الأمني في ما يتصل بالسيطرة على نقل الأسلحة، تناقض وقائع استمرار دول الغرب، خاصة الولايات المتحدة في تزويد دول الفائض المالي العربية، بشحنات ضخمة من الأسلحة.. غير أن هذا التناقض يزول عند ملاحظة العوامل الآتية:

أ- عدم تعارض تدفق الأسلحة إلى دول الفائض المالي مع أهداف النظام الأمني الأميركي.

1- لأن الولايات المتحدة وحليفاتها لن يبرموا اتفاقيات أسلحة تخل بواقع التفوق العسكري الإسرائيلي[2].

2- لأن طاقة الدول المتلقية للأسلحة على الاستيعاب محدودة من الناحيتين الكمية والنوعية.

3- لأن الدول المجهزة في موقع يسمح لها بالتحكم في استخدام هذه الأسلحة، من خلال سيطرتها على تجهيز قطع الغيار، والذخائر، ومن خلال وجود مستشاريها وخبرائها.

4- لأن الدول المتلقية، لا تجرؤ على استخدام الأسلحة بصورة مستقلة أو بمعزل عن الدول المجهزة.

ب- هذا من جانب، أما من الجانب الآخر فإن الدول المجهزة للأسلحة، بعضها يعاني، مصاعب اقتصادية، وبعضها الآخر، يحرص على استمرار تطوير صناعته العسكرية، ولذلك تتنافس في ما بينها سراً وعلانية، على الفوز بأكبر عقود تصدير السلاح إلى دول الفائض المالي، إلى حد قيام كبار المسؤولين فيها بالتوسط، وممارسة الضغط على قادة دول الفائض المالي للفوز بعقود الأسلحة من دون الآخرين،

---

(1) يراجع، د. وحيد عبد المجيد، التعاون الاستراتيجي الأميركي- الإسرائيلي، مجلة المنار العدد 2- تموز 1985، ص: 23.

(2) د. وحيد عبد المجيد، مفهوم الأمن الإسرائيلي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، القاهرة، كراسات استراتيجية، العدد 3 نيسان 1993، ص: 9.

إضافة إلى حرص دول الغرب على تصريف مخزون السلاح الفائض الذي أطلقته معاهدة باريس (1990/11/21) بعد انتهاء الحرب الباردة، والذي قدر بأكثر من 100 ألف دبابة وعجلات مدرعة، ومنظومات مدفعية وطاقات صناعية ودفاعية كبيرة، ولا توجد أسواق لتصريفها، أفضل من أسواق دول الفائض المالي العربية(1).

2- إجراءات الشفافية وبناء الثقة:

يرى النظام الأمني الأميركي أن بناء الثقة جزء مكمل لعملية السيطرة على الأسلحة... وحسب اقتراحات اللجنة السوفيتية، فإن هناك ثلاثة أنواع من إجراءات الشفافية وبناء الثقة هي:

1- منع الهجوم المباغت.

2- تأكيد صحة الاتفاقيات النوعية.

3- إقامة انفتاح أكبر في المجال العسكري.

بينما تناول مؤتمر مؤسسة (كويكر) الذي عقد في أيلول 1991(2) تحت شعار (من أجل إقامة نظام لتحجيم التهديد ومنع الحرب) هذه الجوانب بتفصيل أوسع، حيث تناول المسائل التالية:

4- وضع قيود على الانتشار المتقدم للقوات.

5- الإبلاغ عن التدريبات العسكرية المخططة ودعوة الاحتياط.

6- إتخاذ إجراءات الوقاية لوكالة الطاقة الذرية الدولية.

7- القيام بتفتيشات بموجب اتفاقية دولية للأسلحة الكيماوية.

8- الالتزام بإجراءات معلنة تشمل:

أ- عدم الاعتداء.

ب- لا للاستخدام الأول للأسلحة غير التقليدية.

جـ- منع الهجوم على المنشآت النووية.

9- وضع قيود على نقل الأسلحة الاستراتيجية وتشمل:

أ- الصواريخ البالستية.

ب- الأسلحة الرئيسية التقليدية.

---

(1) راجع روني بن يشاي، استراتيجية الجزرة، ملحق يديعوت أحرونوت، 19-3-1993.

(2) راجع: صحيفة الأهرام 3/2 تشرين الأول 1991 – التقرير.

جـ- المواد النووية.

د- الطائرات المقاتلة.

هـ- العوامل الكيماوية.

أما مؤتمر مؤسسة (كويكر) الثاني الذي عقد في آذار 1991، تحت شعار (بناء الثقة، الأمن الإقليمي، نزع السلاح) فقد تناول الموضوعات مع بعض الإضافات، وبعض المقترحات لما يمكن أن تقوم به حكومات دول المنطقة، والمؤسسات الأكاديمية وغير الحكومية من أجل التمهيد لوضع النظام الأمني موضع التطبيق، وأنصبت معظم المقترحات حول القيود على نقل الأسلحة، واعتماد إجراءات تهدف إلى تأمين الإنذار المبكر ضد الهجوم المباغت، وعدم الاستعمال الأول للأسلحة غير التقليدية، والتعاون حول استخدام المجال الجوي الإقليمي بطريقة غير تهديدية... وتفويض الأمم المتحدة، إقامة منطقة منزوعة السلاح عند الطلب، وحينها تشعر أية دولة بتهديد وشيك لوحدة أراضيها، وضمن المقترحات حول إجراءات منع المباغتة وتحقيق الشفافية، تورد المقترحات عدداً من الإجراءات التي يجب على دول المنطقة الالتزام بها ومنها:

10- توفير معلومات تفصيلية، ومسبقة عن الحملات العسكرية التي يمكن أن تقوم بها أية دولة.

11- توفير معلومات عن بنية القوات المسلحة(1).

12- توفير معلومات عن الأنشطة والتدريبات والمناورات العسكرية(2).

13- تبادل المعلومات بين دول المنطقة حول المعلومات أعلاه وتأكيد صحتها وصحة الفعاليات العسكرية التي تقوم بها أية دولة(3).

14- أن يقوم بدور (بنك معلومات) لجمع المعلومات ذات الصلة بمنع الحرب وتحقيق الشفافية.

15- مراقبة الأقمار الصناعية والمحطات الأرضية.

16- الإشراف أو القيام بالتفتيشات الأرضية للفعاليات المشكوك فيها.

17- توفير (خطوط ساخنة) للاتصالات المباشرة بين الأطراف المعينة.

18- إتخاذ إجراءات سياسية كجزء من دبلوماسية وقائية.

---

(1) هي نفس الموجبات المفروضة في مذكرة التفاهم والتعاون الخاص بمبادرة الدفاع الاستراتيجي أيار 1986.

(2) إقرار إسرائيل بأنها من الحلفاء الرئيسيين غير الأعضاء في حلف شمال الأطلسي وإعطاءها كل وسائل التعاون. اتفاقية كوال- 1987.

(3) معاهدة 1987 لتطوير الاتفاقية الأمنية العامة للمعلومات مديلة بالأحرف الأولى عام 1982 حول المعلومات السرية.

وقد يتحول هذا المركز إلى (وكالة الشرق الأوسط للسيطرة على الأسلحة) فتمهد مثل هذه الوكالة، بذلك لتطبيق نظام أمني أكثر شمولية وتفصيلاً في المنطقة.

لا شك في أن منع الهجوم المباغت، والشفافية، لا تخدم سوى إسرائيل والمحافظة على تفوقها العسكري على العرب[1].

وتأتي إجراءات الشفافية، لتكون بمثابة نظام للتفتيش، والمراقبة على الأسلحة العربية، للتحقق من أن أي منها لن يحوز أو يسعى لحيازة أسلحة متطورة من دون استراتيجية، إضافة إلى وضع الفعاليات العسكرية للدول العربية كافة، بما فيها التدريبات وتنقل الوحدات العسكرية داخل الأراضي الوطنية، تحت الإشراف والمراقبة، وإلغاء أي قدر من المجهول فيها، أنها خطوة خطيرة على طريق نزع سلاح العرب[2].

---

(1) أحمد البرصان، إسرائيل والولايات المتحدة، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية 2000، ص: 17.

(2) أمين هويدي، لعبة الأمم في الشرق الأوسط، دار المستقبل العربي، 2000، ص:67.

3- تعزيز عدم انتشار الأسلحة البايولوجية والكيماوية والنووية:

اكتسب هذه الجانب من النظام الأمني أهمية استثنائية لدى الولايات المتحدة و "إسرائيل"، منذ أن تمكن العراق من بناء صناعة متطورة للصواريخ البالستية، بعيدة المدى، وأطلق صاروخ (العابد) الحامل للأقمار الصناعية، وصنع السلاح الكيماوي المزدوج، وبعض منظومات الأسلحة الاستراتيجية الأخرى.

تمتعت إسرائيل، قبل هذا التطور في الصناعة العربية العسكرية، بتفوق عسكري مطلق تجاه العرب، لاحتكارها أسلحة الدمار الشامل، غير أنها فقدت هذا التفوق بولادة الصواريخ العربية بعيدة المدى والقادرة على حمل رؤوس كيماوية.

وهذا ما أكده تقرير معهد السياسة الخارجية التابع لجامعة هوبكنز عام 1991، والذي أعده (21) من كبار المسؤولين السابقين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، حيث أكد التقرير (أن حجم التهديد العسكري العراقي قبل الحرب يطرح الشكوك حول ما إذا بإمكان إسرائيل أن تضمن سلامتها المستقبلية العسكرية وحدها، إن عليها أن تسعى أيضاً إلى القيام بذلك عن طريق الوسائل السياسية).

في إطار هذه المعطيات، وعدم توفر أي ضمان لدى "إسرائيل" أن لا يعاود العراق، أو أي من الدول العربية السعي إلى امتلاك قدرات وأسلحة استراتيجية شاملة، اهتمت الولايات المتحدة بأن يسعى النظام الأمني للشرق الأوسط، إلى تجريد العرب من أية إمكانية محتملة للحصول على أو تصنيع أسلحة استراتيجية[1].

وبشكل عام فإن النظام الأمني الأميركي، يسعى لوضع نظام لحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، يتضمن فرض عقوبات اقتصادية سياسية ضد الدول التي لم تتخل عن تبني سياسة نووية وكيماوية، والمقترحات المعدة لتحقيق هذا الهدف من النظام هي:

- موافقة جميع دول الشرق الأوسط على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والسيطرة عليها.
- موافقة جميع دول الشرق الأوسط على معاهدة الأسلحة الكيماوية.
- الامتناع عن شراء صواريخ جديدة بمدى أبعد من 50 كم أو 90كم باستثناء نوع (MLRS) [2] ومنظومة الدفاع الجوي.
- إقامة هيئة تنسيق إقليمية للإشراف على السيطرة وتأكيد صحة تنفيذ تلك الاتفاقيات.

ولذلك.. فإن كل الإجراءات المتخذة أو التي في سبيل اتخاذها لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في (الشرق الأوسط)، هدفها حرمان العرب من الحصول على هذه الأسلحة، والإبقاء على الاحتكار

(1) أحمد صالح، أخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1999، ص: 53.

(2) MLRS نظام دفاع جوي مجهز بإمكانية حمل رؤوس نووية.

الإسرائيلي لها... ليظل التفوق مستمراً لصالحها، وتملي ما تشاء من أنظمة تقييد تسويات سياسية مذلة على المنطقة من دون أن يمتلك العرب، القدر على رفضها.

4- ترتيبات للتحكم بالفعاليات العسكرية:

تسعى هذه الترتيبات لاستكمال الجانب المتعلق بالأسلحة التقليدية، وإيجاد آليات تمنع الحرب أو اللجوء إلى استخدام القوة في المنطقة.. وتتصدر هذه الترتيبات، إجراءات توقيع اتفاقية هدفها "تحرير المنطقة"[1] من القوات العسكرية على غرار المعمول به في سيناء، وضمن نطاق أقل في الجولان، والهدف توسيع هذه المناطق لتشمل مناطق مختلفة من (الشرق الأوسط) وسوف تستحدث أنماط متعددة من (المناطق المحررة من القوات) كالآتي:

1- مناطق (محايدة) أي خالية تماماً من القوات باستثناء عدد محدود من حراس الحدود، ومن دون دبابات ومدفعية ثقيلة وصواريخ.

2- مناطق (مملوءة) أي منزوعة السلاح جزئياً، تتمركز فيها وحدات لقوات متعددة الجنسية، ويمكن إنشاء هذه المناطق على امتداد الحدود الدولية المعترف بها.

3- مناطق تقيد فيها الأسلحة الهجومية أو تمنع تماماً.

4- مناطق داخل أراضي الأطراف المعنية، يمنع فيها تحرك القوات العسكرية أو تقييد حركتها.

وهكذا يلاحظ أن النظام الأمني المقترح (للشرق الأوسط) وفي صيغته النهائية سيجعل الدول العربية منزوعة السلاح فعلاً، وسيسلبها أية سيادة على قواتها وقدراتها العسكرية... بينما ستظل (إسرائيل) من الناحية العملية بمنأى عن كل هذه الإجراءات[2].

5- مقاومة الإرهاب الدولي:

لم يغفل النظام الأمني "للشرق الأوسط" معالجة ما أسماه مقاومة الإرهاب الدولي، وبالرغم من أن الإرهاب الدولي ظاهرة حقيقية، إلا أن النظام الأمني الأميركي، ويعتمد قصر ظاهرة الإرهاب على الدول والجماعات في المنطقة العربية التي تقاوم التسوية الاستسلامية أو التطبيع مع (إسرائيل)... [3] وقد توقعت الولايات المتحدة و (إسرائيل) أن تولد التسوية، بشروطها غير العادلة للعرب، ردود فعل تأخذ طابع العنف،

---

(1) يراجع التقرير – السياسة الدولية – عنوان: الاتجاهات العامة في الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط عدد 61 ص: 31.

(2) مصطفى الولي، أمن إسرائيل الجوهر والأبعاد، ط1، مركز الإمارات للدراسات – والبحوث الاستراتيجية أبو ظبي 2001 ص:115.

(3) يراجع: شؤون الأوسط عدد 113 ص:125- الاستراتيجية الأميركية والشرق الأوسط.

سواء ضد (إسرائيل) أو ضد الضالعين في التسوية والتعامل والتطبيع معها... فاهتم النظام الأمني بمعالجة هذا الجانب وتضمن عدداً من المقترحات، وجدت أغلبية هذه الخطط وآلياتها طريقها للتنفيذ من قبل العديد من الدول العربية، وتشمل إجراءات مقاومة الإرهاب ما يلي:

1- اتفاق دول المنطقة على تحديد الجماعات الإرهابية.

2- الاتفاق على إيقاف دعم الأنشطة الإرهابية، ومن ضمنها تسهيلات التنشئة والحماية والتدريب.

3- الاتفاق على تسليم الإرهابيين إلى حكوماتهم، وفقاً للطرق القانونية.

4- التحضير لاتفاقية إقليمية حول منع الإرهاب خصوصاً خطف الطائرات.

إن الخطة المقدمة وآليات تنفيذها هي أولوية السياسة الأميركية في المنطقة في مرحلة نهاية الحرب الباردة وظهور الأحداث الدولية المتسارعة والمتغيرات الإقليمية، وهي نتاج سياسة الاحتواء المزدوج التي استخدمت مع كل من العراق وإيران في الحرب، وتصنيف علاقة الولايات المتحدة بالأمم المتحدة بعدما وصفت بالمهيمنة عليها نتيجة الواقع والأدوار المتعددة لها في النظام الدولي الجديد المقترح والذي يعيش الخليج العربي تداعياته.

وأخيراً واستناداً إلى ما تقدم، سيظل الأمن في دول مجلس التعاون الخليجي يحظى بالأولوية والأهمية القصوى، وبطبيعة الحال، إن عدم التكافؤ بين دول مجلس التعاون الخليجي بالاستعانة بالقوى الأجنبية ذات المصالح الاستراتيجية المشتركة في المنطقة في تأمين المظلة الأمنية إلى المدى الذي تتراجع فيه قوى العدوان عن تهديد جيرانها عسكرياً أو أيديولوجياً أو إرهابياً. ولا يأتي مثل هذا الموقف ما لم تسود الديمقراطية الحقة وتتجه تلك النظم إلى التنمية الداخلية وتنهج طريقاً حضارياً في معاملتها مع جيرانها قائماً على الاحترام المتبادل والرغبة في التعايش السلمي والمشاركة في بناء إقليمي متضامن ومتكافئ في ظل القوانين والشرعية الدولية لا الخطط التي تتجاوز الوقائع والظروف والإمكانيات.

6- انتشار القواعد العسكرية الأميركية بعد احتلال الكويت ونتائجه:

وبعد توقف الحرب العراقية – الإيرانية بأقل من سنتين شهد الوطن العربي أزمة جديدة وحادة بين العراق والكويت لم يكن يتوقعها أحد من العرب أو من غير العرب، نظراً للعلاقات القوية التي كانت قائمة بين بغداد والكويت ولا سيما خلال الحرب العراقية- الإيرانية والتي كان لدولة الكويت دور مهم في تقديم المساعدات والتسهيلات للعراق أثناءها. وتطورت هذه الأزمة بعد دخول القوات العراقية إلى الكويت في الثاني من آب 1990 وخروج العائلة الحاكمة إلى السعودية.

كان الوضع بالغ الخطورة بالنسبة لجميع الأطراف العربية سواء التي كانت على صلة وثيقة بالعراق أو التي كانت بعيدة عنه[1]، لأن ما حدث كان مقلقاً جداً بوصفه الحدث الأخطر الذي شهدته الأمة العربية في القرن العشرين بسبب تحول النزاع حول قضايا أساسية بالنسبة لكل من الدولتين إلى استخدام القوة في منطقة هي الأكثر حساسية تجاه الاستقرار الاقتصادي الدولي باعتبارها المصدر الأول للطاقة في العالم...

كان الموقف الأميركي عندما بلغت الأزمة ذروتها لافتاً بعد تصريح أدلى به مساعد وزير الخارجية الأميركية (كيلي) جواباً عن سؤال حول الموقف الأميركي، إذ أعلن أن الولايات المتحدة تتدخل في أربع حالات وهي إذا تعرضت مصالحها للخطر أو إذا وقع اعتداء على رعاياها أو إذا توقف تدفق النفط أو في حالة وجود اتفاقية مع أحد الأطراف[2].

أثار هذا الإعلان شكوكاً تجاه الموقف الأميركي وقد يكون لاقى تفسيراً غير دقيق في بغداد.

بعد دخول الجيش العراقي إلى الكويت اتخذت الحكومة الأميركية موقفاً صارماً واستصدرت مجموعة قرارات من مجلس الأمن استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (الذي يبيح التدخل العسكري) وعملت على تشكيل ائتلاف دولي عسكري وسياسي ومالي لإخراج القوات العراقية من الكويت، ونجح هذا التحالف في تحقيق أهدافه بعد عمليات عسكرية أدت إلى انسحاب القوات العراقية إلى ما وراء الحدود بين العراق والكويت.

كانت هذه الأزمة مأساة عربية بكل المعايير، كما كانت انتصاراً أميركياً وإسرائيلياً كبيراً أدى إلى تغييرات هامة في المنطقة قطفت الولايات المتحدة وإسرائيل ثمارها وهي:

1- تدمير البنية الاقتصادية والخدمية والعسكرية للعراق وفرض الحصار عليه، مما وضع الشعب العراقي في وضع حرج ومأساوي ومؤلم.

2- أسفرت أزمة الخليج، التي انتهت بتدمير القدرات العسكرية العراقية من قبل قوات التحالف الذي تشكل من الدول الغربية الكبرى بصورة خاصة وبزعامة الولايات المتحدة، عن فقدان العراق لدوره كأحد "مراكز القوى" الإقليمية، الذي كان في مقدوره مواجهة إسرائيل، ومن الناحية العسكرية الاستراتيجية وجدت بلدان المشرق العربي نفسها في كماشة حليفين استراتيجيين، الولايات المتحدة وإسرائيل: من الشمال – من جانب الجيش الإسرائيلي الذي يحتل فلسطين وجزءاً من الأراضي السورية، ومن الجنوب- من جانب القوات الأميركية في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج وبحر العرب[3].

---

(1) د. جهاد عودة، المعضلة الأمنية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة مجلد 4 عدد1، ص: 29.

(2) أحمد ثائب، مكانة الولايات المتحدة في النظام العلمي، د.ن، 2008، ص: 18.

(3) العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى والأوسط في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينيات نشر وترجمة مركز للمساعدة دمشق، 1992، مرجع سابق، ص: 10.

3- انقسام حاد في الساحة العربية بسبب الموقف من الأزمة العراقية- الكويتية انعكس سلبياً على الوضع العربي[1].

4- كشف الجبهة الشرقية والشمالية للمواجهة مع إسرائيل بعد أن تم ضرب الجيش العراقي وتدمير قسم كبير من معداته وفرض الحصار عليه وبالتالي خروج العراق من ساحة الصراع ضد إسرائيل لوقت طويل، وهذا شكّل إخفاقاً كبيراً لقوى المواجهة العربية ولا سيما سورية وخاصة أن هذا الوضع الجديد جاء بعد خروج مصر من المواجهة بموجب معاهدة الصلح مع إسرائيل[2].

ولا شك أن الوضع الذي أصبح فيه العراق شكّل إنجازاً كبيراً لإسرائيل وضمن لها أمناً على الجبهة الشمالية والشمالية الشرقية لزمن طويل.

5- ترسيخ الهيمنة الأميركية على القرارين السياسي والاقتصادي لعدد من الدول العربية وتقلص الهامش الذي كانت تملكه هذه الحكومات بعد نشوء الأزمة العراقية- الكويتية وبات ضيقاً جداً لدرجة كاد القرار الوطني المستقل يصبح وهماً. ترسخت هذه الهيمنة باتفاقات عسكرية عقدتها دول الخليج مع الولايات المتحدة ودول أخرى مع وجود عسكري أميركي في دول الخليج جوي وبري وبحري[3].

6- أطلق الرئيس الأميركي جورج بوش بعد انتهاء الحرب مع العراق في آذار 1991 مبادرة سلمية أوصلت العرب والإسرائيليين إلى مؤتمر مدريد ثم إلى المفاوضات الثنائية المباشرة بين الأطراف العربية وإسرائيل والتي كانت غير ممكنة قبل حرب الخليج ولا سيما بين سورية وإسرائيل.

كما أن من نتائج مؤتمر مدريد والمبادرة الأميركية عقد اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في الثالث عشر من أيلول 1993. وتبعها بعد عام اتفاقية سلام بين الأردن وإسرائيل، ومشاركة الدول العربية، ولاسيما الخليجية، في اجتماعات اللجان متعددة الأطراف، لبحث العلاقات السلمية بين العرب وإسرائيل، مما فتح الطريق أمام هذه الدول لوقف مقاطعة إسرائيل وقيام بعضها بفتح مكاتب لإسرائيل في عواصمها.

لا شك أن انهيار الاتحاد السوفييتي حقق إنجازاً عظيماً للسياسة الأميركية في المنطقة بسبب ما أحدثه من ازدياد في اختلال التوازن وبسبب الحالة النفسية التي أحدثها الانهيار في وقت كان فيه من

---

(1) كمال مجيد، النفط والأكراد، مرجع سابق، ص: 130.

(2) حسن مصطفى، حدود السياسة الأميركية تجاه الوطن العربي. مقال في موقع:

"www.qudswag.net"

(3) Richard Starr, National Security Report, THE OFFICER, Reserve Officers Association, September 1993.

المستحيل على القوى العربية المجابهة لإسرائيل أن تجد البديل الداخلي أو العربي أو الدولي، ولا سيما في ظل تفكك عربي متزايد بكل ما لهذا التفكك من تأثيرات مباشرة هي قضيتين أساسيتين هما قضية الصراع العربي- الإسرائيلي وقضية العراق(1).

ويمكن تلخيص انعكاسات السياسة الأميركية في المنطقة في عقد التسعينات بما يلي:

1- ازدياد المكاسب الإسرائيلية عبر زيادة المساعدات العسكرية لإسرائيل والدعم الاقتصادي والسياسي والأمني وازدياد دور المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة(2).

2- زيادة الضغوط الأميركية على العرب لعقد صلح مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها وحققت هذه الضغوط نتائج هامة(3).

3- الهيمنة على القرار السياسي في عدد من الدول العربية وانعكس ذلك في وقف المقاطعة من قبل عدد من الدول العربية لإسرائيل، وإقامة علاقات معها وما آل إليه إعلان دمشق الذي تم التوصل إليه بين الدول العربية الخليجية الست وكل من مصر وسورية عام 1991، الذي تلاشى رويداً رويداً حتى تعطلت الالتزامات الخليجية تجاه سورية ومصر (4).

4- حماية المصالح الأمنية والاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة.

5- إحكام السيطرة الأميركية على المناطق الحساسة في العالم ذات الموارد الطبيعية الأساسية كالنفط أو تلك التي تقع في مناطق محاذية لدول كبرى كالصين وروسيا(5).

---

(1) Security Affairs, August-September 1993, JINSA.

(2) السياسة الدولية، المعادلات الصعبة العربية الدولية في قمة بوش غورباتشوف- السياسة الدولية عدد 102.

(3) السياسية الدولية، الفكر المحافظ الأميركي والصراع العربي الإسرائيلي، عدد 95، ص:22.

(4) علي بن حسن القربي، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات، العبيكان الرياض 1997، ص:171.

(5) شؤون الأوسط، سياسات الطاقة الأميركية في الشرق الأوسط، عدد 109، ص: 99.

يراجع د. كاظم نعمة، الصين والهيمنة الأميركية الجديدة، مجلة دراسات استراتيجية 1995، ص:8.

6- إعادة رسم الخريطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لعدد من مناطق العالم ذات الصلة بالمصالح الأميركية[1].

7- اعتبار إسرائيل جزءاً من المصالح الحيوية الأميركية التي يجب حمايتها والدفاع عنها وتمكينها من إحكام سيطرتها بغض النظر عن أي اعتبار لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، ذلك أن لإسرائيل دوراً في سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وما وراءه، بالإضافة إلى الاستخدام الناجح للمنظمات اليهودية في العالم لخدمة المصالح الأميركية وكان الأكثر وضوحاً دور هذه المنظمات في تفكيك الاتحاد السوفييتي[2].

8- إزالة جميع العقبات التي تعترض سياساتها ومصالحها أو مصالح إسرائيل بالضغوط السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

9- تحول التركيز العسكري الأميركي من المواجهة الكونية مع الاتحاد السوفياتي إلى التركيز على المخاطر الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة[3].

وعليه فإن الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل تسعى إلى ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي لذلك تكثف الوجود العسكري الأجنبي عموماً والأمريكي بصفة خاصة منذ أزمة الخليج عام 1990 ويلاحظ أن هذا الوجود يتصف بشكل خاص بأنه وجود بحري وجوي بشكل رئيسي في حين يقتصر الوجود البري على عناصر محدودة جداً، وإن أغلب هذا الوجود أمريكي وأخيراً بالصلة الوثيقة بين هذا الوجود وإسرائيل.

كذلك يستند هذا الوجود العسكري الأجنبي في كثير من الأحوال إلى قرارات للأمم المتحدة التي تختلف هي الأخرى في درجة إلزامها حيث بعضها يستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يخول استخدام القوة، والآخر يستند إلى الفصل السادس الذي لا يخولها ذلكن إلا أن غطاء الأمم المتحدة يستخدم لإضفاء الشرعية على أعمال هذه القوات رغم أنه لا صحة لذلك الاستناد.

يشتمل الوجود العسكري الامريكي أساساً على الأسطول الخامس الأمريكي في الخليج وعلى الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط، وعلى الكتيبة الأمريكية في القوة متعددة الجنسيات في سيناء، وعلى قوات عملية "المراقبة الجنوبية" المتمركزة في قواعد جوية في المملكة العربية السعودية وقوات عملية "توفير الراحة" المتمركزة في قواعد تركية في جنوب شرق

---

(1) شؤون الأوسط، مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا والجيوبولتيكا، عدد 33، ص:18.

(2) د. يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأميركية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2000/3، ص: 103.

(3) وقد حددت التهديدات بالتالي:

- التهديدات النابعة من انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.
- التهديدات الإقليمية الناجمة عن أعمال عدائية أو عدوان تقوم به قوى تتعارض مصالحها مع الولايات المتحدة.
- التهديدات الموجهة إلى الحريات والإصلاحات والاقتصاد الأميركي.

Us National Security Strategy of Engagement and Enlgement, in S.D., vol. Xxv, No. 5, May 1995, p. 591.

الأناضول، بالإضافة إلى القوات المتمركزة في قاعدة دييغو غارسيا[1] وهي أساساً من القوات الجوية

و قوات المارينز[2].

---

(1) قاعدة دييغو غارسيا

جغرافيا الجزيرة:

وتتميز الجزيرة بموقع استراتيجي ممتاز، إذ تبعد مسافة 600 ميل عن مركز الاتصالات البريطاني في جزيرة غان شمالاً، في حين تبعد حوالي 1000 ميل إلى الشرق من جزيرة سيشل، حيث توجد القاعدة الأمريكية لتتبع الأقمار الصناعية. وعلى بعد 1250 ميلاً منها إلى الجنوب الغربي تقع قاعدة فاكواس البريطانية في موريشيوس. كما أنها تبعد مسافة 67 ميلاً إلى الجنوب الشرقي من جزر "إيغمونت". كذلك تقع جزيرة دييغو غارسيا في منتصف المسافة بين مركز الاتصالات الأمريكي في طنورث – ويست كيب" في أستراليا، وأريتريا حيث كانت توجد قاعدة اتصالات أمريكية كبيرة.

وتبلغ مساحة الجزيرة 28 كيلو متراً مربعاً، ولا يتجاوز عدد سكانها 500 نسمة، في حين يبلغ إجمالي سكان أرخبيل شاغوس حوالي 1000 نسمة، معظمهم من صيادي الأسماك. ولا ترتفع الجزيرة في تضاريسها عن 6 أقدام عن مستوى سطح البحر. وتتمتع بحوض ملاحي جيد يبلغ عمقه 14 قدم، وهو ما يكفي لإدخال أسطول من 50 إلى 60 قطعة بحرية.

إنشاء قاعدة دييغو غارسيا

ومن العام 1965 ، أصبحت الجزيرة نقطة حساسة في الاستراتيجية الدولية، اتفقت بريطانيا والولايات المتحدة في ذلك العام على إنشاء قاعدة مشتركة فيها.

وفي ديسمبر 1970 ، أعلنت لندن أن البدء بإنشاء القاعدة سيباشر في العام 1971 ، واعتبر ذلك القرار بمثابة رد على القنبلة النووية الصينية (1965) وتنامي الوجود السوفييتي في المحيط الهندي، إلى تصاعد بشكل خاص بعد الحرب العربية – الإسرائيلية الثالثة (1967).

وتستخدم الولايات المتحدة مركز اتصالاتها في القاعدة لرصد حركة الأسطول السوفييتي في منطقة المحيط الهندي، بعد أن أصبح ذلك الأسطول الأكبر من حيث الكم في تلك المنطقة في العام 1975 ، وقادراً على الإفادة من التسهيلات البحرية في عدن، و"فيز أخا باتنام" (في الهند) وسقطرة (عند مدخل البحر الأحمر)، والصومال. كما أنها تستخدم القاعدة لرصد تجارب الصواريخ التي تقوم بها الصين الشعبية في المحيط الهندي. وفي الوقت نفسه، فإن المحيط الهندي يعد من المناطق التي يمكن منها للصواريخ التي تطلق من الغواصات أن تضرب أهدافاً صناعية في قلب الاتحاد السوفييتي أو الصين الشعبية، الأمر الذي يعطي قاعدة ديغو غارسيا أهمية استراتيجية كبيرة للولايات المتحدة.

ويعتبر الأمريكيون والبريطانيون أن ديغو غارسيا تسد فراغاً في نظام اتصالات البلدين في منطقة المحيط الهندي. ولقد سمحت القاعدة للأمريكيين بالتخلي عن قاعدتهم الكبيرة في أريتريا (كانيوستيشن). ولقد زادت أهمية القاعدة بالنسبة إلى الولايات المتحدة – والغرب عموماً– بعد إعادة فتح قناة السويس للملاحة في العام 1975، نظراً لأن فتح القناة جعل من السهل على الأسطول السوفييتي الانتقال بسرعة كبيرة من البحرين الأسود والأبيض المتوسط إلى المحيط الهندي.

وزاد من أهمية القاعدة كذلك تنامي أهمية الخليج العربي كمصدر حيوي للطاقة، وضرورة مراقبة منابع النفط وطرق إيصاله إلى الغرب.

ردود فعل دولية على إقامة القاعدة

ولقد أثارت إقامة القاعدة في ديغو غارسيا اعتراضات حادة من جانب الهند. فمن العام 1965 ، لم تتوقف الهند عن إبداء اعتراضها ضد إقامة القاعدة. وفي يناير 1974، نددت أنديرا غاندي – رئيسة وزراء الهند في ذلك الحين – بنية "بعض الدول على إقامة قاعدة نووية في المحيط الهندي". وتركز الاعتراض الهندي خاصة على وجود الغواصات النووية الأمريكية في المحيط الهندي، الأمر الذي يعرقل المشروع الهندي الرامي إلى جعل هذا المحيط منطقة خالية من الأسلحة الذرية، وتحييده وإبعاده عن صراعات القوى الكبرى.

وأبدى السوفييت كذلك احتجاجهم على للمشروع الذي "لا يحمل طبيعة دفاعية". كما أبدت كل من الصين وسيلان وفيتنام الشمالية وأستراليا عدم ارتياحها لهذا المشروع.

وفي مارس 1974 ، قررت الحكومة العمالية البريطانية إعادة النظر في الاتفاق. ومع ذلك استمر العمل على إنشاء القاعدة.

وفي 1977 ، طلبت الولايات المتحدة من الاتحاد السوفييت الموافقة على "تثبيت النشاط البحري في المحيط الهندي في مستواه القائم آنذاك"، بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي كارتر موافقته على تحييد ذلك المحيط، وذلك في إطار السياسة الخارجية الأمريكية التي تبناها الرئيس جيمي كارتر منذ توليه منصب الرئاسة الأمريكية.

الجزيرة تضم أحد خمسة هوائيات أرضية تساعد في تشغيل نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) في حين توجد الهوائيات الأربعة الأخرى في بقاع أخرى من العالم.

لعبت القاعدة العسكرية على الجزيرة دوراً في الحرب الباردة وفي غزو أفغانستان عام 2001 وحرب الخليج الثانية وغزو العراق عام 2003. وما تزال القاعدة العسكرية في الجزيرة تلعب دوراً مهماً في العمليات العسكرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط رغم الأهمية الكبيرة لقاعدة العديد الجوية في قطر.

www.ar.wikipedia.org.

(2) Moshe Efratent: Suyper Power and the client states in the Middle East, London, 1991, p. 47.

كذلك هناك القوات التي تنتشر بالمنطقة بشكل مؤقت لتنفيذ عملية أو مناورات على نحو ما يجري في المناورات التي تنفذها القوات الأمريكية منفردة أو مشتركة مع دول أجنبية أخرى في الخليج، أو مع قوات من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو مع كل هؤلاء، كذلك على نحو القوات التي حضرت إلى المنطقة لتوجيه ضربات جوية وصاروخية إلى العراق على أثر أزمة شمال العراق الأخيرة.

كذلك هناك القواعد والتسهيلات الأمريكية في المنطقة والتي لا يعلن عنها عادة ولكن أشهر هذه القواعد والتسهيلات هي قاعدة الجفير في البحرين والتي تمثل ميناء المبيت للأسطول الخامس الأمريكي، وقاعدة حيفا التي تعتبر قاعدة رئيسية للأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط، والقواعد الأمريكية في تركيا، وكذا القواعد الأمريكية التي يجري فيها تخزين معدات وأسلحة أمريكية في تركيا، وإسرائيل والكويت وقطر، والتسهيلات العسكرية التي تسمح للقوات الأمريكية باستخدام القواعد العسكرية في كل من المملكة العربية السعودية وعمان والإمارات ومصر والأردن والمغرب وتونس[1].

وذلك واستناداً إلى تصريحات رئيس الأركان الأمريكي[2] فإن عملية الانتشار البرية والبحرية الأمريكية تجري بالشكل التالي:

في الجو:

1- لواء من الفرقة الـ 82 المنقولة جواً وتضم هذه الفرقة الخاصة أكثر من 12 ألف رجل وهي مؤلفة من ثلاثة ألوية.

2- مطاردات من طراز "أف-15-" انطلقت من قاعدة لانغلي في فرجينيا حيث مركز الفوج الأول للمطاردات، وسيجري تزويد هذه الطائرات بالوقود في الجو وهي ستتمركز في قواعد سعودية مختلفة.

3- خمس طائرات مراقبة من طراز "أواكس".

في البحر:

1- في الخليج قوة مؤلفة من سبع سفن حربية ستكون موجودة باستمرار.

2- في خليج عمان حاملة الطائرات اندبندنت والمجموعة البحرية التابعة لها.

3- في البحر الأحمر حاملة الطائرات أيزنهاور والمجموعة التابعة لها.

4- في الأطلسي وعلى الطريق في اتجاه شرقي المتوسط حاملة الطائرات ساراتوغا، غوتا، والبارجة ويسكونسين.

---

(1) أنظر: عبد المنعم صاحي العمار – في معنى التدخل- دراسة تحليلية للتدخل الأمريكي في الخليج العربي، مجلة أم المعارك، 74 سنة 1996، ص: 72.

(2) ماجد الماجد، احتلال العراق، دار النمير، دمشق، 1990، ص 106.

إضافة إلى الوجود العسكري الأمريكي هناك وجود عسكري أجنبي آخر يتمثل أساساً في القوات البريطانية والفرنسية، وهي تشتمل على قوات العملية "أرميلا" البريطانية في الخليج[1][2]، وهي أساساً قوات بحرية والقوات الفرنسية في قاعدة جيبوتي والأسطول الفرنسي في المحيط الهندي، والقوات البريطانية والفرنسية في عمليتي " المراقبة الجنوبية – سوذرن ووتش" المتمركزة في المملكة العربية السعودية، وعملية "توفير الراحة – بروفايد كومفورت" المتمركزة في تركيا بالإضافة إلى قوات من الاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا واستراليا واليابان تشارك في فرض الحصار البحري والعقوبات على العراق.

تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى التخزين المسبق للأسلحة والمعدات في المنطقة لتسهيل تدخلها العسكري، وقد سبق للولايات المتحدة أن بدأت في تخزين مسبق لأسلحة ومعدات في إسرائيل بموجب الاتفاق الاستراتيجي بينها وبين إسرائيل الأمر الذي اكتمل وسمحت الولايات المتحدة لإسرائيل باستخدامه عند حاجتها.

وقد أدت حرب الخليج الأخيرة إلى قبول كل من الكويت وقطر لتخزين معدات لما يساوي لواء مدرع أمريكي بكل منها، هذا بالإضافة إلى التخزين المسبق العائم لمعدات أخرى على سطح السفن المتمركزة بالمنطقة سواء بالخليج أو في قاعدة دييجو جارسيا. وهذا الوجود هو نواة للوجود العسكري البري الأمريكي عند الضرورة في المنطقة لتقصير الزمن اللازم للفتح، ذلك الزمن الذي طال أكثر من اللازم من وجهة النظر الأمريكية في حرب الخليج الأخيرة عام 1990 – 1991.

سعت الولايات المتحدة من خلال النظام الشرق أوسطي إلى ربط أطراف المنطقة بإسرائيل على النحو الذي يحقق درجة عالية من حصار القوى العربية في حال ما إذا حاولت الفكاك من سيطرتها وهيمنتها على المنطقة من خلال تركيا[3].

زادت كثافة المناورات المشتركة في المنطقة بعد حرب الخليج وخاصة في منطقة الخليج، حيث يكاد يجري كل يوم من أيام السنة نوع من التدريب أو المناورات المشتركة بين قوات أمريكية وقوات من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وخاصة من قوات الكويت، كما تشترك في المناورات أحياناً قوات من بريطانيا وفرنسا بالذات.

أما الجديد فهو إجراء مناورات مشتركة بين قوات دول عربية وقوات أجنبية من أوروبا وخاصة الدول الأوروبية المتوسطية وهي مناورات بحرية أيضاً، ويقصد منها إشراك قوات إسرائيلية في المناورات مع الدول العربية[4].

---

(1) إيمانويل ونيستون، الأسلحة الأميركية في الخليج الفارسي، الإسراء العدد 9 – ت1 1995، ص: 28.

(2) مجموعة مصنفة كقوات بحرية بريطانية تعرف بأرميلا.

(3) السياسة الدولية، مصر، تحولات السياسة الأميركية تجاه إيران وتركيا عدد 147، ص: 108.

(4) شؤون الأوسط، الاستراتيجية الأميركية في المنطقة عدد 122، ص:2.

وإذا كان مشروع الشرق الأوسط الجديد يشتمل على مبدأ عدم انتشار الأسلحة النووية والصواريخ البالستية بخلاف الأسلحة الكيميائية التي يحظر النظام إنتاجها وتخزينها وتجربتها واستخدامها. والمقصود هنا هو احتفاظ الدول النووية بأسلحتها النووية – وهنا تعتبر إسرائيل دولة نووية وفقاً لمصطلح معاهدة حظر الانتشار النووي– وعدم السماح لغيرها بامتلاكها أو بامتلاك صواريخ بالستية ذات مدى يزيد عن 150 كيلو متراً[1].

فتكون الولايات المتحدة ومن وراءها حرمت باقي الدول من امتلاك أسلحة نووية وصواريخ بالستية، بل إنها عملياً تحاول حرمان الدول العربية من امتلاك أسلحة نووية وصواريخ بالستية، بل إنها عملياً تحاول حرمان الدول العربية من القدرة على إنتاجها والوصول إلى التكنولوجيا النووية في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، كذلك تهدف إلى حرمان الدول العربية من إنتاج الصواريخ البالستية رغم أنها تعتبر الخطوة الأولى لدخول عصر الفضاء، في حين تشارك إسرائيل في نظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ"، وتطلق أقماراً صناعية وتشارك في تطوير برنامج أميركي لتطوير صاروخ مضاد للصواريخ.

يعتبر هذا المبدأ امتداداً لمبدأ المحافظة على التفوق العسكري الإسرائيلي الذي سبق ذكره ولكنه هنا يتركز على التفوق في المجال غير التقليدي ويحفظ لإسرائيل خط رجعة في حال هزيمتها في أي صراع مسلح مقبل[2].

يشتمل نظام الشرق الأوسط الجاري إنشاؤه على إضعاف القدرات العسكرية العربية مع تعظيم القدرات الإسرائيلية، ومن أساليب ذلك إقامة مناطق منزوعة السلاح ومناطق محدودة القوات داخل الأراضي العربية وإقامة مناطق حظر للطيران في دول عربية مثل العراق، وحظر الطيران كلياً أو جزئياً[3].

إن أخطر ما في البعد الاستراتيجي لنظام الشرق الأوسط أنه يضع أمن دول المنطقة تحت رحمة قوى أجنبية وتحت الهيمنة الإسرائيلية ويحرمها حتى من تنظيم الدفاع عن نفسها، ويقف حائلاً أمام أي تعاون في مجال الدفاع، بينما يمنح القوى الأجنبية وإسرائيل حقاً وفرصة للتدخل العسكري ضد دول المنطقة ويضعف من قدرة كل الدول العربية بلا استثناء على توفير القوة الدفاعية الكافية للتصدي لجميع التحديات والتهديدات التي تواجهها، وتفرض عليها التخلف في أهم مجالات الحياة والدفاع في القرن القادم.

---

(1) شؤون الأوسط، الاستراتيجية الأميركية والشرق الأوسط، عدد 113، ص: 126.

(2) منير شفيق، مستقبل إسرائيل، دار الفكر، دمشق، 2001، ص: 53.

(3) ليس اسبن، الاستراتيجية العسكرية الأميركية، ت1 1993، القاهرة 1995، ترجمة المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، ص: 76.

خاتمة

يتعرض الخليج العربي إلى العديد من المخاطر الداخلية والخارجية والتي تهدد أمنه بجميع أشكاله، وهذه المخاطر في تزايد وتصاعد مستمرين. وذلك بسبب الموقع الجغرافي الفريد للخليج العربي الذي يستفيد من ترابط القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا، وكذلك الثروات الهائلة التي يحويها، وبكل المقاييس يعتبر الخليج العربي منطقة هامة في معادلة السياسة الدولية.

كما يتميز الخليج العربي بمقومات مشتركة أهمها اللغة والثقافة والحضارة والتاريخ المشترك والتواصل الجغرافي ونماذج في العلاقات الإنسانية. كما يتميز الخليج العربي بمقومات التكامل الاقتصادي حيث توجد وسائل الإنتاج والمصالح المشتركة والرغبة بين الدول العربية في خلق تضامن وتكامل سياسي واقتصادي بينها.. وغني عن القول إن التكامل الاقتصادي مدخل مضمون لتنشيط العمل السياسي..

وبالرغم من مظاهر القوة التي يتميز بها خليجنا العربي إلا أن هناك تهديدات وتحديات تواجه هذا الخليج العربي نبرزها في المستويات: السياسية والاقتصادية والعسكرية والإقليمية والدولية.

1- على المستوى السياسي:

- عدم صياغة أهداف مشتركة لجميع الدول العربية مما يؤدي إلى اتباع هذه الدول لسياسات وطنية تتناقض أحياناً مع الأهداف الحقيقية لأولويات وحاجات دول مجلس التعاون.
- استنفاد دول مجلس التعاون في عدد من الخلافات أو الصراعات الإقليمية ومشاكل الحدود المفتعلة.
- إن خطر التجزئة ما زال قائماً في عدد من الدول العربية نتيجة المشاريع الدولية والأزمات الداخلية.
- إن الخطر الصهيوني ما زال قائماً ومواقف الإدارات الأميركية المتعاقبة من الرئيس أيزنهاور حتى مبادرة الرئيس بوش هدفها تأمين المصلحة الاستراتيجية لإسرائيل ولو اختلفت الآليات والأولويات والرهانات لكل إدارة.

2- على المستوى الاقتصادي:

- هناك فجوة متزايدة في المجال العلمي والتكنولوجي والصناعي مع الغرب.
- تمركز أكثرية الاقتصاد الخليجي حول سلعة واحدة يعرضها إلى التقلبات في عائد الصادرات ويسبب عجزاً وخللاً اقتصادياً.
- ضعف الإنتاج الغذائي في الدول الخليجية وعدم قدرته على مواكبة النمو السكاني مما أجبر الدول العربية على تغطية العجز عن طريق الاستيراد. وتمثل الاحتياجات العربية للمواد الغذائية أحد ثغرات الأمن القومي الأكثر خطراً.
- أزمة المياه الحلوة.

3- على الصعيد العسكري:

- هناك فارق في مستويات التطور والتنظيم والتدريب العسكري في دول الخليج العربي نتيجة واقع الاتفاقيات والأحداث.
- لا توجد صناعة عسكرية متكاملة مما أدى إلى زيادة الاعتماد على سياسة الاستيراد وما يترتب على ذلك من سلبيات في الوقت الذي عززت فيه إسرائيل ترسانة تسلحها بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل.
- إشكالية واقع الجيش الخليجي الموحد للتصدي للمخاطر والاعتداءات وحماية سيادة الدول المؤلفة، ولتخفيف الاعتماد على القوة الحليفة واستنزاف الموارد والإمكانيات.

4- التهديدات الإقليمية:

- استمرار إسرائيل في احتلالها للأراضي العربية المحتلة ورفضها تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي.
- أزمة العلاقات الخليجية الإيرانية، ودور إيران في معادلة الأمن الخليجي وإشكالية إقامة نظام أمني شامل يضم كل دول المنطقة.
- امتلاك إسرائيل أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، مما يشكل تهديداً مستمراً للدول العربية والخليج العربي خصوصاً.

5- التهديدات الدولية:

يواجه الخليج العربي العديد من التحديات الدولية المتمثلة في محاولات الهيمنة والأطماع الأجنبية في ثرواته، وفي زرع الفرقة بين دوله والتدخل المستمر في شؤونه الداخلية.

- المتغيرات الدولية الأخيرة والمناخ العالمي الجديد الذي يعول على ترتيب العلاقات الدولية لملء الفراغ الاستراتيجي الذي نشأ بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فكانت الخطة الأميركية التالية، وما تحمل في مندرجاتها من آليات للهيمنة والسيطرة في كل الميادين. فقد أدى تفكك الاتحاد السوفياتي إلى انتهاء نظام القطبية وتصدّر الولايات المتحدة لقيادة النظام العالمي، الجديد، كما ساهمت حرب الخليج في تدعيم هذا المفهوم وتأطيره.

وقد وجد المحللون الاستراتيجيون الأمريكيون أن القوة العسكرية وحدها لا تكفي. فقد كان السوفييات يملكون قوة عسكرية هائلة ولكن الوضع الاقتصادي هزمهم.

وترتيباً على ما تقدم قامت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المجال الاقتصادي على الأسس التالية:

أ- إن الاقتصاد الأمريكي يواجه منافسة شرسة من ثلاث قوى هي أوروبا الموحدة واليابان ونمور آسيا، مضاف إليها المارد الصيني الذي يمكن أن ينضم إليهم.

ب- وبالتالي، فإنه لابد من إعادة التوازن للاقتصاد الأمريكي عن طريق خفض النفقات العسكرية بمقدار 500 مليار دولار خلال خمس سنوات، فضلاً عن إيقاف برنامج حرب الكواكب واستبداله بنظام دفاعي صاروخي (رغم إصرار الجمهوريين على بقائه).

ج- توقيع اتفاقية نافتا مع المكسيك وكندا والتي توفر سوقاً هائلة وتقدم ميزات للاقتصاد الأمريكي.

د- الضغط على أوروبا واليابان لقبول مبدأ حرية التجارة العالمية والذي تم تقنينه في اتفاقية الجات الأخيرة.

هـ- ابتزاز دول الخليج العربي بشروط ومعايير القبول لجهة تغيير الأنظمة الاقتصادية وفرض قواعد العولمة الاقتصادية وآلياتها على صعيد الشفافية والمحاسبة.

و- الحوار مع نمور آسيا والصين وباقي الدول المطلة على المحيط الهادي بعد توحّد أوروبا (نشير هنا إلى ذكاء التحليل وإيجاد إطار مشترك ممكن أن يجمع الدول الآسيوية مع الولايات المتحدة) لتهديد دول تهدد المصالح الأميركية، وتوجيه رسائل إلى دول أخرى كالخليج العربي.

ز- تخطيط سياسة جديدة للمساعدات الاقتصادية، بحيث تذهب المساعدات لمشروعات بعينها وليس للدولة.

وهذا نتاج العقيدة الأميركية القائمة على الحرية وسيادة المجتمع الرأسمالي.

- **وفي المجال السياسي اتجهت الاستراتيجية الأمريكية إلى:**

أ- استخدام الأمم المتحدة كأداة لخدمة التوجهات الأمريكية العالمية لصبغها بالشرعية الدولية (العقوبات ضد العراق وليبيا).

ب- تدعيم الاتجاه الديمقراطي والتعددية السياسية وجعلها شرطاً للتعاون والمعونات.

جـ- التخطيط لمواجهة التحديات الجديدة كالإرهاب والمخدرات.

د- تأكيد الدفاع عن حقوق الإنسان إقليمياً وعالمياً، وإن كان ذلك يتم بأسلوب انتقائي.

هـ- العمل على عدم انفجار الموقف في الشرق الأوسط.

- **وبالنسبة للمجال العسكري اتجه الفكر الاستراتيجي الأميركي إلى المجالات التالية:**

أ- دراسة العوامل المؤثرة على استخدام القوة في حل المنازعات خلال المرحلة القادمة.

ب- لابد أن يكون من بين الاهتمامات الرئيسية للاستراتيجية الأمريكية إيجاد الوسائل التي يمكن بها إنهاء التدخلات العسكرية وسحب القوات المعتدية (الخليج/الصومال).

جـ- إن استخدام الردع النووي أو التقليدي لم يفقد قيمته الاستراتيجية (ما أعلنه كلينتون من إبقاء التفوق العسكري الأمريكي رغم خفض النفقات).

د- مواجهة التهديد من جانب الدول التي تملك أسلحة الدمار الشامل، من خلال تطوير نظام دفاع صاروخي إقليمي للدفاع عن شرق آسيا والشرق الأوسط (التهديد الذي تمثله قدرات كوريا الشمالية النووية..) خاصة بعد استخدام الباتريوت في حرب الخليج.

هـ- السعي لمواجهة أخطار القدرات النووية التي يتمتع بها بعض الدول خارج النادي النووي (إيران/باكستان..) ثم الهند مؤخراً.

ويعد استخدام البعد الإعلامي عنصراً هاماً من عناصر الاستراتيجية الأميركية لجهة السيطرة على واقع الفضائيات والإعلام المرئي والمسموع والمكتوب والمثقفين الذين يؤدون الدور، كما اتجهت الاستراتيجية لاستكمال الحلقة الناقصة في أدواتها للسيطرة على النظام العالمي الجديد ونعني بذلك البعدين الثقافي والديني

لإشكاليات الحضارة والأيديولوجيا والدين والتاريخ وآليات الموجهة بين الإسلام السياسي والولايات المتحدة الأميركية بخطط وأدوات لتحقيق المرتجى وسلامة الموقع الأقوى.

وعليه فإن قدرة الأمة العربية على تحقيق مقومات أمنها وأمانها ومواجهة التحديات التي تهدد هذا الأمن من مختلف جوانبه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنقاء الأجواء ضمن الأسرة العربية وتأسيس العلاقات بين دولها الأعضاء ثنائياً، وجماعياً، على قاعدة الثقة والوفاق واحترام حقوق وسيادة كل دولة من خلال الالتزام بميثاق التضامن العربي ودعم العمل العربي المشترك حتى تتعزز قدرة هذه الدول على صيانة أمنها وأمن كل قطر من أقطارها وحتى لا تصبح الجغرافيا هماً يثقل كاهل التاريخ.

إن التضامن العربي ضرورة لمواجهة هذا التحدي الذي يستهدف هويتنا وأصالتنا، ولأن الصهيونية العالمية لم تتخل عن مشروعها القومي القائم على محو المشروع القومي العربي الهادف إلى التأهيل والتنمية والتقدم والوحدة، تكون الدعوة لوحدة الصف العربي تضامناً سياسياً وتكاملاً اقتصادياً وتكافلاً اجتماعياً، ضرورة حتمية للقدرة على المواجهة والصمود.. ليس من المهم أن نتوقع مردوداً سريعاً، فإن حرب الخليج الأولى قد أوقفت تنفيذ الخطة القومية للتنمية الشاملة، فالخليج العربي وآمنه لا يتجزأ وتنميته لا تتجزأ ورخاؤه لا يتجزأ، إن الخليج العربي في حاجة إلى حماية شاملة في قيمه وأفكاره وخططه وتكامله من خلال تطوير واقع مجلس التعاون الخليجي.

إذا كان الدفاع عن أمن دول المجلس ما يزال يستند أساساً على ضمانات الحماية الدولية الخارجية، فإنه يجب التعامل مع هذا الوضع على أنه لا يعدو أن يكون خياراً اضطرارياً أملته الظروف، وأنه ذو طبيعة انتقالية مؤقتة حتى وإن طال أمده بعض الوقت يجب العودة عنه.

إن تكلفة هذه الحماية الخارجية أضحت وبكل المعايير فادحة للغاية، بل إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باتت تتكبد أعباء مادية ينوء بها كاهلها، حيث يجري استنزافها بشدة من قبل الدول الحامية التي لا تكف عن افتعال الأزمات، وتهويل الأخطار، والنفخ في الرماد كلما هدأت الأوضاع نسبياً لكي تبقى الأجواء متوترة على الدوام، وحتى تقطع الطريق على أي تقارب قد يقود إلى مصالحة إقليمية تمس مصالحها وتنتهي بالاستغناء عن أدوارها المرسومة.

وعليه فإن هناك ضرورة ومحتمات لصياغة استراتيجية للتضامن العربي الفعال المستند إلى أسس قومية واعتبارات واقعية وموضوعية.. هذا التضامن يرتبط بقضايا أمنية تنموية اقتصادية واجتماعية، كما يرتبط بدور عربي فاعل في البيئة العالمية.

- إن التضامن العربي لابد أن يبنى على رؤية استراتيجية عربية متفق عليها، توزع المسؤوليات من خلال هذه الإستراتيجية على جميع الدول العربية، كما لابد أن تكون هناك آلية لدمج قدرات الدول الخليجية ومعها العربية ومراقبة مدى التزامهم بما وجه إليهم من مسؤوليات وأعباء.

ولنجاح هذه الإستراتيجية لابد من عنصر سياسي يستند إلى فكرة العروبة كإطار وإلى عنصر أمني عسكري يستند إلى الإيمان بأولوية الأمن في الخليج العربي مع الأمن القومي العربي مع مراعاة الخصوصيات وأدواتها وخلق خطط التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لتحقيق جوهر المفهوم.

إن التضامن العربي هو السد المنيع لمواجهة الأخطار في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية البالغة التعقيد والمتسارعة الخطى، وهو الوسيلة الوحيدة للوقوف في وجه النظام العالمي الجديد والخطط التي تدعو إلى طمس الهوية العربية والإسلامية للمنطقة وسرقة مواردها، والعمل على جعل إسرائيل دولة محورية في المحيط الإقليمي بعيداً عن هدف تحقيق السلام العادل والشامل.

وحتى يتحقق التضامن وتتوفر مقوماته لابد من صياغة عهد جديد يستلهم التاريخ لا كأحداث ووقائع بل مقدمات لأفاق مستقبلية ونتائج.

المصادر والمراجع العربية:

1. أحمد البرصان، إسرائيل والولايات المتحدة، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، 2000.
2. أحمد ثائب، مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي، د.ن، 2008.
3. أحمد صالح: إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1999.
4. إسماعيل صبري مقلد، الصراع الأميركي – السوفياتي حول الشرق الأوسط، منشورات ذات السلاسل، الكويت 1986.

______________: الاستراتيجية والسياسية الدولية، مؤسسة الأبحاث العربي، بيروت 1985.

5. أمين الريحاني تاريخ نجد الحديث وملحقاته ومسيرة د.ن، ط6، بيروت 1988.
6. د. أمين شلبي، الوفاق الأميركي السوفياتي (1963 ، 1976) الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1981.
7. أمين هويدي، لعبة الأمم في الشرق الأوسط، دار المستقبل العربي، 2000.
8. باتريك سيل، الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1999.
9. د. بدر الدين خصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي، دار ذات السلاسل، الكويت 1984.
10. توفيق سعد، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، الأهلية للنشر، عمان 1999.
11. توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأميركية مع الشرق الأوسط 1784 – 1975 دار طلاس، دمشق، 1985.
12. جميل مطر وعلي هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة 1983.
13. د. جوزيف ميلوكوميان، مجلس تعاون الدول العربية – دوره ومكانته د.ن– موسكو (معربة)، 1999.
14. حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي القاهرة 1984.
15. حمد الجاسر، مقالات متفرقة، د.ت، منشورات دار اليمامة الرياض.
16. د. جهاد عوده، المعضلة الأمنية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مجلد 4 عدد1.
17. خالد بن سلطان آل سعود، مقاتل من الصحراء، دار الساقي بيروت 1990.
18. خالد السعدون، العلاقات بين نجد والكويت، 1902، 1922، د.ن د.ت.

19. خيرية العريان، علاقة نجد بالقوى المحيطة 1902 – 1914، دار ذات السلاسل الكويت، 1990.
20. د. رياض عواد، إيران الماضي والحاضر والمستقبل، د.ت منشورات مركز الرضا، سوريا.
21. د. زهير شكر، السياسة الأميركية في الخليج العربي، مبدأ كارتر، معهد الإنماء العربي 1982.
22. د. زينب عصمت راشد، المختصر في تاريخ أوروبا، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 1981.
23. سعاد محمد الصباح، صقر الخليج عبد الله مبارك الصباح، ط3، الكويت، دار سعاد الصباح 1996.
24. سليم الحسيني، مبادئ الرؤساء الأميركان المركز الإسلامي للأبحاث السياسية، بيروت 1987.
25. سيف شكري، جولة في السياسة الدولية، د.ن، بيروت 1975.
26. صبري الحميدي، صفحات من تاريخ الخليج العربي، لندن – دار الحكمة 2002.
27. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1983.
28. طالب وهيم، التنافس البريطاني الأميركي على نفط الخليج، بغداد دار الرشيد 1982.
29. د. عبد الحسين شعبان، بانوراما حرب الخليج 1994 – دار البراق – لندن.
30. عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة- بيروت – دار النهار – 1997.
31. عبد الرحمن النعيمي، الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط2.
32. عبد الرضا أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، ط2، الكويت 1992.
33. د. عبد الحميد البطريق، التاريخ الأوروبي الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة 1982.
34. د. عبد العظيم رمضان، تحطيم الآلهة، قصة حرب يونيو 1967، مكتبة مدبولي، القاهرة.
35. عبد العزيز إبراهيم، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي، الرياض، دار المريخ، 1981.
____________: السلام البريطاني في الخليج العربي 1899 – 1947 دراسة وثائقية – دار المريخ الرياض 1981.
36. عبد الفتاح مراد، الاتفاقيات العربية الكبرى، الاسكندرية، 1985.
37. د. عبد القادر يوسف، الخليج العربي، مجمل تاريخي من أقدم الأزمنة حتى أوائل القرن العشرين، د.ن، د.ت مترجم من السيد أرنولد ويلسون إلى الأجنبية.
38. علي بن حسين القرني، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات، العبيكان الرياض، 1997.
39. فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الكويت، دار ذات السلاسل، د.ت.

40. فؤاد شهاب، شطور الاستراتيجية الأميركية في الخليج العربي، المنامة، مكتبة فخراوي 1994.
41. قاسم محمد جابر، ميزان القوى العسكرية في منطقة الشرق الأوسط، بيروت، مجد، 1985.
42. قدري قلعجي: الخليج العربي، بحر الأساطير، شركة المطبوعات بيروت 1992.
43. لبيب عبد الساتر، قصة الخليج تفاعل دائم وصراع مستمر، دار المجالس بيروت، 1989.
44. ماجد الماجد، احتلال العراق، دار النمير، دمشق 1990.
45. مصطفى الحمارنة، العرب في الاستراتيجيات العالمية، مركز الدراسات الاستراتيجية عمان، 1994.
46. مصطفى الولي، أمن إسرائيل الجوهر والأبعاد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2001.
47. مجموعة باحثي، العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى والأوسط، موسكو 1992.
48. محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي المعاصر والحديث، الكويت، د.ن، 1996.
49. محمد حسنين هيكل، حديث المبادرة شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1986.
50. محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطية وأثرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، 2002.
51. محمد السماك، بين النفط والسياسة، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت 1991.
52. محمد الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الياته، د.ن، ط1.
53. محمد عرابي نخلة، تاريخ الإحساء السياسي 1818 – 1913، الكويت دار ذات السلاسل، 1980.
54. د. محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، د.ن، دمشق، 1984، الخليج العربي والعمل العربي المشترك مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة، العراق، 1980.
55. د. محمد المانع، توحيد المملكة العربية السعودية، مراجعة الدكتور عبد الله الصالح العيثيمين، د.ن، ط1، 82.
56. محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي، 1945 – 1967، دار المصارف القاهرة 1979.
57. محمود رياض، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، دار المستقبل العربي، 2000 مذكرات البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، دار المستقبل العربي، ط3، جزء 1.
58. مجيد خدوري، عقدة النزاع العربي الإسرائيلي، الدار المتحدة للنشر، الأردن، 1974.
59. موضي بنت منصور بنت عبد العزيز آل سعود، الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت – ط2 – دار الساقي 1992– بيروت.

60. منير شفيق، مستقبل إسرائيل، دار الفكر، دمشق، 2001.
61. ميمون خليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية الكويت، د.ن، ط3، 2000.
62. د. ناظم الجاسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي، مجدلاوي، عمان 2001.
63. يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي، دار النهضة العربية، بيروت 1986، ص 222.
64. يحيى حلمي رجب، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، مكتبة العروبة، الكويت، 1989.
___________: أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية العالمية، القاهرة – مركز المحروسة للبحوث والنشر 1997 جزء 2.
65. يواكيم مرقص، الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأهرام/القاهرة 1991.
66. د. يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأميركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2000/3.

المراجع المترجمة أو المعربة:

1. أنتوني كوردسمان وأبراهام واجنر، دروس الحرب الحديثة، ترجمة محمد أبو غزالة، القاهرة، 1997، د.ن.
2. أندرية نوشستي، الصراعات البترولية في الشرق الأوسط، ترجمة د. أسعد محفل د.ن. بيروت 71.
3. أنطوني روبنسون، الحرب الجوية، مكتبة جلجال نيويورك 1982.
4. أورفسكي، ترجمة د. فاروق منصور، قراءات أساسية في الديمقراطية الأميركية دار البشير، عمان، د.ت.
5. برلموتر، دقيقتين فوق بغداد – مطبعة كورجي، لندن، 1982.
6. بيتر مونجولد: تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، الهيئة العامة للاستعلامات كتب مترجمة- رقم 729 – القاهرة 1980.
7. جورج شكري كلسن- العلاقات الروسية – العربية في القرن العشرين- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2001- أبو ظبي.
8. جورج كثني، خيارات إيران المعاصرة ترجمة د. وليد المبيض، دار علاء الدين سوريا، د.ت، ط1.
9. د. جوزيف ميلوكوميان، مجلس تعاون الدول العربية، دوره ومكانه، موسكو 1999.
10. جوليا نوني، مصادر الطاقة في بحر قزوين، الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، مركز الأبحاث للدراسات الاستراتيجية، 2001.
11. سينون وليافر، بريطانيا والدول العربية، ترجمة د. احمد مصطفى، د.ن. 1952.
12. شارل زورغيب، سياسة الكبار في البحر المتوسط، ترجمة د. خضر خضر، توزيع جروس برس، بيروتن د.ت، ص 20.
13. كولن باون، بيتر موني، من الحرب الباردة حتى الوفاق 1945 – 1980 ترجمة صادق عودة، دار الشروق عمان، 1984.
14. فاسيلي سوكوفلسكي: الاستراتيجية العسكرية السوفياتية، ترجمة خيري حماد، عالم الكتب، بيروت 1968.
15. لوكازهيروتيز- ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي ترجمة أحمد عبد الكريم مصطفى، القاهرة د.ن، 1968.
16. ليس اسني، الاستراتيجية العسكرية الأميركية، د.ن. – القاهرة، 1995، ترجمة المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

17. مانغولا: تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط ترجمة أديب ستيس دار طلاس دمشق 1985.
18. مايكل بالمر، حراس الخليج، حراس الخليج، ترجمة نبيل زكي، مركز الأهرام للترجمة، 1995.
19. مايلز كوبلاند، لعبة الأمم المتحدة، تعريب مروان خير د.ن- بيروت، 1970.
20. نيل غرافت، أسرار الحروب، ترجمة إياد ملحم، دار الحسام للطباعة، بيروت 2002.
21. هارولد ريتشارد ليكسون الكويت وجاراتها، ترجمة جاسم الجاسم وفتوح الخترتش، الكويت، دار السلاسل 1895.
22. هاري سانت فيلبي، مغارمرات النفط العربي ترجمة عوض البادي، الرياض مكتبة العبيكان، 2001.
23. وليام كوانت، العرب وأميركا وإسرائيل، عشر سنوات حاسمة، 1967 و 1976 ترجمة عبد العظيم حماد، دار المعارف القاهرة، 1980.
24. ولبركرني أيفلاند، حبال من رمل، ترجمة سهيل زكار، دار طلاس، دمشق، 1985.
25. ي بريماكوف، تشريح الصراع في الشرق الأوسط، تعريب سعيد أحمد، دار ابن خلدون، بيروت 1981.

الموسوعات العربية والدليل:

1- موسوعة سوريا التاريخية سعود الخوند، سورية المعاصرة، الجزء العاشر، 1997.
2- موسوعة الحرب العراقية الإيرانية، الدار العربية للموسوعات، الجزء الأول إعداد، العميد عبد الرزاق أسود.
3- موسوعة العراق السياسية مجلدات، الدار العربية للموسوعات، 2005 إعداد العميد عبد الرزاق أسود وآخرون.
4- موسوعة العلوم السياسية تحرير؛ محمد محمود ربيع وإسماعيل مقلد، جامعة الكويت، مجلدين 1994، مجلد 2.
5- سلسلة وثائق وكر الجاسوسية عدد 35، منشورات الوكالة العالمية بيروت.
6- ج. ج. لوريمر، دليل الخليج – القسم التاريخي، الجزء الأول، الجزء الثالث إعداد وتنظيم قسم الترجمة في مكتب صاحب السمو أمير دولة قطر.

دوريات وصحف عربية أو مترجمة إلى العربية:

1- الإسراء، العدد 9 – ت1 1995- مقال إيمانويل ونيستون.

2- استراتيجيا أعداد 1- 2- 3 – 4- 5- 6 – 7- 1986/8.

3- أوراق الشرق الأوسط – عدد 6 مجموعة باحثين تموز 1992.

4- دراسات استراتيجية – مركز الأهرام، مصر، عدد 6، 1991/11 مقال د. طه عبد العليم طه دراسات استراتيجية، 1995، مقال د. كاظم نعمة.

5- شؤون الأوسط، عدد 33 مقال: مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا والجيوبوليتيكا، شؤون الأوسط عدد 109 سياسات الطاقة الأميركية في الشرق الأوسط، شؤون الأوسط عدد 113 مقال: الاستراتيجية الأميركية والشرق الأوسط، شؤون الأوسط، عدد 122 مقال: الاستراتيجية الأميركية في المنطقة.

6- عالم المعرفة، العددين 202 و295، الكويت.

7- كراسات استراتيجية عدد 3 نيسان 1993، بحث د. وحيد عبد المجيد، كراسات استراتيجية، الأهرام عدد 31.

8- مجلة الفكر الاستراتيجي العربي العددان 13 – 14 تموز 1985 مقال د. عبد المنعم المشاط مجلة الفكر الاستراتيجي العربي الصادرة عن مجلة الإنماء العربي – عدد 81/3، 87/19، 88/25.

9- مجلة أم المعارك عدد 1996/74 مقال عبد المنعم العمار.

10- مجلة دراسات أفريقية – جامعة أفريقيا العالمية أيلول 2000 مقال عبد الرحمن عثمان.

11- مجلة الدفاع العربي، العددين 3 -4، 1996، مجلة الدفاع- القاهرة عدد 53، مقال عبد الحميد شرف.

12- مجلة السياسة الفلسطينية، نابلس العددان 13 – 14 مقال محمد ربيع.

13- المجلة العربية للدراسات الدولية خريف 1993، مقال د. حسن العلكيم.

14- مجلة المستقبل العربي/بيروت عدد 1993/114 مقال عبد الخالق عبد الله مجلة المستقبل العربي، عدد 195 بيروت مقال كاظم نعمة، مجلة المستقبل العربي عدد 231 ورقة حبيب جابر.

15- مجلة مستقبل العالم الإسلامي، مالطا عدد 7، مقال محمد خالد الأزعر، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، عدد 5 مالطا مقال نبيل زاكي.

16- مجلة المنار، عدد 2، تموز 1985، مقال د. وحيد عبد المجيد، مجلة المنار، عدد 38، مقال محمود خليل.

17- مجلة الخليج والجزيرة العربية عدد 15 عام 2000 الكويت مقال مصطفى خريس.

18- مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام عدد 82- 1985 مقال طلعت مسلم، عدد 1981/66 مقال إبراهيم نوار. السياسة الدولية، عدد 95، الفكر المحافظ الأميركي والصراع العربي الإسرائيلي، السياسة الدولية عدد 102 مقال المعادلات الصعبة العربية الدولية في قمة بوش غورباتشاف السياسة الدولية، عدد 147، مقال تحولات السياسة الأميركية تجاه إيران وتركيا.

19- مجلة السياسة الدولية.

20- مجلة أخبار الخليج 30 ت1 1994، مقال عبد الجليل زيد مرهون.

21- ملحق يديعوت أحرانوت 1993/3/19 مقال روني بن يشاي.

22- جريدة الوفد المصرية 1981/6/29 مقال محمد جلال كشك.

23- جريدة الحياة 1981/6/25 اقتراح النائب جابر حبيب جابر.

24- جريدة الخليج 1997/12/22 ملف.

25- جريدة الشرق الأوسط، 19 ت1 1996.

26- الرأي العام – الكويت – 2002/9/12 مقال حسين معلوم، الدور الاستراتيجي لجزر البحر الأحمر.

27- جريدة الأهرام، البيان الختامي القاهرة، 20 شباط 1957، جريدة الأهرام 1985/12/7، جريدة الأهرام القسم الاقتصادي عدد 747، 1983/5/9، الأهرام 3 ت1 1991 – التقرير.

28- جريدة الثورة العراقية – 1981/8/6.

29- جريدة الأخبار الأردنية 12/28/ 1981.

تقارير:

1- مجلس التعاون لدول الخليج العربي، موجز عن الوثائق ط2، 87، مرحلة (1981 – 1985).

2- مجلس التعاون لدول الخليج العربي الصادرة عن الأمانة العامة 1981 – 1996.

3- السياسة الدولية عدد 61 تقرير: الاتجاهات العامة في الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط.

4- شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت عدد 113، تقرير عن واقع الاستراتيجية والخطط الأميركية في الشرق الأوسط.

5- الكتاب السنوي، انسيكلوبيديا، أونيفرساليس 1974.

6- وثائق مجلس التعاون، وكالة الأنباء القطرية، 1981-1990.

7- مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، تقرير "ندوة: الأمن ودول مجلس التعاون الخليجي" إعداد سليمان شاهين 1997، ص 32.

مواثيق ودساتير:

- دستور جمهورية إيران الإسلامية – طهران وزارة الإرشاد 1403هـ.
- ميثاق جامعة الدول العربية الموقع بالقاهرة في 1945/3/22.

ندوات ومؤتمرات:

- حسين عبد الله – استخدام النفط في حرب أوكتوبر، ندوة حرب أوكتوبر بعد 25 عاماً – وزارة الدفاع 1998 مجلد 4 ورقة حمدي عبد العظيم في نفس الندوة "تأثير نصر أكتوبر على الاقتصاد العربي.
- د. عبد الله الشايجي، عوامل بناء الثقة في دول مجلس التعاون والجمهورية الإيرانية، ورقة في مؤتمر المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، 15-95/5/17 جامعة الكويت.
- د. معصومة مبارك، ندوة آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية – الكويت، جزء 2، 15-97/3/17.
- مستقبل العلاقات العربية – العربية بعد تحرير الكويت – مقال محمد العيدروس – جامعة الكويت 2002.
- ندوة حول التنمية في الخليج والجزيرة العربية 1993 – مقال د. عمر الخطيب، جامعة الكويت.

مقابلات:

- شاهد على العصر – 13 آذار 1999 قناة الجزيرة مقابلة مع سعد الدين الشاذلي.
- مقابلة مع جيهان السادات أرملة الرئيس أنور السادات 12 شباط 2001.
- مقابلة مع حسين الشافعي، نائب رئيس الجمهورية المصري الأسبق في 27 ت$_2$/1999.

البرقيات والوثائق:

- وثيقة لواقع الترتيبات المتخذة لحماية قلعة الشارقة، وحماية منطقة دبي المضطربة، المصنفة برقم 670/ 1939/1/23.
- برقية رقم 242 مرسلة من لندن إلى جدة في 19 آب 1940.
- برقية رقم 276 مرسلة من جدة إلى لندن تاريخ 30 ت$_2$ 1940.
- برقية موجهة من وزارة الخارجية الأميركية إلى السفارة السعودية 8 حزيران 1967.
- برقية رقم 93/226 B11، ووتروترفيلد حول الاستراتيجية في الشرق الأوسط تاريخ 1962/2/10.
- برقية سرية رقم 1551 قسم المصالح الأميركية في بغداد إلى وزير الخارجية تاريخ 1981/6/8.

المراجع والمصادر باللغة الأجنبية:

1- Abba Eban, Am Autobiologxaphy – New york, USA, 1977.

2- A.del. Rush. ed Ruling Familés of Arabia Saudi vol 2 – fraham common slough – Archive ed – 1991.

3- Anita l.B rudett. Records of Bahrain 1961-1965, stough Archive ed. 1997.

4- Anoushiravan Ehteshami, war and peace in the Gulf – ReadingUK. Ithaca – 1991.

5-

Anthony Cordes man, trends in the Military Balance and Arms sales.... 1995- 1993 was hington – (csis) 1993 – UAE, Oman,...: Challenges of Security, Bouldes, co, West view press – 1997.

6- Bernard lewis, the shaping of the Modern Middle East, London, oxford University press, 1994.

7- Camille Mansour, the Fundam entals of the spécial US. Is Rael Relation. Colombia. University – press – 1994.

8- David w. Lesch ed, the Middle East and the united states, Boulder Co, West view press – 1999.

9- Dean Acheson, power and Diplomacy, 1958.

10- Diebel; Gaddis, Concept and policy, DC 1986 – vol 2.

11- E.A. speiser the united states a mol the Near East – Green Wood press – USA- 1971.

12- E.Berg, chronologic internationale, 1945 – 1967, PUF. Paris 1979.

13- * Erik R. Peterson, the Gulf cooperation cancel –West view press – 1984.

14- Fanshid Momtaz, the legal Regime of the Caspian sea 1997 – vol 1 – n:2.

15- Frank L. kluckham: the Man who kept the peace [n.p.]. Columbia. Heights 1968 – P 96.

16- john D Novo. American Intersts and policies in the Middle East – 1955-1939 – Minosota – press – 1968.

17- George Leczawski, American presidents and the Middle East, Durham – 1990; Soviet advances in the Middle East London – 1963.

18- H. Macmillan, Riding the storm, 1956 – 1959 – London – 1971.

19- Irvine H, Anderson, Aramco – (1933 – 1950) – Princeton Nj – University press – 1981.

20- James Reichley – the Reagan coalition – Review – 1982.

21- Jean piere Alen, le proche orient Arabe, PUF, paris – 1982.

22- Karen Dawisha, Soviet Foreign policy to wards the Macmillan press, London – 1979.

23- Kursun, the ottomans in Qatar, history of Anglo – ottomans conflicts in the pessian Gulf – 1952.

24- L. Aroian @ R Michael, the Modern Middle East and North Africa, Collier – Macmillan publishers, London 1984 – P. 337.

25- Michael .t. Kalre, the New Landscape of Global Conflict – New york – Metropolitan Book – 2001.

26- Moshe E Fratent, Suyper power and the client states in the Middle East, London – 1991.

27- Prosser Gifford, the National Intersets of the united states, U.p. of America 1981.

28- Robert Engler, the Brothehood of oil, Chicago, New American Library – 1977.

29- Sean Foley, the UAE: political Issues and Security Dilemmas, MeRia vol 3 – n: 1 – 3/1999.

30- Seth tillman, the United states in the Middle East, Indiana University press – 1982.

31- Steven Spiegel, the other Arab Israeli conflit, University Chicago – 1985.

32- Tucker Robert: Fred Halliday Washington DC – Policy studies – 1981.

33- William Jackson, the Bomb of Yesterday – London – Brassey's – 1995.

دوريات أجنبية:

1- Air international 1/1986 till 8/1986.

2- Armed forces, 1/1986 till 4/1986.

3- Britsh Residency Bahrain April – 1951 vol 18.

4- Center for strategic and International studie.

5- Defense and foreign affairs 1/1986 – till 7/1986.

6- Flight International 1/1986 till 8/1986.

7- * Foreign Affairs, vol 68 n:1 1989 –. Richard Nixon.

* Foreign Affairs, vol 69 n:4 fall 1991 – Miles khalar.

* Foreign Affairs, vol 70 n:1 1990 - 1991 – Art William P Fall.

* Foreign Affairs – 1990 – fall Josephs. Nye "Soft Power".

8- Foreign Area studies, Persian Gulf states American University Country studis.

9- Foreign policy facts 19-12-2001 – Stephen Zunes.

10- Foreign policy – 1960 – 1965 US. Government printing office – Washington – 1967.

11- International Defense Review 1/1986 – 8/1986.

12- Institute for political summer 1997 n:5, AH – Hosseini.

13- IRG, NEA, 68-8-Record of Meeting – 1-2-1968 washinton.

14- Magazine voli n:4 – 1996, Bernard oxsman.

15- Military Balance, ed International Institute for strategic studie N: 1979-1980-1981-1982-1983-1984-1985.

16- National Interest n: 4 7/1997, Frederick stars.

17- Politicals Diaries of the Persian Gulf – vol 18 (1948-1950).

18- Policy Planning – During ww 21939 – 1945 vol – P334.

19- Planning and common Affairs – 1948 – 1956.

20- Security Affairs, August – September 1993 – JINSA.

21- Singapore Armed Forces vol. 28-n:2 / 2002 Chua Lu Fong – "Operation Eagle Claw, 1980.

22- The Fletcher forum – Summer 1991 – Brad Boberts.

23- Wartime Diplomacy and Inter – Arab Politics (1941-1945) London, Long man 1977 n:21, Ahmed Gomaa.

صحف أجنبية

1- IRanian times - 9 – 1 – 1998.

2- New Sweek – 7 – 5 – 1955.

3- New York times – 23 – 9 – 1980.

New York times – 9 – 6 – 1981.

New York times 9- 4 – 1986 Robert W.

New York times – 6 – 8 – 1997 Daniel Yergin.

4- GBS Market – 7 – 7 – 1998 Margaret Coker.

تقارير بالأجنبية

1- The Policy of the soviet Union in the Arab World, Progress Publishers – Moscow 1975.

2- Europa Publications Limited 1982 – 1983 – London 1982.

3- Energy Information Administration – DC – Sep 1993 Washington.

4- OPEC – Annuel statistical Bulletin 1991.

5- GGC, Main Economic indicators – 1975 – 1985 Dahran, Saudi Arabia 1986.

6- Petroleum Economist – 3/1984.

7- The Petroleum Finance Company – 1/1995.

8- Arab oil and Gas, 2/1994.

9- BP – Statistical review of world Energy 1993.

10- BP – oil and Gas – June 1998 – Gurcan Gulen.

11- Petroleum Intelligence Weekly – P.IW – 12 – 1997.

برقيات أجنبية

1- Foreign office Records F.o 371 – 2143 – 10 – 11 – August 1914.

2- F.o. 731 - /24591 – 29- 11 – 1939. http.//membres-tripod.com. marcin – w.inder – 2 – html.

3- F.o 713 / 24558 , 12 – 6 – 1940 , the GCC states National Development Records – Deffence – 1920 – 1960 – vol 6.

4- F.o 731 – 24588 – 19/10 – 1940 Defence 1920 – 1960 – vol 6 P. 649.

5- F.o 371/9135 – Defence – 1920 – 1960 – vol 7.

6- F.o 371. GCC states National – vol 7 P.443.

7- F.o 371/156726 – 30 Aug – 1961

(واقع إحصائي عن القوات البريطانية في البحرين)

8- DFE, 6/25, 5/53 5/54/49 – the GCC states National Development Defense – 1920 – 1960 – vol 7.

9- F.o [371/0 9881] 21 – 1 – 54.

مواقع إنترنت

1- www.CUSNC.navy.nit/pages/mavcent.htm.historyUSA.

2- http:www..cato.org/pubs-policy Analysis(L.Richman).

3- http//.www.tussel.com/ht-statin.htm Nikita.s.khrushchev Guines of the Era.stalin.

4- http//www.frodham.edu/halsall/nod1957eisen hower doctrin.html.

5- www.turner Learning.com./cnn the Tehran conference 28/11-1-12-1943.

6- http//pwl-metcom.com jrosgood/wcll-htm.

7- www.CNN.pm speciales-coldwar Episods.

8- http.www.mtholyoke.edu/acad/internet-keyor.htm.

9- http.www.CNN.com turman/Gongress.1951.

10- http://www.alharaman.com text,42/txt/2.htm.

11- http.www.U.S.com"Mitchell Bard" the yom Kppur war.

12- http://www.Fasorg/man/dod-101/op.s.

13- http.//www.fas.orgman.dod 101-n19981023-charles Ramey-Air force News.oct-1998.

14- www.Iraq 4 all.dk./Book أميركا تغزو والخليج – القاهرة 1991 سنيا للنشر .

15- http.//institute,for-afghan-studies-org-(G.Rauf Roashan -2001).

16- http:www.CNN.com/special/cold-breg-carter.

17- http://www.frodham.edi/mod-1945-paul Malsall-Modern History - the yalta conference 1945.

18- www.News Week.com 18-12-1974.

19- www.air power.maxwell.af./air chronicles-Janv.Feb-1983 (Lawrence E. Grinter).

20- www.CNN.com.htm.college suliman A.Hsson – Awacs – 1987.

21- www.ccc.nps.navy,mil rsep.Ressource. (strategic – insight – dec.2002).

22- www.ibibleoorg/phalnsr - preyace-html.

23- http-//nembers.tripod.com marcin-w-index-in 41html (kamen Nevekin-captured sank in anian-ships in 1941.

24- www.Islam on line org/live dialogue – Gg/5 F6.

25- www.ar.wikipedia.org.

26- www.gogle.com.(Lend Lease).

27- www.Cato.org/pubs/pa-159,html.

28- www.quds way.com/links-derasat.

29- www.naval history.net (Gordon smith)

(هنري لورانس، اللعبة الكبرى للمشرق العربي)

30- www.com and osupremo.com/Man Same,t,html.

31- www.alhormain.com/text/ kotob-42.

اقتصاديات البترول الشرق الأوسط

32- www.Iran.org/tib/knt/ch 7html.

33- www.acus.org/International security/policy updates-html.

34- www.global security.org.

35- www.netiran.com/Mtdocs.

36- Lupunfo fo.com.

37- http//www.Lupin fo.com.(Richard. F. Nyrop) G.po. 1984.

38- http//www.global security Military ops/earnest – will.

39- http// gulf security.blog spot.com/2007-917.

40- http//www.almahdy net/vb/shot tread phd.

41- http//www.ar wikipidia.org/wiki.

42- www.quds wag.net-Richard star – Report 1993.

43- www.aljazeera.net- "الخريطة السياسية للعالم العربي"

فهرس المحتويات